E

Distr.
GENERAL

E/CN.5/1985/2
23 January 1985
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة التاسعة والعشرون
فيينا، ١٨ - ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥
البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت

دراسة استقصائية للاتجاهات والتغيرات الاساسية الاخيرة والمتوقعة في ميدان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم*

* صدرت هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي .

المحتويـــات

الصفحـــة

الجزء الأول : العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التقدم الاجتماعي

الفصـــل

الأول ـ التخلف والمصاعب التي تواجه التعاون الاقتصادى الدولي ٦

الثانـــي ـ النزاعات والعسكرية ٤٠

الثالـــث ـ العنف ضد الجماعات والافراد ٦٩

الجزء الثاني : قوى التغير الاجتماعي

الرابـــع ـ الوضع المتطور ودور التعليم ٨٥

الخامـــس ـ انتشار التكنولوجيا ١١٦

الســادس ـ المعلومات والاتصالات ١٥٩

السابـــع ـ العمالـــة ١٨٨

الثامـــن ـ التحضر وتغيير القيّـــم ٢٣١

التاســـع ـ دور الدولـــة ٢٤٥

مقدمـــــة

تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم هو التقرير الحادى عشـــر في سلسلة التقارير المتعلقة بهذا الموضوع والتي بدأت في عام ١٩٥٢ .

وترد المبادئ التوجيهية لاعداد هذا التقرير في قرار الجمعية العامـــة ٣٧/٥٤ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وقرار المجلس الاقتصـــادى والاجتماعي ١٩٨٣/٨ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ . ومرفق بقرار المجلس هـذا النتائج التي توصلت اليها لجنة التنمية الاجتماعية بشأن تقرير عام ١٩٨٢ ، وتتضمـن مزيدا من المبادئ التوجيهية لاعداد تقرير عام ١٩٨٥ . ووفقا لهذه المبادئ التوجيهية يحتفظ هذا التقرير بنظرة شاملة عالمية ويوجه في نفس الوقت اهتماما خاصا للمناظـير الاقليمية وغيرها في مضمار التنمية الاجتماعية والشاملة . وقد أعطي لدى اعداد هـذا التقرير وتناول المسائل الواردة فيه اهتمام خاص للعلاقة بين مختلف جوانب الاتجاهات والسياسات الوطنية والاقليمية والدولية . ويسعى التقرير لأن يعبر عن العلاقـات المعقدة والمتغيرة القائمة بين الوجوه الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والدوليـة للتنمية ، وهو يقدم تحليلا فيما بين القطاعات للاتجاهات ومعالجة فيما بين القطاعـات للقضايا والسياسات مع مراعاة التقاليد الاجتماعية والثقافية المختلفة .

وقد جرى ضم تقرير عام ١٩٨٢ عن الحالة الاجتماعية في العالم والتقريـر المتزامن معه عن تنفيذ أحكام اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، وهـو الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤) ، في وثيقة واحـدة . وقـد رجـت الجمعية العامة في القرار ٣٧/٥٤ من الامين العام ان يدرج في تقرير عام ١٩٨٥ تحليلا لتنفيذ ذلك الاعلان في ضوء أهداف ومقاصد الاستراتيجيـة الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . ويتضمن نطاق ومحتوى هـذا التقرير تعبيرا كاملا عن أحكام الاعلان والاستراتيجية . ويرد الاستعراض والتقييـم الشاملين المتعلقين بتنفيذ الاستراتيجية في تقارير منفصلة للامين العام (أ) أعـدت أساسا لتقديمها الى اللجنة المعنية بالاستعراض والتقييم التابعة للجمعية العامة فـي عام ١٩٨٤ .

(أ) " استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمـم المتحدة الانمائي الثالث : تقرير الأمين العام " (A/39/115-E/1984/49 و Corr.1 و 2) و " الجوانب الاجتماعية للتنمية : تقرير الأمين العـام " (A/39/171-E/1984/54) .

ويصدر هذا التقرير في وقت تشترك فيه الأمم المتحدة في احياء الذكرى الأربعين لانشائها . وتستدعي هذه المناسبة القاء نظرة خلفية على التحديات والاحوال الاجتماعية التي أوحت بأهداف المنظمة ، المنصوص عليها في الميثاق وفي الصكوك الدولية اللاحقة التي ساعدت على تحديد نطاق التقارير المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم منذ بداية تلك التقارير . وقد تعرضت الاحوال الاجتماعية لتغير أساسي منذ عام ١٩٤٥ يرجع الى التكنولوجيا وانهاء الاستعمار بوصفهما مؤثرين بارزين ؛ ولكنها تقاوم بعناد أى تغيير في مجالات أخرى كما يدل على ذلك استمرار التنازع العنيف والفقر الجماهيرى . وما زالت الاتجاهات الاجتماعية الجارية ، كما كانت دائما ، تتميز بالتناقض والغموض . ومن المفيد أن نرى ذلك في منظور أطول أجلا في سياق الأهداف الثابتة للكرامة الانسانية والعدالة والتقدم الاجتماعيين ، التي تقوم على أساسها الأمم المتحدة .

والتقرير مقسم الى جزأين . كرس الجزء الأول منه لمناقشة بعض العقبات الرئيسية التي تعترض طريق التقدم الاجتماعي . ويتناول الجزء الثاني تحليل القوى التي تعمل على توسيع نطاق التغير الاجتماعي . ويركز ملحق للتقرير ، سيصدر منفصلا على الاحوال المعيشية في المناطق النامية في منتصف الثمانينيات .

قام باعداد التقرير مكتب بحوث التنمية وتحليل السياسات التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

الجزء الأول

العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل التقدم الاجتماعي

ان أوجه التفاوت الصارخة والمستمرة في الثروات والفرص بين البلدان وبين المجموعات داخل البلدان ، تجعل فكرة التقدم الاجتماعي تبدو وكأنها امتياز مقصور على أقلية من شعوب العالم . ومن الواضح ، مع ذلك ، أن الاسس المادية ، اللازمة لبلوغ الاهداف الاجتماعية المشتركة على نطاق واسع ، موجودة على صعيد عالمي ، وان الفشل والتشاؤم لا يرجعان الى نواحي القصور في القدرة الانتاجية للاقتصاد العالمي بقدر رجوعهما الى سوء توجيه الموارد والجهود ، مما يجعل أداءه يقصر دون الامكانات في أغلب الاوقات ودون القدرات بشكل مفزع من آن لآخر . وعلاوة على ذلك ، فقدت الجهود التعاونية الدولية ، التي ترمي الى تنمية جميع الدول والمجموعات جزءا من زخمها ، كما أن المقاومة التي تعترض سبيل اعادة تشكيل المؤسسات الدولية والعلاقات الاقتصادية على نحو مدروس لم تزدد الا قوة . ويتضح هذا أيضا من الصعاب التي تواجه في مجال صيانة السلم ونزع السلاح وتحويل الموارد من أوجه الاستخدام العسكرية الى أوجه الاستخدام المدنية . وفي هذا الاطار المتمثل في استمرار التخلف وتزايد انعدام الأمن فان الحالة الاجتماعية في العالم ما زالت تتسم بالعنف ضد الافراد والمجموعات ، وانكار كرامتهم الانسانية عن طريق العرف أو أعمال القمع ، وسائر المعوقات المماثلة التي تعترض سبيل التقدم الاجتماعي والتي لا تعتمد بالدرجة الاولى على الموارد الاقتصادية بل يمكن التغلب عليها بتصميم المجتمعات وحكوماتها .

الفصل الأول

التخلف والمصاعب التي تواجه التعاون الاقتصادي الدولي

لا يزال الفقر والتخلف يمثلان عقبتين رئيسيتين تعترضان سبيل التقدم الاجتماعي . وعندما ينشغل الناس في محاولة مجرد البقاء على قيد الحياة ، تتضاءل فرصة المساهمة في اثراء المجتمع ، كذلك تؤدى أوجه التفاوت الصارخة بين البلدان الى تقليص فرص التعاون الدولي الذى يعود بالنفع المتبادل .

وخلال نصف العقد الماضي ، كان أداء النظام الاكثر تعقدا من أي وقت مضى ـ نظام العلاقات والصلات المؤسسية بين الكيانات المستقلة ذات السيادة والذى يتيح لها فرصة الافلات من قيود الاكتفاء الذاتي الاقتصادى والاشتراك في التخصص والتبادل الدوليين في اطار اقتصادى عالمي ـ أداء دون الامكانات بكثير بل انه فقد توازنه من عدة نواح .

وتبين احصاءات الناتج الاجمالي ، وهي أعم مقياس للاداء الاقتصادى على الصعيد الوطني استحكام الانتكاس في مختلف مجموعات البلدان ، والانتعاش المتفاوت قبيل منتصف العقد ، حيث كان قويا في أمريكا الشمالية ولكنه لم يكد يكون محسوسا في شطر كبير من أوروبا الغربية وأجزاء من آسيا وبلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي معظم أفريقيا (الجدول ١) .

وثمة مقياس عام آخر للاداء الذى يقصر عن الامكانات في مجال الاقتصاد العالمي ذلك هو حجم التجارة . فقد بلغ معدل النمو السنوى في الواردات في العالم خلال فترة السنوات الخمس السابقة على الانتكاس حوالى $\frac{1}{2}$ ٥ في المائة . وخلال فترة الانتكاس بلغ متوسط هذا المعدل ١ في المائة بالكاد .

الجدول ١ - الاتجاهات الاخيرة في الناتج العالمي
(النسبة المئوية السنوية للتغير)

مجموعة البلدان (أ)	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤ (أ)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣ر٥	١ر٦	-٠ر٣	٢ر٤	٤ر٧
امريكا الشمالية	٣ر٦	٢ر٧	-٢ر٣	٣ر٦	٧ر٠
اوروبا	٣ر٠	-٠ر٣	٠ر٥	١ر٢	٢ر٣
بلدان أخرى	٤ر٧	٤ر١	٢ر٦	٢ر٤	٤ر٨
البلدان النامية (ذات الاقتصاد الموجه نحو السوق في الغالب)	٥ر٠	١ر٦	٠ر٥	٠ر٣	٢ر٩
افريقيا	٤ر٤	-١ر٠	٠ر٥	-٠ر٣	١ر٧
جنوب وشرق آسيا	٦ر٠	٦ر٦	٣ر٥	٥ر٥	٥ر٣
غربي آسيا	٤ر٠	-١ر١	-٠ر٥	-٠ر٢	٤ر٠
نصف الكرة الغربي	٥ر٢	٠ر٧	-١ر٤	-٢ر٥	١ر٦
بلدان اخرى	٤ر٧	٢ر٦	٢ر٥	٠ر٨	٢ر٤
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (ب)	٤ر٦	٢ر٤	٣ر٧	٤ر٥	٤ر٥
الصين	٦ر٠	٤ر٨	٧ر٤	٨ر٥	٧ر٠
اوروبا الشرقية	٣ر٩	-١ر٨	-	٣ر٦	٣ر٩
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٤ر٣	٣ر٣	٣ر٩	٣ر٩	٣ر٦

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .
(أ) ارقام اولية .
(ب) صافي الناتج المادى .

اوجـه الاختـلال والتناقـض

من السمات الخاصة للسنوات القليلة الماضية قيام عدد كبير من البلدان في وقت واحد بالتكيف مع اوجه الاختلالات الخارجية عن طريق تخفيض الواردات، التي كانت ستصبح صادرات لبلدان أخرى ؛ مما أدى الى زيادة الفائض في القدرة التصديرية والبطالة في العالم ، بينما بقيت الاحتياجات المحلية في اجزاء كثيرة من العالم دون اشباع .

اما الموجة الأخيرة من الواردات، التي شهدها البلد الرئيسي في العالم من الوجهة الاقتصادية مع انتعاشه بعد الانتكاس، فقد موّلت جزئيا عن طريق تدفق رؤوس الأموال من بلدان أخرى ، بما فيها البلدان النامية .

ففي حين كان اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية يتلقى دفعة نحو التوسع نتيجة لحالات العجز المالي ،التي لم يسبق له مثيل في التاريخ ، وكان فيه عجز تجارى كبير، كانت البلدان الاوروبية التي تعاني ركودا اقتصاديا ،وارتفاعا في مستويات البطالة بها تسعى الى الاقتصاد في الانفاق العام وتتخذ تدابير تقييدية أخرى لاحتواء التضخم وتدفق رؤوس الأموال الى الخارج ولحماية قيمة عملاتها .

ومع ذلك ، صحب الانتكاس الاقتصادى ، البالغ الشدة الذى أعقب الحرب، ارتفاع مستمر في أسعار الفائدة الحقيقية، مما ساهم في تحويل المدخرات من البلدان التي تعاني أساسا نقصا في رؤوس الاموال الى البلدان ذات الفائض منها . وفي عام ١٩٨٣ ، اصبحت البلدان النامية التي تعاني نقصا في رؤوس الاموال ، أو أوشكت على أن تصبح من المصدرين الصافين لرؤوس الأموال الى البلدان الاخرى .

وكان من شأن الدين الخارجي ، الذى بلغ مستوى حرجا في عدد ضئيل من البلدان ، وفي مستوى خطيرا في عدد أكبر من البلدان ،وان كانت لا تزال أقلية ، أن ساعد في ابقاء النظام المالي الدولي مجهدا وفي حالة محفوفة بالشكوك . وكان من آثار ذلك عدم وجود تمويل جديد للبلدان النامية ، ولا سيما القروض المصرفية الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل .

وقد قام عدد كبير من البلدان ، ومعظمها من البلدان النامية وان كان من بينها ايضا بعض بلدان اوروبا الشرقية واوروبا الغربية ، بالحصول على القروض استنادا الى النمو في ناتجها الاجمالي المحلي والى القوة المتوقعة لادائها التصديري . وأحيط هذه الاستراتيجية الهزة النفطية الثانية والارتفاع الحاد في اسعار الفائدة والانتكاس العالمي في اوائل الثمانينيات ، ثم على المدى الأبعد ، استمرار اشتداد

النزعة الحمائية ، ولا سيما في الأسواق الرئيسية ، بما في ذلك ظهور أنواع جديدة من الحماية بالالتفاف حول التفاهمات القائمة ، وفيما يتعلق في أحيان كثيرة بنفس فئات المنتجات ذات الأهمية البالغة للبلدان المصنّعة حديثا أو مؤخرا .

وقد انخفض أيضا مستوى المبادلات التجارية والمالية بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد الموجه نحو السوق والبلدان الصناعية الاشتراكية ، مما يعكس جزئيا حالة الانتكاس والدين الدولي ، بل ويعكس أيضا المشاكل أصلها خارج عن نطاق الاقتصاد وتمس التعاون الدولي .

وفي وقت تتوفر فيه الامدادات الغذائية في الأسواق العالمية ، فان مأساة المجاعة تشير الى وجود اختلال آخر طال أمدة . فمع الانخفاض الحاد في القوة الشرائية في عدد كبير من البلدان ، بفعل الكساد الشديد في سوق السلع الأساسية تعرّض ١٥٠ مليون نسمة في قارة أفريقيا وحدها للجوع وسوء التغذية الشديد وذلك قبل تنظيم أعمال الاغاثة .

ومن سمات هذا العصر أيضا ، الميل الواسع الانتشار الى تخفيض ما يعتبر نفقات اجتماعية ، يمكن الاستغناء عنها لاستعادة الازدهار الاقتصادى . وكان من الأصعب في وقت الشدة وضع أهمية ايجاد توازن بين العاملين في اطارها الصحيح وكذلك مساهمة الاستثمار الاجتماعي في الازدهار الاقتصادى وتنمية المجتمعات على المدى الطويل ، وتقدمها الاجتماعي بأوسع معانيه .

تطور الاقتصاد العالمي وبروز مشاكل جديدة

ان الصعوبات التي ووجهت في الثمانينات برزت خلال فترة طويلة . وما أكثر مشاكل النمو غير المحلولة ، فهناك أوجه قوة ومصالح اقتصادية واجتماعية ووطنية متغيرة في اطار من التعاون الدولي ينقصه الكمال . وقد تعزى هذه المشاكل أيضا لنوع السياسات التي وضعت في البلدان المتقدمة النمو قبيل نهاية السبعينات لمعالجة المشاكل المتراكمة . ومن الأمور ذات الصلة الاشارة بايجاز الى الاحداث الرئيسية التي أدت الى تلك النقطة .

في أعقاب التعمير بعد الحرب كان هناك ازدهار متزايد في البلدان المتقدمة النمو ذات الوجهة السوقية وذلك استنادا الى درجة كبيرة من الاستثمار والانتاجية ، وتجارة متبادلة موسعة ، ونمو الصناعات التي تلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد ؛ وشهدت البلدان الاشتراكية في اوروبا تصنيعا سريعا أكد في البدء على الصناعات الثقيلة . الا ان نمو وتجارة البلدان النامية تأخرا مما أثار دعوات الى اتخاذ تدابير دولية اضافية لصالحها أدت في نهاية المطاف الى قيام الامم المتحدة بتسمية الستينات العقد الانمائي ، واعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية الاولى . ومع التوسع السريع والمستمر في البلدان الصناعية، الأمر الذى حفز الطلب على المواد الخام والمنتجات المصنعة المتدنية التكاليف ، تسارع النشاط الاقتصادى في البلدان النامية واستمر عن طريق زيادات في الانتاج الغذائي ، لا سيما في البلدان الآسيوية الرئيسية ؛ وبواسطة البرامج الانمائية الطموحة في البلدان الجديدة التي نالت الاستقلال السياسي ؛ ومن خلال الزيادات الهائلة في تدفق رأس المال الرسمي من البلدان المتقدمة النمو ومن المؤسسات المالية الدولية ؛ وبواسطة الاستثمار الخاص الاجنبي ، لا سيما من الشركات عبر الوطنية .

وأصبحت التقلبات الحادة في الأوضاع الاقتصادية لبلدان نامية فرادى سمة مألوفة في الصورة الدولية . وشهدت بلدان كثيرة طفرات من التوسع السريع ولكنها لم تلبث ان واجهت صعوبات وشهدت فترة من الركود . واستطاع بعض البلدان الابقاء على معدلات معتدلة من النمو طوال سنوات كثيرة . ونجح قليل من البلدان في السير سيرا حسنا في هذا المضمار بصورة مستمرة ؛ ولكن عددا قليلا نسبيا منها أيضا كان ضئيل الاداء في ذلك بصورة مستمرة (الجدول ٢) . وهذا الجمع بين المعدلات المرتفعة والمعتدلة والمتدنية للنمو في مجموعات مختلفة من البلدان أدى الى معدلات نمو سنوى للبلدان النامية ككل على مر ثلاث فترات خمسية متعاقبة امتدت حتى عام ١٩٧٥ بلغت في المتوسط نحو ٥ في المائة و٦ في المائة ، و٦ في المائة على التوالي .

وخلال هذه الفترة، جرى تخفيف أو ازالة مجموعة متنوعة من القيود على المدفوعات وتدفقات رأس المال ، واستمر تحرير التجارة ضمن اطار الغات ، وكذلك عن طريق انشاء

بضع مناطق تجارة حرة على المستوى الاقليمي او دون الاقليمي ، واقامة اسواق مشتركة، ووضع ترتيبات للتعاون المتبادل فيما بين البلدان الصناعية والنامية على حد سواء . وخفضت التعريفات على المنتجات الصناعية ؛ ولكن هذه التخفيضات كانت أقل في ميدان المنتجات التي تهم البلدان النامية أعظم الاهتمام ، وادخلت قيود كمية طبقت على أقوى الفئات على المنافسة من بين صادرات البلدان النامية ، بدءا بالمنسوجات القطنية ، ثم امتدت الى المنسوجات الاخرى والملابس ، وأخيرا الى مزيد من المنتجات ؛ وظلت زراعة المناطق المعتدلة المناخ أيضا محمية الى حد بعيد .

وفي أوائل الخمسينات ، كان لدى الولايات المتحدة، وهي أغنى البلدان الى أبعد الحدود ، فائض كبير جدا في التجارة والحساب الجارى ، وقامت بتمويل العجز التجارى لبلدان أخرى بتصدير رأس المال . وفي نهاية الستينات كانت تواجه عجزا تجاريا هائلا ، كما ان المبالغ الكبيرة من الدولارات التي كانت موجودة آنذاك في حوزة سلطات نقدية أجنبية نتيجة للعجز وللاستثمار الامريكي المستمر في الخارج ، أخذت تهدد النظام المالي الدولي والمزيد من النمو . وأصبح التضخم مشكلة دولية خطيرة . ووجد كثير من البلدان المتقدمة النمو أن من الصعب على نحو متزايد التوفيق بين النمو ومستوى عال من العمالة وبين استقرار الاسعار والميزان الخارجي .

الجدول ٢- أنماط النمو الاقتصادي في البلدان أو المناطق النامية، ١٩٦٠-١٩٨٤

(××× = مرتفع ×× = معتدل × = منخفض * = ركود/هبوط) (أ)

البلدان أو المنطقة	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٤	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤
افريقيا				
اثيوبيا	××	×	× *	×
انغولا	××	×	 *	××
أوغندا	××	× *		× *
بوركينا فاصو	××		××	
توغو	×	×	××	× *
تونس	×××	×	×	
الجزائر	××	××	×××	× *
الجماهيرية العربية الليبية	×××	××	×	*
جمهورية تنزانيا المتحدة	×××	××	×× *	*
زائير	××	××	 *	*
زامبيا	×	××	 *	
زمبابوي	××	×××		×× *
ساحل العاج	×××	××	×××	*
السنغال	×	×	×	
السودان	×	×	××	× *
سيراليون	×××	×	×	*
الصومال	×	××	× *	*
غابون	×××	×××	 *	*
غانا	× *	××		
الكاميرون		××	×× *	××
الكونغو	×××	×		×××
كينيا	××	××	××	× *
ليبريا	×××	××	×	
مالي	 *	 *	××	× *
مدغشقر	×		×	
مصر	××	××	×××	×××
المغرب	×××	××	×××	×
ملاوي	××	×××	××× *	× *
موزامبيق	××	×		*
ناميبيا	××	×× *	××	*
النيجر	×××		×××	*
نيجيريا	××	×××	×	

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلدان أو المنطقة	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٤	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي				
الأرجنتين	××	××	*	*
اكوادور	××	×××	×××	*
اوروغواي	×	*	××	*
باراغواي	××	×××	×××	×
البرازيل	×××	×××	×××	*
بربادوس	×××	×	××	*
بنما	×××	×××	*	×
بوليفيا	××	×××	××	**
بيرو	××	××	*	*
ترينيداد وتوباغو	××	××	×××	×
جامايكا	×××	*	*	*
الجمهورية الدومينيكية	××	×××	××	×
السلفادور	×××	××	××	**
شيلي	××	×	×	*
فنزويلا	×××	*	××	*
كوستاريكا	×××	×××	××	*
كولومبيا	××	×××	××	×
المكسيك	×××	×××	×××	*
نيكاراغوا	×××	×××	*	××
هايتي	×	××	××	*
هندوراس	××	×	×××	*
جنوب وشرق آسيا				
اندونيسيا	××	×××	×××	×××
باكستان	×××	×	××	×××
بنغلاديش	×	×	××	××
بورما	××	×	××	×××
تايلند	×××	×××	×××	××
جمهورية كوريا	×××	×××	×××	××
سري لانكا	×××	×××	××	××

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلدان أو المنطقة	١٩٦٠-١٩٦٩	١٩٧٠-١٩٧٤	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤
جنوب وشرق آسيا (تابع)				
سنغافورة	×××	×××	×××	×××
الفلبين	××	××	×××	× *
فيجي	××	××	××	
ماليزيا	×××	×××	××	×××
نيبال	×	×	×	×
الهند	××	×	××	××
هونغ كونغ	×××	×××	×××	×××
غرب آسيا				
الأردن	×××	*	×××	××
اسرائيل	×××	×××	×	× *
الامارات العربية المتحدة	...	×××	×××	
ايران (جمهورية - الاسلامية)	×××	×××	*	*
تركيا	××	××	××	×
الجمهورية العربية السورية	×××	×××	×××	×× *
العراق	×××	×× *	×××	
عمان	...		×××	×××
قبرص	×××	*	×××	×× *
قطر	...	××× *	×××	*
الكويت	×××		×××	
المملكة العربية السعودية	×××	×××	×××	×

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للامم المتحدة .

(أ) متوسط معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الاجمالي مقربة الى اقرب عدد صحيح : مرتفع ، ٦ في المائة أو اكثر ؛ معتدل ، ٤-٥ في المائة ؛ منخفض ، ١-٢ في المائة ؛ ركود/هبوط ، صفر في المائة أو هبوط مطلق .

ومع انتهاء الازدهار الذى بدأ في أواخر الستينات واستمر في السبعينات انتهت ايضا فترة النمو السريع والمستمر على المستوى العالمي ، وكذلك انتهى نظام أسعار الصرف الثابتة والخاضعة لاشراف صندوق النقد الدولي التي سادت منذ الحرب . وفي الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ ، حدثت زيادات حادة في أسعار النفط ، وتحولات هائلة وسريعة في القوة الشرائية الدولية والموازين التجارية ، وانكماش في البلدان المتقدمة النمو . وفي النصف الثاني من العقد ، دخل الناتج في البلدان الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا مرحلة من النمو الأقل سرعة . وتدبرت البلدان النامية لبعض الوقت أمر الاحتفاظ بمعدلات نمو اقتصادى مرتفعة نسبيا في وجه الانكماش في البلدان المتقدمة النمو . وشرعت البلدان المنتجة للنفط ببرامج انمائية رئيسية ، واقترضت بلدان اخرى لتمويل تكاليف الاستيراد التي ازدادت ، ووسعت صادراتها ، لا سيما الى البلدان المنتجة للنفط . وازدادت القروض المقدمة من المصارف الدولية زيادة سريعة ، كما ازداد الدين الخاص الدولي .

وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، صاحب النمو الأبطأ والبطالة الأعلى ، والانتاجية الهابطة ، والارباح والاستثمارات المنخفضة اوجه عجز أكبر في الميزانية وضغوط تضخمية متجددة . وجرت محاولات لمعالجة هذه المشاكل وتناول الاختلال التجارى والنقدى والضريبي وذلك في بيئة محلية جديدة أخذ يقوى فيها الرأى القائل بوجوب وضع قدر أكبر من التوكيد على الحوافز الاقتصادية ، وبوجوب تخفيف العبء الضريبي وتخفيف الرقابة الحكومية في المجال الاقتصادى وتخفيض الانفاق العام . وقد قدمت هذه الحلول ، التي كانت معاكسة للكثير من السياسة العامة في فترة ما بعد الحرب ، لحفز النمو والعمالة مع المحافظة على استقرار الاسعار .

وأكدت الحكومات بدرجة أكبر على التدابير الرامية الى احتواء التضخم ، وأخذت السياسة النقدية تصبح تقييدية على نحو متزايد في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وذلك في أوروبا الغربية واليابان أولا وفي الولايات المتحدة فيما بعد . ولكن العجز في الميزانية ظل يتسع ، رغم المحاولات الرامية الى تقليص النفقات الجديدة غير الالزامية ، مما عكس الآثار الدورية للانكماش على الميزانية ، وتزايد عدم التوافق الطويل الاجل بين القاعدة الضريبية المتخلفة بسبب بطء النمو الاقتصادى ، وبين النفقات على الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية المفتوحة ، القائمة على افتراض نمو ثابت في الدخل القومي والعمالة . وقد كبرت هذه المشكلة في بعض البلدان بسبب التخفيضات الضريبية على اساس " جانب العرض " وبسبب الانفاق العسكرى المتزايد . ووفقا لذلك ، استدعى التغلب على الآثار التحفيزية المترتبة على العجز المتزايد في الميزانية تقييدا نقديا شديدا . وأحد هذه الآثار هو الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة واستمرارها .

انكماش الثمانينات والبلدان النامية

كان أثر الانكماش في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بيّنا في أجلى صورة في رداءة أداء النمو في بلدان نامية كثيرة . فقد كان في ربع البلدان هبوط مطلق في الناتج المحلي الاجمالي ، وفيما يقرب من نصف البلدان كان هناك ركود فعلي وهبوط في الناتج الفردى ، كما لم يكن في اقلبية البلدان المتبقية الا نمو ضئيل او ركود فعلي في الناتج الفردى ؛ ولم تسجل معدلات نمو بنسبة ٦ في المائة أو أكثر في السنة الا في بضعة بلدان في جنوب وشرق آسيا وفي شمال افريقيا (الجدول ٣) . والفرق عن السبعينات جليّ . ومعدلات النمو القطرية هذه تترجم من الناحية الانسانية كما يلي : يعيش قرابة خمس مجموع سكان المناطق النامية في بلدان شهدت انخفاضا للفرد الواحد في النشاط الاقتصادى ، كما يعيش خمس آخر في بلدان لا نمو فيها .

الجدول ٣ - البلدان النامية : التوزيع حسب معدلات النمو في الناتج ، ١٩٧٠ - ١٩٨٤ (أ)

(عدد البلدان)

متوسط المعدلات السنوية للنمو (ب) والمنطقة	١٩٧٠-١٩٧٤	١٩٧٥-١٩٧٩	١٩٨٠-١٩٨٤
٦ في المائة أو أكثر	٢٩	٢٨	٩
افريقيا	٥	٨	٢
امريكا اللاتينية	١١	٦	٠
جنوب وشرق آسيا	٧	٦	٦
غرب آسيا	٦	٨	١
٤ الى ٥ في المائة	٢٠	٢٣	١٢
افريقيا	١٢	٦	٤
امريكا اللاتينية	٥	١٠	١
جنوب وشرق آسيا	٢	٧	٥
غرب آسيا	١	-	٢
٣ في المائة أو أقل	٢٥	١٨	٣٦
افريقيا	١٣	١٠	١٩
امريكا اللاتينية	٦	٥	١٢
جنوب وشرق آسيا	٥	١	٢
غرب آسيا	١	٢	٣
ركود / انخفاض	٥	١٠	٢٢
افريقيا	٢	٨	٧
امريكا اللاتينية	١	٢	١٠
جنوب وشرق آسيا	-	-	١
غرب آسيا	٢	-	٤

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

(أ) استنادا الى عينة مؤلفة من ٧٩ بلدا . بيانات عام ١٩٨٤ عبارة عن ارقام أولية .

(ب) يستند عدد البلدان في كل نطاق الى الارقام المقربة الى أقرب عدد صحيح في المائة .

وفي الحالة الراهنة في البلدان النامية تتمثل احدى الملامح التي تبعث على المزيد من الازعاج في التباطؤ الكبير في الاستثمار ؛ لا سيما وان المشكلة قد اتخذت أبعادا كبيرة في افريقيا وأمريكا اللاتينية . ولم تول هذه المشكلة ، وما تتسم به من جسامة ، الا اهتماما ضئيلا ، ويرجع هذا جزئيا الى أن البيانات اللازمة غير كاملة ولا تتوفر الا بعد مضي فترة زمنية طويلة .

وتكشف البيانات الأولية عن نفقات الاستثمار الفعلية (في القطاعين العام والخاص على السواء) في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ لنحو ١٠٠ بلد نام ، عن وجود اتجاه نحو حدوث تباطؤ حاد في معدل تكوين رأس المال في عام ١٩٨١ وبداية حدوث انخفاض مطلق في الاستثمار الفعلي في عام ١٩٨٢ . وتشير المعلومات المتفرقة المتعلقة ببلدان منفردة في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ الى وقوع تدهور اضافي في الاستثمار .

كما يكمن وراء هذه الأرقام الاجمالية العريضة تفاوتات عريضة في التجارب الاقليمية والقومية . ففي افريقيا ، عانى ما يقرب من ثلث البلدان التي تتوفر عنها بيانات (١٥ بلدا من بين ٤٩ بلدا) من حالات انخفاض تراكمية كبيرة في مستويات الاستثمار الفعلية في أثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ . وفي نصف ثان من البلدان انخفضت الاستثمارات انخفاضا كبيرا . وفي ١٠ بلدان أخرى تحققت مستويات استثمار فعلية أعلى . وباستثناء بضعة بلدان كبيرة تعتمد اعتمادا أساسيا على المدخرات المحلية ، كانت تلك الاختلافات الواسعة النطاق في الخبرات الوطنية في الاستثمارات وسرعة التأثر المتطرفة لمعدلات الاستثمار ترجع بدرجة كبيرة الى التغيرات وزيادة التفاوت في تدفقات رأس المال من الخارج (المساعدة الانمائية الرسمية ، والقروض المصرفية ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة) . واضطرت أغلبية البلدان الافريقية بسبب المدخرات المحلية المنخفضة والقيود الشديدة المفروضة على الموارد المالية ، الى الاعتماد على هذه التدفقات بوصفها مصدرا رئيسيا لتمويل تكوين رأس مالها المحلي . ويؤدى هذا النمط الغريب الأطوار للتدفقات في السنوات الأخيرة والذى يعكس تدهورا عاما في الحالة الاقتصادية والمالية على النطاق العالمي ، مقترنا بالصدمات التي وقعت في ميدان التجارة الخارجية ، الى تفاقم الصعوبات الاقتصادية المحلية وتقويض أسس التنمية المقبلة .

وفي أمريكا اللاتينية ، اتخذ الانخفاض في الاستثمار الفعلي أبعادا تبعث على الانزعاج بصفة خاصة منذ عام ١٩٨١ ، ووصل الى حوالي ١٢ في المائة في عام ١٩٨٢ بالنسبة للمنطقة ككل . وفي عام ١٩٨١ ، سجلت ١٠ بلدان انخفاضا مطلقا في مستوى الاستثمارات ؛ وفي عام ١٩٨٢ ، سجلت ذلك الانخفاض المطلق ١٥ بلدا . وفي البلدان الأخرى ، ظلت معدلات الاستثمار راكدة فعلا في أثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ .

وفي غربي آسيا ، حافظت البلدان المصدرة للنفط ، والتي لديها فائض رؤوس أموال ، على النمو في الاستثمارات ، ولو أن ذلك تم بمعدل منخفض بالمقارنة بفترة سابقة . كما واصلت بعض البلدان الأخرى في المنطقة ، ولا سيما تلك البلدان التي تتلقى معونة اقتصادية كبيرة من البلدان المصدرة للنفط ، التوسع في جهودها الاستثمارية وان حدث ذلك بسرعة أبطأ .

وفي جنوب وشرق آسيا ، كانت صورة الاستثمارات أكثر اشراقا من غيرها من المناطق النامية . بل كانت الحالة هناك تضم عناصر ايجابية وعناصر سلبية ، حيث سجل عدد من البلدان زيادة تتراوح من ١٠ الى ١٥ في المائة عما كانت عليه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، واستأنفت بلدان أخرى بذلت جهودا للتكيف في بداية الثمانينات بالتحديد اتجاها تصاعديا في مجال الاستثمارات ولو أن هذه الزيادة كانت متواضعة في معظم الأحوال وغير كافية لمعادلة التخفيضات السابقة . ودخلت الاستثمارات في بعض البلدان الأخرى في المنطقة في فترة توسع تتسم بمزيد من البطء (في نطاق يتراوح من ٢ الى ٤ في المائة سنويا في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢) أو الركود ، بل وحتى الانخفاض .

ويؤدى الجهد المنتشر للتكيف الذى يجرى القيام به حاليا في البلدان النامية والقيود التي يفرضها عدم توفر التمويل الخارجي الى تأخير الانتعاش في مجال الاستثمارات . وهكذا ، ربما يترتب على الصعوبات الحالية ، عن طريق أزمة الاستثمارات ، آثار بعيدة المدى على الانتعاش المطرد .

وعندما دخلت البلدان المتقدمة النمو في مرحلة انتكاس حدث انخفاض في الطلب على الكثير من السلع الأساسية الأولية التي يعتمد الكثير من البلدان النامية على صادراتها وكذلك في أسعارها ومن بين المنتجات الأولية ، انخفض سعر النفط فعلا في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، بعد عقد تحققت فيه زيادة كبيرة . وفي الوقت ذاته ، أدى الطلب المنخفض وزيادة الحفاظ على الطاقة في البلدان الصناعية الى انخفاض كبير في حجم الصادرات . وهكذا انخفضت ايرادات صادرات البلدان المصدرة للنفط انخفاضا حادا مما جعل بعضها يعاني من صعوبات في موازين المدفوعات . كما انخفض دخل الفرد في الكثير من البلدان التي يشكل الايراد من النفط نسبة كبيرة من الدخل القومي فيها . وانخفضت أسعار الصادرات الاولية الاخرى ، وفي بعض الحالات انخفضت تلك الاسعار انخفاضا شديد الحدة (الجدول ٤) .

الجدول ٤ - الرقم القياسي لاسعار سلع أساسية مختارة

(١٩٨٠ = ١٠٠)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	منتصف ١٩٨٤
الألومنيوم	٨٨	٧٦	٧٦	٨١
البوكسيت	١٠٢	٩٨	٨٥	٧٧
الكاكاو (غانا)	٨٠	٦٧	٨٠	٩٧
زيت جوز الهند	٨٨	٧٣	١٠٠	١٧٤
البن	٧٧	٨٣	٨٥	٩٦
النحاس	٧٩	٦٨	٧٣	٦٣
زيت الفول السوداني	١٢١	٦٨	٨٣	١٣٥
الجلود الخام (الصلال)	٩٤	٨٧	١٠٢	١٣٣
الجوت	٨٩	٩٠	٩٥	١٢٨
زيت النخيل	٩٨	٧٦	٨٦	١٣٤
المطاط	٧٨	٦٠	٧٤	٦٠
الفوسفات الصخرى	١١٠	٩٣	٨٢	٨٦
السكر (منطقة البحر الكاريبي)	٥٩	٢٩	٣٠	١٩
الشاى	٩٠	٨٩	١٠٤	١٤٣
القصدير (ماليزيا)	٨٦	٧٩	٧٩	٧٨

المصدر : صندوق النقد الدولي ، "الاحصاءات المالية الدولية" ، آب/اغسطس ١٩٨٤ .

وبالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط ككل ، كانت هناك حاجة الى كمية أكبر من الصادرات عن ذى قبل لشراء نفس الكمية من الواردات . وتدهورت معدلات التبادل التجارى لتلك البلدان (التغييرات في الاسعار النسبية لصادراتها وواردا تها) تدهورا كبيرا سنويا اعتبارا من عام ١٩٧٨ ، ولم تظهر الا تحسنا طفيفا في عام ١٩٨٣ . وكان معنى هذا ، في الواقع ، حدوث خسارة كبيرة في الدخل الفعلي ، وهي خسارة لا تظهر تماما في الممارسة المعتادة في حساب النمو الاقتصادى ، ومن ثم في أرقام النمو المذكورة أعلاه .

وقد دخلت البلدان النامية الثمانينات وهي تعاني في كثير من الحالات من ضعف في مركز موازين مدفوعاتها بالفعل . واستنفدت بعض البلدان احتياطياتها الخارجية أو كما ذكر بالفعل لجأت الى الائتمانات الخارجية لتمويل تكاليف وارداتها ؛ واقترض الكثير من البلدان للحفاظ على التوسع والاستثمارات ، وفي معظم الاحيان تم ذلك اعتمادا على قوة الصادرات الحالية أو المحتملة . وبحلول نهاية عام ١٩٨٣ ، زاد مجموع الدين الخارجي المستحق على البلدان النامية التي تعاني من نقص في رأس المال على ٧٠٠ بليون من الدولارات . وارتفعت نسبة الدين الى الصادرات من ١٣ر١ في عام ١٩٨٠ الى ٥٤ر١ بحلول عام ١٩٨٣ ، ويقدر أنه كان ادنى من ذلك بقليل في عام ١٩٨٤ .

وكانت هناك حاجة الى تدفقات اضافية من المال وأسواق صادرات نشطة للحفاظ على النمو وابقاء عبء خدمة الدين في حدود يمكن السيطرة عليها . وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط انخفضت الصادرات الاجمالية بدلا من ذلك . وقد ازداد حجم الصادرات في مجموعة البلدان غير المصدرة للنفط بالفعل بنسبة ١٠ في المائة سنويا في اثناء الفترة ١٩٨١ — ١٩٨٢ ، ولكن لما ادى الانتكاس الى نقص الطلب ، لم يزد حجم الصادرات الا بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٨٣ ويجوز أن يصل الى ٥ في المائة في عام ١٩٨٤ ؛ بيد أن مدفوعات الفوائد أو تسديد الديون التهمت معظم هذه الزيادة . وفي ١٩٧٧ بدأت اسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية في الزيادة ووصلت الى أعلى مستوى لها في عام ١٩٨١ . وازداد مجموع الفوائد المدفوعة من حوالي ١٩ بليونا من الدولارات في عام ١٩٧٨ الى نحو ٤٠ بليونا من الدولارات في عام ١٩٨٠ ، وكان يراوح بين ٦٠ و ٦٥ بليونا سنويا في الفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٤ .

ووصلت التدفقات الجديدة لرأس المال الى البلدان النامية الذروة في عام ١٩٨١ ، وكانت هذه أيضا سنة الذروة بالنسبة لتحويلات الموارد الصافية (صافي التدفقات الجديدة مطروحا منه الفائدة والأرباح المدفوعة على الأوراق المالية) . وبعد ذلك انخفض رأس المال الجديد انخفاضا شديدا في الوقت الذى نضبت فيه التحويلات الصافية تماما تقريبا واصبحت التحويلات الصافية التي تم الحصول عليها بواسطة جميع الائتمانات والاستثمارات المباشرة سالبة بمبلغ نحو ٨ الى ٩ بلايين دولار ، وهو مبلغ لم يقابله بالكاد الا تحويل ايجابي في شكل منح رسمية للبلدان النامية (الجدول ٥) .

وتمكن عدد من البلدان من تجنب بعض أسوأ آثار الانتكاس العالمي وعبء الدين . فعلى سبيل المثال ، زادت باكستان ، وتايلند ، وجمهورية كوريا ، وسرى لانكا ، وسنغافورة ، والهند صادراتها من " الخدمات " زيادة حادة ، وكانت التحويلات المالية من مواطنيها العاملين في الخارج ذات أهمية كبيرة لبعض تلك البلدان . وزادت عدة بلدان أيضا صادراتها من المصنوعات ، وزادت معظمها الناتج الزراعي بمعدلات تتجاوز كثيرا معدلات البلدان النامية الأخرى ، ومن ثم خفضت احتياجاتها من الواردات أو زادت صادراتها . وحققت باكستان ، وتايلند ، والهند ، بصفة خاصة ، نموا ملحوظا في الناتج المحلي من الطاقة . وباستثناء سنغافورة وكوريا ، لم تكن هذه المجموعة من البلدان من بين المقترضين الكبار في الأسواق الدولية لرأس المال .

الجدول ٥ - تحويلات الموارد الصافية الى البلدان النامية
المستوردة لرأس المال (أ) ١٩٧٨ - ١٩٨٣
(بلايين الدولارات)

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣ (ب)
كل القروض: (ج)						
تدفق رأس المال الصافي	٤٧ر٢	**٤٩ر٧**	٥٧ر٥	٦٤ر٥	٤٩ر٠	٣٩ر٠
صافي الفوائد المدفوعة (د)	- ١١ر٦	**- ١٧ر٣**	- ٢٣ر٩	- ٣٥ر٠	- ٤٨ر٤	- ٤٤ر٠
التحويل الصافي	٣٥ر٦	**٣٢ر٤**	٣٣ر٦	٢٩ر٥	٦ر٠	- ٥ر٠
الاستثمار المباشر:						
التدفق الصافي للاستثمار	٧ر٣	٩ر٧	٩ر٩	١٤ر٣	١١ر٧	٨ر٥
الأرباح الصافية	- ٩ر١	- ١٠ر٦	- ١٣ر٣	- ١٣ر٣	- ١٢ر٢	- ١٢ر٠
التحويل الصافي	- ١ر٨	- ٠ر٩	- ٣ر٤	١ر٠	- ٠ر٥	- ٣ر٥
هبات رسمية	٦ر٤	١٠ر٢	١٠ر٧	١١ر٣	١٠ر٤	١٠ر٥
مجموع التحويل الصافي	٤٠ر٢	٤١ر٧	٤٠ر٩	٤١ر٨	١٠ر٥	٢ر٠

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا الى : صندوق النقد الدولي ، احصاءات موازين المدفوعات .

(أ) التدفق الصافي للموارد المالية الأجنبية المتاحة لواردات السلع والخدمات (أى ، بعد دفع الدخل المستحق على رأس المال الأجنبي) . كل التدفقات تدفقات داخلة مطروحا منها التدفقات الخارجة للمقيمين وغير المقيمين . عينة من ٨٨ بلدا ناميا .

(ب) أرقام أولية ، مقربة الى أقرب نصف بليون دولار .

(ج) يشمل جميع القروض الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف ، بما فيها قروض صندوق النقد الدولي . وجميع القروض الخاصة ، القصيرة والطويلة الأجل على السواء .

(د) " صافي الفوائد المدفوعة " مختلفة عن الرقم المعطى "لمجموع الفوائد المدفوعة" في مكان آخر من هذا النص من حيث أن هذا الأخير (أ) لا يضع في الاعتبار دخل البلدان النامية من القروض التي قدمتها ومن الأصول الرسمية والخاصة التي تملكها في الخارج ؛ و (ب) يستند الى عينة أوسع من البلدان النامية .

وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، كمجموعة ، فان زيادة الصادرات بسرعة عن الواردات في هذه الفترة تعتبر انعكاسا لما تم احرازه من تقدم كبير في مجال تعديل الاقتصاد المحلي ، ولكنه في الجانب السلبي ظهور مصاعب جديدة كلما تحققت الفوائض التجارية بخفض الواردات بدرجة حادة .

تدابير التقشف

شهدت الأعوام القلائل الماضية زيادة في اللجوء الى ما سمي بأوجه شتى بتدابير التنظيم أو التقشف لتصحيح الاختلالات في الاقتصاد التي تؤدى الى اختلالات خارجية ، وللتكيف مع التغيرات الضارة التي تحدث في البيئة الخارجية ، وللمجموعة العادية من التدابير عواقب كبيرة في الأجلين القصير والطويل ولكنها مالت في الأجل القصير ، والواقع أنه قصد بها أن تميل ، نحو تخفيض الاستهلاك في القطاع الخاص والعام على السواء ، وفي الأخير بوجه خاص وفي كثير من الحالات مالت الى زيادة الحد من توفر الخدمات العامة الضرورية وساهمت في حدوث تباطؤ مؤقت في النمو الاقتصادى الشامل .

واشتملت هذه التدابير في العادة مع عنصر أو أكثر من العناصر التالية .

تدابير التقشف المالي ، وتشمل الحد من الاستثمارات العامة وخفض الانفاق الحكومي وتجميد أو تحديد الوظائف العامة والحد من زيادات الأجور ، ووضع حد أقصى لاقتراض الحكومة ومؤسسات القطاع العام ، ووقف أو تخفيض الدعم الحكومي للبضائع الاستهلاكية (مثل الأغذية ، والوقود ، والاسكان ، والمواصلات العامة وما الى ذلك) واجراء بعض الاصلاحات الادارية التي ترمي الى تنظيم القطاع العام عموما . وتشمل هذه التدابير في بعض الأحيان تدبير ايرادات للحكومة عن طريق زيادة ضرائب مختارة ، وتوسيع القاعدة الضريبية ومحاولة التشدد في منع التهرب الضريبي .

تدابير نقدية وسعرية وتشمل مراعاة الاعتدال في تحديد معدلات التوسع في النقود والقروض أو تخفيضه (وعادة ما يتم ذلك عن طريق وضع حدود فرعية قصوى للقروض الخاصة والعامة) ؛ ورفع سعر الفائدة ؛ وتعديل أسعار المنتجين صعودا ، ولا سيما في مجال الصادرات والصناعات الداعمة لها ، وتعريفات وأسعار مؤسسات القطاع العام .

تغيير قوانين العملة والتجارة الخارجية ، ويشمل هذا التغيير عادة تخفيض قيمة العملة الوطنية تخفيضا حقيقيا كبيرا ويشمل في بعض الحالات ، وضع نظام في هذا الاطار تتعدد فيه أسعار صرف العملات اللازمة للواردات والمدفوعات الضرورية وغير الضرورية ، وتخفيف قواعد التصدير بوجه عام ، بما في ذلك منح أذونات التصدير ، وتقديم الدعم له ، ومراقبة حركة رأس المال .

ويختلف مزيج تدابير التنظيم والتقشف التي اتخذتها البلدان النامية في السنوات الأخيرة من بلد لآخر حسب نوع برنامج التنظيم والحالة الاقتصادية الداخلية والسياسة الاجتماعية ، ومدى الاعتماد على رأس المال الأجنبي والقروض الأجنبية . ويمكن بوجه عام تحديد ثلاثة أنواع من برامج التعديل ، أولا ، وهذا هو أهم الأنواع وأكثرها انتشارا ، البرامج التي يرعاها صندوق النقد الدولي ، والتي توضع بمقتضى ما يسمى بالاتفاقات الاحتياطية ، والاتفاقات المحددة لفترة زمنية تتراوح بين سنة وثلاث سنوات . وتتضمن هذه البرامج درجة كبيرة من " الشرطية " اذ أنها تتطلب أن يلتزم البلد الداخل في الاتفاق التزاما صارما بأهداف اقتصادية ومعايير أداء محددة (عادة تشمل كمية النقود المطروحة للتداول ووضع حد أقصى للقروض ، ومقدار العجز في الميزانية ، ومعدل التضخم وما الى ذلك) كشرط لاستمرار الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي المخصصة لتقديم الدعم المالي لجهود التعديل . والقرض نفسه يقدم على أقساط بينما يقوم صندوق النقد الدولي برصد حالة الاقتصاد الذى يجرى تعديله وبرصد اتجاهات السياسة الاقتصادية الداخلية ، وكثيرا ما يمارس في أثناء هذه العملية وفي اطار الاتفاق ، قدرا كبيرا من التحكم في الاقتصاد الوطني .

وقد اتسع في السنوات القلائل الماضية نطاق برامج التعديل التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي . وكان يجرى خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ تنفيذ أكثر من ١٦٠ برنامجا للتعديل والتقشف بمقتضى اتفاقات احتياطية أو محددة تشمل ما يقرب من ٧٠ بلدا . وكان ما يقرب من نصف البلدان المشتركة ، خلال تلك الفترة ، تحت الرقابة والتوجيه المستمرين لصندوق النقد الدولي ، وكلما انقضى أو ألغي اتفاق تبعه اتفاق جديد وقد ازداد عدد برامج التعديل الجديدة التي يمولها صندوق النقد الدولي زيادة سريعة في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١ . وقد ازداد اتساع نطاقها ، اذا قيس ذلك بكمية الموارد التي خصصت لها ، زيادة كبيرة في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ عندما شعرت البلدان النامية بالتأثيرات الكاملة للركود العالمي ، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وبسرعة تراكم الديون القصيرة والطويلة الأجل . ونتيجة لذلك ارتفع عدد الترتيبات من ٢٤ في عام ١٩٧٩ الى ٧٤ في عام ١٩٨٣ ، بينما زاد مجموع الالتزامات بمقتضى هذه الترتيبات من ٦ر١ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة الى ٢٥ بليون وحدة خلال الفترة ذاتها (الجدول ٦) أما مجموع الموارد ، بالقيمة الاسمية التي خصصها صندوق النقد الدولي لدعم برامج التعديل في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ فقد بلغ ٧ر٤٢ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وهذا يساوى تقريبا الموارد التي انفقت في العشرين عاما السالفة (١ر٤٥ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٩) .

ومن ناحية التنفيذ الفعلي كان حجم الاعتمادات المالية المستخدمة متواضعا نسبيا . ففي الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ ، وهذا يتوقف على المعيار المستخدم انتهى ما يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من الاتفاقات الاحتياطية . أما نتيجة لالغاء الاتفاق رسميا قبل الموعد المحدد لانقضائه أو نتيجة لعدم قدرة البلد المتعاقد على سحب معظم الموارد المخصصة له بموجب الاتفاق لعدم تمكن البلد من الالتزام بمعايير الاداء المتفق عليها . وتبين التجربة في مجال الاتفاقات المحددة والتي تتضمن أكبر قدر من الشروط والمخصصة لأكبر التعديلات الهيكلية ، أنه من بين ٣٣ اتفاقا وقعت في الفترة من أواسط السبعينات حتى عام ١٩٨٤ ، ألغي ١٦ اتفاقا منها في مراحلها المبكرة (قبل سنة أو سنتين من تاريخ الانتهاء) وفي حالة خمسة اتفاقات أخرى ، تخلفت أرصدة دون أن تسحب بعد انقضاء فترة هذه الاتفاقات .

الجدول ٦- اتفاقات صندوق النقد الدولي الاحتياطية والممددة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ (أ)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
عدد الاتفاقات المعقودة	١٦	٢٨	٣٣	٢٧	٣١	٢٧
اتفاقات احتياطية	١٤	٢٤	٢١	١٩	٢٧	٢٥
اتفاقات ممددة	٢	٤	١٢	٨	٤	٢
عدد الاتفاقات السارية المفعول	٢٤	٣١	٥٤	٦٠	٧٤	٦٦
اتفاقات احتياطية	١٩	٢٢	٣٤	٣٣	٥١	٤٦
اتفاقات ممددة	٥	٩	٢٠	٢٧	٢٣	٢١
مجموع الالتزامات غير المسددة (بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة) (ب)	١ر٦	٣ر١	٥ر٩	١٦ر٢	٢٥ر١	١٨ر٦
كنسبة مئوية من مجموع الحصص	٤	٧	١٦	٢٧	٤١	٢١

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي (واشنطن العاصمة): ١٩٨١- الجدولان ١-٢ و ١-٧، ١٩٨٢- الجدولان ١-٢ و ١-٧، ١٩٨٣- الجدولان ١-٢ و ١-٧، ١٩٨٤- الجدولان ١-٣ و ١-٨.

(أ) السنوات المنتهية في نيسان/ابريل.

(ب) كانت الوحدة من حقوق السحب الخاصة في نيسان/ابريل ١٩٨٤ تساوي ١ر٠٥ دولار.

وهناك نوعان من برامج التعديل ينفذ تحت رعاية البنك الدولي عن طريق قروضه المخصصة للتعديل الهيكلي . ورغم أن هذه البرامج موضوعة أساسا كتدابير دائمة للبلدان المشتركة بالفعل في اتفاقات صندوق النقد الدولي الاحتياطية والممددة ، وتنفذ بالتعاون الوثيق مع الصندوق ، فقد سعى البنك الدولي الى اتخاذ نهج من برامج التعديل أطول أجلا وأكثر توجّها الى جانب العرض منه الى جانب الطلب . ففي قروضه المخصصة للتعديلات الهيكلية ، أعطى البنك اهتماما خاصا للدور الهام الذى يلعبه الاستثمار والنفقات الانمائية الأخرى في عملية التعديل ، ويستطيع البنك أن ينظر نظرة أطول أجلا (من ٥ الى ٦ سنوات) الى التغييرات الضرورية في نظام الأسعار والحوافز ، وهياكل الانتاج والاستثمار والأنماط التجارية ، وآثارها المتوقعة على الوضع الخارجي للبلد المعني . ويهتم البنك الدولي اهتماما خاصا بتحسين الكفاءة الادارية والاقتصادية وتخصيص الموارد . ومع هذا فان موارد البنك الدولي لبرامج التعديل الهيكلي ، محدودة وهي مكملة لبرامج صندوق النقد الدولي وليست بديلا لها .

والنوع الثالث من برامج التعديل يتمثل في تدابير التقشف والتعديل التي تفرضها البلدان على نفسها مثل ضغط الميزانيات وتقليص مشاريع الاستثمار ، وتخفيض قيمة العملة " طوعيا " وفرض قيود على الواردات والاقتراض وما الى ذلك ، وهي تدابير تفرضها البلدان على نفسها من تلقاء نفسها دون اتفاق رسمي مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للانشاء والتعمير . ومن الأمثلة على ذلك النوع من جهود التعديل ، الاجراءات التي اتخذتها اندونيسيا ونيجيريا والبرازيل (مثل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي) وفنزويلا وبعض البلدان في جنوب شرقي آسيا في هذا الصدد . وقد اتخذت هذه الخطوات امّا لوقف التدهور في وضع خارجي في مرحلة مبكرة أو كشرط سابق بصدد محادثات رسمية مع صندوق النقد الدولي ونقابات المصارف حول اعادة جدولة الديون والحصول على قروض جديدة .

ورغم أن سياسات التقشف المستقلة هذه كثيرا ما توضع وفقا لبرامج التقشف لصندوق النقد الدولي ، وأحيانا يؤيدها صراحة المجتمع المصرفي الدولي ، فهي مع هذا تختلف عن برامج التعديل الرسمية على الأقل من ثلاث نواح . فهذه السياسات ليست مدعومة بقروض خارجية اضافية كما هي الحال مع اتفاقات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهذا يجعل مهمة التعديل أكثر مشقة . وهذه البرامج محدودة في نطاقها لأنها تنتج تدابير جزئية وانتقائية تعالج عادة أكثر المشاكل الظاهرة حدة ، سواء أكانت مشاكل عجز كبير في الميزانية أو اختلال كبير في أسعار الصرف ، أو مشاريع استثمارية طالت مدتها بشكل مفرط ، أو نقص الحوافز للتصدير ، ونادرا ما تحاول هذه البرامج اجراء تعديل شامل تماما . وعلى نقيض النهج التي يتبعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تهتم بالممارسة الحرة

لقوى السوق والحوافز وتميل الى اعطاء اهتمام أقل للتكاليف الاجتماعية ، فان الجهود الوطنية المستقلة تميل الى الاعتراف الصريح بالقيود الاجتماعية التي تعترض سبيل التعديل، وكثيرا ما اعتمدت بقدر أكبر على أنواع انتقائية من الرقابة والقيود ، وعلى التدابير التنظيمية والادارية المستهدفة بدلا من الاعتماد على اجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية الكلية تشمل الاقتصاد بأسره .

ولم يتم بعد تقييم النتائج الصافية لمختلف برامج التقشف والتعديل تقييما كاملا . ويبدو أن هذه البرامج قد أدت الغرض المباشر منها بتخفيض العجز في موازين المدفوعات. ولكن ذلك كثيرا ما تحقق على حساب ظهور مشاق اقتصادية وأحيانا حتى اضطرابات اجتماعية جعلت من الضروري في بعض الأحيان التخلي عن بعض التدابير الاصلاحية . وما زال تأثير هذه البرامج على النمو في الأجل الطويل والقدرة على التكيّف في المستقبل مع الظروف الخارجية الضارة غير مؤكد .

ضعف البلدان النامية والتعاون الدولي

نجحت بلدان نامية كثيرة على مر السنين في تدعيم اقتصاداتها ورفع مستويات المعيشة فيها في اطار الاقتصاد الدولي والعلاقات المتطورة مع البلدان الاخرى . ولا تزال هذه البلدان ضعيفة من عدة جوانب . فليس امامها الا مجال ضيق نسبيا من الاختيارات لمواجهة التغيرات المفاجئة . ويمكن لأية نكسة ان تعرض الترابط الاجتماعي فيها للخطر وان تنطوي على متاعب اجتماعية ، بالنظر الى ضيق الهامش بين النزر اليسير من الراحة المتاح لمعظم الناس عادة ووقوعهم في المصاعب . وليس للبلدان النامية صوت مسموع فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذ في اماكن اخرى والتي قد تضر بها . ويعتبر الانكماش والآثار المرتبة عليه احدث عوامل التذكير بضعف هذه البلدان ، حتى البلدان التي تمكنت من تلافي أسوأ آثار الانكماش لا تزال يساورها القلق ازاء تبعات الصدمات التي قد تلحق بها في المستقبل وازاء اتجاه التعاون الدولي .

والنظام الدولي ، او " نظام بريتون وودز " الذي وضع في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، والذي لا يزال يشكل ، في كثير من الجوانب ، الدعامة الاساسية للتعاون الاقتصادي الدولي ، يتوخى التمسك بمبدأ الحد الاقصى من انفتاح الاقتصادات ، وعدم التمييز وفرض الحد الادنى من القيود في المعاملات الدولية ، وكذلك المسؤوليات المقبولة تبادليا عن ادارة الاقتصادات المحلية على نحو يؤدي الى المحافظة على الميزان الخارجي وثبات اسعار الصرف . ويرتكز النظام على اعتقاد راسخ في التضييق التدريجي لأوجه التفاوت الدولي عن طريق التجارة وتدفقات رأس المال التي تحفزها النواحي التجارية . واختار الاتحاد السوفياتي وعدد من بلدان اوروبا الشرقية وبلدان اخرى البقاء خارج النظام ، مع وضع علاقاتها الاقتصادية المتبادلة في اطار اجتماعي من التخطيط المركزي والملكية العامة ، وعلاقاتها مع البلدان الاخرى على اساس متبادل الى حد كبير في البداية .

وبالنسبة للبلدان النامية التي خرجت من الحرب بقدر من الاحتياطيات ولكنها تضررت بسبب الفوضى والهبوط اللذين اصابا اسواق السلع الاساسية الزراعية وغير الزراعية في السنوات الفاصلة بين الحربين ، بدت الاستراتيجية القائمة على استمرار التخصص في الاقتصاد الدولي وفقا للانماط التقليدية - المزايا النسبية تتوقف على هبات الطبيعة والجغرافيا والعوامل ذات الصلة - مفعمة بالمخاطر . ومر بعضها بتجربة التصنيع التي واصلت التقدم عندما تضاءل عرض المصنوعات المستوردة خلال الحرب ، وبدا ان زيادة التركيز على الصناعة للسوق الداخلية تقدم امكانيات افضل واقل تعرضا للمخاطر على حد سواء .

وبالنسبة للبلدان التي كانت تأخذ طريقها نحو الاستقلال السياسي ، يتمثل السبب القوي لمحاولة الابتعاد عن السياسات المقبولة والترتيبات الخارجية في الاعتقاد بانها اخرت

التنمية في عهد الاستعمار. اذ ان تنمية الاقتصادات الزراعية بأسرع مما تسمح به عائداتها من تصدير السلع الاساسية تتطلب تحويل بعض الموارد على الاقل من الزراعة الى الهياكل الاساسية ، والتعليم والصناعة . كما ان استراتيجيات توسيع نطاق انتاج الاغذية محليا محكوم عليها بالفشل على ما يبدو اذا لم يتحقق قدر من التنمية الصناعية المحلية. وهكذا يبدو ان التقدم بعد عهد الاستعمار يدعو الى رفض ادوار الماضي ، والتدخل من جانب حكومات ما بعد عهد الاستعمار للقيام ، مؤقتا على الاقل ، بعزل بلدانها الحديثة الاستقلال عن التأثر تماما بقوى السوق الدولية .

وتضمن هذا المسلك قيام الحكومة بدور اكبر بكثير ، بصفتها عامل تغيير ، ومديرا ، وحاشدا للموارد ،وجهازا لتكامل الاقتصاد الصغير ،" الحديث " ، الذى كان فيما سبق موجها الى الخارج مع اقتصاد الكفاف " التقليدى " الكبير ، في كثير من البلدان . واختلفت النهج فاتجهت بعض البلدان ناحية النموذج الاشتراكي للملكية الجماعية ، والتخطيط المركزى وتخصيص الموارد ، والسيطرة على جميع حلقات الاتصال مع بقية الاقتصاد العالمي . وتأخذ معظم البلدان النامية بنظام مزيج من الملكية الخاصة والعامة ، والاعتماد جزئيا على قوى السوق ، وتنظيم الحكومة للمعاملات الخارجية الخاصة تنظيما دقيقا . وفي هذا الاطار العريض ، يوجد كثير من الاشكال المختلفة ، ما بين نموذج دولة الرفاهية من جانب ، حيث يوجد قدر كبير من الملكية العامة والرقابة ، والتشديد على التنمية العادلة وترتيب الحكومة للنواحي الاجتماعية ، والنماذج " الرأسمالية " الوطنية من الجانب الاخر ، حيث تدعم الحكومة المؤسسات الخاصة وكثيرا ما تحميها ، وعادة ما يجرى التشديد بقوة على المحافظة على مناخ مضياف للاستثمارات الاجنبية .

ومع تطور الاقتصاد العالمي ، ثبت في النهاية ، اذا استعرضنا الماضي ، انه جرت اساءة تقدير لبعض الاستراتيجيات وكثير من القرارات الفردية . وحاولت البلدان ان تعدل وان تكيف ، واخذت بصورة خاصة في اعادة تقدير استراتيجيات التصنيع الموجهة نحو الداخل ، وفي تنقيح ادوات الادارة الاقتصادية ، والتحرك احيانا لخلق بيئة تتيح مجالا اكبر لقوى السوق .

والعلاقات التي تربط البلدان النامية كلا على حدة مع البلدان الاخرى في المجالات الاقتصادية والصناعية والانمائية على الصعيد العالمي، هي الان اكثر تعقيدا بكثير ، وتمتد الى كثير من الشركاء ، وكثير من الانشطة الجديدة ، الثنائية والمتعددة الاطراف ، عن طريق آليات مختلفة على الاصعدة دون الاقليمي والاقليمي والاقاليمي . وقد اصبح الاقتصاد العالمي اكثر انفتاحا في كثير من الجوانب واصبحت العناصر المنشئة له مرتبطة ارتباطا اوثق . ويمكن بسرعة تعبئة المدخرات او فائض الارصدة النقدية من احد اجزاء الاقتصاد العالمي ونقلها الى معظم الاجزاء الاخرى عن طريق نظام محكم من الشبكات عبر الوطنية والكيانات

الجدول ٧ - اهمية التجارة الخارجية في الانتاج المحلي وفي انفاق البلدان النامية ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، ١٩٨٠

(نسبة مئوية)

	حصة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي			حصة الواردات في مجموع الانفاق المحلي (أ)		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
البلدان النامية	١٥	١٥	٢٦	١٦	١٦	٢٥
افريقيا	٢٠	٢٤	٣٢	٢٢	٢٤	٣٢
امريكا اللاتينية	١٤	١٢	١٤	١٣	١٢	١٥
غربي آسيا	٤٨	٢٣	٤٣	١٥	٢١	٣١
جنوبي وشرق آسيا	١٣	١٤	٢٩	١٥	١٥	٣١
البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي	٣٣	٣٩	٥٤	٢٣	٢٧	٣٩
البلدان الاخرى المصدرة الصافية للنفط	١٩	١٥	٢٦	١٨	١٦	٢٥
البلدان المستوردة للنفط	١٣	١٤	١٨	١٤	١٥	٢٢
البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية	١٦	١٦	٢١	١٦	١٦	٢٠
البلدان المصدرة للمعادن	٢٦	٢٤	٢٨	٢٥	٢٤	٣١
البلدان الحديثة العهد بالتصنيع	١٣	١٧	٢٧	١٧	٢٠	٣٠

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

(أ) تتضمن مجموع الاستهلاك والاستثمار المحليين (الخاص والعام على حد سواء) .

الوطنية المتعاونة ، التي اتاحتها نواحي التقدم في تكنولوجيا الاتصالات طيلة العقد الماضي ، وقلة التنظيم الحكومي في كثير من البلدان ، وتجنب التنظيم تجنبا اكثر فعالية في بعض الحالات عن طريق بدء مؤسسات وممارسات مالية مبتكرة . وفي ميدان التجارة ، زادت البلدان النامية اهمية الصادرات والواردات لاقتصاداتها المحلية زيادة سريعة . ولا يعني ذلك زيادة الكميات فحسب (الجدول ٧)، بل يعني ايضا تعزيز الترابط في كثير من جوانب عملية الانتاج عبر الحدود . وزيادة تدفق المعلومات ، والتكنولوجيا والناس تكمل هذا النظام الذي يزداد ترابطا للغاية .

ولا تزال البلدان النامية تساورها المشاعر المتناقضة التي كانت تساورها من قبل ازاء مكانها في هذا النظام بالرغم من حدوث هذه التغيرات من ناحية ، وبسببها من ناحية اخرى . وقد اعرب عن ذلك في الدعوة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والى اجراء مفاوضات عالمية تتناول احتياجاتها بصورة اكثر فعالية .

ويتطلب التسيير السلس للنظام الدولي التوفيق بانتظام مع المصالح المختلفة ، والمتنافسة في كثير من الاحيان ، والمتنازعة احيانا بصورة حادة ، لكثير من البلدان المختلفة التي لا تتساوى من حيث الانجازات او الامكانيات الاقتصادية ، وتختلف في توجهها الاجتماعي - الاقتصادي ، وفي تسيير مؤسساتها المحلية ، وتعقد صلاتها الخارجية . وتتعين مراعاة الحاجة الى تعايش البلدان الغنية جدا ، وبعضها كبير ايضا ، والبلدان الفقيرة جدا ، وكثير منها صغير جدا ؛ وبلدان كثيرة في الوسط ، وهي ضعيفة وهشة من عدة وجوه .

وقد عطلت البلدان النامية على كسب الاعتراف بصراحة بانه لكي يكون النظام عادلا ، يتطلب الامر عدم المساواة في معاملة الاقتصادات غير المتساوية ، اى ، منح معاملة تفضيلية للاقتصادات الاضعف . وقد احرزت هذه الفكرة تقدما ويجرى تطبيقها في مجموعة متنوعة من الترتيبات الدولية . بيد ان كثيرا من البلدان المتقدمة النمو ارتأت احيانا ايضا ان العدالة من حيث المبدأ ، تتطلب المساواة في المعاملة بين جميع المشتركين ، وان اوجه التفاوت في القوة الاقتصادية التي تنطبق على البلدان لا تنتقل بالضرورة الى الكيانات الفردية في البلدان التي تشتغل بالتجارة الدولية او المعاملات الاقتصادية الاخرى .

والنظام الحالي للصلات والمبادلات بين البلدان يعمل وفقا للعرف او التقليد وكذلك القواعد ، في كثير من الاحيان بين كيانات خاصة او مستقلة في بلدان مختلفة ، وليس بين الحكومات . وتجرى بعض المعاملات على اساس انها من حكومة الى حكومة . وكثير من المعاملات الاخرى خاصة ، ولكن ينظمها اتفاق دولي او تخضع للاحكام ذات الصلة للاتفاقيات او القوانين الدولية . ولا تزال معاملات اخرى خاضعة لاشراف السلطات الوطنية لبلدان مختلفة

تعمل معا حسب الاقتضاء ؛ وبعض الانشطة الدولية غير منظمة على الاطلاق ولا تدخل الا في نطاق القوانين الوطنية المتعلقة بها ، بقدر ما تنطبق عليها . كما تنتمي الحكومات الى منظمات دولية وتقبل ، كشرط للعضوية ، بعض الاهداف والانشطة والالتزامات العامة . وهي تميل الى ان تأخذ شكل شروط عامة وتخضع لتفسيرات مختلفة . وبالنظر الى ان النظام عبارة عن قواعد ومبادئ ويخلو من سلطة منفذة وحيدة ، فهو يعتمد على الاتفاق الطوعي فيما بين البلدان . واذا لم يتيسر ذلك ، ستسود ارادة واصرار المشتركين الاقوى . وهكذا فان التفاوت الحالي في القوة بين البلدان هو مصدر رئيسي ومتجدد من مصادر التوتر في النظام الاقتصادي العالمي .

ان الاستراتيجيات التي اتبعتها البلدان النامية على الصعيدين الوطني والدولي كانت تهدف الى رفع مستوى معيشة مواطنيها . وكانت تهدف ايضا الى ضمان قدر من الاستقلال أو القدرة على التماس الاهداف الاجتماعية في اطار أوسع من الأمن والاستقلال الذاتي .

وقد حاولت البلدان المستقلة حديثا والبلدان النامية الاخرى ، على سبيل المثال ممارسة قدر أكبر من السيادة على مواردها الطبيعية ؛ فقامت بعض البلدان بتلك المناجم الواقعة في اراضيها من الشركات الخاصة ، وهي في العادة شركات أجنبية ، ملكية مطلقة أو ملكية أغلبية الأسهم ، كما هو الحال في صناعات النحاس في افريقيا وامريكا الجنوبية أو حاولت اعادة التفاوض بشأن اتفاقات جديدة وبشروط أفضل مع الشركات المتعددة الجنسيات ، كما هو الحال في صناعات البوكسيت . وكانت التطورات في صناعة النفط ، التي أدت بالبلدان النامية الى اتخاذ مجموعة مختلفة من الترتيبات مع كبريات شركات النفط المتعددة الجنسيات في الستينات والسبعينات ، أبرز التطورات في عدة نواحي . وقد أدت الزيادة الاخيرة في الطاقة الانتاجية المتوفرة عن الطلب في السوق العالمية الى احباط آمال البعض في امكانية الابقاء على السعر الحقيقي للنفط في مواجهة حالة غير مواتية للسوق وقد أكدت من جديد أن قوى السوق ، وهي أساسا موازنة العرض والطلب ، ذات أهمية في تحديد أسعار السلع الأساسية ، ونتج عن تأثير قوى السوق بوجه عام تقلبات كبيرة في أسعار السلع الأساسية وبالتالي في حصيلة الصادرات ، وفي كثير من الأحيان في مستويات معيشة البلدان النامية . وفي السنوات الاخيرة انتجت بعض المعادن بتكلفة أعلى من السعر العالمي . ولم تؤد التغيرات في الصناعة المعدنية التي اتاحت للعديد من البلدان النامية ان تمارس سيادة أكبر على مواردها الطبيعية الى حل جميع المشاكل ، ويتعين التوصل الى ترتيبات جديدة بين المنتجين ، من ذوى الملكية الخاصة أو العامة على السواء والمستهلكين لاعادة الاستقرار الى الاسواق .

وعلى صعيد الاقتصاديات الوطنية يعتمد معظم البلدان النامية اعتمادا كبيرا على أثر مضاعف الدخل من الصادرات وعلى الواردات الاساسية من الاغذية أو من المواد الخام أو السلع الرأسمالية . وبقدر ما يعني هذا تخصصا أكبر ومكسبا من التجارة فانه يتعين موازنة زيادة كفاءة الهياكل الانتاجية مع زيادة مدى التعرض لخسارة الاسواق الخارجية أو توقف الامدادات الخارجية . وبقدر ما تعكس الزيادة العامة في حصة التصدير أيضا تنوعا في منتجات التصدير ومستهلكي الصادرات ، كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو التي تمثل التجارة بالنسبة لها عادة نسبة من الناتج الاجمالي أكبر مما تمثله في البلدان النامية فان القابلية للتضرر لا تزداد بالضرورة الا في حالة الانكماش العام في الاقتصاد العالمي كالذى حدث في السنوات الاخيرة . وقد عمل بالفعل عدد كبير من البلدان النامية على تنويع الصادرات وكذلك زيادتها ، ولكن بلدانا عديدة اخرى لم تحرز تقدما يذكر في هذا الاتجاه أو أصبحت حتي أكثر اعتمادا على مجموعة صغيرة من المنتجات ذات أسواق متقلبة .

ويعتمد عدد كبير من البلدان على سلعة اساسية أو سلعتين في الجزء الأكبر من صادراتها . ففي عام ١٩٨٠ كان هناك نحو ٤٠ بلدا تبلغ نسبة سلعتين فقط فيما عدا النفط ٣٠ في المائة أو أكثر من الحصائل الاجمالية لصادراتها . وفي عدد من الحالات بلغت حصتهما ٥٠ في المائة أو أكثر . وسيؤدى أى انخفاض في صادرات أى من هذه السلع الى انخفاض كبير في قيمة اجمالي الصادرات . وتأتي القابلية للتضرر أساسا من حقيقة ان صادرات السلع الأولية عرضة لتقلبات حادة في الطلب والاسعار وان الطلب على العديد منها يشهد انخفاضا منتظما أو ركودا بسبب التغيرات التكنولوجية التي تدخل بدائل جديدة وأرخص وعمليات تؤدى الى التوفير في المواد الخام .

وان القابلية الأكبر للتضرر والخطر الاكبر بالنسبة للبلدان النامية ، سواء أكان الأمر يتعلق بأسواق المنتجات أو التمويل الطويل الأجل والمتوسط الأجل والخدمات المتخصصة والمهارات أو الخبرة أو التكنولوجيا ، ليس هو التبعية في حد ذاتها ولكن عدم القدرة على التنبؤ بتصرفات الآخرين وعدم امتلاكها هي ، القدرة على التأثير في هذه التصرفات . وفيما يلي مثلان حديثان رئيسيان على عدم القدرة على التنبؤ هذا .

بعد فترة الاستعاضة الواسعة النطاق عن الواردات التي قام بها معظم البلدان النامية بدأ عدد متزايد من هذه البلدان في اعتماد درجة أكبر من الاتجاه نحو التصدير في سياستها الخاصة بالتصنيع كما أشير بالفعل . وخلال الستينات زاد عدد من البلدان النامية صادراته من المصنوعات سريعا وخاصة من الانواع القائمة على كثافة اليد العاملة التي تملك فيها مزايا نسبية وتلائم هدفها الاجتماعي المتمثل في زيادة العمالة . وبدأ العديد من البلدان الاخرى ايضا في اعتماد سياسات للتصنيع موجهة نحو التصدير خلال

السبعينات . واتخذت تدابير (مثل نظام الافضليات المعمم) على الصعيد الدولي لتسهيل صادرات المصنوعات من البلدان النامية ولكن استخدمت مجموعة كبيرة متنوعة من القيود الكمية كما أشير من قبل في البلدان المتقدمة النمو ضد الواردات من المصنوعات ، ولا سيما الملابس والمنسوجات ، القادمة من البلدان النامية والتي اعتبرت العامل الرئيسي في فقدان الوظائف في هذه الاقتصادات . وقد زادت حدة هذه القيود في بلدان عديدة وفي اشكال مختلفة كلما ارتفع معدل البطالة فيها . وهكذا وفي الوقت الذى انتقل فيه العديد من البلدان النامية الى استراتيجية توسيع الصادرات التي تلائم الموارد التي حبتها بها الطبيعة وبعض اهدافها الاجتماعية فان فرص هذه الصادرات قيدت .

وهناك ايضا خبرة تتعلق بتمويل التنمية وتمويل ميزان المدفوعات ومشكلة الدين الخارجي على البلدان النامية التي مكنت بلدانا كثيرة في البداية من مقاومة الصدمات ولكنها تشكل الآن تهديدا للنظام الاقتصادى الدولي وستظل كذلك بالطبع لبعض الوقت في المستقبل . وكان هناك مصدر رئيسي لهذه الظاهرة هو فائض أموال البلدان المنتجة للنفط الذى زاد زيادة كبيرة بعد الزيادة الثانية الكبيرة في النفط في ١٩٧٩ - ١٩٨٠ وأعيد تدويره عبر النظام المصرفي الدولي ، وجرت عملية اعادة التدوير هذه للأموال التي تمت في اوائل ومنتصف السبعينات رغم حجمها الضخم بسلاسة . ولأسباب مختلفة ، بما في ذلك الكساد والأهمية المتزايدة للقروض الواجبة السداد في فترة أقصر وسوء التقدير في حالات عديدة ، انتهت عملية اعادة التدوير الثانية التي اقترنت بزيادة الدولارات الاوروبية الى زيادة حادة في أعباء الدين على البلدان النامية. وعلى الرغم من انه يبدو انه تم تجنب الازمة وتمت اعادة الجدولة الجزئية للديون في الواقع فان هذا التطور قد أظهر مرة اخرى ضعف النظام في ميدان حساس . وفضلا عن ذلك وفي اعقاب الازمة تضاءل توفر الاموال التجارية للبلدان النامية نظرا لأن المصارف أصبحت أكثر حذرا في سياساتها المتعلقة بالاقراض. وكان الائتمان المؤسسي الدولي قاصرا بشدة عن ملء الفراغ ، وليس من المتوقع ان تختفي هذه الحالة سريعا . وقد أدى هذا والشك المستمر حول الحل النهائي لمشكلة الدين الى عدم وضوح الاحتمالات الانمائية للعديد من البلدان النامية .

وكلما نمت البلدان ونجحت في تحسين الظروف وتوسيع الفرص لمواطنيها انخفضت قابلية مجتمعاتها للتعرض للصدمات الي حد ما ، ولكن لم يكن الأمر دائما كذلك . وقد تغيرت هذه القابلية في احيان كثيرة . ومع توفر فرص أوسع جاءت مخاطر أكبر أو مجرد مخاطر مختلفة . وحصل الآلاف على وظائف ذات أجور أفضل في الصناعة اصبحت اثناء فترة الكساد غير آمنة الى حد كبير عندما فقدت الاسواق ما حرم العمال فجأة من المصدر الوحيد لمعيشتهم . وساعدت الثورة الخضراء في تأمين الامدادات من الاغذية وجعلتها أقل اعتمادا على الظروف المناخية ولكنها زادت من الاعتماد علي الطاقة ومدخلات اخرى مستوردة في كثير من الاحيان .

وبانتشار الزراعة التجارية وازدياد التحضر وظهور التخصص الدولي تغير طابع القابلية للتضرر في المجال الغذائي . وفي كثير من البلدان النامية لم تعد جمهرة السكان تتأثر على نحو مباشر بحالات العجز الحادثة في المحاصيل المحلية والمعزوة للكوارث التي يسببها الجفاف أو الآفات أو غير ذلك من الكوارث الطبيعية ، وذلك لأنه يمكن جلب الامدادات من أماكن أخرى . الا أن حالات اضطراب الامداد أو حالات النقص التي تظهر في أي مكان تدفع في الغالب الى رفع الأسعار في الأسواق المحلية والدولية وتعرض الفئات المنخفضة الدخل أو البلدان المنخفضة الدخل الى الخطر ، لأنها تفتقد الى القدرة الشرائية . ونظرا لتضاؤل عدد الناس الذين يستمدون دخولهم من زراعة الحاصلات الزراعية والذين ينفقون رغم ذلك نسبة كبيرة من حصائلهم في شراء الأغذية ، تتعرض قدرة هؤلاء على تلبية حاجاتهم الغذائية بالكامل الى الخطر نتيجة لفقدان الدخل دون وجود أي نقص فعلي في الأغذية . وفي الوقت الحالي تظهر هذه المشكلة أمام فئات سكانية رئيسية في البلدان المارة بمرحلة التصنيع والبلدان المتوسطة الدخل ، وذلك رغم توافر الامدادات بكميات كبيرة على الصعيد العالمي . وفي سنة ١٩٨٤ ، كانت المشكلة الفظيعة ، مشكلة الجوع والمجاعة في افريقيا ، تظهر أينما تحقق مجرد تقدم محدود في تحديث الانتاج الغذائي . وهذه تجمع المأساة بين عناصر النقص المادي الشديد الناتج عن عوامل معاكسة طبيعية قديمة العهد ، وبين شدة خسارة القوة الشرائية المعزوة جزئيا الى الانكماش العالمي ونظام للنقل والتوزيع غير كاف بالمرة ، وأرصدة شديدة الانخفاض ، وهياكل اجتماعية - ادارية هشة .

ولم يتم التوصل على الصعيد العالمي الى أية حلول لتحقيق المصالح المختلفة لبائعي الأغذية وشراتها ، لاسيما الفئات الحدية من المنتجين ذوي الدخول المنخفضة والمستهلكين الفقراء . ويؤدي النظام الحالي القائم على حماية الانتاج ودعم التصدير في بعض البلدان وعلى دعم الاستهلاك والاستيراد في البعض الآخر الى ايجاد صعوبات أمام البلدان التي يمكنها زيادة صادراتها وانتاجها المحلي من الأغذية زيادة كافية لتحقيق ذلك بينما يفرض هذا النظام في كثير من الحالات ضغوطا على الميزانيات . وفي ضوء حالات الاختلال هذه ، فضلا عن التوزيع غير المتساوي للأرصدة في العالم وعن المجهودات الدولية المضطلع بها في مجال المعونات الغذائية والتي لا تحقق الا فعالية جزئية ، ظلت حالات النقص الطارئة في السوق الدولي تخلق صعوبات أكبر في الأسواق المحلية .

كما انتقلت القابلية للتضرر من فئة اجتماعية الى أخرى . ولم تؤثر الصدمات التي أحست بها البلدان النامية في الآونة الأخيرة على جميع طبقات المجتمع بقدر متساو . فالبلدان النامية كلها تقريبا لم تنجز حتى الآن نظاما للخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية يمكنه اتاحة الحد الأدنى لكفالة الضمان في حالات الشدة ، وفي الوقت ذاته تسرب الوهن في كثير من البلدان الى النظام غير الرسمي الذي يكفل الضمان والرعاية الاجتماعيين عن طريق

الأسرة أو صلة القرابة وذلك نتيجة للهجرة والتحضر والتغيير الحادث في المواقف الاجتماعية .

وقد أدت السرعة الشديدة للتغير الاجتماعي ومداه في بعض المجتمعات الى خلق القابلية للتضرر حيث لم توجد مثل هذه القابلية في وقت سابق ،بتأثير ظهور فئات بلا دور اجتماعي وفئات حديثة اجتماعيا . وقد أخذ التغيير السريع يفرض ضغوطه على المؤسسات المستقرة والعلاقات التقليدية . وأضعف هذا التغيير أشكالا معينة من أشكال السلطة ، كما أدى الى عدم تقبل ما هو قائم فيما يتعلق بالأفراد والفئات من أنماط اللامساواة والاستبعاد من الاشتراك الكامل في الحياة الاجتماعية ، وهي الأنماط التي كانت تعتبر فيما مضى شيئا معتادا . وكثير من هذه الآثار يتضمن عناصر ايجابية وسلبية على السواء ، كما يؤثر في نهاية الأمر على طبيعة الصلات الاقتصادية الخارجية التي تحاول البلدان توطيدها .

وحيثما تحقق المجتمعات مجرد قدر محدود من التقدم في المجالات الاقتصادية وتمر الى حد كبير بالمراحل المبكرة لاقامة اسس مجتمع حديث ،تعني القابلية للتضرر تهديدات موجهة الى حد الكفاف ذاته . وفي كثير من أنحاء افريقيا ، ذات المساحة الشاسعة التي تتناثر في بعض أماكنها مستوطنات ضئيلة الحجم وفي بعضها الآخر مدن شديدة الزحام والتي لا ترتبط ببعضها في كثير من الأحيان بوسائل عملية للاتصالات ، وتتسم في بعض الأحيان ببيئة طبيعية غير مواتية الى حد جد بعيد ، ولا تزال تفتقر في أحيان كثيرة الى التلاحم بين الجماعات المختلفة داخل الدول القومية ، لا يكاد يوجد مجال للاستفادة بالفرص الخارجية ، ولا يوجد واق للحماية من أية صدمات داخلية أو خارجية . والشيء الذى تنتظره مثل هذه المجتمعات التي من المجتمع الدولي هو تلقي الدعم لدى التعزيز التدريجي لمؤسساتها الاجتماعية ولدى تنمية هياكلها الاقتصادية ؛ وتلقي المساعدة للتوسع في حد الموارد الضيق استهدافا للصمود في وجه الصدمات دون مواجهة الكوارث .

وقد تعاظمت المشاكل والاختلالات القائمة في صرح الاقتصاد العالمي ، والموجزة أعلاه ، على مدار سنوات عديدة ؛ ويستلزم حلها في كثير من الحالات استمرار الالتزام بسياسات وطنية ودولية واضحة يعزز بعضها بعضا . وبيد وان هناك حلا قريبا لبعض المشاكل الملحة التي شهدها الماضي القريب والتي أثرت على طبيعة الاقتصاد العالمي . وعلى وجه التحديد ، فقد أخذت الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في احراز النجاح في مقاومة التضخم . بيد ان هذا قد تحقق جزئيا نتيجة لسياسات مكافحة التضخم في حين ان حل العديد من المشاكل والاختلالات الأخرى يستلزم ضمان التوسع الاقتصادى المستمر . وأوجه الاختلال الحادث في القيمة النسبية للعملات الرئيسية ، وفي التجارة فيما بين

البلدان المتقدمة النمو ، وفي ميزانياتها ، واستمرار أسعار الفائدة المرتفعة تمثل في مجموعها عناصر مترابطة . وسيساعد اتجاه السياسة النقدية والمالية العامة ، لا سيما السياسة المالية التي تتبعها الولايات المتحدة في الأجل المتوسط ، على تحديد كيفية وتوقيت ازالة أوجه الاختلال هذه ، وعلى تحديد المسار الذى سيتخذه الاقتصاد العالمي . ويتطلب التوسع في الاقتصاد العالمي عدم حدوث تضارب بين السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو الرئيسية ، ووقف التراجع خلف الحواجز الحمائية ، واتخاذ خطوات لزيادة تدفق التمويل الطويل الأجل على البلدان النامية لكي لا يتحقق توافقها الاقتصادى بمجرد اللجوء الى الحد من الواردات مما يؤدى بالتالي الى الانتقاص من مستويات النمو ومستويات المعيشة . وسيكون من الأفضل تحديد الأشكال الدقيقة لهذه التدابير بالعمل على صعيد متعدد الأطراف ، عن طريق المفاوضات . الا أنه يلاحظ وجود شكل من أشكال التراجع عن اسلوب العمل المتعدد الأطراف في وقت يبدو فيه ان الاحداث الواقعة وحالة الترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي تتطلب تعزيز هذا الاسلوب .

الفصل الثاني

النزاعات والعسكرية

ما زالت النزاعات المسلحة تندلع وتدمر الحياة وأسبابها على الرغم من تطور الصكوك الدولية لصيانة السلم . وعلى الرغم من اللجوء المتكرر الى العنف فان السلم حاجة انسانية يشعر بها الناس في أعماقهم وهو أساس المجتمعات المعافاة . وكما ورد أيضا في ديباجة اعلان الأمم المتحدة بشأن التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي ان " السلم والأمن الدوليين من ناحية ، والانماء الاقتصادي من ناحية أخرى ، أمور وثيقة الترابط متبادلة التأثير " . ويؤكد الاعلان نفسه " الحاح الحاجة الى أن تخصص لأعمال السلم والتقدم الاجتماعي ، تلك الموارد الجارى صرفها على التسلح وهدرها في التنازع والتدمير " . ولقد أصبح هذا مدعاة لانشغال المجتمع الدولي بشكل متزايد .

العنف في العلاقات الدولية

النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية

أودى آخر نزاع عالمي ، في الفترة من عام ١٩٣٩ الى عام ١٩٤٥ بحياة ٣٥ مليونا من البشر على أقل تقدير ، بل ٥٠ مليونا أو حتى ٦٠ مليونا وفقا لبعض التقديرات ، خلال ست سنوات من القتال المتواصل والارهاب نكبت به مجموعات من السكان بأسرها . وكان ذلك انهيارا للنظام الاجتماعي ، وكارثة لا يمكن ادراكها ادراكا كاملا . وحدث في أعقاب ذلك توق عميق للأمن ومطالب دافقة بالكرامة والعدالة الاجتماعية وظروف العيش الكريم وانهاء جميع أشكال الاستعمار .

وحدث تقدم جزئي نحو هذه الأهداف ، وتغيير اجتماعي عميق بشكل مؤكد ، يعتبر معظمه مما هو مرغوب . بيد ان التقدم في فترة ما بعد الحرب قد تخلله عنف ونزاع عسكري متجدد . وقد فتك نحو ١٥٠ نزاعا مسلحا من النزاعات الكبيرة والصغيرة بنحو ١٦ مليونا من البشر وربما بلغوا ٢٠ مليونا منذ التوقف الرسمي للحرب (١) . وهذا يعني حدوث ما يتراوح بين ٣٣٠٠٠ و ٤١٠٠٠ من الوفيات بسبب العنف كل شهر لمدة أربعين عاما . وفي النزاعات التي يمكن فيها وضع تمييز ذى معنى بين الاصابات في صفوف العسكريين والاصابات في صفوف المدنيين فان ثلاثة من كل خمسة قتلى كانوا من المدنيين (انظر الجدول ١) .

وليس هناك اتجاه مميز نحو تناقص عدد النزاعات . واستمرت بعض النزاعات القديمة حتى لمدة عقود . كما اندلعت نزاعات أخرى بشكل متكرر . وانفجرت أيضا نزاعات مسلحة جديدة كل الجدة ، حتى في بلدان كانت تبدو آمنة من العنف والاضطراب . وفي عام ١٩٨٣

الجدول ١ - الاعداد التقديرية للوفيات في الحروب الرئيسية والأعمال العسكرية (أ)، ١٩٤٥ - ١٩٨٣

	عدد النزاعات	الوفيات		
		المدنيون (ب) بالآلاف	العسكريون (ب)	المجموع (ج)
الشرق الاقصى	٢٧	٤٥٠١	٣٤٠٦	٩١٨٥
افريقيا	٣٠	١٩٧٠	١٣٨٨	٣٥٥٢
جنوب آسيا	١٠	١٨٧٤	٥٧٤	٢٤٤٩
الشرق الأوسط	١٧	٢٦٤	١٣٢	٥٤٧
امريكا اللاتينية	١٦	٣٠٥	١٣٣	٤٥١
أوروبا	٣	...	...	١٧٥
المجموع	١٠٣	٨٩١٤	٥٦٤٣	١٦٣٥٩

المصدر: Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures. 1983, World Priorities, Washington, D.C. 1983, P. 21.

(أ) ستبعد منها كثير من النزاعات الداخلية، وعلى وجه الخصوص عندما يعتقد ان مجموع الاصابات أقل من ١٠٠٠.

(ب) غير مكتملة.

(ج) مجموع الاصابات هو تقدير لجميع الاصابات في جميع النزاعات المحددة في المنطقة. واعطيت تقديرات حتى في النزاعات التي لا يتوفر فيها، لمختلف الأسباب، تقسيم الاصابات الى اصابات بين العسكريين واصابات بين المدنيين. ومن ثم فان مجموع الاصابات أكبر من مجموع الاصابات الوارد بيانها في خانتي العسكريين والمدنيين.

وهو أقرب عام أجرى فيه احصاء موثوق ومفصل تم تحديد ٤٠ نزاعا مسلحا من النزاعات الرئيسية والثانوية ، يشترك فيها ٧٥ بلدا وأربعة ملايين من الجنود ، من بينهم جنود ينتمون الى ثماني دول يحاربون في أرض أجنبية (٢) . وقد أودت هذه النزاعات الـ ٤٠ ، على نحو متراكم بحياة مليون شخص على الأقل ، ان لم يكن بأضعاف هذا الرقم .

ومنذ عام ١٩٤٥ حدثت معظم النزاعات المسلحة على أراضي البلدان الأكثر فقرا في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وكانت البلدان الصناعية مشتركة في كثير من النزاعات على نحو مباشر وقد وقعت اصابات في صفوف محاربيها كانت فادحة في بعض الأحيان . بيد ان غالبية الموتى والجرحى كانوا من أبناء المناطق النامية .

ولكل حرب أو نزاع ما له من أسباب ، سواء أكانت واضحة أم غامضة ، وسواء أكان يمكن الدفاع عنها أمام المجتمع الدولي أم لا . ومهما تكن آراء الخصوم ، ومهما تكن أهمية كل نزاع في منظور عالمي وتاريخي أوسع ، فان كلا منها يمثل انهيارا للنظام الاجتماعي واخفاقا في التوفيق بين المصالح المتعارضة ، وعائقا للمكاسب المادية والانجاز الاجتماعي ، أو حتى عكسا لاتجاههما .

وقد شردت النزاعات الناس من ديارهم وبلدانهم بالآلاف والملايين مما يسهم في كثير من الحالات في فقرهم المدقع . وتغمر البلدان الفقيرة بتدفق اللاجئين ممن لا توجد لديهم فرصة تذكر في العودة الى ديارهم أو اعادة التوطن سريعا في بلدان أقدر على اعاشتهم . وعلى الرغم من نجاح بعض الصراعات في تشكيل تحالفات من زمر محاربة متباينة وفرت أساسا لشراكة بناءة في وقت السلم ، فان التركة الأكثر شيوعا للنزاعات المسلحة كانت سلبية : مجتمعات أكثر تمزقا وأشد مرارة ، وسلطة مشوهة السمعة ، ومؤسسات منحطة ، وسكان عوملوا بوحشية ، وانهيار للقانون ، وسيل من الأسلحة التي ربما كانت في أيدي المحاربين السابقين ممن هم على خلاف مع المجتمع - كلها تعقد الآثار المباشرة للضرر المباشر الذي يلحق بالقدرة الانتاجية أو البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي بعض الأحيان تبقى بعدها .

نوع النزاعات وطبيعتها

ليس من بين النزاعات الـ ٤٠ الحالية أو الأخيرة الا خمس حروب تخوضها قوات نظامية لبلدين أو أكثر . ومن بين هذه فان الحرب بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق حرب على نطاق كبير ؛ وتتألف الحروب الأخرى ، في معظمها ، من أحداث متقطعة على الحدود لا تؤدي الى حروب شاملة . ويمكن تصنيف ثلاثة وعشرين نزاعا مسلحة بوصفها نزاعات بين قوات حكومية وقوات مغاورين ، وستة بوصفها نزاعات انفصالية ، وستة أخرى بوصفها نزاعات انفصالية تدخل فيها قوات انفصالية وقوات مغاورين .

وقد تطورت الاعراف واللوائح التي تحكم سلوك القوات العسكرية أثناء الحرب مثل قواعد مؤتمرى لاهاى لعام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، بمرور الوقت، لتخفيف آثار الحرب عن السكان المدنيين وحماية المعتقلين وتحريم أسلحة معينة . ومع ذلك فان شن الحروب لا يتميز أحيانا بالامتثال الدقيق لقواعد الحرب . وتشمل الانتهاكات الواضحة استعمال الأسلحة الكيميائية (٣) واستخدام الأطفال بوصفهم مقاتلين . وفي النزاعات بين قوات دول مختلفة كانت هناك مزاعم بشأن سوء المعاملة وحتى التمثيل الجسدى بسجناء الحرب .

وأكثر انتهاكات قوانين الحرب شيوعا ، ويكاد الآن أن يكون شاملا ، هو غياب أى " انذار سابق وصريح ، اما في شكل اعلان سبب للحرب أو انذار نهائي مصحوب باعلان شرطي " كما تشترط الاتفاقية الثالثة لمؤتمر لاهاى الثاني للسلم لعام ١٩٠٧ . وغياب اعلان رسمي للحرب ، يسبقه تحذير أو انذار نهائي ، يعني في بعض الأحيان أن سبب النزاع وأهداف الحرب من قبل الأطراف تبقى غامضة ، مما يمنع كل جانب من معرفة ما يتعين عليه فعله لانهاء الحرب ويعوق الوساطة الدولية وجهود احلال السلم . وفي غياب اعلان الحرب يصعب في بعض الأحيان معرفة ما اذا كانت الحرب دائرة ، مما يلزم الطرفين معا بالاتفاقيات ذات الصلة ، ولا سيما فيما يتعلق بمعاملة السجناء .

ومن خصائص فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ككل سيادة الحروب " غير المنتظمة" . ولم تشعر الأطراف في مثل هذه النزاعات بأنها ملزمة بأى قواعد للسلوك . وقد كان التخريب وتدمير البنية الأساسية وامدادات الغذاء والحملات الارهابية ضد المدنيين ، واغتيال واختطاف القادة المدنيين والسياسيين البارزين ، أسلحة شائعة للحركات الانفصالية والمتمردين والارهابيين والمغاورين والمجاهدين في سبيل الحرية . وكانت السلطات بشكل متكرر ترد بالغاء الحقوق المدنية عن طريق الاعتقال الجماعي ومصادرة الملكية واطلاق عنان " فرق الاعدام " ، وقصف المناطق المدنية التي تؤوى المعارضين العسكريين بالقنابل . وكان هناك الكثير من الاكراه ، على أيدى الجانبين ، على الانخراط في القوات المسلحة وأعمال الانتقام الجماعي ، والتعذيب وغيره من الأعمال الوحشية .

وكان هناك الكثير من حالات اسقاط الحكومات بالعنف ، والمعتاد الغالب أن يأتي بالعسكريين الى السلطة . وهناك أمثلة على قيام هذه الأنظمة العسكرية باستعادة النظام والحكم الدستورى المعتاد ثم التنحي جانبا لصالح حكم مدني يستمد شرعيته من الموافقة الشعبية . ومع ذلك ، لم يثبت الحكم العسكرى عموما أنه قصير العمر ، كما أنه لم يضمن الازدهار واحترام الحقوق الأساسية .

وكانت الحكومات التي تأتي عن طريق انقلاب عسكرى تذهب في أحيان كثيرة بالطريقة نفسها . وفي بداية عام ١٩٨٣ كان هناك ٥٦ بلدا ذات حكومات عسكرية . وقد شهدت هذه البلدان ٩٠ انقلابا في الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٢ ، بينما كان هناك ١٥ انقلابا في غيرها من البلدان (٤) . و "كثيرا" ما يستخدم ما مجموعه ٣٥ من الدول الواقعة تحت الحكم العسكرى العنف ضد مواطنيها ، كما تستخدم ١٣ دولة أخرى "بعض" العنف . ولم يكن هناك دليل واضح على احترام حقوق الانسان الا في حالات خمس (٥) . ويبلغ متوسط مجموع القوات المسلحة في البلدان الواقعة تحت السيطرة العسكرية ٦ر٢ من كل ١٠٠٠ مواطن ، بينما يبلغ مجموع القوات المسلحة في غيرها من البلدان ٣ر٤ . وقد بلغت واردات الأسلحة الى البلدان الواقعة تحت السيطرة العسكرية نحو ٥٦ بليون دولار بين عام ١٩٧٦ و ١٩٨٠ بينما بلغت هذه الواردات الى غيرها من البلدان أقل من نصف هذا الرقم .

وتواجه جميع الحكومات العسكرية مشكلة الشرعية - فيما يتعلق بتبرير لماذا يكون العسكريون دون سواهم من أى مجموعة أخرى في المجتمع مسؤولين عن توجيه شؤون الأمة . ويكون التبرير في غالب الأحيان أن العسكريين في موقف أفضل لحل مشاكل البلد . ومع ذلك ، في كثير من الحالات لم يحل العسكريون المشاكل ، أو على الأقل لا تقتنع قطاعات عريضة من السكان بأنهم قد فعلوا ذلك . وفي مثل هذه الحالات يندر ان تكون هناك آلية رسمية لاقصاء العسكريين عن السلطة . ولدى العسكريين أيضا القوة للدفاع عن بقائهم في السلطة . وبهذا المعنى فان الأنظمة العسكرية تولد العنف ؛ فهي اما ان تبقى في السلطة أو يتم اسقاطها بالعنف .

ولم تبق كثير من النزاعات ذات طابع محلي ، مما أوجد ، علاوة على الخاصية "غير المنتظمة" للحرب ، غموضا في الخط الفاصل بين النزاعات الداخلية والدولية . وفي الحروب "غير المنتظمة" يتم الحصول على الأسلحة من الخارج أحيانا ، على نحو مشروع أو غير مشروع ، من الحكومات المتعاطفة أو السوق السوداء الدولية . ويعطى الارهابيون الدعم بعضهم بعضا في مختلف البلدان . ويقدم الملتجأ لقوات الانفصاليين أو المغاورين في الخارج . وتنفذ أعمال التخريب عبر الحدود . ويطارد المنفيون السياسيون ويقتلون في بلدان أجنبية . وتثار قابلية العنف الكامنة أو تفاقم النزاعات القائمة في البلدان ، عن طريق التدخل الخارجي . وتقدم البلدان المجاورة الدعم المعنوى والمادى الى المجموعات المتمردة بغية اضعاف النظام القائم ، وبهدف احلال نظام أكثر قابلية لأن يكون تمشيا مع أهدافها في بعض الأحيان . وبسبب التوتر القائم بين الدول الكبرى فان أى نزاع داخلي أو اقليمي لا تكون له أية صلة بالخلافات القائمة بينها ، تنظر اليه بوصفه مؤثرا على مصالحها الحيوية ، وبناء على ذلك يبرر تدخلها . وقد اتخذ مثل هذا التدخل في بعض الأحيان شكل الاشتراك العسكرى المباشر ، والدعم السرى في بعض الحالات . ومن المعتاد أن تكون النتيجة تفاقم النزاع .

الأفراد العسكريون والنفقات العسكرية

يقدر العدد الاجمالي لأفراد الجنسين الذين يخدمون على نحو عام في القوات المسلحة النظامية بمختلف أرجاء العالم بنحو ٢٩ مليون فرد في عام ١٩٨٣ وفقا لأحد المصادر (٦) و ٢٥ مليون فرد في عام ١٩٨١ وفقا لمصدر ثان (٧) . وأى من هذين الرقمين لا يشمل أفراد الاحتياطي وأفراد القوات شبه العسكرية الذين تذهب التقديرات الى أن عددهم يتجاوز عدد القوات المسلحة النظامية . وخلال العقدين المنتهيين سنة ١٩٨١ ، زاد العدد الاجمالي للقوات النظامية بنسبة الثلث . وقد شهدت البلدان المتقدمة النمو ، كمجموعة ، انخفاضا طفيفا ، من ١١ في الألف الى ٩ في الألف بالنسبة الى عدد السكان . وفي البلدان النامية ، حدثت زيادة مطلقة على مدار فترة العقدين ذاتها . وكانت الزيادة مماثلة للزيادة الحادثة في عدد السكان ، ولذلك ظل عدد الجنود بالنسبة الى عدد المدنيين ثابتا دون تغيير كبير ، وبلغ ٤ في الألف تقريبا (٨) .

ويختلف الانتشار الجغرافي للقوات المسلحة اختلافا كبيرا عن التوزيع الجغرافي الحالي للنزاعات وللخسائر والاصابات . ففي سنة ١٩٨٣ ، كانت القوة الاجمالية للحلفين الرئيسيين ، وهما منظمة معاهدة شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو ، تبلغ خمسي العدد الاجمالي للأفراد العسكريين النظاميين البالغ ٢٩ مليونا (انظر الجدول ٢) . وكان التركز في العتاد العسكرى أكبر . فبالنسبة لفئتين رئيسيتين من فئات الأسلحة التقليدية ، هما دبابات القتال الرئيسية والطائرات المقاتلة ، كان الرقمان الخاصان بكل منهما ٦٣ في المائة و ٥٦ في المائة على التوالي ، مع وجود ما يقرب من ثلث الاجمالي العالمي في كل حالة وجودا فعليا في قارة اوروبا . وهناك تركز مشابه لذلك في حالة السفن الحربية . وفيما يتعلق بالأسلحة النووية ، يكاد يكون التركز داخل الحلفين الرئيسيين اجماليا ، حيث يوجد ما يربو على ٩٥ في المائة من الرؤوس الحربية .

ويصل الانفاق العسكرى العالمي الى ارقام هائلة ، وفقا لأى من التقديرات المعقولة . الا انه ليس من السهل التوصل الى رقم واضح بالاستناد الى اسلوب تقدير يتقبله المجتمع الدولي بأسره . اذ أن فريق الخبراء المعني بجميع جوانب سباق التسلح التقليدية ونزع السلاح فيما يتصل بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، الذى عينه الأمين العام (٩) وقدم تقريرا في عام ١٩٨٤ ، يحدد المشكلة على النحو التالي : " يكون حساب النفقات العسكرية العالمية غير دقيق بالضرورة بسبب متغيرات مثل الفروق في اسعار الصرف ، وسرية المعلومات ، وبسبب المشاكل التي تواجه فيما يتعلق بتقرير كيفية مراعاة الفروق في نظام

الانتاج العسكرى وحساب تكاليف هذا الانتاج ، وصعوبة مراعاة تغييرات الاسعار في القطاعين المدني والعسكرى للاقتصاد وهناك مرجع يمكن ان يكون ذا فائدة هو SIPRI Yearbook, 1984 "حولية معهد استكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام" لعام ١٩٨٤ ، ص ٦٤ ، الذى أورد الرقم ٧٥٠-٨٠٠ بليون دولار لسنة ١٩٨٣ ، محسوبا بدولارات عام ١٩٨٣" (١٠) .

وفي سنة ١٩٨٤ ، كان من المرجح أن يتجاوز الانفاق الاجمالي ٨٠٠ بليون دولار ، وان يذهب نحو ٨٠ في المائة من الانفاق الاجمالي الى القوات والاسلحة التقليدية (١١) .

ويتضمن الرقم لكل من السنتين نسبة كبيرة ، قد تصل الى الثلث ، "تكونت بشكل مباشر" وتستند الى "منهجيات مشكوك فيها نظريا" (١٢) .

الجدول ٢ ــ القوات المسلحة في العالم ، ١٩٨٣

	القوات العسكرية النظامية	دبابات القتال الرئيسية	طائرات القتال
		(النسبة المئوية)	
الشرق الأقصى	٢٨ر٤	١٣ر٢	٢٠ر٥
(الصين)	(١٤ر١)	(٨ر٦)	(١٣ر٩)
افريقيا	٤ر٦	٤ر٥	٤ر٨
جنوب آسيا	٦ر١	٣ر١	٣ر١
الشرق الأوسط	١٢ر٧	١١ر٨	٩ر٦
امريكا اللاتينية	٥ر٤	١ر٢	٣ر٤
منظمة معاهدة شمال الأطلسي (أ)	٤٠ر٠	٦٣ر١	٥ ٦ر٤
ومنظمة معاهدة وارسو (ب) (في أوروبا)	(١٢ر٨) (ج)	(٣٤ر٧)	(٣٢ر٨)
البلدان الاوروبية الاخرى	١ر٦	٢ر٣	٣ر٥
البلدان الأخرى (د)	١ر١	٠ر٨	١ر٤
		(بالآلاف)	
المجموع (هـ)	٢٩ ٠٠٠	١٣٣	٣٨

المصدر : المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية The Military Balance 1983-1984 ، لندن ، ١٩٨٤ .

(أ) منظمة معاهدة شمال الأطلسي : المانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة ، النرويج ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليونان .

(يتبع)

حواشي الجدول (تابع)

(ب) منظمة معاهدة وارسو : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، هنغاريا .

(ج) القوات البرية فقط .

(د) استراليا ، ونيوزيلندا ، واليابان .

(هـ) كل المجاميع تقريبية .

ويعني وجود رقم عالمي قدره ٨٠٠ بليون دولار أن حصة كل رجل وامرأة وطفل تتجاوز ١٣٠ دولارا . وهذا يضارع اكثر من متوسط الدخل في كثير من البلدان النامية . وفي سنة ١٩٨٠ ، كان الانفاق العسكري للبلدان المتقدمة النمو اكبر من انفاقها العام على الصحة وأكبر من الانفاق العام للبلدان النامية على الصحة عشر مرات . وأنفقت البلدان النامية ذاتها على قواتها المسلحة مثل انفاقها على الصحة ثلاث مرات تقريبا . وهذه الأرقام تعطي فكرة عما يمكن تحقيقه على الصعيد العالمي اذا وجهت الموارد المخصصة للقوات العسكرية الى أهداف اجتماعية . وثمة مثال محدد ، تجسده تكلفة القواصة النووية الجديدة التي تعادل ميزانية التعليم السنوية لثلاثة وعشرين بلدا ناميا لديها في مجموعها ١٦٠ مليونا من الاطفال البالغين سن الالتحاق بالمدرسة .

وكان الجزء الرئيسي من الانفاق العالمي الاجمالي على القوات المسلحة في عام ١٩٨٣ من نصيب ستة بلدان ، هي : البلدان الخمسة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية) ، وجمهورية المانيا الاتحادية . ووفقا لارقام معهد استكهلم لدراسة شؤون السلام ، كان ما يقرب من ربع الانفاق العالمي الاجمالي من نصيب البلدان النامية ؛ وكان هذا النصيب موزعا على المناطق على النحو التالي : آسيا ، ٤٥ في المائة ؛ الشرق الاوسط ومصر ، ٣٥ في المائة ؛ امريكا اللاتينية ، ١٢ في المائة ؛ وافريقيا (باستثناء مصر) ، ٨ في المائة (١٣) .

كما يمثل الرقم البالغ ٨٠٠ بليون دولار اكثر من اربعة امثال الزيادة الحقيقية في الانفاق العالمي الموجه للاغراض العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وفي مناطق العالم الرئيسية ، كان متوسط معدلات نمو الانفاق العسكري على مدار العقود الثلاثة الماضية يتجاوز في معظم الحالات نظيره في بلدان منظمة معاهدة شمال الاطلسي ومنظمة معاهدة وارسو مجتمعة . وفيما بين سنتي ١٩٧٤ و ١٩٨٣ ، زاد الانفاق الاجمالي في البلدان النامية بمعدل يبلغ ضعف نظيره في البلدان الصناعية . الا ان سنة ١٩٨٣ شهدت انخفاضا في الانفاق الحقيقي في البلدان النامية ، بينما حدثت زيادة في نظيره في البلدان الصناعية سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ على السواء . وقد شهد الانفاق العسكري الاجمالي ، باعتباره حصة من الناتج القومي الاجمالي لدول العالم ، انخفاضا فيما بين اوائل الخمسينات وأواخر السبعينات ، ثم بدأ يتزايد بعد ذلك . ومنذ سنة ١٩٨٠ ، ظل النمو في الانفاق العسكري سابقا للزيادة في الناتج العالمي .

وقد ظل أحد العوامل المؤدية الى تصاعد الانفاق العسكري متمثلا في ارتفاع تكلفة الأسلحة مع ازدياد التقدم في تكنولوجيتها ؛ بينما ظلت التكلفة البشرية للاسلحة الهجومية المتقدمة تكنولوجيا متمثلة في المزيد من الموت والتدمير .

منع النزاع المسلح

من النتائج المباشرة للحرب العالمية الثانية آلية الأمم المتحدة لمنع تفجر المنازعات المسلحة والتخفيف من آثارها (١٤) .

وجدير بالذكر ان اول هدف مذكور لميثاق المنظمة هو " حفظ السلم والأمن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية : تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ولازالتها ، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدى الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها" (١٥) . وفيما يخص السلم والامن فان مجلس الأمن هو قلب المنظمة ، واعضاؤه الخمسة الدائمون الذين يتمتع كل منهم بحق النقض (الفيتو) كانوا المشاركين الرئيسيين في الحرب ضد دول المحور . ويتصرف المجلس في الامور التي تهدد السلم وفي اعمال الاخلال بالسلم والاعمال العدوانية . وقد تضمنت الاجراءات الوقائية " وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية (المادة ٤١) : " المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة " (المادة ٤٢) والقوة العسكرية المباشرة (المادة ٤٤) .

وقد صيغ الميثاق في ضوء خبرة تحالف دول كبرى في العالم لمقاومة بلدان قامت، بصورة واضحة ، بشن حرب عدوانية . ومع ذلك، ولاسباب عملية ، فان هذه الدول ذاتها التي اصبحت اعضاء دائمين في مجلس الأمن ، لم تعد دولا متحالفة يمكن التأكد من توافق آرائها واجماعها على صوت واحد (١٦) . وانتهى الى حد كبير ايضا انطباق المقدمة المنطقية التي تفترض وجود حالات عدوان واضحة مثل الهجوم الذى وقع على بولندا والذى أدى الى بدء الحرب العالمية الثانية . وكما اوضح من قبل، فان عددا محدودا للغاية من المنازعات المسلحة في العالم هي حالات حرب واضحة بين قوات نظامية لبلدين أو أكثر، وحتى عندما تكون كذلك ، فان الاجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة تجد نفسها غير قادرة على أن تحدد هوية المعتدى .

وفي محاولة لمواكبة التغيرات التي تحدث في الموقف الدولي ، بما فيها عدد أعضاء المنظمة وطابعهم، تطورت الآلية الدولية لحفظ السلم بطرق لم تكن متصورة بشكل مباشر في الميثاق ، كما قامت ، في احيان كثيرة ، باشراك اجهزة اخرى بخلاف مجلس الأمن . وحدث ذلك بوجه خاص ، في عام ١٩٥٠ ، في اطار قرار " الاتحاد من أجل السلم" (١٧) ، عندما قررت الجمعية العامة انها يمكن ان تتخذ اجراء اذا لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ اجراء ، بسبب عدم وجود اجماع في الرأى بين اعضائه الدائمين ، او اذا اخفق في اتخاذ اجراء في الحالات التي يبدو فيها أن هناك تهديدا للسلم او اخلالا به أو في حالة

وقوع عمل عدواني . كما اصبح الأمين العام يشارك بصورة متزايدة في السعي الى ايجاد حلول سلمية للمشاكل . وتنص المادة ٩٩ من الميثاق على أن للأمين العام ان ينبه مجلس الأمن الى " أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي " (١٨) .

وقد اشتركت قوات الأمم المتحدة في قتال خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٣ في كوريا وخلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٢ في الكونغو (زائير حاليا) . ومنذ ذلك الحين ، لم ترسل أى قوة تابعة للأمم المتحدة لتقوم بتنفيذ أى قرار لمجلس الامن ضد رغبات أى طرف صاحب مصلحة ، الا أن أعضاء منفردين قد قاموا بتدابير لتنفيذ بنود قرارات صادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الامن .غير انه وضعت تحت تصرف مجلس الأمن قوات مسلحة من أجل عمليات حفظ السلم . وهذه عادة تقوم بالتواجد بين قوتين يمكن ان يقوم بينهما عداء، بموافقتهما وبهدف منع وقوع اى حوادث قد تؤدى الى بدء الاعمال القتالية او استئنافها .

ان ادراك كون العدوان يتخذ أشكالا كثيرة ، وادراك الحاجة الى وضع تعريف محدد له كان سببا في قيام الجمعية العامة ايضا ، في عام ١٩٧٤ ، بوضع مثل هذا التعريف. وتضمن تعريف أعمال العدوان ، في جملة امور ، " سماح دولة ما وضعت اقليمها تحت تصرف دولة أخرى بأن تستخدمه هذه الدولة الأخرى لارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة "، و " ارسال عصابات او جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية او مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من اعمال القوة المسلحة" (١٩) .

وتتضمن الآليات الأخرى المتوفرة للأمم المتحدة عمليات الحظر الاقتصادى ، التي استخدمت ضد ما كان يسمى برود يسيا الجنوبية (٢٠) ، وحظر توريد الاسلحة المستخدم ضد جمهورية جنوب افريقيا (٢١) .

وهناك نهج هام آخر لمنع نشوب الحرب ومنع استخدام القوات المسلحة عن طريق مراقبة الاسلحة . وفي عام ١٩٥٩ ، اعلنت الجمعية العامة ، في قرارها ١٣٧٨ (د-١٤) أن مسألة نزع السلاح العام الكامل " هي أهم مسألة تواجه العالم " ومازالت هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ ذلك الحين .

وقد أشار تقرير الأمين العام عن اعمال المنظمة، لسنة ١٩٨٢ (٢٢) ، الى ان عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، المبينة في الميثاق ، كثيرا ما يضرب بها عرض الحائط وان قرارات مجلس الأمن تواجه ، بصورة متزايدة ، بالتحدى والاهمال . وأورد التقرير أيضا عددا من المجالات - مأساة لبنان ، ومشكلة الشرق الأوسط، بما في ذلك الحقوق المشروعة للفلسطينيين وأمن جميع الدول في المنطقة ؛ والحرب الناشبة بين ايران والعراق ؛ والحالة السياسية المتعلقة بأفغانستان ؛ والاضطراب العنيف السائد في أمريكا الوسطى ؛ والمسائل المتصلة بكمبوتشيا ؛ والجهود التي تبذل للتوصل الى تسوية في قبرص؛

والحالة في الصحراء الغربية وفي القرن الافريقي وفي النهاية الأزمة المتعلقة بجزر فوكلاند (مالفيناس) ـ حيث كان من الممكن أن تستفيد جميع الأطراف في المدى البعيد من فعالية جهاز لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . واستنتج " تقرير عام ١٩٨٤ " ان تاريخ العلاقات الدولية منذ ما بعد الحرب وحتى الآن يظهر أن المصلحة المشتركة في السلم والأمن تنحو الى عدم تأكيد نفسها الا عندما تصل الامور الى مرحلة خطيرة حرجة " (٢٣) ،

ومنذ الحرب العالمية الثانية ورغم كل حالات التوتر والنزاع ، لم تنشب حرب بين دولتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية . ومع ذلك، توجد امكانية ، في وقت من أوقات التوتر بين اكبر دولتين عسكريتين، لأن يؤدى نزاع ثانوى الى اشتراكهما كليهما في النزاع بصورة مباشرة ، مع وجود الخطر النهائي المتمثل في تبادل اطلاق الاسلحة النووية . وعلى ذلك فان المجتمع الدولي بأسره له مصلحة كبيرة في التخفيف من حدة التوترات بين التحالفين الرئيسيين وفي منع جميع المنازعات أو الحد منها وفي اجراء تخفيضات متفق عليها في ترسانات الأسلحة النووية .

وقد قدمت اقتراحات منفصلة كثيرة على مرّ السنين للحد من الأسلحة النووية أو الغائها . وأحرز بعض التقدم في مجالات معينة (٢٤). وكانت آخر خطوة رئيسية هي الاتفاق الذى اسفرت عنه محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ـ ٢) من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والذى وقع في عام ١٩٧٩، ويستهدف الحد من الاسلحة النووية (٢٥) . ومنذ ذلك الحين جرى وزع قذائف نووية متوسطة المدى في اوروبا وتوقفت ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، المحادثات المتعلقة بتخفيض عدد هذه القذائف أو ازالتها . وتوقفت ، في نفس الوقت ، مجموعة اخرى من المحادثات المتعلقة بالأسلحة النووية ، وهي محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية .

وفي حين بدا أن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة النووية لم تحرز أى تقدم بعد عام ١٩٧٩، فان الفكرة المتعلقة بالقيمة الردعية للاسلحة النووية وبالأمن الذى توفره قد تعرضت برمتها لنقد عنيف . وحدث ادراك متزايد لحقيقة ان قيام اى دولة نووية بهجوم نووى كبير، من شأنه، حتى لو لم تقم الدولة التي وقع عليها الهجوم بالانتقام، ان يلحق الضرر بالطرفين وان يكون له أثر مدمر على جميع البلدان . فالمخلفات النووية والسقاطة المشعة التي ستتكون في الجو لابد أن تلحق الضرر بالمهاجم أيضا . يضاف الى ذلك أن العواقب المترتبة على هجوم نووى تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي تترتب على هجوم تقليدى في أن الاول سيؤدى الى تلوث الجو لسنوات عديدة بعد وقوعه . وتستعرض جميع صور الحياة على الأرض ، بما فيها حياة البشر، لتغيرات لا حصر لها .

ولهذه الاسباب تواجه فكرة الحرب النووية التي " يمكن كسبها " برفض واسع النطاق . وهناك شك كبير في صحة أى مذهب استراتيجي يقوم على البدء باستعمال الأسلحة النووية

لوضع نهاية لنزاع تقليدى . وتساق حجج مؤداها انه لا يمكن أن يكون هناك شيء اسمه حرب نووية محدودة . اذ أن وقوع أول انفجار نووى ، حتى ولو بصفة تحذير ، من شأنه أن يؤدى الى بدء تفاعل متسلسل سيؤدى ، لا محالة ، الى استعمال ترسانات الأسلحة النووية بكاملها .

وقد تعززت معارضة الأسلحة النووية في أوائل الثمانينات ، وحدثت زيادة سريعة في عضوية الحركات المناهضة للأسلحة النووية . ولنأخذ على ذلك مثلا واحدا من بين الدول النووية، وهو زيادة عدد اعضاء الحملة الدعائية البريطانية لنزع الاسلحة النووية من ٢٢٠ ٣عضوافي عام١٩٧٨ ،الى ٠٠٠ ٤١ عضو ،في عام١٩٨٢ (٢٦). والاهداف والحجج التي تقوم عليها الحركات المختلفة لمناهضة الاسلحة النووية ، ليست دائما متطابقة ولكنها تبدأ عموما بمقدمة منطقية مؤداها انه لا يمكن تصور الحرب النووية في حد ذاتها وانها تتسم باللااخلاقية ، ثم تتقدم فتفترض انه ينبغي تجميد اى زيادة في تطوير الأسلحة كخطوة اولى نحو الغائها . فمثلا قام الاساقفة الكاثوليكيون في الولايات المتحدة في رسالتهم الرعاوية التي اعتمدت في ايار/مايو ١٩٨٣ ، بالاعراب عن شكهم العميق في مقبولية استعمال الاسلحة النووية بأى شكل من الاشكال وذكروا " انهم لا يتصورون (انه يمكن) قيام اى حالة تبرر بدء متعمدا لحرب نووية، مهما يكن نطاقها محدودا ". وقدموا مبررات لوقف تطوير وانتاج ووزع الاسلحة النووية . وبالمثل ادرجت عدة ولايات في الولايات المتحدة بندا في الاستفتاءات الاستشارية التي اجريت بالاقتران مع الانتخابات التي جرت في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ (٢٧) .

وقد اصبحت فكرة تجميد التسلح النووى ، كمقدمة لاحراز محادثات جادة لخفض الأسلحة ، ملحة بقدر اكبر، ويرى مؤيدوها أن ذلك نابع من المسار الذى يبدو ان سباق التسلح يسير فيه ، والذى يتسم بالخطورة الشديدة ويؤدى الى زعزعة الاستقرار . وقد قامت جهات كثيرة بحث كلا الحلفين على الدخول في محادثات لمنع قيام سباق تسلح جديد . وفي بداية عام ١٩٨٥ تم، نتيجة لاجتماع رفيع المستوى في جنيف ، التوصل الى قرار من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية باستئناف المحادثات .

ان تصاعد سباق التسلح النووى ، بالاضافة الى اخطاره الكامنة على الانسانية ، يمثل تبديدا للموارد المتزايدة الندرة . وان عاقبة ذلك على التقدم الاقتصادى والرفاه الاجتماعي لن تشعر بها البلدان التي تحملت العبء المباشر فحسب ، ولكن ايضا جميع البلدان الاخرى في ظل اقتصاد عالمي يتعرض لأشكال جديدة من اختلال التوازن والتشوهات ، ولا سيما البلدان النامية الأكثر تعرضا للاضطرابات الاقتصادية الدولية .

الآثار الاقتصادية والتكاليف الاجتماعية للنفقات العسكرية

الاهتمام المتزايد بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية

ان المعدلات العالية لنمو النفقات العسكرية وتجارة الأسلحة تعني أنه في العديد من البلدان تطرح القوات المسلحة مطالب متزايدة على جميع الموارد .

واعترف في السنوات الأخيرة بأثر المصروفات العسكرية على الاقتصاد والبرامج الاجتماعية باعتباره أكثر تعقيدا بكثير من كونه مجرد سوء استخدام للموارد المتاحة مع وجود موارد كان يمكن تخصيصها للاستثمار الانتاجي خصصت لاستخدامات مدمرة أو غير انتاجية . واعترافا من الجمعية العامة بهذا التعقيد دعت في القرار ٣٢/٨٨ باء المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الى اجراء دراسة حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . وأشار التقرير الناتج عن هذه الدراسة ، الذى أعده فريق من الخبراء ، الى أن هناك "علاقة تنافسية بين سباق التسلح والتنمية وخصوصا فيما يتعلق بالموارد وكذلك في البعد الرئيسي الخاص بالمواقف والمدركات الحسية" (٢٨) بين التنمية وسباق التسلح . ودلل التقرير أيضا على صحة نزع السلاح بأسانيد اقتصادية باعتباره مفيدا ليس فقط للمجتمع العالمي ولكن أيضا للبلدان الفردية . وعلى ذلك يتم تدعيم الحجة الأخلاقية والمنطقية لصالح نزع السلاح أيضا بحجج تقوم على أساس المصلحة الذاتية الاقتصادية وليس على مجرد الايثار . وأكدت التقارير السابقة في هذا المجال مجرد التفاوت الشديد بين حجم الموارد التي تتطلبها أنشطة القوات المسلحة والنفقات المتواضعة نسبيا المطلوبة لمواجهة الحد الادنى من الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها لأفقر قطاعات المجتمع ، وخاصة في البلدان النامية .

وبالنسبة للبلدان الفردية سيختلف عبء المصروفات العسكرية تبعا لنظامها الاجتماعي - الاقتصادى ومستوى تنميتها ، وهناك أيضا عبء على الاقتصاد العالمي منفصل عن الأعباء المباشرة الواقعة على البلدان الفردية وغالبا ما يكون بالاضافة اليها ، ويقع على أعضاء المجتمع الدولي الأكثر عرضة للاضطرابات التي يمكن أن يتسبب فيها أو يؤدى الى تفاقمها تعزيز القوات العسكرية .

وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، هناك الآثار المترتبة على الدورة الاقتصادية والكفاءة . ففي فترات كون النشاط الاقتصادى دون طاقته الفعلية ، والبطالة ، يمكن أن تحفز المصروفات العسكرية المتزايدة النشاط الاقتصادى اذا لم يتم معادلتها كلها بضرائب متزايدة ، ولكن الصناعة الدفاعية تميل الى وجود طاقة زائدة عن الحاجة لديها ويرجع ذلك جزئيا الى الطابع الدورى لعقود الأسلحة (٢٩) ؛ ولذلك فان أى زيادة في الطلبات تترجم بسرعة الى طلب على يد عاملة جديدة . ويمكن عادة تحقيق تأثير أكبر بزيادة المصروفات في مجالات أخرى . ونظرا لأن "الانفاق بالعجز" قد

أصبح أداة مقبولة للادارة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية ، فان أهمية الانفاق العسكرى باعتباره حافزا في الاقتصادات الرأسمالية قد تضاءلت كثيرا بالتأكيد بالمقارنة بأهميته في أواخر الثلاثينات. وعلى العكس فان الانفاق على التسلح في فترات العمالة الكاملة والتضخم اما أن ينافس بصورة مباشرة الأشكال الأخرى من الانفاق أو يزيد الضغوط التضخمية القائمة وهناك مثال رئيسي للاختلال الاقتصادى الناشئ عن تعزيز القوات العسكرية المتزامن مع الزيادة الحادة في الانفاق الاجتماعي دون زيادات معادلة في الضرائب هو تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات . وفي السبعينات والثمانينات كانت المنافسة على مستوى الميزانيات الوطنية ؛ فقد جرى التفكير في زيادة المصروفات العسكرية في عدد من البلدان المتقدمة النمو في فترة اختلال الميزانية وتقييد الانفاق . وفي بعض البلدان حدثت مقاومة لزيادة المصروفات العسكرية أو جرى تأجيلها لأسباب تتعلق بالميزانية . وحيث تمت زيادة المصروفات العسكرية زيادة كبيرة دون زيادة تعويضية في ايرادات الضرائب أو انخفاض في المصروفات الاجتماعية فان حالات العجز في الميزانية اتسعت بصورة ملحوظة وخاصة في أكبر اقتصاد سوقي متقدم النمو ، وكان هناك في المقابل كما نوقش في الفصل الأول احساس على نطاق واسع بأن هذا ساهم في اختلال التوازن في أسعار صرف العملة وفي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الى أعلى حد بلغته في التاريخ .

وبالنسبة للبلدان الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا فان المنافسة بين استخدام الموارد للأغراض المختلفة مباشرة جدا وتحل عن طريق أجهزة التخطيط . وفي ضوء الرغبة في ضمان زيادات مستمرة في مستويات المعيشة واعتمادات الرعاية الاجتماعية ينظر الى المصروفات العسكرية باعتبارها عبئا متزايدا على هذه الاقتصادات يؤدى الى صلات ندرة وتأخيرات وتقنين الامدادات(٣٠) وهي تواجه أيضا حالات نقص في اليد العاملة لا تساعد الالتزامات الدفاعية على التخفيف منها .

وصناعة الدفاع في أى مكان لا تشبه الصناعات الأخرى من حيث أنها لا تفي بمطالب الاستهلاك الراهن ولا تضيف الى الطاقة الانتاجية . وفي البلدان ذات الاقتصاد السوقي لا تعمل صناعة الدفاع في بيئة تنافسية كما هو الحال بالنسبة للعديد من الصناعات الأخرى . وثمة مشترٍ مضمون لانتاجها في جميع الأوقات تقريبا ، وهو الحكومة ، بسعر يعكس تكلفة الانتاج . وقد ثبت أن من الصعوبة بمكان منع ازدياد التكاليف أو ضمان الكفاءة . وكلما نما هذا القطاع واستمرت اختلالات الموازين الخارجية التي تعزى جزئيا الى المصروفات العسكرية ، من المرجح أن يشعر الناس بتأثير أطول أجلا يتمثل في غياب الدينامية في البلدان الفردية وبالتالي في الضغط في اتجاه الحماية التجارية .

وللصناعات الدفاعية مطالب ضخمة بصورة لا تناسبية على العمال المهرة والعلماء والمهندسين سواء في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أو في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد المخطط مركزيا (٣١) . ومن المقدر أن المنتجات العسكرية تقوم أيضا على كثافة في البحوث تصل الى ٢٠ ضعفا مما تتطلبه المنتجات المدنية(٣٢) .

وفي حين أن هناك " منافع فرعية " من الأبحاث العسكرية فان هناك احساسا على نطاق واسع بأنها أصبحت أصغر حجما ذلك أن القوات المسلحة تحتاج الى عمليات تكيف غريبة للتكنولوجيات المعروفة وهي بالغة التعقيد الى حد يجعلها لا تلبي الاحتياجات الاجتماعية-الاقتصادية المباشرة . والمعروف على سبيل المثال أن خمس نتائج أعمال البحث والاستحداث العسكرية يستخدم فقط بأى شكل ملحوظ في الأغراض المدنية (٣٣) . والأثر الاجمالي هو ابطاء التقدم التقني والتكيف . " وتسفر المقارنات التاريخية بين بعض البلدان الصناعية الرئيسية عن نمط في الأداء الاقتصادى يقابل الى حد بعيد التوجه النسبي لمجهودها التكنولوجي نحو الأغراض المدنية والعسكرية" (٣٤) . وربما كان من السخرية المطلقة بالنسبة للبلدان التي هي رائدة في ميدان الأبحاث والتكنولوجيا العسكرية أن جهودها تؤدى الى عدم أمان أكبر مما يؤدى الى الانتقال بطريقة يتعذر مقاومتها الى المرحلة التالية من الانفاق العسكرى . ونظرا لأن الأبحاث تجعل منظومات الأسلحة القائمة قديمة الطراز ويتعين استبدالها بسرعة أكثر مما هو متوقع . ونظرا لأن الأبحاث في جانب تؤدى الى انتاج منظومة أسلحة جديدة تجعل الأسلحة الدفاعية المستخدمة بواسطة الجانب الآخر غير فعالة فانه يشعر بدوره بأنه مجبر على تحسين أسلحته .

وعندما يزداد الانفاق العسكرى وتلمس البلدان المتقدمة النمو آثاره السلبية على مراكزها من حيث الميزانية أو الحسابات الجارية يتضاءل استعدادها وقدرتها على تقديم المعونة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . وفضلا عن ذلك ، اذا صاحب الزيادة في الانفاق العسكرى تأزم في التوتر العالمى ، يكون من المتوقع ان تقدم المعونة في شكل مساعدات عسكرية بدلا من مساعدات اقتصادية وان تقدم معظم هذه المساعدات الى البلدان التي تعتبر هامة من الناحية الاستراتيجية (٣٥) . وفي حالة بلد مانح رئيسي واحد على الأقل ، زادت نسبة المعونة التي تقدم لأغراض الأمن بدلا من المساعدات الاقتصادية ، بينما يحصل عدد قليل من البلدان على نسبة كبيرة للغاية من مجموع المعونة التي يقدمها ذلك البلد المانح . ويبدو أن الآثار المترتبة على هذا الاتجاه تكون سلبية في الاقتصاد الدولي ، ولا سيما في تنمية البلدان التي لا تعتبر هامة من الناحية الاستراتيجية .

وعلى مستوى كل بلد نام على حدة ، يكون سبيل الاختيار بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين التسلح واضحا للغاية عندما يخصص القطع الأجنبي لاستيراد الأسلحة بدلا من أن يخصص للواردات الأخرى . وحيث أنه ينبغي استيراد معظم الأسلحة ، فان آثار تكديس الأسلحة تكون ملموسة في مراكز موازين المدفوعات والديون الخارجية . وتدل الاحصاءات على أنه ضمن العشرين بلدا التي تحملت أكبر ديون خارجية في عام ١٩٨٣ ، كانت الأسلحة المستوردة في الفترة بين عام ١٩٧٦ و ١٩٨٠ تعادل ٢٠ في المائة من زيادة المديونية . وفي أربعة بلدان من العشرين بلدا المشار اليها ، كانت قيمة الأسلحة المستوردة تعادل ٤٠ في المائة أو أكثر من الزيادة في المديونية في تلك الفترة (٣٦) .

وقدرت قيمة شحنات الأسلحة الى البلدان النامية في عام ١٩٨٣ بمبلغ ٥ر٢٦ بليون دولار . وجدير بالذكر أن مجموع واردات البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي في عام ١٩٨٣ بلغت ٥١٠ بلايين دولار . وبالقيم الحقيقية ، زاد حجم واردات الأسلحة العادية الرئيسية الى البلدان النامية ثلاثة أضعاف في الفترة بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٨ ، وهي السنة التي بلغت فيها هذه الواردات ذروتها . وفي عام ١٩٨٣ ، كانت الواردات بالقيم الحقيقية أقل بنسبة ٢٠ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٧٨ وأقل بنسبة ٤ في المائة مما كانت عليه في العام السابق . وكان الانتكاس الاقتصادي أحد الأسباب الرئيسية التي أدت الى الهبوط (٣٧) ، وليست البلدان النامية وحدها هي التي تواجه ضائقة في القطع الأجنبي ويتوجب عليها أن تقرر ، ولو بصورة ضمنية ، ما اذا كانت تخصص الموارد لاستيراد الأسلحة أو الواردات الأخرى . بيد أن هذا الخيار يكون أكثر وضوحا في حالة البلدان النامية منه في حالة كثير من البلدان المتقدمة النمو .

وتكون الآثار الايجابية لتكديس الأسلحة على الاقتصاد في البلدان النامية أقل منها على الاقتصاد في البلدان المتقدمة النمو ، بينما تكون الآثار السلبية أكثر ولا تتوفر صناعات لانتاج الأسلحة المحلية الا لدى عدد قليل من البلدان النامية ، ولهذا لا يكون لهذه الصناعات آثار جانبية ايجابية ، أما من حيث احتمال توفير فرص لانتاج الأسلحة لأغراض التصدير أو لتطوير التكنولوجيا ، تنتج عن ازدياد انتاج الأسلحة المحلية .

وقبل السبعينات كانت تجارة الأسلحة تتألف الى حد كبير من قيام موردين تقليديين ببيع أسلحة بطل استعمالها أو تفيض عن الحاجة من أجل رفع مستوى الأسلحة المخزونة لديهم . أما في الوقت الحاضر فالأسلحة المتجر بها تكون في أغلب الأحيان أكثر الأسلحة المتوفرة تطورا .

ونظرا لمواصلة تطوير الأسلحة التي تشتريها البلدان النامية ، لم يعد بامكان الدوائر العسكرية في هذه البلدان أن تلعب الدور الذي كانت تؤديه في الماضي في بعض الأحيان الذي يتمثل في كونها " مدارس " الأمة تقدم التعليم الأولي لعدد كبير من المجندين الالزاميين ، وتعلمهم المهارات العسكرية الأساسية في الوقت نفسه . ان أجهزة الأسلحة الحديثة تتطلب توفر المهارات فيمن يقومون بتشغيلها وصيانتها ، ولهذا لا بد لبناء القوات العسكرية في بلد معين من أن يمتص من القطاعات المدنية والقطاعات الانتاجية المحتملة بعض أفراد المجتمع الحائزين على أكبر قدر من التعليم والمهارات .

ولا تقتصر اتفاقات الأسلحة على الأسلحة الوحيدة أو الأسلحة البسيطة ، مثل البندقية أو المدفع (الهاون) اللذين يسهل استعمالهما ، بل تتجاوز ذلك كي تشمل منظومات شاملة من الأسلحة تتطلب تدريبا مضنيا على تركيب الأجهزة المتكاملة - أى مركز المراقبة ،وشبكة التتبع والاتصالات ، ومنصات الاطلاق ؛ كما تعني هذه الاتفاقات بالتدريب على استعمال الأسلحة . وقد تبلغ تكاليف صفقات الأسلحة هذه بلايين الدولارات . وقد كلفت أكبر صفقة من هذا القبيل أبرمت مؤخرا ٨ر٥ بليون دولار . وفي كثير من الأحيان تتطلب بعض أجزاء المنظومة استخدام موظفين من البلد المورّد لتشغيلها .

وتعتبر بعض صفقات الأسلحة بالمعنى الدقيق " صفقات موظفين " لا صفقات أسلحة . وأقدمت بعض البلدان التي لديها ايرادات كبيرة للميزانية ، ثروات معدنية هامة في كثير من الأحيان ، والتي تفتقر الى وسائل عسكرية كافية للدفاع ، مثل بعض بلدان الشرق الأوسط ، على ابرام اتفاقات مع بلدان نامية أخرى لجلب الموظفين العسكريين . وفي مقابل ذلك ، كثيرا ما تقوم الحكومة المضيفة بتقديم دفعات مباشرة أو غير مباشرة الى البلد المورّد .

ويكون تمويل صفقات الأسلحة أمرا معقدا وكثيرا ما يحاط ، عمدا ، بالكتمان . وقبل السبعينات ، كانت البلدان المتقدمة النمو تتولى معظم برامج تقديم المساعدة العسكرية ، وكثيرا ما كان ذلك يتم في شكل منح . ومنذ ذلك الوقت ، قامت بعض البلدان النامية ،لا سيما بلدان في الشرق الأوسط ، بتقديم منح لبلدان أخرى أو بتمويل صفقات الأسلحة التي يشتريها جيرانها أو حلفاؤها من الموردين في البلدان المتقدمة النمو . وفضلا عن ذلك ، تردّت شروط تقديم المساعدات العسكرية منذ السبعينات بعد أن حلت القروض محل المنح .

اقتراحات بشان اعادة تخصيص الموارد لاستخدامها في الاغراض المدنية والانمائية

على الرغم من وجود صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية ، لا توجد حتى الان سوق تلقائية على الصعيد الدولي او الية مؤسسية لتحويل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية غير المشبعة الى مطالب تستوفى من الموارد المكرسة للتسلح . وقد اخذ الاهتمام يتزايد لايجاد علاقة رسمية من هذا القبيل وقدمت مقترحات مختلفة في هذا الصدد .

وتحتوى هذه المقترحات دون أى استثناء على عنصر أو عنصرين من العناصر التالية (٣٨) : ينبغي تكريس جزء من وفورات نزع السلاح أو جميع هذه الوفورات للأغراض الانمائية ؛ وينبغي فرض ضريبة على التسلح ، أو تقديم تبرعات الى صندوق انمائي وقد صادفت المقترحات بجميع أنواعها بعض المصاعب . وفيما يتعلق بالاقتراح الأول والثاني ، لم يحسم بعد موضوع قياس النفقات العسكرية والمقارنة بينها ، لا سيما نفقات البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المتباينة ، وموضوع التحقق من خفض النفقات . هذا وسيؤدى الاقتراح الثاني ، وهو فرض ضريبة على التسلح ، فقط الى زيادة تكاليف التسلح الشاملة . ويعتقد بأن الاقتراح الثالث ، وهو تقديم التبرعات معيب لانه لا ينشئ صلة رسمية بين نزع السلاح والتنمية .

ان الاقتراح الأول (٣٩) المقدم لايجاد صلة بين التنمية ونزع السلاح ينتمي الى الفئة الأولى . وفي عام ١٩٥٥ ، اقترحت فرنسا انشاء صندوق دولي للتنمية والمساعدة المتبادلة . وتنص هذه الخطة على أن توافق الدول على خفض نفقاتها العسكرية بنسبة مئوية تزداد من عام الى آخر ، مع تحويل الموارد المفرج عنها الى الصندوق . ويتطلب هذا النظام وضع واتباع تعريف موحد للنفقات العسكرية ، مع مجموعة مصطلحات موحّدة لبنود الميزانية العسكرية .

ويكون على كل الدول الأطراف في الاتفاق التزام بارسال جميع الوثائق المتصلة بنفقاتها العسكرية الى الصندوق . وبمقتضى مشروع الاتفاق يتولى الصندوق مراقبة التخفيضات في الميزانيات العسكرية التي ستجرى من خلال اتفاقات ، من المؤمل أن تبرم ، للحد من الأسلحة . وهكذا يترك خمسة وسبعين في المائة من الأموال المفرج عنها من خلال التخفيضات تحت تصرف الحكومة المعنية ، ويتاح الباقي للصندوق ليخصص للتنمية .

وقدم الاتحاد السوفياتي في آذار/مارس ١٩٥٦ مقترحات لأول مرة ، وبعد عامين زاد الاتحاد السوفياتي هذه المقترحات تفصيلا ؛ وتقضي هذه المقترحات بانشاء صندوق داخل الامم المتحدة لتقديم المساعدات الى البلدان النامية يموّل من تخفيض

الميزانيات العسكرية ، وتدعو المقترحات الى تخفيض الميزانيات العسكرية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا بنسبة تتراوح من ١٠ الى ١٥ في المائة واستخدام جزء من الوفورات للمساعدة الانمائية .

وفي عام ١٩٦٤ دعت البرازيل الى انشاء صندوق للتحول الصناعي والتنمية الاقتصادية ، على أن يرصد للصندوق ٢٠ في المائة على الاقل من القيمة العالمية للتخفيضات في الميزانيات العسكرية ويستفاد منها في تمويل المساعدة الانمائية .

وفي عام ١٩٧٣ اتخذت الجمعية العامة قرارا يدعو الى خفض لمرة واحدة بنسبة ١٠ في المائة من الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وتخصيص ١٠ في المائة من الاموال المتوفرة على هذا النحو للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية . ودعا القرار أيضا الدول الاخرى ذات الامكانيات العسكرية والاقتصادية الضخمة الى المشاركة ، واتخذ قرار مرافق يدعو الى اجراء دراسة من جانب الخبراء للمشاكل التقنية وغيرها المرتبطة باتفاقات خفض الميزانيات العسكرية (القرار ٣٠٩٣ باء (د - ٢٨)) . وقد أدى ذلك الى سلسلة من تقارير الخبراء .

وقد عرض عدد من المقترحات الجديدة لايجاد صلة بين نزع السلاح والتنمية ، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المعقودة في عام ١٩٧٨ . واقترح الرئيس سنغور ، رئيس جمهورية السنغال ، فرض ضريبة على التسلح بنسبة ٥ في المائة تقدر على أساس الميزانيات العسكرية للدول ، وتسدد الى الأمم المتحدة لتستخدم في المساعدة الانمائية فقط . واقترحت فرنسا انشاء صندوق دولي لنزع السلاح من أجل التنمية ، يتوخى أن يكون وكالة متخصصة جديدة للامم المتحدة ، ويكون المساهمون في الصندوق الدول الأكثر تسلحا ونموا ؛ بينما يتألف المستفيدون منه من الدول الاقل تسلحا ونموا . وفي المرحلة الانتقالية للصندوق ، تخصص له هبة مالية غير متكررة تبلغ بليون دولار الى أن تتوفر الموارد المستمدة من وفورات نزع السلاح . وفضلا عن ذلك ، اقترحت المكسيك أن يفتح فورا في برنامج الامم المتحدة الانمائي حساب خاص لغرض محدد على أساس مؤقت . واقترحت رومانيا تجميد الميزانيات العسكرية وتخفيضها تدريجيا على أساس برنامج ملموس ؛ وفي المرحلة الاولى ، تخفض الميزانيات العسكرية بنسبة ١٠ في المائة على الاقل ، ويحول نصف المبالغ المفرج عنها على هذا النحو ، دون قيد أو شرط ، الى صندوق للامم المتحدة يخصص للتنمية ، لا سيما لفائدة البلدان التي يقل دخل الفرد فيها عن ٢٠٠ دولار .

ونتيجة لمختلف المقترحات المقدمة ، ولا سيما الدراسة المعنونة " الصلة بين نزع السلاح والتنمية " أوصت الجمعية العامة في القرار ٣٧/٨٤ المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ بأن يقوم معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، بالتشاور

مع المؤسسات الدولية الاخرى التي لها صلة بالموضوع ، باستقصاء طرائق تشغيل صندوق دولي لنزع السلاح لاغراض التنمية ، هذا وأنشأ المعهد فريقا توجيهيا فرغ من اعداد دراسة (A/39/229) في أيار/مايو ١٩٨٤ .

وفي الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٨٣ ، اقترحت فرنسا اسلوبا دبلوماسيا ينطوى على عقد مؤتمر تحضيرى ، يتبعه مؤتمر تشترك فيه جميع الدول الاعضاء في المنظمة بقصد انشاء صندوق لنزع السلاح يخدم أغراض التنمية . وعلى اثر ذلك دعت الجمعية العامة الدول ، في قرارها ٣٨/٧١ ، المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ الى موافاة الامين العام بآرائها ومقترحاتها ، فيما يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، ورجت من هيئة نزع السلاح أن تدرج هذا البند في جدول أعمال دورتها . وفي الردود العديدة الواردة من الحكومات ، أشار البعض بصورة محددة الى الدراسة التي يجريها معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الوقت الحاضر (٤٠) ، بينما قال البعض الاخر انهم يفضلون انتظار نشر الدراسة قبل اتخاذ موقف من النهج المقبلة تجاه استخدام الموارد المفرج عنها من نزع السلاح لاغراض التنمية (٤١) . وعارضت عدة بلدان عقد مؤتمر يعنى بالصلة بين نزع السلاح والتنمية على الوجه المتوخى في القرار ٣٨/٧١ ، لأن اقامة صندوق دولي لنزع السلاح قبل البدء في نزع السلاح بالفعل هو بمثابة " عكس الترتيب الطبيعي للأمور " (٤٢) ، وان " محاولات مثل ادخال ما يسمى بضريبة التسلح وانشاء صناديق منها لا تخدم التقدم باتجاه اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح " (٤٣) .

وبالرغم من أنه لم يكن هناك اتفاق في دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٨٤ بشأن عقد مؤتمر لنزع السلاح والتنمية ، فقد اتفق جميع الاعضاء على أهمية المسألة وعلى استصواب تحويل الموارد من التسلح الى الاغراض السلمية . وهذا التحويل لا ينظر اليه فحسب بشكل متزايد على أنه مستصوب وانما على أنه عملي أيضا ، حيث ما زالت الدراسات تبين أن مشاكل التكيف يمكن بشكل واضح معالجتها .

وان حجم القطاع العسكرى العالمي كما ذكر من قبل ، كبير جدا : ففي أوائل الثمانينات بلغ حوالي ٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في العالم ؛ واستخدم ٥٠ مليون شخص تقريبا في تلبية الطلب على السلع والخدمات العسكرية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، واستخدم في البحث والتطوير العسكريين ٥٠٠٠٠٠ من العلماء والمهندسين المؤهلين - أى نحو ٢٠ في المائة من الاجمالي العالمي (٤٤) . غير أن مشكلة التكيف من الاستخدامات العسكرية الى الاستخدامات المدنية تنشأ بالدرجة الاولى عن الحجم المطلق للاستخدامات العسكرية . وسيتعلق التكيف مباشرة بعدد صغير نسبيا فقط من البلدان الصناعية التي لديها صناعات أسلحة رئيسية ومنشآت

وتقوم بتصدير الاسلحة والاتجار بها . ومما يدل على أنها ليست بالضرورة مشكلة مستعصية ، لا سيما عندما تتم أية عملية تكيف بمرور الوقت ، تجربة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث هبطت العمالة المتصلة بالدفاع في مجال الصناعة ، في حالة الولايات المتحدة الامريكية ، من أكثر من ١٢ مليون شخص في عام ١٩٤٥ الى أقل من مليون شخص في عام ١٩٤٦ (٤٥) ، وقد سرح عشرة ملايين شخص آخرين من القوات المسلحة فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ دون أن يكون هناك ارتفاع مقابل في البطالة .

ومما كفل نجاح عمليات التسريح بعد الحرب ما انطوت عليه من تخطيط واعداد ، وسهل من ذلك الرقابات البعيدة المدى التي فرضتها الحكومة أثناء الحرب على القطاع الخاص والتي كانت لا تزال نافذة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي . اما في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا فيمكن بالفعل النظر في ترتيبات اجراء تغيير في الاحتياجات الدفاعية ضمن الاطار التخطيطي الشامل . اما في البلدان الاخرى فان أي عملية واسعة النطاق لنزع السلاح الآن يتعين التخطيط لها بدقة من أجل تنفيذها دون مجموعة الرقابات المباشرة التي كانت قائمة بعد الحرب . ويمكن الحصول على فكرة عما يعنيه التكيف في البلدان ذات الاقتصاد السوقي من مشروع قانون قدم الى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٩ (٤٦) ينص على انشاء مجلس للتكيف الاقتصادي الدفاعي يتألف من ممثلين لادارات الحكومة الاتحادية الرئيسية ، وقطاع الصناعة الخاص والنقابات العمالية يقوم ، في جملة أمور ، باعداد وتوزيع دليل مبادئ توجيهية للتحويل يتناول مسائل مثل اعادة تدريب واعادة توجيه الموظفين الاداريين والمهنيين والتقنيين واعادة تخصيص المنشآت العمرانية للانتاج المدني ، كما أن له سلطة رصد حصة كافية من مبالغ التنمية الاقتصادية التي تديرها مختلف الوكالات الاتحادية لصالح المجتمعات المتأثرة بصورة خطيرة بالتخفيضات العسكرية .

وثمة مشكلة خاصة وهي أن انتشار الصناعات الدفاعية وموردها الرئيسيين ليس متوازنا . ويمكن أن يكون أثر هبوط الطلبات العسكرية على فرادى المجتمعات شديدا ، وقد أثار ذلك بالفعل معارضة وضغطا محليين في الماضي . غير أن انتاج الاسلحة أصبح أقل تركزا في بعض البلدان . وقد أدى تطور المعدات العسكرية في حد ذاته الى اشتغال كثير من المؤسسات المختلفة بانتاج قطعة رئيسية واحدة من المعدات العسكرية . فعلى سبيل المثال ، قدر أنه اذا بدأ نتاج قاذفة القنابل B-1 التي تملكها الولايات المتحدة ، فستشترك في ذلك ٥٠٠ شركة (٤٧) غير أنه بالنسبة لبعض هذه الشركات تمثل الطلبات العسكرية نسبة كبيرة جدا من اجمالي الطلبات التي تتلقاها . وهذه هي الحالة على وجه التحديد في الصناعة الفضائية الجوية .

وفي الوقت ذاته فان المرافق المنتجة للمعدات العسكرية في كثير من البلدان تملكها الحكومة في أغلب الاحيان ومن ثم يمكن تكريسها لاستخدامات بديلة بسهولة نسبية ؛ وهذا هو الحال بصفة خاصة حيث تتجه مرافق الانتاج العسكري والبحث والتطوير العسكريين الى أن تكون عصرية ومجهزة تجهيزا حسنا . بيد أن كثيرا من المرافق الدفاعية الثابتة لا سيما تلك البعيدة عن المراكز السكانية ، ليس لها الا القليل من الاستخدامات البديلة ان وجدت .

وهناك بعض الدروس القيمة المتعلقة بالتكيف والمستمدة من خبرة البلدان التي ليست من القوى العسكرية الرئيسية . وعلى سبيل المثال فقد أعرب في مالطة وسنغافورة عن مخاوف من الخسارة الاقتصادية الناجمة عن تخفيض المرافق البحرية المتبقية منذ الحقبة الاستعمارية . ومع ذلك فان هذه البلدان الآن تقدم مثلا ايجابيا للتحويل المفيد لكثير من المنشآت العسكرية الرئيسية الى الاستخدام المدني .

وفي حالة ايجاد بديل مناسب للافراد المستخدمين في انتاج المعدات العسكرية تشير الدراسات الى أنه مع اعادة التدريب على نحو مناسب لن تكون هناك صعوبة كبيرة في الانتقال الى العمل المدني . وقد قدر أنه اذا ما خصصت فترات اعادة تدريب لمدد متفاوته تصل الى ١٧ شهرا ، فان أربعة في المائة فقط من العمال في مجال البحث والتطوير العسكريين ، في الولايات المتحدة ، لن يمكنهم الحصول على عمل مدني ملائم (٤٨) .

وهناك كثير من الامثلة المحددة على كيفية تحقيق التحويل من البحث والتطوير العسكريين الى الاستخدامات المدنية . وعلى سبيل المثال ، فقد قيل بالفعل في عام ١٩٧١ أن العمل في البرامج العسكرية النووية يمكن اعادة توجيهه الى البحث والتطوير في مجال الطاقة النووية والى البحث المتعلق بمفاعلات الطاقة النووية الصغيرة والمتوسطة للبلدان النامية ، والى المجمعات الزراعية - الصناعية والى ازالة ملوحة مياه البحر (٤٩) . وبالمثل ، يمكن اعادة توجيه البحث في مجال الحرب الكيميائية والبيولوجية نحو البحث في مكافحة الاوبئة وناقلات الامراض ومكافحة الامراض المعدية والبحث في أنواع عالية الغلة من الاغذية الأساسية ، وبحوث السرطان .

وهناك مشكلة تكيف أخرى مختلفة تتعلق بتمويل المبادرات الرئيسية التي ليس لها أساسا منفعة اجتماعية أو قيمة تجارية واضحة وانما يتم تمويلها لدواعي عسكرية . وقد أظهرت التجربة التي أجريت مؤخرا ، وهي تطوير الطاقة الذرية والحاسبات الالكترونية ، والالكترونيات الدقيقة والنقل الفضائي ، والاتصال بواسطة التوابع الاصطناعية - ان الحكومات ، على اختلاف مذاهبها ، مستعدة لتكريس موارد هائلة لمشاريع البحث عندما يرى أن هناك مساسا بالأمن القومي . وكان هذا البحث في أغلب الاحيان

ذا طابع طويل الاجل وخضع لقدر ضئيل من الفحص المستمر ولم يكن يطلب منه دائما نتائج فورية . ومن الصعب تصور أن البحث الذى أفضى الي هذه الانجازات قد موّل لاغراض تجارية . ومن الصعب أيضا تصور أن الحكومات قد موّلته على النطاق المطلوب ما لم يبر أن له صلة بالأمن القومي . وتواصل القوات المسلحة اليوم الانفاق الهائل على مشاريع يعتقد أنها ضرورية للدفاع القومي . وفي واقع الامر أن التمويل المبدئي لاقتسام وقت استخدام الحاسبات الالكترونية وشبكات الحاسبات الالكترونية " النظم المتخصصة " وتدوين فروع المعرفة المتخصصة لاستخدام الحاسبات الالكترونية انما مصدره القوات المسلحة .

وهناك التحدى المتمثل في الافراج عن موارد من الاستخدام العسكرى الى الاستخدام المدني . وهناك أيضا التحدى الماثل في ايجاد زخم غير عسكرى لاطلاق جهود البحث الضخمة التي كانت تبذل في الاصل لاغراض عسكرية .

الحواشـــي

(١) الامم المتحدة ، " نزع السلاح العام الكامل . دراسة عن نزع الســـلاح التقليدي " . تقرير الامين العام (A/39/348) ، ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٤ . وكذلـــك Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures, 1983, World Priorities, Washington, D.C. 1983 .

(٢) الارقام مستمـــدة مـــن The Defense Monitor, Center for Defense Information, D.C. Vol. XII, No. 1,1983 .

(٣) S/16433 ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ .

(٤) Ruth Leger Sivard ، المرجع السابق الذكر ، الصفحة ١١ .

(٥) المرجع نفسه ، الصفحة ١١ .

(٦) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية "الميـــزان العسكـري" The Military Balance 1983-1984, London, 1984 .

(٧) Ruth Leger Sivard ، المرجع السابق الذكر ، الصفحة ٣٢ المستشهد به في A/39/348 ، المرجع السابق الذكر ، الصفحة ٢٩ .

(٨) أعد من Ruth Leger Sivard ، المرجع السابق الذكر ، الصفحة ٣٢ .

(٩) عيّن هذا الفريق عملا بقرار الجمعية العامة A/36/97 ألف المؤرخ فـــي ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ .

(١٠) A/39/348 ، المرجع السابق الذكر ، الصفحة ٦٩ ، الحاشية ٦ .

(١١) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٢ .

(١٢) الامم المتحدة ، ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، مركز نـزع السلاح ، الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، تقرير الامين العام (E.82.IX.1) نيويورك ، ١٩٨٢ ، الصفحة ٦٠ من النص الانكليزي .

(١٣) معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون نزع السلاح ، " حولية عـــام ١٩٨٤ ، لمعهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون نزع السلاح " ، لندن ١٩٨٤ ، الصفحات ١١٧ الى ١٢٢ .

(١٤) يمكن تتبع تطور أجهزة الامم المتحدة من حوليات الامم المتحدة ومـــن منشورات أقصر مثل : الامم المتحدة ، ادارة شؤون الاعلام ، " حقائق اساسية عن الامـــم المتحدة " .

الحواشي (تابع)

(١٥) ميثاق الامم المتحدة ، الفصل الاول ، المادة ١ .

(١٦) حدثت المرة الوحيدة التي ارسل فيها مجلس الامن قوات عسكرية الى القتال على النحو المتوخى في الميثاق في كوريا ، عندما كان أحد أعضاء مجلس الامن متغيبا ؛ واعتبر المقررات التي اتخذها المجلس في ذلك الوقت غير قانونية .

(١٧) قرار الجمعية العامة ٣٧٧ (د - ٥) ، ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٠ .

(١٨) احتكم الى هذه المادة في عرض موضوع الكونغو (المعروفة الآن بزائير) على مجلس الامن في عام ١٩٦٠ ، وقد أذن المجلس على أثر ذلك للامين العام بتقديم ما يكون ضروريا من المساعدة العسكرية الى الحكومة الكونغولية آنذاك . (قرار مجلس الامن ١٤٣/١٩٦٠ ، ١٤ تموز/يوليه ١٩٦٠) .

(١٩) قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) ، ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ .

(٢٠) قرار مجلس الأمن ٢٥٣/١٩٦٨ ، المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨ .

(٢١) قرار مجلس الأمن ١٨١/١٩٦٣ ، ٧ آب/اغسطس ١٩٦٣ .

(٢٢) الجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة ، الملحق رقم ١ (A/37/1) .

(٢٣) الجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة (A/39/1) ، الصفحة ١ .

(٢٤) يوفر مركز الامم المتحدة لنزع السلاح التابع لادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الامن أوفى تقرير للتقدم المحرز في مجال نزع السلاح والمجالات ذات الصلة الاخرى . انظر ، على وجه الخصوص ، " حولية نزع السلاح " التي يصدرها المركز .

(٢٥) على الرغم من ان مجلس شيوخ الولايات المتحدة لم يصدق على هذا الاتفاق بعد ، فقد اتفق الموقعان عليه على الالتزام بأحكامه .

(٢٦) " حولية عام ١٩٨٣ لمعهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون نزع السلاح " ، الصفحة ١٠٧ .

(٢٧) حتى ذلك الوقت، كانت ثماني دول ومقاطعة كولومبيا قد أصدرت مثل هذه القرارات .

الحواشي (تابع)

(٢٨) E.82.IX.1 ، المرجع السابق الذكر ، الفقرة ٣٩١ .

(٢٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٦٥ .

(٣٠) قارن بتقرير الهيئة المستقلة المعنية بنزع السلاح وقضايا الامن ، هيئة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة ، الامم المتحدة (A/CN.10/38) ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، الصفحات ٨٢ الى ٨٤ .

(٣١) انظر ادارة شؤون نزع السلاح التابعة للامم المتحدة ، " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية " ، تقرير الامين العام (E.83.IX.2) ، لا سيما الفقرة ٨٦ و و .

(٣٢) " حولية عام ١٩٨١ لمعهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون نزع السلاح " .

(٣٣) E.83.IX.2 ، المرجع السابق الذكر ، الفقرة ٩٢ (أ) .

(٣٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٨٨ .

(٣٥) " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية " (منشور الأمم المتحدة ، E.72.IX.16) نيويورك ، الفقرة ١٠٤ .

(٣٦) Ruth Leger Sivard ، المرجع السابق الذكر ، الصفحة ٢٤ .

(٣٧) " حولية عام ١٩٨٤ لمعهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون نزع السلاح " ، الصفحة ١٧٥ .

(٣٨) لن تتناول هنا مقترحات تشجيع نزع السلاح التي لا تتضمن على وجه التحديد آلية لتحويل الجانب الأكبر من الموارد الموفرة الى التنمية . ولا يعني ذلك بأى حال ان هذه المقترحات غير ذات أهمية رئيسية او انها أقل شأنا بأى حال من المقترحات المتعلقة بـ " عائد نزع السلاح " .

(٣٩) ترد المقترحات المختلفة في E.82.IX.1 ، المرجع السابق الذكر ، الفقرات ٣٣٧ الى ٣٤٧ .

(٤٠) قارن بالرد الوارد من الدانمرك A/CN.10/57/Add.4 .

(٤١) المرجع نفسه ، الرد الوارد من ايرلندا .

الحواشي (تابع)

(٤٢) A/CN.10/57/Add.5 ، الصفحة ٥ ، الرد الوارد من بولندا .

(٤٣) A/CN.10/57/Add.3 ، الصفحتان ٣ و ٤ ، الرد الوارد من الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

(٤٤) الارقام مستمدة من E.82.IX.1 ، المرجع السابق الذكر ، الفقرات ١٠٢ و ١١٠ و ١١٣ و ١١٦ و ١٤٩ .

(٤٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٤٧ .

(٤٦) S. 1031 of 1979 .

(٤٧) E.82.X.1 ، المرجع السابق الذكر ، الصفحة ١١٧ ، الحاشية ١٨١ .

(٤٨) المرجع نفسه ، الصفحة ١١٣ ، الحاشية ١٧٦ .

(٤٩) مستمد من الامم المتحدة ، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، نزع السلاح والتنمية ، تقرير فريق الخبراء المعني بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، E.73/IX.1 ، الصفحات ٣٣ الى ٣٧ .

الفصل الثالث

العنف ضد الجماعات والأفـــراد

ان الحرب والعدوان والنزاع المسلح بين الدول وداخلها ،واستخدام الموارد والملكات للأغراض الهدامة ، والتهديد الذرى لبقاء البشرية ، ليست اشكال العنف الوحيدة التي تحول دون التقدم الاجتماعي . فهناك العنف والنكوص الاجتماعي عندما تتعرض حقوق الانسان الأساسية للتجاهل ، وعندما ينكر احترام كرامة الانسان وقدره . ومثل هذا العنف ضحاياه مجتمعات بأسرها ومجموعات محددة وأفراد .

ويعد التمييز العنصرى والعنصرية انتهاكا لكرامة وحقوق جميع البشر . كما يعد التعذيب والاعدام دون محاكمة والاختفاء وغير ذلك من الانحرافات في استخدام السلطة انتهاكا للأمن والحرية والحق في الحياة التي هي حق لجميع البشر . كذلك فان الضور يعد انتهاكا للحق في الحياة وهو في هذه المرحلة من التاريخ ، أحد " الشرور والعقبات التي تعترض التقدم الاجتماعي والتي تقع المهمة الأولى لتطهيرها على جميع الدول والمنظمات الدولية " (١) .

وان العنصرية والفصل العنصرى والنزاعات العرقية والنزاعات ذات الصلة وحالة اللاجئين والجوع والضور والتعذيب وما يتصل بذلك من اساءة استخدام السلطة هي المظاهر الحالية للعنف الموصوفة في هذا الفصل .

العنصرية والفصل العنصرى

ان احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية دون تمييز على اساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الديانة معلن في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة . وقد اعلن في المادتين ١ و ٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان نفس مبدأ المساواة الأساسية بالنسبة لكل افراد البشر . ويضيف هذا الاعلان الى العنصر والجنس واللغة والديانة اللون والرأى السياسي أو غير السياسي والأصل الوطني أو الاجتماعي والثروة والمولد أو أى وضع آخر باعتبارها انماط من التمييز لا يمكن ان تبرر التفاوت في احقية التمتع بحقوق الانسان . وبعد مرور خمس عشرة سنة وفي اعقاب عملية انهاء الاستعمار اعتمدت الأمم المتحدة اعلان القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى (٢) . وتلا ذلك اعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى التي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٦٩ (٣) .

وتعرّف الاتفاقية التمييز العنصرى بأنه " كل تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل

يقوم على اساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الاساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة ، في الميدان السياسي أو الميدان الاقتصادى أو الميدان الثقافي أو في اى ميدان آخر من ميادين الحياة العامة " . ووافقت الدول الأطراف على أن تعمل من أجل القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى بكل الوسائل والسياسات المناسبة ، وعلى أن تعتبر كل نشر للافكار القائمة على التفوق العنصرى أو الكراهية العنصرية جريمة يعاقب عليها القانون ، وعلى أن تعمل على مكافحة التعصب وتعزيز التسامح والصداقة من خلال التربية والثقافة والاعلام . وبحلول نهاية عام ١٩٨٤ بلغ عدد الدول الاطراف في الاتفاقية ١٢٤ . وتقدم هذه الدول ، بصفة دورية ، تقارير عن التدابير التي تتخذها لتنفيذ الاتفاقية (٤) . وتقوم لجنة القضاء على التمييز العنصرى ، المؤلفة من ثمانية عشر خبيرا بدراسة هذه التقارير ، وتقدم بدورها تقريرا سنويا الى الجمعية العامة عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة .

وقد فتحت اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى امام الأفراد ومجموعات الأفراد امكانية رفع دعاوى بأن حقوقهم تتعرض للانتهاك ، شريطة أن يكونوا قد استنفذوا جميع وسائل الرجوع المحلية المتاحة ، وأن تكون الدولة المعنية قد اعترفت بصلاحية اللجنة . وقد دخل هذا الجزء من الاتفاقية حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ . وفي عام ١٩٨٤ ، ابلغت اللجنة الجمعية العامة بأنها قد بدأت اعمالها المتعلقة بالرسائل الواردة من افراد في دورتها المعقودة في آب/اغسطس ١٩٨٤ . وفي ذلك الحين ، كانت ١٠ دول قد اعترفت بصلاحية اللجنة في تلقي هذه الرسائل والنظر فيها (٥) .

وقد عقد مؤتمران عالميان لمناهضة العنصرية والفصل العنصرى في عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٣ . وفي عام ١٩٧٣ اعلن العقد الأول لمناهضة العنصرية والتمييز ، كما قررت الجمعية العامة في عام ١٩٨٣ اعلان عقد ثان واعتمدت برنامج عمل خاص به .

وتدل هذه الجهود على أن روح الاخوة التي ينبغي ، كما ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، أن تتسم بها العلاقات بين افراد البشر الذين يولدون احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق ، لم تصبح بعد الروح السائدة عالميا . وباستثناء حالة الفصل العنصرى البيئة التي يجرى تحليلها ادناه ، لا يوجد اى تقييم شامل لمدى انتشار التمييز العنصرى والعنصرية في عالم اليوم . والتمييز العنصرى الذى تتحدث عنه القوانين والأنظمة الادارية الوطنية هو ، بلا شك أمر يتكرر بصورة أقل كثيرا مما كان يحدث قبل اربعين سنة . كما ان تحليل التقارير التي تقدمها الدول الاطراف الى لجنة القضاء على التمييز العنصرى سوف يوضح ، في نهاية الامر ،

التقدم المحرز وما هو الشيء الذى لا يزال يتعين القيام به في مجال القوانين والنظم الادارية (٦) . فهذه القوانين والنظم هي امر لا غنى عنه في مجتمعات اليوم من أجل منع التمييز العنصرى . وفي الواقع يتمثل أحد مبادئ الاعلان العالمي الاساسية في انه ينبغي كفالة حماية حقوق الانسان عن طريق حكم القانون . وحتى في الحالات التي تكون فيها القوانين الوطنية متفقة مع الوثيقة العالمية لحقوق الانسان فان مشاكل التنفيذ تتسم بأهمية بالغة ، كما يحددها جزئيا النظام السياسي والاتجاهات الغالبة في المجتمع المعني . ويمكن ان تكون العنصرية ، أى رفض الانسان الآخر لان مظهره أو مظهرها مختلف ، موجودة في نفس الوقت الذى ينعدم فيه التمييز العنصرى . وفي نوع آخر من المجتمعات يمكن ان توجد بقايا التمييز العنصرى في مجال القانون والحياة اليومية في نفس الوقت الذى تختفي فيه تدريجيا المواقف العنصرية . وفي بعض المجتمعات تتمتع مجموعتان او عدة مجموعات بنفس الحقوق والالتزامات ، ولكنها تعيش - لا بحكم القانون بل بحكم الواقع - في انفصال ودون اى اختلاط اجتماعي بما في ذلك الزيجات المختلطة . وفي مجتمعات أخرى تتمتع المجموعات الاثنية بحقوق وواجبات غير متساوية ولكنها تختلط فيما بينها بحرية فما هو النوع الأكثر عنصرية ؟ وحتى اتجاه التغيير نحو قدر أكبر أو أقل من المساواة والأخوة في هذين النوعين من المجتمعات هو ، من الخبرة التاريخية ، أمر غير مؤكد .

والانجازات التي تتحقق في الكفاح ضد العنصرية تتميز بالهشاشة . والأهم من كل ما عداه هو اكتشاف العلامات التي يمكن ان تدل على ظهور المواقف العنصرية من جديد في بلد معين أو في العنصر غير القابل للتحديد والذى يظل مع ذلك حقيقيا وقويا الا وهو روح العصر . وعلى الصعيد الدولي ما فتئ منذ أمد بعيد يتم التشديد على دور التربية الحاسم في القضاء على اوجه التعصب العنصرى . ومن الواضح أن النظريات الفلسفية والسياسية والدينية تشكل محتوى التربية . وهناك علامات تدل على عودة النشاط من جديد الى نظريات وايديولوجيات تربط الانجازات الفردية والجماعية بالامكانات الوراثية والتقسيمات العنصرية . ان كل العناصر في ثقافة ما ، سائدة كانت أم ناشئة ، مترابطة . كما ان بعض اشكال الشعور بالانتماء الى النخبة ، ووجود المنافسة باعتبارها الاساس المنطقي النهائي للعمل على الصعيد الفردى والجماعي وتدهور روح التضامن بين الجماعات والأمم والتأكيد على المصلحة الوطنية هي عوامل لا تساعد على سيادة " روح الأخوة " التي من شأنها أن تؤدى الى القضاء على العنصرية والتمييز العنصرى .

ان الفصل العنصرى يمثل في عالم اليوم الشكل المتطرف للعنصرية والتمييز العنصرى من حيث أنه يمثل الاساس الذى يقوم عليه نظام قانوني ومجتمع بأسره . وقد ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفصل العنصرى باعتباره جريمة ضد الانسانية .

لقد ظلت مسألة الفصل العنصرى تدرج في جدول أعمال الجمعية العامة كل سنة منذ عام ١٩٥٢ . كما عرضت على مجلس الأمن مرات كثيرة منذ عام ١٩٦٠ . وتدين المادة ٣ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى الفصل العنصرى كما اعتمدت في عام ١٩٧٣ اتفاقية محددة هي الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها وأصبحت نافذة في عام ١٩٧٦ ، وصدقت عليها ٧٤ دولة بحلول نهاية عام ١٩٨٤ . وفي جملة امور ، تعلن الدول الاطراف في هذه الاتفاقية " تجريم المنظمات والمؤسسات والأشخاص الذين يرتكبون جريمة الفصل العنصرى (الفقرة ٢ من المادة ١) ، وتتعهد " باتخاذ جميع التدابير ، من تشريعية وسواها ، اللازمة لقمع أو ردع اى تشجيع على ارتكاب جريمة الفصل العنصرى والسياسات العزلية الأخرى المماثلة أو مظاهرها ، والحيلولة دون اى تشجيع على ارتكابها ، ولمعاقبة الاشخاص المرتكبين لهذه الجريمة " (الفقرة (أ) من المادة ٤) ؛ وتتعهد ايضا " بأن تقبل وتنفذ ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بهدف منع جريمة الفصل العنصرى وقمعها ومعاقبة مرتكبيها (. . .) " (المادة ٦) . وتقوم لجنة خاصة لمناهضة الفصل العنصرى باستعراض الحالة فيما بين دورات الجمعية العامة . وفي عام ١٩٨٤ ادان ممثلو الديانات الكبرى في العالم الفصل العنصرى باعتباره نظاما ينكر على الفرد " الحق غير القابل للتصرف في أن يكون انسانا " ، ودعوا المتدينين الى التضامن بصورة نشطة مع الأشخاص الذين يرزحون تحت وطأة الفصل العنصرى (٧) .

ان اى نظام سياسي قائم على التفرقة العنصرية هو نظام عنيف بطبعه ويتطلب من السلطات التي تعمل على المحافظة عليه ان تستخدم العنف . والقمع الذى يمارس في جنوب افريقيا ضد معارضي الفصل العنصرى هو نظام قاس ومتعدد الاشكال . فعمليات الاعتقال والتوقيف والتعذيب والحظر واعدام السجناء السياسيين والوفاة أثناء الاعتقال لا تزال كثيرة الحدوث ، وكذلك تفريق شمل الأسر من خلال تطبيق " قوانين العبور " ونقل الناس قسرا الى " الأوطان " . ان دستور جنوب افريقيا الجديد الذى اجيز في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، يعتبر في اوساط كثيرة محاولة لتعزيز نظام الفصل العنصرى . وهو يستبعد اغلبية السكان الافريقيين من البرلمان و " يعزز سيطرة البيض ويعطي من يسمون بالملونين والأشخاص المنحدرين من أصل آسيوى سلطات وهمية ويخلق امكانية لوجود سلطة دكتاتورية (للبيض) بتعزيز سيطرة الحزب الواحد ومنح الرئيس سلطات استثنائية " (٨) . ان استمرار العنصرية ذات الطابع المؤسسي في ذلك الجزء من العالم سيظل عبئا جاثما فوق ضمير البشرية .

المنازعات الاثنية والمتصلة بها

لقد جاش العنف بين المجتمعات المتباينة في الخلفية الاثنية والثقافة والديانة واللغة في أنحاء عديدة من العالم . ولجأت الأقليات الى وسائل العنف للحصول على مزيد من الاستقلال الذاتي أو للوصول الى تقرير المصير . وقد استجابت السلطات الوطنية بالقيام باصلاحات ، وردت بالقمع في أحيان أكثر ، وفي بعض الأحيان بمزيج من التنازلات والقمع . وقد كافحت الجماعات الاثنية لتغيير توزيع السلطة في الدولة الامة . فمنني بعضها بالخسارة وهلك الجزء الأعظم من أفرادها أو نفيت ، وانتصر البعض الآخر وفرض أو اشترك في سلطة جديدة . وقد استخدم العنف لتغيير الوضع القائم من قبل جماعات شعرت بالعزلة ورفضت الاختفاء من على الصعيد الثقافي أو سواه ، وكذلك من قبل جماعات تسعى الى السيطرة وفرض معتقداتها أو تصوراتها عن النظام الاجتماعي الصحيح أو مصالحها الاقتصادية .

وكان كثير من هذه الصراعات مكشوفا أو يعتمل تحت السطح لعشرات من السنين وأحيانا لقرون . وانفجر البعض الآخر في مجتمعات كان ظاهرها يوحي بالاستقرار والاتفاق بين الجماعات على امكانية العيش معا .

وفي حالات عدة ، استلفت نطاق العنف الاهتمام الدولي وفي حالات أخرى تجاوزت المضامين الاثنية الحدود الوطنية ، مؤثرة على العلاقات بين الدول . وفي عدد من الحالات ، واجهت أقليات أو حتى أغلبيات ، الفناء أو الذوبان القسري وكانت أضعف من ان تحتج او أن يسمع صوتها .

ولن يتضمن هذا التقرير تعدادا للمنازعات الاثنية الحالية والمتصلة بها . فمثل ذلك التعداد لا يمكن أن يكون كاملا لأن بعض المنازعات ، حتى لو كانت عنيفة ، تظل مكتومة الصوت ، أو موضع انكار من قبل السلطات المعنية . ولا توجد حتى الآن علاقة واضحة بين شدة النزاع الداخلي ، مقيسة بمقدار المعاناة البشرية ، ومدى انكشافه على الصعيد الدولي .

ولكل نزاع جذوره الخاصة ، وقوته المحركة الخاصة ، ويؤدي زعماؤه البارزون ادوارا مختلفة .

ولكن يبدو ان الدين عامل قوي في عدد من الحروب والمنازعات الأهلية الحالية . ويوثق الجزء الثاني من هذا التقرير احياء دور الدين في المجتمع . ولم تدع سوى حركات دينية وجماعات دينية قليلة جدا في السنوات الأخيرة الى استخدام العنف كوسيلة لنشر

آرائها أو الدفاع عنها أو فرضها . ولكن قلة منها استخدمت العنف بالفعل ولم تسهم الخطابة اللاهبة للبعض الآخر في المحافظة على روح التسامح التي لا تستطيع المجتمعات ذات العقائد المختلفة ان تتعايش سلميا بدونها . كذلك فان الاتجاه الطويل الأجل نحو علمنة النظام الاجتماعي أصبح موضع شك بصورة متزايدة بل عكس اتجاهه في بعض الحالات .

ولم تكن الحالة الاقتصادية لأية جماعة أو أقلية ، مقيسة بمقدار الدخل أو مستوى المعيشة أو المكانة التي تحتلها في البنية الانتاجية ، مرتبطة ارتباطا واضحا ، في السنوات الأخيرة بجيشان المنازعات الاثنية وبشدة هذه المنازعات . فهناك جماعات مزدهرة نسبيا ، وهناك أقليات فقيرة أو مستغلة ، قاتلت جماعات أخرى أو قاتلت السلطة المركزية . وبيد وان الاختلافات في العقائد والقوانين الاخلاقية وأساليب المعيشة وربما فوق ذلك كله التصورات المتعلقة بوجود اهانات حقيقية أو متخيلة لكرامة المجتمع المعني تلعب دورا أكبر مما يلعب مستوى الرفاه المطلق أو النسبي . وكذلك استمرت أو نشبت منازعات في بلدان على مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي وفي بلدان تمر بحالة أزمة اقتصادية وكذلك في بلدان تعيش فترة نمو اقتصادي . فالازدهار الاقتصادي ليس ضمانة للانسجام بين المجموعات الاجتماعية أو الاثنية . فالانسجام يعني الاتفاق . ويرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان وصكوك القانون الدولي التالية عليه ان " من الضروري ان يتولى القانون حماية حقوق الانسان ، لكي لا يضطر المرء آخر الأمر الى التمرد على الاستبداد والظلم " (٩) .

اللاجئون

اللاجئون هم ضحايا العنف ، سواء بين الدول أو في داخلها . وبالاضافة الى اللاجئين الأفراد وطالبي اللجوء هناك تحركات جماعية من الناس يجبرون على طلب اللجوء في أرض أخرى غير أرضهم . وتكون لهذه التحركات السكانية في كثير من الأحيان أبعاد الهجرات الجماعية . وهناك لاجئون يعترف لهم بهذه الصفة ، وهناك أشخاص مشردون لا تحميهم صكوك دولية ويتلقون في العادة القليل من المساعدة .

ويبلغ العدد الحالي للاجئين حسب التقديرات زهاء ١٠ ملايين نسمة ، بالمقارنة بحوالي مليونين قبل ١٠ سنوات . ويوجد نصف هؤلاء في قارة افريقيا . وعندما عقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا في تموز/يوليه ١٩٨٤ كان من بين البلدان التي طلبت مساعدة السودان والصومال ، وكان في كل منهما ما يقرب

من ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ ، وبوروندى وزائير ، وكان فيهما ما بين ٢٥٠ ٠٠٠ الى ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ ، وتنزانيا ، وكان فيها ١٨٠ ٠٠٠ لاجئ ، وزامبيا وأنغولا ، وكان في كل منهما ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ . وكان في بلد صغير مثل سوازيلند ٧ ٠٠٠ لاجئ بالنسبة للأهليين الذين يبلغ تعدادهم نصف مليون نسمة . وكذلك في منتصف عام ١٩٨٤ ، كان في باكستان ثلاثة ملايين لاجئ ، وكان في عدد من بلدان جنوبي آسيا معا مليون لاجئ ، وكانت تحركات جماعية سكانية تحدث في أمريكا الوسطى .

وهذه الأرقام هي أرقام مآس فردية وأسرية . فالنساء والأطفال كثيرا ما يمثلون غالبية اللاجئين ، وخاصة في القرن الافريقي . وهناك أطفال لاجئون مفصولون عن والديهم وخاصة في جنوبي آسيا . وفي السنوات الأخيرة ، تعرضت مخيمات اللاجئين للاعتداءات والقصف . ووقعت اعتداءات قرصنة على اللاجئين في أعالي البحار . وهناك دلائل تشير الى تدهور في الطريقة التي يعامل بها اللاجئون في أنحاء عدة من العالم .

وفضلا عن الفوث الأساسي المقدم من البلدان المضيفة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعدد من المنظمات الدينية والخاصة غير الحكومية ، يلتمس الحل لمحنة اللاجئين في العودة الطوعية الى أرض الوطن ، وفي الادماج المحلي وفي اعادة التوطين في بلدان ثالثة . وقد حدثت عودات طوعية وناجحة الى أرض الوطن على نطاق ضيق في افريقيا وآسيا . كما حدث التوطين والادماج المحلي في بلد اللجوء الأول مرارا وعلى نطاق واسع في البلدان الافريقية . أما اعادات التوطين في بلدان ثالثة فتتعلق أساسا بسكان الهند الصينية . ففي عام ١٩٨٢ مثلا ، أعيد توطين ١٠٩ ٠٠٠ نسمة من سكان الهند الصينية في بلدان ثالثة .

وتصور تقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (١٠) حجم المشكلة وتشير الى بعض الاتجاهات السلبية في استجابات المجتمع الدولي لها . فظهرت مؤخرا سياسات أكثر تقييدا تجاه منح اللجوء . وقد تعود الأسباب الى وصول الغرباء اللاجئين على نطاق واسع الى بعض البلدان المضيفة التي تواجه في الوقت ذاته صعوبات اقتصادية وبطالة متزايدة . وأصبحت المعايير المتعلقة بمركز اللاجئ تفسر تفسيرا أكثر تشددا . وهناك دلائل تشير الى عدم اكتراث متزايد في الرأى العام العالمي والى كره للغرباء ، والى "كلال في الحنو" (١١) .

وقد صدقت على الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين ، اللذين بدأ سريانهما في عامي ١٩٥٤ و١٩٦٧ على التوالي ، ٩٥ دولة . وهناك صكوك حكومية دولية أخرى ذات صلة من بينها اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية

التي تحكم الجوانب المحددة من مشاكل اللاجئين في افريقيا ، والاتفاق الاوروبي لنقل المسؤولية عن اللاجئين والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان (ميثاق سان خوسيه ، كوستاريكا) .

الجوع والضمور

منذ عشر سنوات مضت ، عندما عقد مؤتمر الأغذية العالمي في أعقاب كوارث الجفاف والمجاعة التي تفشت في الفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٤ ، سادت على نطاق واسع قناعة بين الخبراء والزعماء السياسيين بأن القضاء على الجوع ممكن من الناحية التقنية تحقيقه قبل نهاية هذا القرن . وكان على المجتمع الدولي أن يحشد موارده وحنكته السياسية وسيظل يفعل ذلك قبل انصرام عام ١٩٨٤ لكيلا يجوع طفل ولا ترى ام أطفالها يتضورون جوعا ، ولا تهلك جماعة من جراء مجاعة . فهذا عار ، وشكل من أشكال العنف ، وهو وان كان لا يمكن القاء تبعته مباشرة على سلطة عامة بعينها فانه لا يجوز أن ينظر اليه كنتيجة قدرية متساوية ومتكررة .

وفي نهاية عام ١٩٨٤ كان الناس لا يزالون يتضورون جوعا . فقد نكبت المجاعة ملايين البشر في افريقيا ، وبصفة خاصة في منطقة السهل وفي اثيوبيا ، وكثير من البلدان الأخرى في شرق القارة وجنوبها . وبلغ الضمور ابعادا مأساوية في افريقيا ، ولكن الضمور تفشى في بلدان أخرى في جنوب آسيا وشرقها وان لم تعرف ابعاده . الا انه لم تحدث ، على ما يبدو ، في السنوات الأخيرة مجاعات من نفس حجم المجاعة التي تشهدها افريقيا الآن ، أو التي حلت ببنغلاديش في عام ١٩٧٤ وفي الصين في الفترة ١٩٥٩—١٩٦١ .

والمجاعات ، ظاهرة كانت أم خفية ، هي أزمات تحل فجأة ، ونتيجة لأسباب شتى ، في مجتمعات أو مناطق بأسرها فتقتل البشر . ومن ناحية أخرى فان الجوع الوبائي وسوء التغذية المزمن حالتان دائمتان لأغلبية الناس في عدد كبير من البلدان . ويختلف تقدير اعداد المصابين بسوء التغذية باختلاف التعريفات والمنهجيات المستخدمة ولكن الظاهر ان هناك على الأقل ٤٣٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية ، أي حوالي ١٠ في المائة من سكان العالم . وتشير تقديرات حصة السعرات الحرارية للفرد الواحد وفي اليوم الواحد الى ان الناس يحصلون ، في المتوسط ، على أقل من ٩٠ في المائة مما يحتاجونه في عدة أجزاء من آسيا ، بما في ذلك افغانستان وبنغلاديش وفييت نام ونيبال والهند . ويصدق الشيء نفسه على معظم بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء . ويتسبب سوء التغذية في زيادة ضعف مقاومة الأمراض . ويقدر ان ربع عدد

الأطفال الصغار في العالم النامي يعانون من سوء التغذية الخفي الذى يؤثر على نموهم ويقلل مقاومتهم للمرض (١٢) . وتشير الدراسات الاستقصائية الى ان النوع الحاد من سوء التغذية بسبب نقص الطاقة البروتينية ، والمسمى بالهزال ، وهو اخر مرحلة قبل سوء التغذية الاكلينيكي وقبل اقتراب خطر الموت ، يؤثر على ٣٥ في المائة من الأطفال قبل سن الدراسة في افريقيا ، و ١٦ في المائة في آسيا و ٤ في المائة في أمريكا اللاتينية . وليس هناك من الدلائل ما يشير الى ان تفشي هذا النوع الحاد من سوء التغذية قد هبط خلال السنوات العشر الأخيرة (١٣) . ويرتبط ارتفاع معدل الوفيات بارتفاع معدل الاصابة بالأمراض المستوطنة في المناطق المتأثرة بسوء التغذية وبنقص في المرافق الصحية الأساسية وامدادات المياه . وفي كثير من بلدان افريقيا وآسيا يتجاوز معدل الوفاة ١٦ في كل ١٠٠٠ ويصل معدل وفيات المواليد الى ١٢٠ في كل ١٠٠٠ ، ويقل الأجل المتوقع عند الولادة عن ٥٠ عاما . وفي المجتمعات التي يوجد بها معدل الوفيات المرتفع هذا ، يمثل موت الأطفال دون سن الخامسة ما يزيد على نصف عدد جميع الوفيات . ويمثل عدد المواليد الذين يولودون ناقصي الوزن - أى أقل من ٢٥٠٠ جرام - وتبلغ نسبتهم ١٠ الى ١٥ في المائة ، ٣٠ الى ٤٠ في المائة من جميع الوفيات في السنة الأولى من الحياة . ومن بين الذين يبقون على قيد الحياة ، يرتبط نقص الوزن عند الولادة ، على ما يبدو ، بزيادة معدل المرض واعتلال الصحة العقلية والجسمانية . ويرتبط نقص الوزن عند الولادة بسوء تغذية الام ابان فترة الحمل (١٤) . وفي السنوات الأخيرة ظهرت دلائل على حدوث زيادة في معدل وفيات المواليد في عدة مناطق في العالم النامي (١٥) .

وان الفجوة القائمة بين واقع انتشار الجوع وسوء التغذية في العالم والامكانية التقنية لقيام المجتمع الدولي بالقضاء على هذا الشكل من أشكال العنف ، لتدلل أول ما تدلل ، كما جاء في الفصل ١ من هذا التقرير ، على وجود اختلالات أساسية في أداء الاقتصاد العالمي . فالجوع في العصر الحديث يوجد جنبا الى جنب مع وفرة في الامدادات الغذائية على المستوى العالمي . الا ان تعقد المشكلة يظهر في دلائل الاختلالات والاختناقات والقيود والاخفاقات على المستويين السياسي والادارى التي تزيد صعوبة الكفاح ضد الجوع والضور على الصعيدين الاقليمي والوطني . فكوارث الجفاف والفيضانات والتصحر وانقراض الغابات كلها أمور تأتي ، جزئيا ، نتيجة لعدم كفاءة ادارة البيئة عالميا ومحليا . وغالبا ما تحدث المجاعات في المناطق التي يسودها المنازعات والقلاقل السياسية . وتتعرقل أعمال اغاثة الناس المصابين بالضور في أغلب الأحيان بسبب هذه المنازعات فضلا عن انعدام وسائل النقل المناسبة والمقومات الهيكلية .

كذلك فان البؤس يولد الفساد أحيانا . فقد لوحظ ان امدادات الأغذية والضغط السكاني ليسا هما المتغيرين الوحيدين اللذين يلزم بحثهما عند تحليل أسباب المجاعات والضور . " ومن المعقول أكثر ان يمكن تحليل المجاعات والضور باعتبار فشل الاستحقاقات لا باعتبار النهج المعتاد الذى يركز على المدخلات الغذائية لكل وحدة من السكان . فالمجاعة يمكن أن تحدث بسهولة في حالة توجد فيها امدادات غذائية جيدة ، وذلك بسبب تقلص استحقاقات فئات أو جماعات مهنية معينة (...) . ويلزم ان تتجاوز دراسة الاستحقاقات العوامل الاقتصادية البحتة وان تأخذ في الحسبان الترتيبات السياسية (بما في ذلك جماعات الضغط ونظم توزيع الأنباء) التي تؤثر على مقدرة الناس الفعلية على الحصول على السلع الأساسية ، بما في ذلك الأغذية " (١٦) وينطوى إعمال حق كل فرد في التحرر من الجوع على ازالة العقبات الدولية والوطنية .

التعذيب

وصف التعذيب بانه غنغرينا (اى موات) . فهو لا يؤذى أو يقتل الضحية ويحط من قدر مرتكبه فحسب ، ولكنه يستشرى فيسمم المجتمع الذى يمارس فيه ، عندما تشترعه حكومة او تتغاض عنه . لهذا تكون ادانة التعذيب مطلقة ومنعه باتا . ولا يمكن اتخاذ حالة استثنائية أو ظرف استثنائي تبريرا لممارسة التعذيب . فالنصوص التي وافق عليها المجتمع الدولي لا غموض فيها .

" لا يعرض اى انسان للتعذيب ولا للعقوبات او المعاملات القاسية او الوحشية او الحاطة بالكرامة " (المادة الخامسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان)

وتستخدم نفس اللغة في المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، مع الاضافة التالية :

" ولا يجوز خاصة اجراء اية تجربة طبية او علمية على اى انسان بغير رضاه الحر " .

" لا يجوز لأى دولة أن تسمح بالتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة او ان تتسامح فيه . ولا يجوز اتخاذ الظروف الاستثنائية ، مثل حالة الحرب او خطر الحرب او عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أية حالة طوارئ عامة اخرى ، ذريعة لتبرير التعذيب او غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة " . (المادة ٣ من اعلان حماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية أو المهينة) (١٧) .

ولم تقبل معظم الامم تلك النصوص أو توافق عليها فحسب ، بل ان اكثرية الدساتير القومية والقوانين تمنع التعذيب بدون تحفظ . ولقد حظر المجتمع الدولي بصورة قاطعة ونهائية كل ممارسات التعذيب البغيضة ، اذ اعتمد بالاجماع ، في ١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٤ أثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، اتفاقية دولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللاانسانية او المهينة (١٨) . وبموجب هذه الاتفاقية أصبح التعذيب جريمة يعاقب

عليها القانون ، على ان بعض الدول الاعضاء احتفظت بحقها في الاختيار فيما يتعلق بالاعتراف باختصاص الآلية الدولية التي ستقام للاشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية .

ومع ذلك ، فان التعذيب ممارسة شائعة على نطاق العالم . فقد قدم تقرير لمنظمة العفو الدولية في عام ١٩٨٤ دليلا على هذه الممارسة في ٦٦ بلدا (١٩) . وأشار الى ان حالات تعذيب معزولة قد وقعت دون علم او موافقة الحكومة ولكن التعذيب يكون ، في أغلب الاحيان ، جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الامنية للحكومة . ويستخدم التعذيب لقمع المعارضة ، وللحصول على المعلومات ، وللتخويف والعقاب. وهو معرف في كثير من البلدان .

وان التعريف الحالي للتعذيب لا غموض فيه مثله مثل منعه . " يقصد بالتعذيب اى عمل ينتج عنه الم او عناء شديد ، جسديا كان أو عقليا ، يلحق عمدا بشخص ما بفعل احد الموظفين العموميين او بتحريض منه وذلك لاغراض مثل الحصول من هذا الشخص او من اى شخص آخر على معلومات او اعتراف ، او معاقبته على عمل ارتكبه او يشتبه في انه ارتكبه ، او تخويفه او تخويف اشخاص اخرين . ولا يشمل التعذيب الالم او العناء الذى يكون ناشئا عن مجرد جزاءات مشروعة او ملازما لها او مترتبا عليها ، بقدر تمشي ذلك مع مجموعة القواعد الدنيا لمعاملة السجناء " (٢٠) . وان انواعا من العقوبة مثل الجلد والبتر تفرض قضائيا من بعض البلدان وقد أصبحت اكثر تكررا في السنوات الاخيرة ، ممنوعة بمقتضى هذا التعريف .

وليس التعذيب ممارسة مألوفة فقط ، ولكن الافراد والجماعات الذين يحتجون عليه ، في عدد من البلدان ، يهددون ويضطهدون ويسكتون على نحو متزايد . وعموما ، نجد في عديد من انحاء العالم ان الافراد والجماعات الذين نادوا بمراعات حكومتهم لصكوك حقوق الانسان التي صودق عليها حسب الاصول وأدمجت في التشريعات الوطنية ، يتهمون بانشطة معادية للدولة ومعادية للوطنية ، ويحاكمون ويسجنون وفي بعض الاحيان يقتلون . ان هذه النزعة تهديد كبير لاحتمال التقدم نحو ازالة التعذيب وغيره من مظاهر انكار حقوق الانسان . ان كل الادلة الحاضرة ، بل وكل تاريخ التقدم في القانون الاجتماعي وممارسته ، تبين ضرورة الفضح العام للاعتداءات وتقديم المعلومات عنها من قبل السلطات العامة .

ان التعذيب ، بخلاف اشكال العنف الاخرى ، يمكن ازالته بسرعة اذا ما عقدت الحكومة العزم على ذلك . لقد كانت هناك عدة امثلة لافتة للنظر في السنوات

الاخيرة في بلدان حلت فيها حكومات ديمقراطية محل انظمة الحكم المطلق والدكتاتورى .

بيد ان الفجوة ، على المستوى العالمي ، بين القواعد المقبولة والممارسة الفعلية اكبر ، على اية حال ، من ان تعلل فقط بسيطرة اشكال من الحكم تكون ، اما قصدا او قدرا ، مناقضة لاحترام حقوق الانسان . فالتعذيب ، هذا " الاعتداء المقصود على كرامة الانسان " ، هذا " الالم والاذلال الذى يقصد انزاله بلا مسوغ ، بسجين عاجز ، والذى لا يمكن تبريره" (٢١) متصل ، سياسيا وثقافيا ، بغيره من مظاهر العنف ، بين الامم ، وبين المجموعات وبين الافراد . ان كل اشكال احترام الحياة الانسانية وكرامة الانسان مترابطة . وكذلك كل اشكال العنف . وان التقدم المحرز على جبهة ما لا يتوقف على التقدم المحرز على جبهات اخرى ولكنه يسهله . وان انكار الطبيعة البشرية العامة لكل البشر يؤدى الى اشكال اخرى من الانكار . ولنذكر بضعة امثلة ، منها ان الرق لا يزال يمارس في بعض اجزاء من العالم (٢٢) ، وتتضمن بعض التبريرات لحكم الاعدام ان المجرمين لا ينتمون الى الجنس البشرى ، وينطوى الاعتداء بأشكاله المختلفة على الامم والمجتمعات بداهة على ان تلك الامم والمجتمعات تتكون من نوع وضيع من البشر .

الحواشي

(١) اعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي (الديباجة) ، قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ .

(٢) أعلنته الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ (القرار ١٩٠٤ (د - ١٨)) .

(٣) اعتمدتها الامم المتحدة في القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠) في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ .

(٤) تنص المادة ٩ (١) من الاتفاقية على ما يلي : " تتعهد كل دولة من الدول الاطراف بأن تقدم الى الامين العام للامم المتحدة ، لتنظر فيه اللجنة ، تقريرا عن التدابير التشريعية او القضائية او الادارية او التدابير الاخرى التي اتخذت والتي تمثل إعمالا لاحكام هذه الاتفاقية ، وبأن تفعل ذلك : (أ) في غضون سنة من بعد

الحواشي (تابع)

بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة الى الدولة المعنية ؛ (ب) ثم مرة كل سنتين ، وكذلك كلما طلبت اليها اللجنة ذلك . ويجوز للجنة طلب المزيد من المعلومات من الدول الاطراف ".

(٥) تلك الدول هي : اكوادور واوروغواى وايسلندا وايطاليا والسنغال والسويد وفرنسا وكوستاريكا والنرويج وهولندا .

(٦) بحلول آب/اغسطس ١٩٨٤ ، كانت اللجنة قد تلقت ٥٩٧ تقريرا وكان على الدول الاطراف تسليم ٧٤ تقريرا . انظر تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصرى . الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة التاسعة والثلاثون الملحق رقم ١٨ (A/39/18) .

(٧) اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . اعلان مؤتمر الاديان المعني بالفصل العنصرى (A/AC.115/L.605) ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ .

(٨) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٢ (A/39/22) الصفحتان ٤٦ - ٤٧ .

(٩) الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الديباجة .

(١٠) تقدم تقارير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين كل سنة الى الجمعية العامة .

(١١) اضافة لتقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/38/12/Add.1) ، الصفحات ٦٧ الى ٧٨ .

(١٢) وضع الاطفال العالمي ، اليونيسيف (نيويورك ١٩٨٤) .

(١٣) انظر : استعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان ، تقرير الامين العام (E/CONF.76/PC/10) ، الصفحة ٥٤ .

(١٤) وضع الاطفال العالمي ، المرجع السابق .

(١٥) انظر ، بصفة خاصة ، اثر الركود العالمي على الاطفال ، دراسة اعدتها اليونيسيف (مطبعة بيرغامون ، ١٩٨٤) .

الحواشي (تابع)

(١٦) "التنمية : اى الطرق الآن" ، امارتيا سن ، في The Economic Journal كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الصفحة ٧٦٠ .

(١٧) اعتمدت الجمعية العامة للامم المتحدة ، اعلان حماية جميع الاشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة ، في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ (القرار ٣٤٥٢ (د - ٣٠)) .

(١٨) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة ، القرار ٣٩/٤٦ .

(١٩) التعذيب في الثمانينات تقرير لمنظمة العفو الدولية (لندن ، ١٩٨٤) .

(٢٠) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة ، الفقرة ١ من المادة ١ من الجزء الاول ، القرار ٣٩/٤٦ الصفحة ٢ .

(٢١) التعذيب في الثمانينات ، المرجع السابق ص ٧ .

(٢٢) اصبحت اتفاقية الرق سارية المفعول في عام ١٩٢٧ ؛ واصبح البروتوكول الذى عدل تلك الاتفاقية ساري المفعول في كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٣ : واصبحت اتفاقية ملحقة حول ابطال الرق ، وتجارة الرقيق والمؤسسات والممارسات الشبيهة ، سارية المفعول في نيسان/ابريل ١٩٥٧ .

الجـــــزء الثانـــي

قـــوى التغـــــير الاجتماعـــــي

الفصل الرابع

الوضع المتطور ودور التعليم

يعد التعليم الشباب للتعرف على قدراتهم وللاضطلاع بدور نافع في المجتمع . وهو بذلك يجدد المجتمع ويغيره أيضا ، بتحدى الحكم المسلم بها وتوسيع مجال المعرفة وانعام النظر في الوظائف التي تؤديها المؤسسات القائمة . ولا يبرح التربويون والعاملون على اصلاح التعليم ينعمون النظر في مستقبل لا يمكن التنبؤ به يتعين فيه على المدارس ومؤسسات التعليم الأخرى أن تكون ملائمة له ولكنها ، بدورها ، تساعد على تشكيله . وهم يتطلعون الى أفق بعيد بالضرورة : فالكثير مما يتعلمه الأطفال يظل معهم طوال حياتهم ، وتستغرق الاصلاحات — في أهداف التعليم المدرسي وممارساته ومضمونه — وقتا حتى تنفذ الى النظم التعليمية بكاملها . وتنطوى القرارات على المخاطر الكامنة في أى اجراء يستلزم وقتا طويلا حتى يظهر تأثيره ، بل ويستغرق وقتا أطول لعكس اتجاهه . كما أن عدد الأشخاص الذين يشملهم التعليم ، بصورة مباشرة ، يفوق عدد الأشخاص الذين يشملهم أى نشاط منظم آخر . ولأن التعليم يتسم بدرجة عالية من الوضوح والتأثير ، فضلا عن أنه مليء بالتقلبات . فمن المحتم أن يكون المجتمع التعليمي عرضة لنوبات متكررة من الفحص الذاتي الدقيق والنقد من الآباء وجهات العمل ودافعي الضرائب والمجتمع ككل .

والمرحلة الأخيرة من التساؤل والتحدى المكثفين في المجتمعات التي تحتوى على اتجاهات مختلفة ومستويات مختلفة من الرفاه المادى ، هي مرحلة تأتي في أعقاب فترة طويلة تتسم بزيادة سريعة في عدد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس وبتوفر فرص جديدة للفئات التي كانت محرومة قبل ذلك من الوصول الى التعليم الرسمي .

وبحلول الستينات لم يعد الاهتمام يتركز على الحاجة الى توسيع نطاق القيد بالمدارس والوصول اليها فحسب ، ولكن أيضا على الأهمية الاجتماعية للتعليم في كثير من البلدان المتقدمة النمو وصلته بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية . وفي خلال السبعينات أصبح هناك قبول ، بصورة عامة ، لوجهة النظر القائلة بأن من الضرورى والمرغوب فيه أن يتم توفير التعليم الرسمي للجميع حتى مستوى معين ، لتعزيز الدافع ، السائد على النطاق العالمي ، من أجل توفير العلم للجماهير ، ولا سيما التعليم الابتدائي ومحو أمية الكبار . كما أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، أكدت ، مرة أخرى ، ضمن أهدافها الاجتماعية الرئيسية على توفير التعليم للجميع وعلى تنمية الموارد البشرية كيما تعزز ، بصفة خاصة ، قدرة المجتمعات النامية على التقدم الاقتصادى والاجتماعي . وكان هناك ايضا اتجاه نحو اعتبار التعليم حق أساسي للفرد . وأصبحت المناقشة الدائرة في الوقت الحالي تتركز ، من جديد ، على الغرض الأعم للتعليم وعلى تكاليف التعليم ونوعيته وعلاقة ذلك بوظيفته الاقتصادية .

القضايا الرئيسية الجديدة والمتكررة

خلال فترة اتسمت بالتغير الاقتصادى والنظريات التعليمية المتغيرة كان هناك ثابتان . فالمدارس مستمرة في توفير الوصول الى المعرفة التي لا تتوفر بسهولة في أى مكان آخر ، ولا سيما في مجال الرياضيات والعلوم . كما أن تزايد التحصيل التعليمي يخلق ادراكا متزايدا بالقيم الأساسية التي تعتنقها المجتمعات ؛ وليس هناك مؤسسات تضارع المدارس في قدرتها على ترسيخ الاعتقاد بالقيم المثالية لمجتمع معين على الرغم من تنازع القيم والممارسات في معترك الشؤون العامة . وبمعنى أعم ، مازالت المدارس ، أيضا ، هي الناقل الرئيسي للكثير من الثقافة السائدة ، وهي التي تعزز الالتزام بتلك الثقافة .

ويتم التعليم داخل اطار اجتماعي ، وهذا الاطار الاجتماعي هو الذى يحدد ، الى حد كبير ، الفرص المتاحة للأطفال . فالقرارات التي يتخذها المجتمع بصورة جماعية والتي يتخذها الآباء بصورة منفردة ، هي التي تحدد مقدار ونوع ما يتلقاه أى طفل ، من تعليم رسمي في المدارس ، أو خارجها . وهناك عدة عوامل تنحو نحو حرمان الأطفال من فرص الالتحاق بالمدارس . وتحدد الأولوية الاجتماعية والقدرة الاقتصادية الفرص الشاملة التي تتاح على المستوى الوطني . والى جانب هذه العوامل ، هناك عوامل اخرى تقوم بدور هام بالنسبة للأفراد : الحالة الاقتصادية العامة للوالدين وتقاليدهما الاجتماعية ودرجة تعرضهما لقوى التحديث وتفاوت النظرة المتعلقة بأهمية الالتحاق بالمدارس بالنسبة للجماعات الاثنية والمهنية المختلفة والفرص غير المتساوية التي تواجه هذه الجماعات والمواقف العامة للوالدين فيما يتصل بماهية القيم التي ينبغي أن يكسبها التعليم للاطفال .

وتؤدى الأحداث الاقتصادية الأخيرة التي تؤثر على معظم البلدان ، والمقترنة بعدد من العوامل الديموغرافية والسياسية والاجتماعية ، الى تعديل المواقف فيما يتصل بقيمة ومركز التعليم بأكثر مما كان يمكن التنبؤ به في الستينات والسبعينات . ومع تباطؤ النمو الاقتصادى وتقلص سوق الوظائف ، أصبح الحصول على مزيد من التعليم لا يؤدى ، في جميع الحالات ، الى الحصول على وظيفة جديدة . ونتيجة لانتشار البطالة بين الشباب في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، فان هناك شكا في طبيعة الارتباط بين الالتحاق بالمدارس وبين العمل ، كما أن هناك شكا في أن يسهم التعليم الرسمي في تحقيق النمو الاقتصادى . وقد ظهرت مشكلة " التعليم الزائد عن الحاجة " ، ولا سيما الفائض في خريجي الجامعات ، كعامل مشترك في بعض البلدان في كل من أوروبا الشرقية والغربية . ونتج عن ذلك ، أن التعليم ، في بلدان كثيرة ، أصبح لا يحظى في اتجاهه الحالي بالتأييد السياسي القوى الشامل الذى كان يحظى به في فترة سابقة . كما أن القيود المتعلقة بالميزانيات زادت من صعوبة المحافظة عليه من التدني في قائمة الأولويات الوطنية . وفي نفس الوقت ، هناك عدد أكبر من أى وقت مضى من الآباء الذين يعتبرون التعليم المدرسي ، سواء منه التعليم العام أو المهني ، مازال جيدا ومطلوبا .

وفي السنوات الأخيرة أثيرت ، من جديد ، تساؤلات عن مدى فعالية المدارس في أداء ما يمكن أن يعتبر الغرض الرئيسي لها ، وهو تزويد الطلاب بالفرص اللازمة لحل المشاكل العقلية واستعمال قدرات ادراكية أعلى . وتشير الأدلة الى أن قصور المدارس في تعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، ما يسمى بالأساسيات ، هو أقل حدة من قصورها في تعليم المهارات الأكثر تعقيدا . ولذا فقد نزعت المناقشات الأخيرة عن نوعية التعليم نحو توجيه مزيد من النظر الى ما يطلب من الطلاب عمله بعد تخرجهم من المدارس ، أكثر من نزوعها نحو النظر في أدائهم في الاختبارات المدرسية . ويظهر حاليا في بعض الأماكن نهج جديد لتحسين التعليم ودوره في مجتمع سريع التغير . وهو يتعلق بالمدارس كنظام متفاعل الأجزاء لا يقتصر على الدفاع عن الحاجة الى تحسين التعليم أو المناهج . وتسهيل مهمة المدارس في زيادة قدرة الشباب على تعليم أنفسهم هي أهم نتيجة من بين النتائج النهائية التي يسعى هذا النهج الجديد الى تحقيقها . ويعتبر هذا المتطلب ، في الوقت الراهن ، ضروريا لاكتساب المهارات التي تجعل من الممكن استيعاب معارف جديدة وتعلم مهام جديدة طوال الحياة ، وكلاهما ضروري في حقبة تتسم بسرعة تقدم التكنولوجيا وتغير المجتمع .

ومازالت هناك حواجز باقية ، في بعض المجتمعات ، تحول دون نمو التحصيل الفردي ، وقد نشأت من الجذور الاقتصادية والاجتماعية والاثنية . وهذا يشكك في صحة وجهة النظر القائلة بأن التوسع في التعليم في هذه المجتمعات يؤدي ، في المستقبل ، الى تحقيق تكافؤ الفرص . وفي حين أن من الواضح أن الكثير من الأفراد ارتقوا السلم المهني نتيجة للتوسع في الوصول الى التعليم ، فان الصورة الأعم هي أن هناك فرص تعليمية متزايدة تحابي ، بصفة أساسية ، من هم محابون بالفعل من خلال بيئتهم الأسرية أو الاجتماعية . ونظرا الى أن عملية التوسع في الالحاق بالمدارس لم تشمل الفئات ذات الوضع المنخفض على نحو يتناسب مع أعدادها الا بعد أن استوعبت الفئات العالية والمتوسطة ، فانه أصبح ينظر الى دور التعليم على نحو متناقض ، على أنه وسيلة فعّالة لتحرير الشباب من عقبة الانتماء الى مركز اجتماعي واقتصادي أقل عند الولادة . كما بدئ في التحقق من أن التعليم لا يزيل الفقر بصورة تلقائية ، عن طريق زيادة تأهيل الفقراء .

وفي بعض البلدان النامية ، تتخذ الحكومات موقفا غير حاسم من دعم التعليم العالي بسبب الصعوبة البالغة التي يتطلبها تحديد التوازن بين الفوائد الشخصية والفوائد المجتمعية وخاصة لأن الأفراد يميلون أساسا نحو اعتبار " الشهادة " بمثابة رخصة للحصول على وظيفة ، ولأن الخريجين يتوقعون الحصول على وظيفة ، حتى وان كانوا غير معدين للعمل المنتج . واذا كانت المناقشة العادية تربط هذا الموقف بالتراث الاستعماري عندما كانت تستورد أنواع معينة من النظم المدرسية وعندما كانت الدول الاستعمارية تقوم بوضع

المناهج والامتحانات ، فقد أصبح من المعترف به ، على نحو متزايد ، أن جزءا من المشكلة ينتج أيضا عن الآمال الكبيرة التي تعلق على الفوائد التي يمكن أن يحققها التعليم ، فيما بعد ، بالنسبة للمركز والدخل .

وكانت المناقشة الدائرة حول تكافؤ الفرص التعليمية ، في المجتمعات التي حققت التعليم الشامل ، تقتصر ، بصورة تامة تقريبا ، في الماضي على مسألة الوصول الى مدرسة عامة وعلى التمييز القائم على أساس اللون أو العنصر أو العقيدة . وهناك اعتبارات أخرى تضاف بصفة مستمرة الى نطاق هذا الجدول . وقد أصبحت القضية الآن هي قضية مساواة في الوصول الى المعرفة ، وضمان تحقيق كل من العدالة والجودة في البرامج المدرسية .

المواقف المتغيرة تجاه دور العوامل التربوية المختلفة

في جميع المجتمعات ، يعد التعليم الشباب ليأخذوا اماكنهم في عالم الكبار. ويعتبر تأثير الاسرة هاما في اكتساب اللغات ، والمواقف تجاه الغير ، والقيم الاجتماعية والاقتصادية ، والجلد البدني والاخلاقي ، والعادات . وفي جميع المجتمعات ايضا ، تعكس المدارس البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة ، وتعزز ما تعلمه الاسرة لبعض الاطفال ، وتعدل البعض الاخر. وهي تعد البعض ، وهم من الفئات البارزة او الغالبة ليأخذ مكانه في النظام الاجتماعي القائم ، وتتيح لاخرين الفرصة للتفوق على مركز اباءهم. وفي المجتمعات التي تتسم بسرعة التغير ، مثل البلدان النامية التي هي في مرحلة التحضر والتغير الاقتصادي السريعين ، والبلدان المتقدمة النمو التي تواجه تغيرا تكنولوجيا سريعا ، قد يكون تأثير المدرسة وتأثير الاسرة على طرفي نقيض . ويمكن ان يحدث هذا بل انه يحدث بالفعل حتى اذا اتيحت للوالدين فرص كبيرة لاختيار نوع المدرسة التي يلتحق بها اطفالهما ، وتحتفظ فئات صغيرة بقدر من الرقابة المباشرة على المدرسة . وستجيب الفئات المختلفة اجابات مختلفة عما يتعين ان يكون عليه الاعداد الصحيح للحياة بعد البلوغ في مجتمع متغير وقيم متغيرة . وعندما يسعى المجتمع المحلي الى تقديم اجابة موحدة تنطبق على الجميع ، تزيد احتمالات وقوع منازعات ، ويمكن ان تثور بصورة سافرة اذا ارتأت فئات هامة ان الاجابة ليست في صالحها ، اولم تعد في صالحها وقد تميز الطعن الذى ظهر مؤخرا في النهج السائدة في النظم المدرسية في انحاء مختلفة في العالم بتلك الاتجاهات . وكما ذكر انفا ، شكلت الازمة الاقتصادية في أماكن كثيرة مؤشرا هاما غير ان ازمة اخلاقية ملحوظة على نطاق واسع والطعن في قيم اجنبية او مفروضة الذى يتزعمه في كثير من الاحيان القادة الروحيون التقليديون ، لمختلف الاديان ، كان لها دور كذلك . كما يبدو ان هناك رد فعل ضد المغالاة سابقا فيما يمكن للتعليم المدرسي ان يقدمه للمجتمع وللفرد .

واولئك الذين يرون ان التعليم المدرسي يعتبر الوسيلة المؤسسية الرئيسية ، وان المجتمع برمته مسؤول عن اعداد الشباب للاضطلاع باد وار الكبار فيه ، يدعون الى وجود منهاج اساسي ، ومعايير موحدة وتعليم عام شامل ، كي يلتحق جميع الاطفال بمدارس متماثلة عمليا ، وان يخضعوا للمعايير ذاتها اساسا ، أيا كان رأى اباءهم . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للناشئة الاتين من بيئات مختلفة ـ وغير متساوية في كثير من الاحيان ـ ان يصبحوا جميعا على استعداد لتحمل مسؤولية المواطنة ، وان يحددوا لانفسهم اشكال معيشة قد تفوق اشكال معيشة اباءهم وجيرانهم وفئاتهم الاجتماعية .

وقد كسب الرأى المضاد ـ وهو ان التعليم امتداد وتعزيز للاسرة في المقام الاول ـ مناصرين جددا في السنوات الاخيرة . ويضم هؤلاء فئات الاصوليين ويرسخ هذا الرأى في البرامج التعليمية للاحزاب المحافظة للغاية . وقد تمثلت احدى نتائج احياء نهج التعليم هذا في تزايد الحافز ، في بعض الاماكن نحو توسيع وتدعيم انواع المدارس التي لا يتوقع أن يحاول مدرسوها توسيع افاق القيم في اذهان الاطفال الى ما يتجاوز تلك التي يقبلها البيت او المؤسسات الدينية ذات الصلة ، والتركيز بقدر اقل على اعطاء الاحساس بتراث وطني مشترك ، او مجتمع موحد او نظام سياسي مشترك . ويتمثل موقف التقليديين المتطرفين او الاصوليين في الدعوة الى حل نظام المدارس العامة ، ورفض التعليم المدرسي باعتباره ضارا . بيد ان هناك جانبا اوسع للتحدى ، لان الكنيسة الكاثوليكية ، والفئات المعتدلة، والفئات الاثنية الاقلية في مجتمعات شتى ، متقدمة النمو ونامية على السواء ، تمسكت ايضا بروح ونص الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذى ينص على ان للاباء والاسر الحق في ان يختاروا ، وفقا لمعتقداتهم هم ، نوع التربية ونموذج المدرسة التي يرغبون فيها لاولادهم .

فهم مشاكل المدرسة

على الرغم من ان الشكل التربوى التقليدى للاسرة المعيشية ، والكنيسة والمدرسة قد شهد تحولا هاما في التوازن في الازمنة القريبة العهد ، ادى الى زيادة التأثير التربوى النسبي للمدرسة زيادة سريعة ظلت العلاقات الاساسية بين هذه القنوات الثلاث على وجه العموم ، مثمرة ومساندة بعضها البعض . وعلى توالي الايام ، أوشك البيت الذى يشدد على الاثنية ، وأصل الاسرة ، واهمية الفرد في الاسرة المعيشية والمجتمع والكنيسة التي تعلم الورع ، والمعنى الاوسع للحياة والمدرسة التي تشدد على التعليم العام بالنسبة لعالم اكبر وديناميكي ان توفر مجتمعة التوازن التربوى المستصوب .

بيد انه ، في معظم المجتمعات ، لم يحدث ان تحقق التوازن المستصوب بين فردية تعليم البيت وعمومية تعليم المدرسة على وجه تام وعندما لوحظ ان البيت لا يؤدى واجبه في التنشئة ، طلب الى المدرسة ان تقوم بالمزيد ، وعندما طلب الى المدرسة ان تقوم بالمزيد لمزيد من الناس ، في السنوات الاخيرة على وجه التحديد ، اتجه نطاق القيم التي تحتم عليها ان تعتنقها الى الاتساع . ونتيجة لذلك ، حدث في مجتمعات معينة أن ارتأى كثير من انواع الناس الذين استفادوا من ذلك اكبر استفادة في عقود سابقة انه اقل استصوابا

ومن بين الانتقادات التي وجهت للمدرسة باعتبارها مؤسسة في العديد من البلدان التي بلغت درجة عالية من التصنيع الاتهام المحدد القائل بأنها اغتصبت الواجبات

التي تختص بها الاسرة . وقد انقص عدد من التغيرات الاجتماعية التي طرأت في العقود الاخيرة وظائف الاسرة في مجال الرعاية والصلات بين الاجيال ؛ وهذه التغيرات هي : تدفق المراة على نطاق واسع في سوق العمل ، وتزايد نسبة الاسر القائمة مع وجود احد الابوين فقط ، والتوسع الكبير في منشآت الرعاية النهارية ، وزيادة اماكن ايواء كبار السن التي توفرها دور التمريض والمؤسسات المماثلة . وقد اوجد انتشار وسائط الاعلام الجماهيرى ولا سيما الاذاعة اللاسلكية والتلفزة مصادر تأثير واقناع جديدة ، من بين اثارها المضي في ازالة الدور التربوى للاسرة ، في الوقت الذى توسع فيه بصورة كبيرة افق خبرة الشباب، التي لم تعد قاصرة على البيئة المحيطة مباشرة . وتنقل وسائط الاعلام ثقافة الشباب الوطنية بل والعالمية ، وتشكل فهم الشباب للمجتمع ومكانهم فيه .

بيد انه ظهرت في السنوات الاخيرة دلائل ، لما يمكن ان يطلق عليه نهضة الحياة الاسرية في البلدان الصناعية . وتتمثل بعض هذه الدلائل في تخفيض عدد ساعات العمل في بعض الحالات ، واصدار تشريعات بشأن الاجازات المدفوعة الاجر والاحياء بقدر معين للموقف التقليدى الاخلاقي فيما يتعلق بالزواج والحياة الاسرية، وزيادة دور الاب في رعاية الطفل في البيت . وفي هذا الاطار الناشئ ، سيظل التقسيم الصحيح للوظائف بين المدرسة والاسرة ، الى جانب زيادة التدقيق الشعبي لكامل مجموعة العوامل التي تمثل الوسط التربوى الذى ينمو فيه الطفل ، قضيتين رئيسيتين في السنوات القادمة .

وفي الاطار العام لتجدد ظهور اهتمام الجماهير بأهداف وطبيعة النظم المدرسية ثار الجدل بتأثير الدراسات البحثية التي جرت ، مؤخرا في الولايات المتحدة الامريكية اساسا ، بشأن فعالية المدارس الثانوية في القطاعين العام والخاص . وعلى الرغم من ان اوساط التعليم تلقت بالنقد النتائج التي انتهت اليها بعض هذه الدراسات والتي تدعي ان المدارس الخاصة تقدم نتائج يمكن ادراكها على نحو افضل مما تقدمه المدارس العامة ، بحجة ان هذه الدراسات اغفلت الفروق في الاهداف التربوية للقطاعين وفي السمات الاقتصادية ـ الاجتماعية والديموغرافية لطلبتها على حد سواء ، فقد قامت فئات مختلفة باستخدام النتائج في الدعوة الى زيادة الدور الذى يؤديه التعليم الخاص ، وزيادة الدعم المالي الحكومي لبلوغ هذا الهدف (١) .

وفي عدد من المجتمعات المتقدمة النمو ، اسفرت الضغوط الناجمة عن صعوبة الحصول على الاموال العامة حاليا عن اعادة توزيع الموارد العامة داخل نظام التعليم او بعيدا عنه الى قطاعات اجتماعية اخرى . وفي المجتمعات الاخرى التي تعتبر غايتها المتمثلة في وجود نظام تربوى عام قوى وشامل ذات اولوية قصوى ، سعت الحكومات الى زيادة مشاركة السلطات المحلية في تمويل التعليم (٢) .

وفي معظم البلدان النامية ، لا يعتبر تحقيق الاستفادة الكاملة من التعليم امرا وشيكا ؛ غير ان الالتزام تجاه التعليم ومعرفة القراءة والكتابة استمر بصورة جيدة نسبيا في ظل ما هو قائم من قيود التقشف وقيود الميزانية . وفي حين جرى تخفيض حجم ميزانيات التعليم في عدد قليل من البلدان النامية ، تم الابقاء في بعض البلدان الاخرى ، ولا سيما في افريقيا وغربي اسيا ، على مستويات الانفاق بالارقام الحقيقية ، بل انها زادت .

وفي هذه المجتمعات ، نجد ان دور الاسرة والمجتمع المحلي في دعم المحاولات الرامية الى تكيف الاطفال مع الجوانب غير المألوفة والنظامية للمدرسة هو دور بالغ الاهمية. غير انه بالنظر الى ان عددا كبيرا من الاسر والمجتمعات المحلية لا يزال متضررا بسبب الفقر ، والبعد والعزلة ، كثيرا ما نجد ان الدعم الملائم لا يتاح عند الحاجة اليه. ويقدم بعض الاباء الفقراء والحاصلين على قدر متواضع من التعليم على حد سواء تضحيات هائلة لاعطاء اطفالهم فرصا افضل . غير ان الكثيرين قد لا يصل تقييمهم للتعليم الى درجة اعتباره ضروريا لتقدم ونجاح اطفالهم من الناحية التربوية . وبالنظر الى تعرض الاباء بالفعل الى ضغوط اقتصادية ، فانهم قد يشجعون اطفالهم على عدم البقاء في المدرسة بعد مرحلة معينة ، ويشجعونهم بدلا من ذلك على ترك المدرسة للعمل والمساعدة بالتالي على تخفيف حدة ظروف افتقار الاسرة . ولا يزال التعليم يتأثر بصورة سيئة بسبب الظروف الشخصية والاسرية للاطفال ، مثل ضعف الصحة ، والصعوبات اللغوية عند اختلاف لغة التعليم عن لغة البيت ، وبعد البيت عن المدرسة .

والظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة تجعل من العسير على حد سواء ان توفر الاسر الدعم الشخصي اللازم للاطفال في مجال التعليم وان توفر المجتمعات المحلية بيئة ملائمة للتعلم ، في شكل مكتبات ومنشآت تعليمية اخرى ، حتى في البلدان التي تنجح على الاقل في توفير سبل الالتحاق مجانا بالتعليم الابتدائي . وتتمثل الصعوبات الاخرى التي يمكن ردها الى الاحوال الاقتصادية غير المواتية في عدم كفاية المباني ونقص الموارد من المواد التي تتراوح بين المعدات والكتب المدرسية ، والتي قد تكون قليلة للغاية وغير ملائمة على حد سواء . وقد أدى النقص في المدرسين ، او عدم كفاية تدريبهم ، او كليهما ، والزيادة السيئة للغاية في النسبة بين التلاميذ والمدرسين الى زيادة مشاكل التعلم التقليدية في البلدان النامية ، مثل كبر اعداد المتسربين ، او الباقين للاعادة او خريجي المدارس الابتدائية الذين تعوزهم المهارات الاساسية في القراءة والكتابة والحساب . ويشير كل هذا الى النتيجة التي تفيد ان المشكلة الدائمة التي تواجه التعليم في البلدان النامية تتمثل في كيفية التوفيق بين الكم والكيف(٣) . وبسبب الضغوط الشعبية القوية لتوسيع نطاق القيد في المدارس بعد المرحلة الابتدائية ، سار الاتجاه نحو تحصيل الكم على حساب الكيف .

وقد تعقد تحدى التوفيق بين الكيف والكم في مجال التعليم في البلدان النامية في السنوات الاخيرة بسبب القيود المألوفة التي يفرضها الانتكاس الاقتصادى على الموارد والجوانب المالية (٤). وفي كثير من البلدان النامية التي اخذت فيها فرص الالتحاق بالتعليم بعد الاستقلال طابعا ديمقراطيا الى حد كبير تتباين فيه اشكال التعليم المجاني او الاعانات ، اخذت المشاكل المالية في الاونة الاخيرة ، تهدد التقدم المحرز سابقا بالزوال . ولا مفر من ان تؤدى الجهود الجديدة المبذولة لنقل جزء اكبر من عبء التعليم الى الاباء ، ولا سيما في المرحلتين الثانية والثالثة ، عن طريق وضع خطط لتقديم القروض لطلبة الجامعة ، ولمواجهة مصروفات التعليم وزيادة دفعات الاقامة والمأكل لتلاميذ المدارس الثانوية ، وانخفاض عدد او قيمة المنح الدراسية الحكومية ، الى استبعاد التلاميذ الافقر من التعليم والعودة جزئيا الى الانماط التربوية التي تبقي على التفاوتات الاجتماعية القائمة .

وثمة قيد جديد ، ولكنه هام ، اثر على التعليم في البلدان النامية ، وهو يتعلق بالتبادل التربوى الدولي (٥). اذ لايزال كثير من البلدان النامية يعتمد على سبل اتاحة الفرص الدراسية في الخارج في فروع التخصص ، وبالتأكيد في مرحلة الدراسات العليا ، وفي كثير من الاحيان في المرحلة السابقة للتخرج ايضا . وبالنسبة لمعظم هذه البلدان ، ادت الزيادات الحادة في المصروفات والحصص التقييدية المفروضة على الطلبة الاجانب في العديد من بلدان اوربا الغربية الى التأثير على سبل اتاحة الفرص الدراسية في الخارج . كما تقيد بذلك الاختيار بين المعاهد وانواع المقررات الدراسية. وثمة عامل اضافي يعوق التبادل التربوى الدولي يتمثل في تزايد اعتقاد عدد متزايد من البلدان النامية التي يندر لديها النقد الاجنبي بأن المنح التي تقدم الى الطلبة للدراسة في الخارج هي استنزاف للموارد . وتمثل الاثر المشترك لكل هذه العوامل في النقص المطرد في عدد الطلبة الذاهبين الى البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية ، ولا سيما الى البلدان التي تربطها بها صلات تقليدية قوية ، وذلك لصالح البلدان التي لا تطلب مصروفات للتعليم.

ومن العوامل الايجابية وراء تقلص عدد الطلاب الذين يفدون من البلدان النامية للدراسة في البلدان المتقدمة النمو ، سرعة التوسع خلال الستينات والسبعينات في مؤسسات المرحلة الثالثة ، لا سيما في افريقيا واسيا ، وانشاء جامعات محلية (وان كانت تكلفة مرتفعة في كثير من الاحيان) في البلدان التي لم تكن فيها اى جامعات من قبل. ومن التطورات المواتية الاخرى في البلدان النامية التغييرات التي طرأت على المناهج الدراسية تأكيدا للغة والتاريخ والثقافة والفن على الصعيد المحلي ، وزيادة التركيز على أساسيات المعرفة الاقتصادية والاجتماعية. وقد وضعت كتب مدرسية جديدة في عدد كبير من بلدان آسيا وافريقيا (٦). ومن الواضح أن هدف التعليم الأساسي قد أعيدت صياغته ، في عدد كبير

من البلدان الافريقية ، كي يعبر عما يكون لدى المجتمع بأسره من ثقافة وتقاليد ومعرفة واعراف وكي يكفل وجود مشاركة نشطة من جانب السكان بأكملهم . كما بذلت جهود ناجحة في سبيل ايجاد معايير متسقة ونوع متسق من النظام التعليمي حتى السنة السادسة اوالسنة الثامنة أو السنة العاشرة من التعليم سواء في المدن أو القرى ، مما يساعد في القضاء على التفريق في وقت مبكر وبشكل غير موات ، بعد المدرسة الابتدائية ، بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية . كما قام عدد من الحكومات باياء اهتمام أكبر لتدريب واعادة تدريب المدرسين ولظروف عملهم .

ويجرى الاحساس على نحو متزايد في البلدان الاشتراكية ايضا بالمشاكل التي تواجه التعليم في جميع انحاء العالم. فقد نفذت في الاونة الاخيرة ، او يجرى حاليا تنفيذ اصلاحات تعليمية في عدد من البلدان بغية الارتقاء بمستوى وظيفة التعليم البناءة في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية في البلد .

ومن اجل بلوغ الغاية المتمثلة في تحقيق التعليم الديمقراطي الكامل ، اتخذت البلدان الاشتراكية مجموعة واسعة التنوع من التدابير ؛ تعميم التعليم الابتدائي والثانوى حتى مستوى معين وجعله الزاميا ومالمجان ؛ وانشاء مؤسسات تعليمية يمكن الوصول اليها جغرافيا ؛ واقامة مدرسة وحيدة شاملة لكل الاطفال البالغين سن الدراسة داخل حدود منطقة معينة ؛ وارجاء التصنيف او التخصص في مختلف المدارس ؛ وتقديم الاعانات والمنح الدراسية ؛ واجراء تغييرات في طرق ومحتوى ومواد وتنظيم التدريس ومعايير الالتحاق ؛ وتوفير المراقبة الديمقراطية الخارجية والداخلية ؛ وتعليم الكبار . بيد انه اصبح من الواضح بدرجة متزايدة في السنوات الاخيرة ، ان التفريق يبدأ مرة اخرى بعد المرحلة الالزامية وان التحرك الاجتماعي الصعودى يفقد الزخم . وهذا كله يدل ثانية على صعوبة هدم الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية ، وعلى الطابع غير الحاسم الذى تتسم به المناقشة الدائرة بشأن مدى مساهمة التعليم في ايجاد او تكاثر او تدارك اوجه التفاوت وفي التوزيع او اعادة التوزيع في المجتمع . وفي الوقت نفسه ، فان تدابير التمييز الايجابية التي تستند ، على وجه الحصر ، الى اعتبارات الخلفية الاجتماعية ، والتي تستخدم كأداة لانتقاء الذين يلتحقون بدورات الدراسات العليا بغرض توفير مرشحين جدد لشغل الوظائف الادارية والوظائف الفنية العليا، ولئن كانت تخلف اثرا مواتيا فيما يتعلق بالتحرك الاجتماعي ، اصبحت تعتبر مسؤولة جزئيا ، ولو ضمنا فقط ، عن ضعف الاداء المهني وعدم الفعالية . وقد حدث هذا في سياق اتخاذ موقف انتقادى اشد حزما في هذه المجتمعات من جانب الحكومات والجمهور عموما تجاه قضايا التعليم ، وتجاه مساهمة مختلف التنظيمات الجماعية والافراد في بلوغ الاهداف المخططة .

وتتدرج النهج الحالية المتبعة ازاء هذه المشاكل ، الى حد كبير ، تحت فئتين . فمن ناحية حدث في السنوات القليلة الماضية احياء لنظام " المدرسة الرئيسية " في المرحلتين الثانوية والثالثة ، وأشهر مثال لذلك حتى الان تقدمه جمهورية الصين الشعبية . فقد اتاحت هذه السياسة المتعمدة فرصة لتركيز الموارد البشرية والمادية ، بمزيد من الفعالية ، على مدارس معينة تولي اهتماما أكبر للانجاز المدرسي ولارتفاع المعايير والتفوق في الاداء (٧). والسياسة الجديدة توفر ما يحتاجه تحديث البلد من خريجين افضل تدريبا ، الا انها تواجه الخطر المتمثل في ان تؤدي الى انبعاث النزعة الداعية الى قصر التعليم على فئة متميزة واستبعاد غيرها ، الامر الذي حاولت ان تتفاداه النظم الاقدم للالحاق بالتعليم والقائمة على اسس اجتماعية ـ سياسية .

وهناك نهج بديل ، تتسم به الاصلاحات الحالية والاخيرة في الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية (بلغاريا ورومانيا وهنغاريا ويوغوسلافيا) يقوم على اتباع سياسات سابقة ، بمزيد من النشاط ، ترمي الى تحقيق " الشمول " في التعليم المدرسي بوصفه مبدأ ساميا من مبادئ المساواة والديمقراطية (٨). واستنادا الى الفكرة العامة القائلة بأن من شأن التفاعل بين التعليم والعمل ان يوفر حلا للمشاكل التعليمية التي يواجهها المجتمع ، فقد سعت تدابير الاصلاح الى الغاء الازدواجية بين المدارس الاكاديمية العامة ومدارس الصناعات الحرفية في التعليم الثانوي . ونتج عن ذلك ان اصبح التعليم الان في المدارس الثانوية قائما على الفنون التطبيقية وشاملا . بيد ان التعليم القائم على الفنون التطبيقية ليس مرادفا ، في اطار النهج الجديد ، للتدريب على مختلف الصناعات والمهن ؛ اذ يجرى تصوره بوصفه مبدأ عاما ذا صلة بجميع انواع المدارس الثانوية . ووفقا لهذا المبدأ ، يتعين على كل مدرسة ثانوية أن توفر لكل الطلاب كجزء من التعليم القائم على الفنون التطبيقية الذي تقدمه ، تدريبا من اجل العمل في وظيفة محددة ، فضلا عن قسط من التعليم العام الذي يساعدهم في مواصلة دراساتهم. وبالاضافة الى تقييد فرص الوصول الى مؤسسات التعليم العالي نتيجة للتقليص التدريجي المخطط لمستويات القيد في معظم المجالات ، باستثناء الميدانين الهندسي والتقني فان من شأن التدابير التي اتخذت مؤخرا ان تكفل دخول عدد اكبر من الشبان والشابات الى ميدان العمل بعد التخرج من المدارس الثانوية .

وفي حين ان هذا النهج الجديد قد يوفر استجابة افضل بالنسبة لحالات النقص الحقيقية او الظاهرة في اليد العاملة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاعمال غير الماهرة او شبه الماهرة ، وبالنسبة لبعض المشاكل المتصلة بالهجرة بين الريف والحضر ، فانه يثير قضايا جديدة تتصل بنوعية التعليم ومدى اتساق النهج مع الاتجاهات الانمائية الاطول اجلا . ولا يفتأ المجتمع التعليمي في هذه البلدان الاشتراكية يعرب بشكل حاد متزايد

الصراحة عن مشاعر القلق لان الوقت الذى ينقضي في التدريب المهني كجزء من المزيج التعليمي لا يعرقل اداء التلاميذ في الفصول الاكاديمية المنحى بدرجة اكبر . ويرى عدد متزايد من الباحثين في هذا المجال ان التركيز على العمل غير الماهر وشبه الماهر امر غير مناسب في اقتصاد يأخذ بأسباب التحديث ويسعى الى ادماج اخر التطورات التكنولوجية على وجه السرعة . وفضلا عن ذلك ، فان تنفيذ التدابير الجديدة قد اخفق حتى الان في التخفيف من حدة مشكلة عدم تكافؤ الفرص التعليمية ؛ بل على العكس اسفر ، فيما يبدو ، عن تردى الفرص بالنسبة للاطفال الذين يتخرجون من " المدرسة الثانوية الناقصة " اى الاطفال الذين ينهون الصف التاسع او الصف العاشر ويرسبون في امتحان القبول للمرحلة النهائية من المدرسة الثانوية . وينظر الى الحكم الجبرى الذى يقضي بدخول هؤلاء الخريجين الذين " لم يكملوا المرحلة النهائية من المدرسة الثانوية " الى ميدان العمل او مواصلة تدريبهم المهني - التقني داخل الورش ومؤسسات التدريب الصناعي المماثلة ، بوصفه انزالا للغالبية الكبيرة منهم الى مركز اجتماعي ادنى ، ويبدو قلق الاباء حقيقيا ، حتى وان اعرب عنه على سبيل التلميح .

الملاءمة في التعليم

تسعى المدارس دائما الى ان تكون ملائمة قدر الامكان ، لاحتياجات مجتمعاتها حسب تصورها لتلك الاحتياجات في وقت معين . غير انه نظرا لان تصور ماهية الاحتياجات قد تطور في السنوات الاخيرة ، على الاقل بالقدر الذى تطورت به الاحتياجات نفسها ، ان لم يكن اكثر من ذلك ، فقد استأثرت مسألة الملاءمة في التعليم باهتمام كبير على جميع المستويات : الاسرية والمجتمعية والوطنية والدولية . وتتناول المناقشة الدائرة مدى ملاءمة التعليم ثقافيا واجتماعيا فضلا عن مدى ملاءمته لعالم العمل وللاحتياجات الانمائية مستقبلا . كما ان اوجه التقدم المستمرة بل وحتى المتسارعة في ميداني العلم والتكنولوجيا تؤدى الى زيادة التركيز على مشكلة وضع مناهج دراسية مناسبة . ومن الامور الجوهرية بدرجة اكبر ، تجدد المناقشة بشأن محتوى التعليم النظامي في سياق القيم والقواعد والمبادئ الاخلاقية التي يرتكز عليها اداء كل مجتمع بلا استثناء لوظائفه .

الملائمة الثقافية

نبع موضوع الملائمة الثقافية في أكثر أشكاله حدة في البلدان النامية حيث اتخذت العلاقة بين التعليم ومشاكل الهوية الثقافية بعدا حرجا نتيجة لوراثة نظم تعليمية من الماضي الاستعماري القريب دون تعديل كاف للوفاء بالاحتياجات والقيم الثقافية للمجتمعات المقصودة بها .

وما زالت مسألة لغة التعليم من بين الأوجه الخاصة للملائمة الثقافية في معظم البلدان النامية ، اذ أن هذه هي الوسيلة التي يمكن بها لمحتوى أية ثقافة وقيمها أن تتغلغل في دنيا التعليم وتجعله أوثق صلة بالمعايير والقواعد السائدة في المجتمع . وقد حاولت بعض البلدان حل هذه المسألة عن طريق اضفاء مظهر خادع من اللغة الوطنية على مناهج دراسية وأنماط من التعليم مستوردة جاهزة من الخارج أو مكيفة على نحو شديد السطحية في أحسن الحالات . وحاولت بلدان أخرى اصلاحات تهدف الى تحديث تدريس اللغة في سياق مزدوج اللغة دون المساس بمسألة المحتوى وأنماط التعليم . وحيث أن أيا من هذه الاصلاحات لم يدخل أنماطا للتفكير وطرائق للقدرة على الفهم تجعلها ذات صلة بالقيم الاجتماعية السائدة ، فقد أخفقت ، على نحو عام ، في تحقيق نتائج ذات معنى . وفي حالات أخرى تتعرض سياسة تعزيز اللغات الوطنية لمصاعب ليست ذات طبيعة تعليمية فحسب بل سياسية واجتماعية أيضا ، بالنظر الى التقسيم المتكرر للمجتمعات على أسس اثنية ولغوية .

ونتيجة لنمو الادراك والتوكيد الواضح بشكل متزايد للهوية الثقافية لأمم بأكملها ومجموعات اثنية في البلدان النامية فان التعليم بلغة الأم قد أصبح قضية من قضايا الساعة وذات أثر كامن طويل الأجل على محتوى التعليم في كثير من البلدان . ولا بد لهذا من أن يضيف قوة كبيرة الى العنصر الثقافي في التعليم وأن يحسّن نوعيته وكفاءته في تطوير المجتمعات . وفي الوقت نفسه فان التطورات المستقبلة في هذا المجال لا بد من أن تأخذ في الاعتبار دور التعليم بوصفه مهدا للقيم في المجتمع . وبينما تغذى التعليم تقاليد المجتمع وقيمه ، فانه يساعد أيضا على خلق وتطوير قيم واتجاهات جديدة تشكل المستقبل . ويحتاج التعليم الى ضمان نقل ما هو كائن في التراث الثقافي وتغذية التوقعات الابتكارية والسلوك المتعلق بالتنمية على حد سواء . وما لم يحدث هذا فان الجهود قد تقرر ، بدلا من ذلك ، الى اعادة توليد تقاليد وقيم ثقافية بالية قد تؤثر تأثيرا سلبيا على المقدرة على الابداع والتنمية الفكرية للشباب .

أوجه التفاوت الحالية بين سياق التعليم المدرسي وعالم العمل

بذلت مؤخرا جهود كثيرة ، في مختلف المجتمعات ، لدمج العمل في المناهج

المدرسية وايقاف السيطرة الراسخة منذ وقت طويل للمواضيع الأكاديمية (٩) . وتهدف هذه الجهود الى اقامة روابط أوثق بين المدرسة والمجتمع المحيط بها والمجتمع بأسره والى مواكبة تطورات سوق العمل على نحو أكثر مباشرة ، وخاصة الحاجة الى توجيه أعداد أكبر من الشباب نحو الصناعات أو المهن المتوسعة أو ، على النقيض ، بعيدا عن القطاعات التي لا يمكنها استيعاب مزيد من القوى البشرية . وتم تطوير منهجيات معقدة للربط بين الاحتياجات الواضحة من اليد العاملة وما ينتجه النظام التعليمي ، وبالتالي العدد اللازم من الطلاب والانفاق المطلوب على التعليم . ومع ذلك ، فان هذه المحاولات لم تكن ناجحة نجاحا واضحا في البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي أو ذات الاقتصاد المخطط مركزيا كما يبين عدم التكافؤ بين الاحتياجات والانتاج .

وهناك ادراك متزايد لحقيقة أن المدارس المهنية قد تصل عما قريب الى ما وصل اليه البيت في أواخر القرن التاسع عشر : غير قادرة على تزويد الأطفال بالمهارات اللازمة للعمل الكاسب في اقتصاد متغير . وثمة استنتاج ينطبق على جميع البلدان والمناطق الاقليمية وهو أن التدريب يجرى لعصر آلي يتقهقر تقهقرا سريعا ، وليس لعصر تكنولوجي . ولم يعد مجديا ، في حقيقة الأمر ، أن تعد المدارس الأطفال اعدادا محددا لأية واحدة من العدد الكبير من الوظائف المتاحة حاليا (أو أنواع الوظائف الجديدة المتاحة) . فاعداد الشباب لوظائف ذات احتياجات واضحة أو بسيطة نسبيا يعني انتاج عمال ستصبح مهاراتهم بالية بسرعة . ولما كان مدى ما تتطلبه الوظائف في المستقبل من مهارات غير قابل للادراك حاليا ، فان هناك حاجة الى فهم عام أفضل للعلاقة بين التعليم والعمل وبين المدرسة ومكان العمل .

ولم يكن النقد المعرب عنه من قبل أرباب العمل ، على نطاق واسع ، يتعلق بعدد المهندسين والعلماء وغيرهم من المؤهلين الشباب المتخرجين من النظام التعليمي ، بقدر ما كان يتعلق بنوعيتهم . ويبدو في هذا النقد أن للنوعية ثلاثة معان متميزة : فأولا ، هناك قلق بشأن القدرات الفكرية العامة للمتخرجين من المدارس والجامعات ؛ وثانيا ، هناك رأى يقول ان مدى معرفتهم ليس كافيا لتوظيفهم ؛ وثالثا ، هناك شكاوى من مواقف الشباب ازاء العمل .

وتظهر التجربة مع الجهود السابقة لتكامل العمل مع المدرسة محدودية امكانية محاكاة ظروف العمل في حجرة الدراسة ، أو معاملة العمل المنتج بوصفه واحدا بين مواد أخرى . ولم تقدم هذه للشباب المهارات التقنية والاجتماعية الأساسية لاعطائهم بداية للحياة العملية . . . وينبثق في الوقت الحالي نهجان جديدان يحاولان ايجاد حل أفضل لهذه المشكلة .

وأحد النهجين هو اقامة نظام رعاية المدرسة وهو شائع في البلدان الاشتراكية

في أوروبا الشرقية . وفي هذا النظام تكون كل مدرسة ثانوية تحت رعاية واحدة أو أكثر من المؤسسات الصناعية وغيرها من المؤسسات . وتوضح العلاقات بين المدرسة والمؤسسة في عقد ثنائي يصف التزاماتهما المتبادلة والواجبات وخطة الانتاج التي تنفذها المدرسة والمعدات المادية اللازمة لهذا الغرض والمعدات التي تتيحها المؤسسات للمدرسة والمساعدة الهندسية والورش التي يتعين بناؤها وغير ذلك من المسائل ذات الصلة . ويقدم الموظفون ومراقبو العمال العاملون في المؤسسة القائمة بالرعاية المساعدة التقنية الدائمة والمتخصصة الى المدرسة . وتتم ادارة نشاط الطلاب المنتج بحيث يؤخذ في الحسبان طلب المؤسسة على القوى البشرية الماهرة . وبموجب هذا النظام تكون التجربة بأسرها اجبارية وجماعية . وهي جزء لا يتجزأ من برنامج المدرسة الثانوية وترتبط بنظام الانتاج للبلدان المعنية . ولا تزال كيفية نجاح مثل هذا النهج تبقى قيد الاثبات اذ لم تتجمع تجربة كافية .

وثمة اتجاه آخر آخذ في الظهور ينطبق بصورة رئيسية على البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، يشير الى تقليد سابق ، وهو التحول التدريجي في التشديد من التدريب في مدارس رسمية الى التدريب في بيئة العمل ، اما داخل الشركات نفسها أو داخل مدارس أو كليات مستقلة تقيمها الشركات المهتمة . والسبب الرئيسي لهذا التحرك هو اخفاق النظام الرسمي القائم في مواكبة التطورات التكنولوجية والتزويد بالمهارات التي تلزم مجتمعا معتمدا اعتمادا متزايدا على استخدام التقدم التكنولوجي . ولدى الشركات حافز أقوى على الاستجابة ، على نحو أكثر فعالية وسرعة ، للحاجة الى تدريب موظفيها وفقا لأحدث المطالب التكنولوجية . وثمة سبب آخر من شأنه أن يشجع مثل هذا التطور ، وهو ما ينطوي عليه التدريب أثناء العمل من تحويل جزء كبير من التكلفة الاجتماعية للتدريب من الفرد ودافع الضرائب الى المستخدم النهائي . وبالنظر الى الاتجاهات الأخيرة لقدرات التمويل من الضرائب بالنسبة لنظم التعليم التي توفرها الدولة ، من المتوقع أن يرحب كثير من الحكومات بهذا التحويل للعبء الى المستخدم النهائي . وهناك أيضا أسباب للاعتقاد بأن هذا الاتجاه يتصل اتصالا مباشرا بالتخفيضات الأخيرة في ميزانيات المؤسسات التعليمية التي نتج عنها ، مجتمعة مع حريتها النسبية في تقرير موقع الوفورات ، نقص متزايد في المعدات العصرية للمعامل والورش اللازمة لتطوير مهارات التكنولوجيا العالية .

وبقدر ما ينتشر هذا التغيير المؤسسي ، قد تكون له آثار رئيسية أخرى على التعليم في نظام المدارس الرسمي . فأولا ، قد تتغير مناهج المدارس الرسمية الى تقديم مهارات عامة بدلا من قدرات محددة . ويرجع هذا الى أن الأخيرة كانت ستحول تحويلا يكاد يكون تاما الى مكان العمل . وثانيا ، يتوقع انخفاض في المدة الاجمالية للتدريب الرسمي المتواصل وارتفاع مقابل في عنصر التعليم في المرحلة اللاحقة ، من العمر . وسيعني ذلك تمديد فترة التعليم طيلة العمر على الرغم من أنه في شكل مختلف اختلافا جذريا عما يدعو اليه

الناس اليوم . ولما كان النوع الجديد من التدريب سيقدم أثناء العمل أكثر مما يقدم في المؤسسات التعليمية الرسمية ، فان الحضور من قبل الراشدين سيكون أسهل مما هو عليه في ظل الترتيبات المؤسسية السائدة حاليا في معظم البلدان .

واعتمد عدد كبير من البلدان النامية أيضا التفاعل بين التعليم والعمل كسياسة رسمية . ولكن ، كما هو الحال أيضا في عدد كبير من البلدان والمناطق الاقليمية الأخرى في العالم ، فان صعوبات التنفيذ ليست قليلة . وتتضاعف تلك الصعوبات في كثير من البلدان بارتباط العمل اليدوى ، وحتى ذلك الذى يقتضي مهارة رفيعة ، والعمل التقني ، في الأذهان بوضع اجتماعي أدنى ، وهو مفهوم تعزز في الفترة الاستعمارية . وقد طبق كثير من البلدان النامية تدابير مشابهة لتلك التي تستعمل في أماكن أخرى لدمج التعليم والعمل ، تشتمل على ادخال التطبيق العملي أو العمل المنتج في التعليم العام وتعاقب فترات العمل والدراسة . وتستخدم أيضا طرق ابتكارية ، مثل انشاء أندية مشتركة بين المعلمين والطلبة في بعض البلدان الافريقية ؛ وترمي الأنشطة الانتاجية لتلك الأندية الى توفير التدريب ، وتغطية النفقات وضمان الربح لجعل المدرسة تدعم نفسها ماليا . ومن بين البدائل المحددة الأخرى ارسال الطلبة ، خلال فترات العطلة ، الى مختلف الحرفيين أو الشركات لتطوير مهاراتهم وخبرتهم الى مدى أبعد وانشاء مراكز تعليم ، على المستوى الثانوى ، تحدد لها تخصصات يقصد منها اعطاء التلاميذ تعليما عاما ومؤهلا مهنيا في نفس الوقت عند التخرج .

ولجعل تلك المبادرات مثمرة ، ينبغي تحديث معدات التدريب ، وزيادة عدد الوظائف التي يتوفر لها التدريب العملي .

ويبدو أن استجابة الأنظمة التعليمية لتقدم التكنولوجيا كانت بطيئة ومرهقة . وبينما تم التنبؤ بتغييرات كاسحة لعشرات الأعوام في الطريقة التي ينبغي أن تعمل بها المدارس كنتيجة لأوجه التقدم في التكنولوجيا ، الا أنه يبدو أن الثورة التكنولوجية قد تركت العديد من المدارس دون مساس ، الى وقت قريب على الأقل . وقد أدى الادراك المتأخر لحقيقة أن المدارس لن يكون لها مستقبل اذا ما تجاهلت أوجه التقدم في التكنولوجيا ، الى الاندفاع الحالي ، في كثير من البلدان المتقدمة النمو ، الى التوسع في استخدام الحاسبات الالكترونية وعموما ، الى تحديث المعدات المستخدمة في الأغراض التعليمية . ويلاقي هذا الاندفاع صعوبات الآن ، مثل نقص المعلمين المؤهلين ، ونقص برامج الحاسبات الالكترونية المناسبة ، وحتى نقص المحطات الطرفية الالكترونية بالنسبة الى عدد الطلبة ، وكل هذا يستتبع المجازفة بأن الاستخدام غير المناسب والضحل للحاسب الالكتروني سوف يطغى في المستقبل القريب . وفي البلدان النامية كانت المشاكل المنطوية على استخدام المعدات التكنولوجية هائلة . وحتى في الحين الذى تكون فيه تكاليف المعدات الاستثمارية قد دبرت من الخارج ، عن طريق وكالة معونة ، على سبيل المثال ، فان العمر المفيد

للمعدات في المؤسسات المستفيدة غالبا ما كان قصيرا . فزيادة على المشاكل التي يمكن التنبؤ بها كالصيانة والترميم تضاف مشاكل الاشراف ونقص الموظفين المدربين ، الأمر الذى يؤدى الى سوء استخدام أو عدم استخدام المعدات . وفوق ذلك ، مع احتمالات كون الحاسب الالكتروني سوف يصبح ان عاجلا أو آجلا شيئا مألوفا وسهل المنال مثله مثل الآلة الحاسبة أو حتى الراديو الترانزستور ، فان البلدان النامية تحتاج الى الاستعداد لعصر الحاسب الالكتروني عن طريق توطيد الأهداف ، ورصد الموارد وتطوير استراتيجيات تدريب مناسبة .

وهناك حاجة أيضا الى تخطيط أوضح لما يجب وما لا يجب أن تفعله المدارس، ما يمكن وما لا يمكن ، في الحقل المهني/الوظيفي . ومن المقبول عموما الآن أن المدارس يجب ويمكن أن تلعب ، منذ السنوات الأولى ، دورا مفيدا في تطوير منظور ناضج حول الوظائف واختيار الوظيفة . وينبغي توفير الوعي المهني ، بقدر المستطاع ، في سياقات يمكن فيها للأفراد أن يحصلوا على حس حقيقي نحو العمل وأن يختبروا طبيعة ميلهم له . وان الجهود الحالية لاستخدام مكان العمل لتوفير خبرة مباشرة في المهن والوظائف هي جزء من عملية تطورية طويلة تقوم على الرغبة في مساعدة الطلاب على ربط المدرسة بالعمل . ومع ذلك ، يشير البحث الحديث الى أن مجرد الاشتراك على أساس مؤقت في وظيفة معينة لا يوفر بالضرورة الفوائد المنسوبة الى خبرة العمل . ومن ناحية أخرى ، تشير التقديرات الأولية الى أن التعليم الوظيفي المبني على الخبرة يكون أكثر نجاحا ، اذا ما اشتمل على تعاون وثيق بين المدارس الثانوية والصناعة والتجارة ، وتشاور مشترك حول المنهاج ومحتوى المقرر بين ممثلي التعليم والصناعة ، ومعاملة العمل عموما كجزء من المعرفة ، بدلا من تدريب الشباب لوظائف معينة .

تطور التوقعات التعليمية من المدارس

لقد وضع القلق والاهتمام العامين المتجددين في المقدمة قضية جوهرية هي الاهمية الاخلاقية للتعليم . ومثل هذه المشاغل ذات صلة مباشرة بالدور المدرك للمدرسة كواحدة من أدوات المجتمع الرئيسية المسؤولة عن اكتساب الناشئة للمعرفة الصحيحة ، واتخاذ المواقف المناسبة وارشاد أعمالهم في سبل مناسبة ، منسجمة مع القيم الاخلاقية ، والمبادئ والاعراف التي يقبلها المجتمع ككل .

ان كثيرا من المشاكل التي تحدق بالمجتمعات الحديثة ، مثل معدلات الجريمة المرتفعة ، وجرائم الاحداث ، وزيادة عدد المواليد غير الشرعيين ، والانتحار بين الشباب ، ومعدلات الطلاق المرتفعة ، وادمان الخمر والمخدرات ، تؤخذ على أنها مؤشرات للتفسخ الخلقي . ومع ان هذه ليست بالعرة الأولى في التاريخ التي يهتم فيها الناس بأزمة محسوسة في الأخلاق ، فان ما يبدو غريبا في الفترة الحالية هو أن القلق بشأن وضع الأخلاق يبدو عالميا . وفي الوقت الذى يتزايد فيه تحدث الموظفين العامين ، والفلاسفة ، والمربين وغيرهم عن الحاجة الى تناول القضايا الاخلاقية ، يبدو أيضا ، ربما أكثر من ذى قبل ، ان المواضيع التي تحظى بانتباه الجمهور هي في الأصل مسائل أخلاقية .

يرجع قدر من الاهتمام المتزايد بصلة التعليم بالاخلاق الى القلق العام من أن المؤسسات الرئيسية التي توفر هذه المعايير الاخلاقية ، وخاصة الاسرة والكنيسة والمدرسة ، أضحت الآن أقل قدرة على توفير التعليم المطلوب في وجود عالم أكثر تعقيدا وبسبب ظهور مؤسسات تشجع قيما ليس من شأنها أن تؤدى بالضرورة الى حياة تقوم على أسس أخلاقية متينة .

ويبدو أن تأثير المدرسة قد تجاوز أوجه ، بينما أصبح كاهل المدرسة ينوء بما يطلبه المجتمع منها . فلم تعد المدارس على سبيل المثال هي المصدر الأساسي لمعارف الشباب عن المجتمع . فالتليفزيون ، والافلام والموسيقى الحديثة وغيرها من عناصر الثقافة الجماهيرية تؤثر في الشباب أيضا ، والرسائل التي تنقلها اليهم . وكثير منها محتواه الاخلاقي رفيع لها جاذبية أكبر . ولم يعد المدرسون يعتبرون أحسن تعليما وأكثر علما بشؤون المجتمع من معظم البالغين الاخرين ممن يصادفهم الطلاب .

ومع هذا ، فلأن المدرسة تعتبر المؤسسة التي تتوفر لديها أفضل الامكانيات للوصول الى أكبر عدد ممكن من الشباب في سن أكثر ما يكونون فيها عرضة للتأثر ، فان الناس ينظرون مرة أخرى الى المدرسة على اعتبار انها مصدر للتجديد في التربية الاخلاقية ، والأداة التي هي أرجح ما تكون قدرة على توطيد دعائم الاخلاق التي تحفظ قوام المجتمعات والأمم . والى جانب الآمال المتوقعة من المدرسة بأن تساعد

كل فرد على أن ينمو الى المستوى الذى تهيئه له امكانياته ، وبأن تشجع المبادرة والفكر في الفرد ، فان المجتمع دأب على أن ينتظر من المدرسة أن تعدّ الناس لأن يصبحوا مواطنين وعمالا يعوّل المجتمع عليهم ، يتحلون بالخلق الحميد والسلوك القويم الذى يتفق مع الثقافة العامة للمجتمع ، وتساعد على كبح جماح السلوك المنحرف (١٠) .

ولقد ظلت مسألة تنمية المدرسة لاستقلال الفرد خلقيا مع الدعوة في الوقت نفسه الى الالتزام بأخلاق المجتمع ، تقليديا مصدرا للشد والجذب فيما بين الأجيال . فالشباب لا يرتاحون دائما الى بقاء المعتقدات والممارسات الاخلاقية القديمة دون أن يمس بها أحد في مجتمع دائب التغيّر . وقد يختار الشباب ، كمفكرين اخلاقيين مستقلين ، مسالك يعتبرونها اخلاقية رغم انها تتعارض مع العادات التقليدية ، ولعل العلاقات التي تقوم بين الجنسين أبرز أمثلة السلوك الذى يبدو عاديا ومقبولا لجيل من الأجيال ولكنه يروع جيلا أكبر منه سنا .

ولقد وقعت المدارس حتما فريسة للتوتر الناجم عن خدمتها للجانبين . فالمجتمعات لابد حتما أن تتغير ، وهي فعلا تتغير ، ممارساتها الاخلاقية كلما تغيرت الظروف ، ذلك رغم ان الالتزام القوي لبعض المبادئ الأساسية قد يستمر . وحرمان الطليعة من فرصة تكوين آرائهم بأنفسهم هو تعطيل لعملية التغيير ؛ ومع هذا ، فان عدم غرس المبادئ والعادات التي تحكم المجتمع في الوقت الراهن هو اسهام في غربة الفرد بل وربما في اثارة الفوضى في المجتمع .

أما في المجتمعات الانتقالية النامية ، فالمدرسة تعتبر بصفة متزايدة ، المؤسسة الاجتماعية الاساسية لنقل القيم الاخلاقية التي تعتبر مهمة لاحتياجات المجتمع في المستقبل . وربما كانت الأهمية التي تعطى للمؤسسات التعليمية أكبر بكثير من الأهمية التي تعطى لغيرها من المؤسسات ، بما في ذلك الأسرة والديانة . ولقد كانت محاولة خلق "انسان جديد" يختلف في معارفه ومهاراته وميوله بقدر ملحوظ عن اسلافه موضع مناقشات عامة واسعة النطاق في كثير من البلدان النامية في السنوات الأخيرة . وفي هذه الحالة تستخدم المدارس عن وعي وعمد لغرس قيم ومبادئ اخلاقية تشكل الأساس لمجتمعات جديدة . وقد أدى هذا التعليم المدرسي الى ظهور خلافات حادة مع أولياء الأمور والقادة التقليديين الذين يقاومون محاولات تدمير قواعدهم الثقافية والدينية بالأفكار الجديدة .

وقد اتخذت بلدان نامية أخرى ، حيث الدين مازال يؤدى دور قوة اجتماعية قوية ، تدابير في مجال السياسة مؤخرا لدعم التربية الدينية والاخلاقية والروحية بوصفها أساسيات التعليم العام . وفي هذه الاحوال يكاد يتعذر التمييز بين التعليم المدرسي الذى يرمي الى تشجيع التربية الاخلاقية والذى يرمي الى تشجيع التربية المدنية . وحتى عندما تكون الكنيسة والدولة منفصلتين كلية ، قد يكون للمذهب الديني أثر قوى على مايسمح به القانون والزعماء السياسيون . ولهذا يطلب من المدارس أن تركز على التربية الاخلاقية

بهدف تربية الأخلاقيات السامية لدى الشباب تمشيا مع قواعد السلوك القائمة على صدق المذهب الديني . ومع هذا فان البحث عن الأسس المنطقية للأخلاق لا يتوقف . ورفض الهدف التربوى المتمثل في خلق الاستقلال الأخلاقي لدى الطلبة يثير التوتر بين السلطات المدنية والسلطات الدينية وبين المدرسين والطلبة الذين يتخذون على الأقل العناصر التي يبدو أنها قاصرة عن توفير أساس معقول للسلوك العام .

أما في المجتمعات الاشتراكية فتبذل جهود واعية لتنسيق التربية الأخلاقية من خلال جميع قنوات التعليم - الاسرة ، والمدرسة ومنظمات الشباب ووسائط الاعلام .

وتهتم المدرسة ومنظمات الشباب على السواء بغرس مبادئ حب الوطن وحب العمل ، وأهمية المنجزات المدرسية الرفيعة ، والاستعداد لخدمة البيت والمدرسة والمجتمع. وتركز على الاهتمام الخاص بأداء الأعمال المفيدة اجتماعيا . وهذه المنظمات بما تقوم به من اشراك الطلبة مباشرة في أنشطة تهم من في سنهم ، وباعطائهم أكبر قدر يمكنهم تحمله من المسؤولية ، وباستخدام ضغط أندادهم لتنمية الميول الصحية فيهم ، لها دور من شأنه أن يعزز جهود المدرسة في دعم المعتقدات الأخلاقية في المجتمع الاشتراكي .

أخذ عدد من المجتمعات الصناعية الغربية مؤخرا ينظر الى المدارس على أنها خير أمل لهذه المجتمعات في استعادة مبادئ الأخلاق الأساسية بعد فترة من الفوضى الخلقية. ولكن نظرا للظروف الخاصة التي تعمل في ظلها هذه المدارس في هذه البلدان في الوقت الراهن هناك أيضا تشاؤم كبير بشأن ما لها من آثار على التربية الأخلاقية . وهذا الرأى يعزى الى أن الاسهام الخاص الذى ينبغي أن تقدمه المدارس الى مجال التربية الأخلاقية لم يتحدد بعد في كثير من هذه البلدان . ومن باب الحرص على تجنب التلقين المذهبي ، تمنع المدارس في كثير من الأحوال من أن تقوم علنا بتشجيع أى مجموعة بعينها من القيم الأخلاقية ذلك ، غير أنه نادرا ما يمكنها تجنب تشجيع القيم بطرق غير رسمية وغير علنية . وحتى اذا ما قبلت المدرسة القيام بمهمة التربية الأخلاقية ، فكثيرا ما تكون هذه المهمة محدودة عمدا ، وتركز على تعريف التلاميذ بمختلف القواعد الأخلاقية ، وتشجع تنمية المهارات في التفسير الأخلاقي بدلا من قبول مسؤولية محاولة التأثير على السلوك الأخلاقي . ولما كانت الأهداف متواضعة ، فان توقعات الناس متواضعة أيضا .

ويرجع جزء من المشكلة الى المبالغة في الحرص على استخدام أنسب الطرق لتطبيق المبادئ التي تتصل بالنسبية الاثنية وتعدد المجموعات الاثنية لتحقيق أغراض التربية الأخلاقية. وتسلم هذه المبادئ بأن المجتمعات الحديثة تتكون من مجموعات من الناس لها خلفيات اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة الى حد كبير . وهذه الاختلافات تسهم في ايجاد آراء مختلفة ازاء ما ينبغي عمله . ويبدأ التعدد يتطلب احترام الحق في الايمان بمعتقدات مختلفة ، فهذا لا يعني في المضمون التسامح في أو المسؤولية عن التصرفات التي تقوم على أساس هذه المعتقدات أو احترام مضمون هذه

المعتقـــــدات . ولما كان هذا الموقف الملتزم بمبدأ النسبية يحبذ أن يدور التعليم حـول الأخلاقيات ، ولكنه يعارض التدريب الأخلاقي ، فمن الطبيعي للمدارس اذن أن تتجنـــب أى التزام صريح بأن تغير بأى طريقة كانت السلوك الأخلاقي لتلاميذها .

وهناك سبب آخر لهذه المشكلة وهو أن قنوات التعليم المختلفة مثل الأسرة والكنيسة والمدرسة ووسائط الاعلام قد تتجه أحيانا لتحقيق أهداف لا تكون متضاربة وغير متناسقة فحسب بل تؤدى في الواقع الى اتجاهات متعاكسة تماما وتساعد بذلك على زيادة فوضى وتعقيد عملية التربية الأخلاقية . وفي بعض الأحيان يمكن لعمل احدى تلك القنوات أن يقوّض جهـــــود القناة الاخرى ، مثلما يحدث عندما تحض المدارس على النزاهة والشرف وحب الغير واحترامهم في الوقت الذى تقوم فيه وسائط الاعلام بتشجيع العنف ، والسلوك العدواني ، والسير بلا كلل في طريق الثراء المادى والانغماس في الملذّات .

وقد أخذت محصلة كل هذه العوامل شكل فيض من الاستياء الجماهيرى من نظـام التعليم العام في عدد من المجتمعات . وقد ساعد ذلك بدوره على تغذية حركة المدرسـة الدينية الأصولية في بعض البلدان ، بينما تحولت في بلدان اخرى الى قوة موازية عنيفة ضـد تنفيذ التدابير الحكومية الرامية الى تحقيق العلمانية الكاملة في النظام المدرسي القائـم . ورغم أن شكوكا معقولة تبدى في الحكمة من وراء أى حركات تختزل قضية التربية الأخلاقيـــة الى مجرد مواءمة بسيطة بينها وبين التعليم الديني الأصولي ، فان هذه التطورات الأخيـرة تعتبر دليلا مقنعا على عودة ظهور وعي أكبر في المجتمع بالغرض الأخلاقي من التعليـــم المدرسي ، واهتمام شعبي متزايد باعادة التأكيد على الأهمية الكبرى للتربية الأخلاقيـــة بوصفها احدى المهام التقليدية الأساسية التي تقوم بها المدرسة .

وقد ظهر النداء المجدد الموجه الى المدارس كي تتحمل قدرا أكبر من المسؤوليـة عن التربية الأخلاقية ، والذى ازداد الافصاح عنه في جميع أنحاء العالم ، كانعكاس لعـــودة ظهور الاعتقاد بأن المدارس ما زالت هي الجهة التي توفر أحسـن الفرص لتلقّي الأطفـال التربية والتدريب من الناحية الأخلاقية حتى في ظل الشكل المتغير الاكثر تعقيدا للمصـادر والمؤسسات التي تقوم بوظائف تعليمية في المجتمعات الحالية والقرار الذى يتوصل اليه كـــل مجتمع بشأن الأساس الذى ستقوم عليه أخلاقياته وأهداف التربية الأخلاقية ، له أثر بالغ على النهج الذى يتبع ازاء التربية الأخلاقية . فالمجتمعات الواثقة من تحديد أهداف أخلاقيـة واقعية لها ، تبذل الجهود لغرس هذه الأهداف بأكثر الطرق الممكنة كفاءة . أما فـــــي المجتمعات التي لديها شك أكبر في أساس الأخلاقيات ، وثقة أقل في جدوى القيم الأخلاقية المفروضة ، حيث من المعتقد أن التبرير النهائي لما هو أخلاقي حقا ولما هو ليس أخلاقيـــا يكمن في الاختيار الفردى ذاته ، فان المدارس ستواجه دائما مشكلة توضيح أهدافها فـــي مجال التربية الأخلاقية ، واختيار أنسب الطرق لتربية القدرة ، بفعالية أكبر لدى الشباب على الحياة طبقا لمبادئ أخلاقية يؤمن بها المجتمع بأسره .

اتجاهات القيد : الأعداد والسياسات والمحيط المؤسسي

يمكن ايجاز تجربة الانظمة التعليمية في أنحاء العالم كافة في الآونة الأخيرة بأنها تجربة حافلة بالصعوبات الآخذة في النمو بشكل تدريجي . فالأحوال غير المؤاتية على مستوى الاقتصاد الكلي والضغوط المالية الناجمة عنها ، والتطورات الديموغرافية ذات الآثار الخطيرة على أفواج الملتحقين بالمدارس ، وتغير الاتجاهات نحو التعليم وزيادة التشكك فيه ، أعملت كلها آثارها . ويرجح أن تسود هذه الاتجاهات الحديثة العهد في المستقبل القريب مالم يحدث ، بالطبع ، تغيير جذري في الظروف الاقتصادية والاجتماعية يؤدي الى الحد من التطورات الحديثة العهد .

وستشهد البلدان الاكثر تقدما الواقعة في امريكا الشمالية واوروبا وآسيا ، نتيجة لتضاؤل أفواج الملتحقين بالمدارس ، استمرار الاتجاه الصغرى أو السلبي الذي بدأ في السبعينات والمتعلق بالقيد في مرحلتي التعليم الأولى والثانية . كما تشير اسقاطات القيد الاجمالي في المرحلة الثالثة من التعليم في الثمانينات الى توقع زيادات في القيد في التعليم التالي للمرحلة الثانية من التعليم تكون اما سالبة بدرجة طفيفة أو متواضعة في اوروبا وامريكا الشمالية ، ومعتدلة في اليابان واستراليا ونيوزيلندا (١١) . وبالنسبة لكل بلد على حدة ، توضح اتجاهات القيد في هذه المرحلة التعليمية وجود حالات تأرجح طبقا للحجم المتغير للمجموعات الديموغرافية . وتتنبأ الاسقاطات أيضا بثبات القيد في المرحلة التالية للمرحلة الثانية من التعليم في البلدان المتقدمة النمو ، في أواخر الثمانينات .

ومن المؤكد أن تؤدي التوقعات المتعلقة باستمرار النمو السكاني البطيء في المناطق المتقدمة النمو ، المقترن بالسياسات المالية المتشددة في الثمانينات ، الى التشجيع على احداث تغييرات أخرى في محتوى النظم التعليمية وهياكلها ، ستكون الى حد كبير على حساب الأنشطة الحالية والاهتمامات التي تعبر عنها ، اذا ما أريد للمدارس أن تستعيد بعضا من الشعبية التي فقدتها في الماضي القريب .

وتبدو اتجاهات القيد في المناطق النامية متفاوتة بدرجة متزايدة ، سواء للمرحلة التعليمية أو المجموعة الاقليمية (١٢) . فقد حدث تباطؤ في المعدلات الاجمالية لزيادة القيد في كل من آسيا ، ومنطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، بينما واصلت افريقيا تحقيق معدلات سنوية عالية تبلغ نحو ٧ في المائة .

وفي المرحلة الأولى من التعليم ، نجد ان استمرار التوسع السريع في القيد يعزى أساسا الى زيادة النمو المتحققة في افريقيا وآسيا . بينما يعكس الاتجاه الأبطأ للقيد في منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي توصل عدد من بلدان هذه المنطقة فعلا الى كفالة المرحلة الأولى من التعليم للجميع ، أو اقترابها من ذلك . وفي عام ١٩٨٢ ، ومن بين ما مجموعه ١٠٣ من البلدان النامية التي توفرت البيانات الاحصائية عنها ، كان هناك ١٥ بلدا فقط قد حققت معدل قيد كلي في المرحلة الأولى من التعليم يقل عن ٥٠ في المائة ، بينما حققت أغلبية البلدان النامية وعددها ٥٦ بلدا — معدلات كلية للقيد تبلغ ٩٥ في المائة أو أكثر ، حسبما يوضح الجدول ١ .

واستمر بشكل كبير تزايد عدد الطلاب الذين يقيدون في المرحلة الثانية من التعليم في جميع المناطق النامية في الثمانينات ، وقد أدى ذلك الى رفع نسبة القيد في هذه المرحلة فيما يتعلق بهذه المجموعة من البلدان الى ٦٦ في المائة في عام ١٩٨٢ . والى حد بعيد ظلت أكبر الزيادات في المرحلة الثالثة من التعليم ، وهو ما يعزى بشكل جزئي الى انخفاض حصة البداية . وفي نفس الوقت ، بلغت نسبة القيد في البلدان النامية أقل من طالب واحد في المرحلة الثالثة من التعليم لكل عشرة طلاب في المرحلة الأولى من التعليم .

واقترن تزايد القيد في أنحاء العالم عموما ، وفي المناطق النامية بوجه خاص ، بزيادات أخرى في نصيب الاناث من اجمالي القيد في جميع مراحل التعليم الثلاث . بداية الثمانينات ، كان السبيل مفتوحا أمام الجنسين على قدم المساواة ، مجازا ، للقيد في مرحلتي التعليم الأولى والثانية في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأوقيانيا وغيرها من المناطق المتقدمة النمو ، فضلا عن منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والصين . أما في المناطق الأخرى ، فقد تحسنت نسبة قيد البنات الى نسبة قيد البنين ، ولكن التعادل لم يتحقق بين الجنسيين بعد ، الا في بعض البلدان . ولا تزال هناك في مناطق متعددة تفاوتات كبيرة بين قيد الاناث والذكور في المرحلة الثالثة من التعليم . غير انه أمكن أيضا احراز تقدم ملحوظ في هذه المرحلة التعليمية أيضا ، في امريكا الشمالية حيث بلغت في عام ١٩٨٣ نسبة الاناث الى الذكور ٤٣ : ٤٦ ، وفي اوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيث بلغت النسبة ١٧ : ١٩ ، وأوقيانيا حيث بلغت ١٤ : ١٦ ، ومنطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث بلغت ٨ : ١٠ (١٤) . وتبرز هذه التطورات الايجابية تسليم غالبية المجتمعات ، ان لم تكن كلها ، بأهمية تأمين سبل متكافئة

الجدول ١ — توزيع البلدان النامية طبقا لنسبة القيد الكلي في المرحلة الاولى من التعليم للجنسين في عام ١٩٨٣

المنطقة	نسبة القيد الكلي في المرحلة الأولى من التعليم (النسبة المئوية من سكان المنطقة الذين هم في سن الالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم)							
	أقل من ٥٠	٥٠—٥٩	٦٠—٦٩	٧٠—٧٩	٨٠—٨٩	٩٠—٩٤	٩٥—٩٩	١٠٠ فأكثر
افريقيا (٤٥ بلدا)	اثيوبيا بوركينا فاصو بوروندي تشاد السنغال سيراليون الصومال غامبيا غينيا مالي موريتانيا النيجر	السودان	اوغندا بنن ليبيريا ملاوي	جمهورية افريقيا الوسطى رواندا زمبابوي غانا مصر	ساحل العاج غينيا الاستوائية المغرب	زائير نيجيريا	الجزائر زامبيا كينيا	بوتسوانا توغو تونس الجماهيرية العربية الليبية جمهورية تنزانيا المتحدة الرأس الأخضر سوازيلند غابون غينيا - بيساو الكاميرون الكونغو ليسوتو مدغشقر مورشيوس موزامبيق
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٢٥ بلدا)			هايتي	غواتيمالا	بوليفيا السلفادور هندوراس	ترينيداد وتوباغو نيكاراغوا	البرازيل جامايكا غيانا	الارجنتين اكوادور اوروغواي باراغواي بربادوس بنما بيرو الجمهورية الدومينيكية سورينام شيلي فنزويلا كوبا كوستاريكا كولومبيا المكسيك

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المنطقة	نسبة القيد الكلي في المرحلة الأولى من التعليم (النسبة المئوية من سكان المنطقة الذين هم في سن الالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم)							
	أقل من ٥٠	٥٠—٥٩	٦٠—٦٩	٧٠—٧٩	٨٠—٨٩	٩٠—٩٤	٩٥—٩٩	١٠٠ فأكثر
آسيا والمحيط الهادئ (٣٣ بلدا)	أفغانستان بوتان الجمهورية العربية اليمنية		بابوا غينيا الجديدة باكستان بنغلاديش عمان	المملكة العربية السعودية	بورما الهند اليمن الديمقراطية	ماليزيا نيبال	تايلند جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سري لانكا الكويت	الامارات العربية المتحدة اندونيسيا ايران البحرين تركيا الجمهورية العربية السورية جمهورية كوريا سنغافورة الصين العراق الفلبين فيجي فييت نام قطر لبنان منغوليا
المجموع (١٠٣ بلدان)	١٥	١	٩	٧	٩	٦	١٠	٤٧

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، الأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى وثيقة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنونة " عرض احصائي موجز للتعليم في العالم ، ١٩٦٠ — ١٩٨٢" ED/BIE/CONFINTED 39/Ref.1 ، باريس ، تموز/يوليه ١٩٨٤.

لتعليم النساء والفتيات . وأقدمت عدة حكومات فعلا على اعتبار تعليم المرأة مسألة ذات أولوية ، تسليما منها بطبيعة دور المرأة والأهمية التي يمثلها بالنسبة للتغيير في الاسرة ، والاقتصاد القومي ، والمجتمع بأسره .

ومع ثبات حجم أفواج الملتحقين بالمدارس بل وتزايده ، مازال يتعين احراز تقدم كبير في القيد في البلدان النامية من أجل كفالة التعليم الابتدائي للجميع ، وعكس الاتجاه الذى ينخفض فيه نصيب الأطفال من عدد غير الملتحقين بالمدارس في حين يتزايد عددهم الاجمالي . وتشير التقديرات الحالية الى وجود أكثر من ١١٥ مليون طفل تتراوح اعمارهم بين ٦ سنوات و ١١ سنة غير ملتحقين بالمدارس ، أى نحو ٣٥ في المائة من الأطفال الذين هم في سن المرحلة الأولى من التعليم في افريقيا وجنوبي وغربي آسيا ، و ٢٠ في المائة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . ومعظم الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يعيشون في المناطق الريفية .

وقد حدث التوسع السريع في التعليم ، الذى ذاع انتشاره في عديد من البلدان النامية في الستينات والسبعينات ، في وقت شهد نموا اقتصاديا أسرع من معدله على مدى السنوات الخمس الماضية ؛ وأدى تباطؤ النمو الاقتصادى الى التشدد في تخصيص الأموال العامة والى التشدد في القرارات المتخذة بشأن الاولويات الوطنية . الا أنه حدث انحسار للضغوط السياسية التي مورست من أعلى بدرجة هائلة من القوة ، لاسيما في السنوات الأولى التالية لفترة الاستعمار التي ولّدت الانفجار التعليمي في المرحلتين الثانية والثالثة من التعليم ، حتى قبل كفالة التعليم في المرحلة الأولى للجميع ، وذلك لأن مواجهة الآثار المالية البعيدة المدى المترتبة على الاتجاهات السالفة — بما فيها الارتفاع الحاد في تكلفة الطالب المقترن بزيادة نسبة التعليم اللاحق للمرحلة الأولى من التعليم — تجرى في فترة عسر اقتصادى . ورغم ذلك ، فان الضغط الشديد لآباء الحشد الغفير الآخذ في النمو من خريجي المرحلة الأولى من التعليم سيستمر في خلق ضغط من أسفل من أجل توسيع نطاق التعليم في المرحلتين الثانية والأعلى ؛ حتى مع ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين . وفي بعض البلدان النامية التي حققت معدلات عالية لمعرفة القراءة والكتابة ، انتقلت بؤرة تركيز السياسة والموارد في السنوات الأخيرة : الى تحسين نوعية التعليم والتخفيف من الآثار السلبية لحملات التوسع السابقة ، بما في ذلك الاعداد الكبيرة للمتسربين (التي تتراوح أحيانا بين ٢٥ و ٣٠ في المائة في المرحلة الأولى من التعليم) ، والباقون للاعادة ، كما سبق الذكر ، والى علاج مسألة الفرص غير المتكافئة للنجاح في المؤسسات التعليمية المختلفة (١٥) . ومع ذلك تجد بعض البلدان مجالا كبيرا لاعادة تخصيص الموارد للمرحلة الأولى من التعليم دون احداث تقلصات خطيرة في الميادين الأخرى .

وستستمر في عديد من البلدان النامية مكافحة الأمية على نطاق واسع ، بيد ان مسألة توفير سبل متكافئة الى المرافق والفرص التعليمية ستقفز الى المقدمة في عدد أكبر من البلدان في السنوات التالية مباشرة . وخلف معدلات معرفة القراءة والكتابة ومعدلات القيد ، ونسب النجاح في الصفوف وأرقامه تكمن الحقيقة المؤسفة التي تتمثل في ان آخر من يستفيد من التطورات الملحوظة في الأنظمة التعليمية هم في العادة ، سكان الريف ، وفقراء الحضر ، والاقليات ، والفتيات والنساء في عدد من البلدان . وتوجد في البلدان التي كفلت المرحلة الأولى من التعليم للجميع فئات معينة لا تشعر بعد بالرضى لمجرد اتاحة السبيل للتعليم ، وهي تطالب باتاحة سبيل للالتحاق بمدارس ذات مستوى رفيع أو تشاكل قيّما معينة ؛ وهذا اختيار كان ، باستثناءات نادرة ، امتيازا مقصورا حتى عهد قريب على الفئات ذات الدخول الأعلى ، وهناك مسألة أخرى تتمثل في ضرورة فتح أبواب النظم التعليمية أمام العمال ، وبشكل أكثر عمومية ، أمام جميع البالغين الراغبين في استكمال دراستهم أو الذين يحتاجون الى اعادة التدريب ، بسبب التقدم التكنولوجي أو التغييرات الهيكلية في الاقتصاد ، لطرق مجالات نشاط جديدة أو الالتحاق بوظائف جديدة . ويجابه عدد متزايد من البلدان مثل هذه التحديات المتعلقة بتوفير سبل متكافئة ، مع اختيار نوع المؤسسة التعليمية ، ولتوفير برامج تعليمية أكثر مرونة للتعليمين النظامي وغير النظامي من أجل اعادة التدريب الدورى .

وكما تأكد في أماكن مختلفة فيما سبق ، فان هذه التطورات تجرى في اطار من محدودية الموارد العامة المخصصة للتعليم أو تناقصها بشكل متزايد . وفي ضوء هذه الظروف تصبح النوعية ، وفعالية التكلفة أمرين هامين . والنوعية تعني الامتياز في الميدان المعين لكل مؤسسة تعليمية وفي المقررات الدراسية التي يجرى تدريسها بأعلى مواصفات ممكنة ، والتي تعد طبقا لحاجات الطلاب المستحقين والمؤهلين بشكل ملائم . أما فعالية التكلفة فتعني اقتران الوفورات بالكفاءة ، بطريقة تتجنب تخفيض المواصفات مع زيادة الوفورات . ويمكن ،في الوقت نفسه ،أن نتوقع للمدارس العامة أن تستمر في الابتعاد عن الاعتماد شبه الكامل على الأموال الحكومية ، مع زيادة اسهام مختلف المستفيدين من التعليم ، سواء الأفراد أو الصناعة والتجارة . وفي بعض البلدان ،نجد ان الموارد التي تحققها المدرسة من أداء أنشطة انتاجية أو بحثية للاقتصاد أو المجتمع ستقوم أيضا بدور أكبر في ميزانيات المدارس .

مهنة التدريس

والسعي الى تحقيق الامتياز في التعليم يضع أعباء متزايدة على مهنة التدريس بصفة رئيسية ، وأيضا على العاملين في المدارس بوجه عام . وفي السنوات الماضية كان هناك ميل الى رؤية مساهمة المدرسين وسط جو من النقد ، وانعدام الثقة ، وانخفاض الدعم ، وقلة التقدير في كثير من الأحيان . وحركة العودة الى الأساسيات كان الحافز اليها ، جزئيا ، هو الاتهام الذى مفاده أن المدارس قد سيطر عليها جيل من المدرسين يؤكد على معتقدات ليبرالية وعلى ممارسات تتسم بالتساهل : فبدلا من ممارسة سيطرة صارمة في غرفة الدراسة والتركيز على المهارات الأساسية وعلى موضوعات الدراسة ، كان ينظر الى المدرسين على أنهم أصبحوا متساهلين بدرجة مفرطة فيما يتعلق بكل من سلوك الطلبة والاداء الأكاديمي . وكان يقال ان نتائج ذلك هي قلة الانضباط وضعف تحصيل الطلبة . الا أن هناك أدلة أكثر تشجيعا بدأت تتجمع مؤخرا فيما يتعلق بدور المدرس في غرفة الدراسة . وتشير هذه الأدلة الى أن المدرسين القادرين يستطيعون ، في ظل وجود ظروف مؤاتية ، تحقيق اختلاف هام فيما يتعلق بتعلم الطلبة ، لا سيما في الأمور التي ليس من المرجح رعايتها في نطاق الأسرة . وهذه الأدلة تتماشى أيضا ، في الواقع ، مع الاعتقاد التقليدى بأن المدرسين هم أهم تأثير منفرد على تعلم الطلبة .

وبينما كانت قلة المدرسين المدربين مشكلة دائما بالنسبة للبلدان النامية ، تنتهي الآن في البلدان المتقدمة النمو الفترة الأخيرة التي كانت توجد فيها وفرة شديدة في ميادين كثيرة ، وان كان نقص المدرسين المؤهلين في الرياضيات والعلوم الطبيعية مزمنا ويشير الى انه سيظل كذلك . ويمثل انخفاض المرتبات التي يتقاضاها المدرسون عند بداية تعيينهم في كثير من البلدان ، وانخفاض نسبة مرتبات المدرسين الأقدم الى مرتبات بداية التعيين في بلدان أخرى ، مانعين رئيسيين للاقبال على مهنة التدريس . وعدد الرجال المهتمين بممارسة هذه المهنة آخذ في الانخفاض منذ سنوات نتيجة ، من ناحية ، لأن هذه المهنة مركزها منخفض في كثير من البلدان ، ونتيجة من ناحية أخرى لوجود فجوة كبيرة ومتزايدة بين المرتبات التي تعرض على المدرسين والدخل المتاح في ميادين أخرى . وفي الوقت نفسه ، اقترنت اتاحة فرص مهنية جديدة للمرأة في كثير من البلدان بحدوث انخفاض حاد في عدد النساء المؤهلات اللائي يدخلن مجال التدريس . وقد أدت بالفعل الظروف الناشئة حديثا ، التي تتسم بوجود نقص في الموارد واعادة توزيع تلك الموارد ، الى اتضاح ان السنوات القادمة ستفاقم الحالة المالية للمدرسين المدربين . وفي تلك الظروف من المرجح ان يتزايد استياء المدرسين من أجورهم وهذا يثير مرة أخرى قضية استعداد المدرسين ، بحالتهم المعنوية المنخفضة ، الى تقديم مساهمة جديدة لها شأنها لتحسين الخدمة التعليمية ، وقدرتهم على تقديم تلك المساهمة . وسيقل

أيضا عدد الذين سيكونون راغبين في الانتقال من مهنة أخرى الى التدريس في منتصف حياتهم الوظيفية . وبقدر ما سيدخل المدرسون الجدد أفكارا جديدة في النظام التعليمي، من الممكن ان يؤدي حدوث انخفاض في أعداد المدرسين الجدد ، مع تثبيط المرشحين المحتملين من مجالات الاقتصاد الأخرى عن دخول مجال التدريس ، الى وجود موقف أقل ايجابية نحو التدريس والى تزايد عزلة النظام التعليمي عن عالم العمل (١٦) .

وقد كان المدرسون لا ينالون في كثير من الأحيان سوى اطراء مؤدبة فيما يتعلق بالاصلاح التعليمي . فكفاية المرتبات في اطار وجود قواعد اجتماعية سائدة وظروف عمل لائقة أمر هام ، ولكن للمدرسين أيضا الحق في ان يسمع رأيهم في المسائل التي تمس مضمون التعليم وادارة المدارس . وقد اعطت المناقشات الأخيرة بشأن نوعية التعليم والغرض منه اهتماما أوضح لدور المدرس في كثير من البلدان . وأصبح يعترف بأهمية المدرس الرئيسية في بعض النظم الجماهيرية اعترافا كان لا يوجد تقليديا الا في مؤسسات تعليمية استثنائية ومستقلة في العادة .

وهناك أيضا مسألة تدريب المدرس وكيفية ضمان الحفاظ على نوعية مهنة التدريس، في ضوء النقص العام في المدرسين المؤهلين في البلدان النامية والنقص العام في تخصصات معينة من تخصصات الدراسة (الرياضيات والعلوم وغيرها) في شتى أنحاء العالم . فمعظم المدرسين مازالوا يلقنون أساليب تدريسية تقليدية ويلقنون في العادة مواضيع متخصصة ينقلونها بعد ذلك الى طلبتهم . الا أن من الضروري في الثمانينات ، تماما مثلما هو ضروري الاهتمام بوجود مرونة وتنوع لدى من ينتهي من مرحلة تعليمه في المدرسة - وهي حقيقة معترف بها على نطاق واسع - ايجاد هاتين الخاصتين لدى المدرس أيضا . وهذا يستدعي اتباع نهج تشجع زيادة المبادرة من جانب المدرسين وتقديرها . ويستدعي أيضا اجراء تغييرات كبيرة في عملية اعداد المدرسين ، وتحسين فرصهم مع زيادة الحوافز المالية لهم لمواصلة التدرب واعادة التدرب ، كما يستدعي اتاحة فترات تجديدية لهم يقضونها بعيدا عن مهنة التدريس .

الحواشـــي

(١) Murnan, Richard J., A review essay-comparisons of public and private schools: lessons from the uproar, "The Journal of Human Resources", 1984, vol. XIX, No. 2, pp. 263-276.

(٢) Soumelis, C., An Over View "Educational planning- a reappraisal", OECD, 1983, pp. 29-32 .

(٣) Torsten, H., Present trends in education, "Prospects", vol. XII No. 1, 1982, pp. 53-54.

(٤) اليونسكو ، عرض احصائي موجز للتعليم في العالـم ، ١٩٦٠—١٩٨٢ ، الوثيقة ED/BIE/CONF INTED 39/Ref. 1, July 1984 ، الصفحتان ٦٩ و ٧٠ .

(٥) اليونسكو ، المرجع السابق ذكره ، الصفحتان ٦٠ و ٦١ .

(٦) Althach, G. Ph., Key issues of textbook provision in the Third World, "Prospects", vol. XIII, No. 3, 1983, pp 315-316.

(٧) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، " الصيد ، التنمية الاقتصاديـــــة الاشتراكية " ، المجلد الثالث ، المرفق الأول ، الصفحات ٥٥٥ الى ٥٥٨ .

(٨) التعليم في جمهورية رومانيا الاشتراكية ، ورقة قدمت في الدورة التاسعـة والثلاثين للمؤتمر الدولي للتعليم الذى عقد في جنيف في الفترة من ١٦ الى ٢٥ تشريـــن الأول/اكتوبر ١٩٨٤ .

(٩) اليونسكو ، التعليم التقني والمهني في العالم ، ١٩٧٠—١٩٨٠ ، تقرير احصائي ، الوثيقة CSR-E-47 ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، الصفحات ٧ الى ٩ .

(١٠) Goodlad, I.J., A place called school, prospects for the future, McGraw-Hill, 1984, pp. 161-162.

(١١) اليونسكو ، عرض احصائي موجز للتعليم في العالم ، المرجع السابـــق ذكره ، الصفحات ١٥ الى ٢٠ .

(١٢) المرجع نفسه .

الحواشي (تابع)

(١٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، دراسة اقتصادية واجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ١٩٨٣ ، الفصل الخامس ، الأحوال الاجتماعية ، الوثيقة E.84.II.F.1 ، الصفحات ١٢٩ الى ١٣١ .

(١٤) اليونسكو ، عرض احصائي موجز للتعليم في العالم ، المرجع السابق ذكره ، الصفحة ٣١ .

(١٥) ويليامز ، ج . جدول أعمال للمستقبل : اطار لتخطيط السياسة التعليمية ، " التخطيط التعليمي - اعادة تقييم " ، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٣ ، الصفحتان ٣٤٦ و ٣٤٧ .

(١٦) J. Botkin, D. Dimancescu and R. Stata, Global Stakes, the future of high technology in America, Ballinger Publishing co., Cambridge, U.S.A., 1982, pp. 138-150.

الفصل الخامس

انتشـــار التكنولوجيـا

تفاعل التكنولوجيـا والمجتمـع

ان التكنولوجيا بوصفها معرفة منظمة هي القوة الرئيسية المتعاظمة وراء التغيـــير الاجتماعي في جميع أنحاء العالم . وتتجسد في تتابع سريع للمنتجات والعمليات الجديدة ، وتتبلور مؤسسيا في نظم من التفكير بالمشاكل العملية . وقد دفعت بالتغيير التكنولوجـــي عدة ضغوط : البيئة الطبيعية المعادية ، واحتياجات الدفاع ، والتنافس التجـــارى ، والمنافسة الاقتصادية ، والعقيدة ، والضرورات السياسية ، وطموحات الجماعات والمؤسسات، وحتى السعي الفردى للتفوق والانجاز . كما لقي التغيير التكنولوجي دفعا من روح التغيير التي تشربت بها المجتمعات الحديثة ، والتي قامت على فكرة امكانية تغيير البيئة الانسانية وتحسينها ، وعلى أفكار هي في حد ذاتها متأصلة جزئيا على الأقل في العلم والتكنولوجيا على النحو الذى ظهر في البلدان العالية التصنيع في الوقت الراهن .

وقد تسارع التغيير مع الحرب العالمية الثانية وبعدها . ففي البلدان المتقدمـــة النمو تقدما كبيرا ، تتغذى التكنولوجيا الآن من ذاتها ، ومن البيئة العلمية والتعليميـــة والثقافية ، والثروة المتراكمة ، والمنظمات الاقتصادية ، والمؤسسات الاجتماعية . وهي تنشر منتجاتها عن طريق هذه السبل ، فتعدلها وتغيرها ، ومن خلال هذه العملية تكتســـب مزيدا من القوة الدافعة . اما في البلدان النامية ، فان التفاعل بين التكنولوجيا والمجتمع يختلف في أن التكنولوجيا الحديثة تأتي بصورة رئيسية من الخارج ، من بيئات اجتماعيـــة ـ ثقافية واقتصادية مختلفة في غالب الأحيان ، وبينما تنتشر بين المؤسسات والهياكل المحلية القائمة فتعدلها أو تساعد على تبديلها ، لا تقدم اضافة تذكر للقوة الدافعة التكنولوجيـــة المتولّدة من الداخل ؛ رغم ان هذا الأمر يتغير أيضا .

الآثار الاجتماعية المتعددة الجوانب

عندما كان التقدّم التكنولوجي الاستثناء لا القاعدة في المجتمعات التي تتغـــــير بصورة نمطية بطيئة ، كان حدوث اختراع هام في غالب الأحيان يمنح فئة معينة قد تكـــون فئة قومية ، مزية استراتيجية أو اقتصادية رئيسية تستطيع الاحتفاظ بها لفترات طويلة جدا . وكانت المنتجات الجديدة والعمليات الجديدة تنتشر ببطء وتؤدى الى ايجاد تقسيمـــات اجتماعية تدوم طويلا أو تمنح التفوق القومي . أما الآن فالاختراعات تتبع بعضها البعض فـي

تعاقب سريع كما ان انتشارها سريع أيضا ، لا سيما انتشار المنتجات الجديدة . ورغم أن المزايا الاقتصادية والاجتماعية مازالت ، كما في الماضي ، تكتسبها البلدان والفئات التي تسبق الى استخدام العمليات الجديدة ، ورغم ان المنتجات الجديدة تتوافر للأغنياء أولا ، فان الاتصالات السريعة ، والطبيعة المترابطة للاقتصاد العالمي ، وانخفاض التكاليف في التطبيق والانتاج على نطاق واسع ، تقرب العمليات والمنتجات الجديدة الى متناول اعداد كبيرة جدا من الناس في جميع أنحاء العالم وفي وقت قصير نسبيا . وهناك دورة يأتي بموجبها الرخاء والاختيار المتزايدان للقلة أولا ، ثم للكثرة ؛ ثم تعيد الدورة نفسها . وعند كل منعطف ، تتخلف عن الركب بعض القطاعات الهامة من السكان ، هي أقليات في البلدان المتقدمة النمو ، وأغلبيات في بعض البلدان النامية الفقيرة .

فمثلا ، منذ حوالي ٢٠ سنة خلت ، توافرت أنواع جديدة من الرز والقمح تعطي محصولا كبيرا وذلك في مناطق من شرقي آسيا وجنوبي آسيا ، واستعملها أولا كبار المزارعين ؛ ثم صار يستعملها المزارعون المتوسطون ثم الصغار ، واستعملها في نهاية الأمر عدد كبير جدا من صغار المزارعين حيثما وجد اطار مناسب للتعاون المتبادل . وبمرور فترة زمنية أطول اعتمدت نسبة كبيرة جدا من المزارعين الكبار والصغار ، في منطقة معينة ، الأنواع والأساليب الجديدة . وقد لوحظ نمط واضح من الاعتماد أو عدم الاعتماد حسب المنطقة فزادت حدة الفروق فيما بين المناطق . ففي مناطق الثورة الخضراء كان الخاسرون الرئيسيون في بداية الأمر السكان الذين لا أرض لهم أو الذين لا يكادون يمتلكون أرضا . وعاد العديد منهم بعد ذلك لينخرطوا في الزراعة بوصفهم عمالا مستأجرين (١) ، أو وجدوا فرصا محلية للعمالة خارج اطار الزراعة . ونظرا للعدد الكبير من الناس والموارد التي يشملها انتشار الأساليب الزراعية الحديثة ، ازدادت فرص العمالة والدخول ، وحيثما استثمرت هذه في تشييد المساكن وصرفت محليا على السلع والخدمات ، كما حدث في مناطق عديدة من آسيا ، أدت الى مزيد من الازدهار في الاقتصاد المحلي . لكنه لم يكن بالامكان ان يستفيد كل الناس . فحيث لم تتوفر الظروف الصحيحة لانتشار الثورة الخضراء ، ازدادت حدة بعض المشاكل كالتركيز المتزايد في الأرض وعدم امتلاك الأرض ، والافتقار الى العمالة ، وانخفاض الأجور الحقيقية . وفي مناطق أخرى لم تزدد كميات الأغذية ، كما حدث في معظم أنحاء افريقيا .

وعلى الصعيد العالمي ، تقع الحاسبة الالكترونية ، بوصفها منتجا للتكنولوجيا الحديثة يسهل تحديده ، في مركز أحدث الدورات التي تضفي التكنولوجيا بها مزايا كبيرة على أولئك الذين يعتمدونها في وقت مبكر ، والتي تؤدي مرة أخرى بالتدريج الى ايجاد فرص متساوية كلما انتشر استعمالها ، وتؤدي في النهاية الى تحسين ظروف الكثيرين ، والى تجاوز سواهم — من الأقاليم ، والفئات الاجتماعية ، والمرأة في بعض البلدان ، والسنين في العديد منها ، وبطيئي التكيف في كل مكان .

وتجلب التكنولوجيا الحديثة الى الأفراد والمجتمعات بصورة عامة تحررا جديدا من القيود القديمة التي فرضتها الطبيعة والتقاليد والأنماط الاجتماعية المتشددة . كما تحدث ارتباكات جديدة . فانتشار التكنولوجيات أو المنتجات الحديثة يجلب معه أيضا حالات من التضارب وضاعفات غير منتظرة . فراديو الترانزيستور يحرر الفلاحين الأميين بأن ينقل اليهم معلومات جديدة عن الأسواق والأسعار ، لكنه ينقل اليهم أيضا لمحة عن المجتمعات التي تتمتع فيها الزوجات بقدر أكبر من أسباب الاستقلال والتي تغرى أولادهم بحياة المدينة . وانتشار آلات الخياطة ، ومضخات المياه الكهربائية ، والدراجات يزيد في الحركة المادية ، ويقلل من عناء العمل ويوفر مزيدا من وقت الفراغ ، فيفتح الفرص للتعليم وتحرير النساء والأطفال من القيود القديمة التي تفرضها سلطة الأسرة والآباء . والمزارعون " يقفزون عبر حواجز الزمن والتقاليد " ويتمثلون بسرعة " دوافع المنتج والوسيط الحديثين ومواقفهما " (٢) . وتؤدى التكنولوجيات الصناعية الكبيرة ، بفضل طلبها على العمال الحرفيين والمؤهلين ، الى تحطيم الأنماط المهنية التقليدية ؛ وعمال المصانع ذاتهم الذين يفوزون بالحرية من القيود الأبوية أو الضغوط الاجتماعية في القرية عندما يدخلون في نظام الأجور الحضرى ، يجب عليهم في المقابل أن يسجلوا حضورهم في ساعة بدء العمل وأن يلحقوا بالحافلات التي تتحرك وفق جدول دقيق ، وأن يخضعوا لضغوط أخرى لا تحصى تفرضها عليهم الحياة الحديثة . كما أدى التغيير التكنولوجي المستمر الى ابطال كامل لمجتمعات وصناعات وأساليب وأصناف من المهارات ومؤسسات اجتماعية . وتتضح هذه الآثار أكثر ما يكون في البلدان النامية عندما يصطدم الجديد والقديم في ظروف يسود فيها الفقر والضعف . وهناك أيضا خطر دائم محدق من ناحية الاضرار البيئي والكوارث التكنولوجية ، برز بصورة عنيفة الى حيز الادراك العام من جراء مأساة بوبال في الهند .

ان قيما كالعقلانية والكفاءة والقدرة على حل المشاكل هي جزء راسخ من نظم التكنولوجيا على النحو الذى تطورت فيه في المجتمعات الصناعية المتقدمة . وهكذا فان انتشار هذه التكنولوجيا يتغلغل بعمق في أسس مختلف المجتمعات . وان النظم التكنولوجية الحالية تكافئ بصورة رئيسية أولئك الذين يفلحون في حل المشاكل في الحلبات التنافسية . ويمكن بسهولة أن تؤدى هذه النظم الى الحيلولة دون احساس المنتفعين ، وهم يمارسون خبرتهم بما تلحقه من ضرر اجتماعي وثقافي . ورغم أنه لا حاجة لأن ينظر الى الثقافات التقليدية نظرة مثالية أو خيالية ، تتطلع أعداد كبيرة من الناس الى القيم التقليدية بحثا عن هويتهم ، وسلامتهم الحضارية ، وعن معنى لحياتهم . فعندما تؤدى التكنولوجيا الى تحطيم الرموز التي تعطي الحياة معناها ، تسيء الى علاقة الناس بالطبيعة ، وصداقاتهم ، وروابط القربى بينهم ، وهي أمور لا صلة لها باعتبارات المال ، وتسيء الى مسراتهم الغنية المستقاة من احتفالاتهم الشعائرية التي قد يصمها " أنصار التحديث " بأن فيها هدرا من الناحية الاقتصادية .

السياسة العامة في ضوء المواقف المتغيرة ازاء دور التكنولوجيا

تم تفجير أول قنبلة ذرية منذ ٤٠ سنة . وبقيت ذكراها ، بالطبع ، لهول القوة التدميرية التي تمثلها والتي لم تكن معهودة في ذلك الزمن . ولكن اسلوب المؤسسة التي أوجدت في اطارها هذه القنبلة ، بدءا من التفكير النظرى وحتى التحقيق العملي ، يرمز أيضا الى التحول العميق في اسلوب البحث والتطور العلمي واطاره . وكانت هذه القنبلة أشهر مسائل الاتحاد الوثيق بين العلم والتنظيم الكبير في زمن الحرب . والحقيقة أن العمل الفذ الذى تمثل في التنظيم ، بما في ذلك تجميع المئات من الشخصيات القيادية من العديد من البلدان في عشرات من مختلف الميادين النظرية والتطبيقية ، لم يكن أقل من العلم بكثير في أهميته . وكان العلم فيما مضى يحظى باهتمام فردى بصورة رئيسية وعلى نطاق صغير ولم يكن ليمس كثيرا جمهور السكان ولا الحكومة . لكنه تحوّل باتجاه مشاركة التكنولوجيا ، وباتجاه ايجاد مشاريع أكبر وأشد تنظيما وأعلى كلفة وسرية في الغالب ، وكان القسط الكبير من العمل ينجز من قبل الحكومة أو من أجلها .

ان خطوات التقدم التكنولوجي الآن يخطط لها غالبا ، وهي نتيجة لبحث مدروس عن حلول لمشاكل مطروحة . ويحتاج ايجاد التكنولوجيات وتطبيقها على نطاق واسع دعما لأنشطة البحث والتطوير . كما تحتاج التكنولوجيات الى التنظيم والى الاطار الاقتصادى المناسب لنشرها .

ومن المفيد في هذا الصدد تتبع سلسلة الأحداث التي أفضت الى الثورة الخضراء . وقد أحرزت النتائج عن طريق بذل جهود تم تخطيطها تخطيطا دقيقا ووجهت نحو تحقيق هدف وحيد بعينه هو : زيادة عرض السلع الغذائية الأساسية عن طريق زيادة غلة الأرض ، باستخدام أساليب يمكن تطبيقها على نطاق واسع في البلدان النامية دون حاجة الى استثمارات رأسمالية كبيرة أو معرفة زراعية متطورة لدى الزارع . وكان الاعتبار الرئيسي هو التحوط ضد حدوث المجاعة على نطاق واسع وتخفيف حالات العجز المزمنة في الأغذية في العالم النامي . وقد كانت بداية ذلك الجهد هي الاعتراف بوجود اهمال يكاد يكون تاما للبحث في تقنيات انتاج المحاصيل الغذائية الأساسية للاستهلاك المحلي في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية والمناطق المجدبة الحارة .

واتخذ الرواد نموذجا لهم النهج الذى أخذ به لانعاش منطقة داست باول في الولايات المتحدة والذى اقتضى استيلاد نوع جديد من الذرة ، فسعوا بالمثل الى ايجاد أنواع جديدة من الارز والقمح . وكانت الثورة الجينية شرطا مسبقا لازما للثورة الانتاجية وكان تطوير الأنواع الجديدة في حد ذاته عملا علميا وتقنيا وتنظيميا فذا . أما التطبيق على نطاق كبير فقد استلزم عملا تنظيميا بمعنى أوسع نطاقا ، تعاون فيه القطاعان العام والخاص . وتم انتاج وتوزيع كمية هائلة من المدخلات - خاصة البذور والأسمدة الكيميائية ومعدات الرى .

وجرى تشجيع مئات الألوف من الزراع ، ومنهم كثرة من الأميين ، على الأخذ بممارسات جديدة. وقد اقتضى هذا انشاء شبكة لخدمات الارشاد الزراعي للمزارعين ، لاسداء المشورة (وكان أمرا واجبا أن تعطى في الوقت الصحيح تماما ، وأن تتبع بدقة) ، ولتقديم التسهيلات الائتمانية الى من لم يتعاملوا من قبل بصورة عامة مع مؤسسات ائتمانية رسمية ، ووضع استراتيجية ملائمة للتثمين والتسويق ، مع كل مرافق الدعم اللازمة في مجالات النقل والتخزين والتوزيع . وقد توقف النجاح على عوامل كثيرة ؛ اذ أن الأمر كان يشمل عددا كبيرا من الناس ومن المصالح الاقتصادية .

وفي العقود التي تلت الحرب ، كان ينظر الى العالم والتكنولوجيا على أنهما يحملان احتمالات لا حدود لها في مجال التقدم المادي وتحقيق الوفرة . وحل محل هذا الشعور تدريجيا رأى أكثر تروبا في البلدان المتقدمة النمو ، في الوقت الذي زاد فيه الاعراب عن القلق ازاء تراكم المشاكل البيئية والاجتماعية والأخلاقية المترتبة على اتساع المعرفة العلمية وانتشارها عن طريق التكنولوجيا . وفي كثير من البلدان النامية ، كان يوجد في آن واحد رأى ينظر الى فوائد التكنولوجيا نظرة متفائلة ، واستياء من السيطرة التكنولوجية للبلدان المتقدمة صناعيا ومن عدم التكافؤ لصالح هذه البلدان في الاستفادة من المكاسب الناجمة عن منجزات التقدم التكنولوجي . وكان هناك أيضا في بعض الدوائر قلق متزايد ازاء ما ينجم من اثارة للشقاق على الصعيد الاجتماعي عن الاستيراد العشوائي لعمليات قائمة على كثافة رأس المال الى بلدان تتميز بوفرة في الأيدي العاملة . وفي نهاية الستينات ومطلع السبعينات ، كان هناك شعور قوى ، ان لم يكن واسع الانتشار ، يرى أن التكنولوجيا والمجتمع يضاد كل منهما الآخر ، ويصم التكنولوجيا بأنها مصدر متزايد الخطر للنزاع في المجتمع . أما ما عمدت اليه الحكومات مؤخرا من التأكيد على الوظيفة الابتكارية والعلاجية للتكنولوجيا ، فيعني أن العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا قد أصبحت تفهم على أنها تفاعل دائم بين التحديات والاستجابات (٣) .

وقد أدى هذا التيار الفكرى الى بذل جهود لتعزيز دور البحث والتطوير في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الأوقات التي يسود فيها عدم التيقن . ومن المتوقع أن يسهم العلم والتكنولوجيا بدرجة أكبر في قدرة الاقتصاد الوطني على التنافس وفي تحقيق الرفاه الاقتصادى لجميع الطبقات الاجتماعية والفئات السكانية ؛ وأن يحد من الاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة والمواد الأولية والمنتجات . ومن هذا ما تبذله السلطات الوطنية من جهود لتحسين توزيع الموارد المخصصة للبحث والتطوير وللوصول الى أرشد الاستخدامات لنتائج البحوث . وهناك دعوة مماثلة تدعو الى توخي مزيد من الملاءمة الاجتماعية في مجال النشاط العلمي واستخدام التكنولوجيا ، وقد أدت الى احداث بعض التغيير في أولويات البحث . وتثير تلك الجهود أسئلة معقدة ومحيرة عن كيفية تحديد وانتقاء ومتابعة الأهداف الاجتماعية ، وهي أمر يمس قضية القيم فضلا عن الامكانية العملية للالتزامات العامة الطويلة الأجل .

وقد اضطرت الحكومات الى اتخاذ مواقف تتعلق بالسياسة بشأن التطورات التكنولوجية الجديدة : بسبب تعقدها المتزايد أو أهميتها الاجتماعية أو بسبب حاجة متصورة الى اشتراك الحكومة بصورة مباشرة في دفع عجلة التقدم في المجالات التي تنطوي على مجازفة اقتصادية شديدة ، مثل الطاقة النووية والحاسبات الالكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية والمركبات الفضائية والتوابع الاصطناعية وغيرها من المشاريع المماثلة . وفي الوقت نفسه ، فان التسليم بأن التطورات العلمية والتكنولوجية تؤثر على البيئة العالمية وعلى كل المجتمع المعاصر ، أي بأن التكنولوجيا تتخلل العالم بأسره ، قد زاد من إلحاح حاجة البلدان الى العمل معا بهدف اعتماد مبادئ توجيهية لتيسير التعرف على الآثار الضارة وكبحها في وقت مبكر وكذلك أيضا التعرف على الآثار المستصوبة وتعزيزها .

دورة الابتكار وانتشار التكنولوجيا

تأتي الابتكارات التكنولوجية الرئيسية فيما يبدو على شكل مجموعات وترتبط بعلاقة وثيقة مع الدورات الطويلة الأجل للنشاط الاقتصادي . وفي أية دورة نمطية يمكن التعرف على عدة مراحل مختلفة : اذ يكون هناك أولا التطبيق العملي لمعارف جديدة وربما كامنة ، ثم ، خلال "الجزء الصاعد من الدورة" ، تصبح المنتجات الجديدة موحدة قياسيا ، ويبدأ ظهور أهمية الاقتصادات ذات الحجم ، ويشتد التنافس على صناعة منتجات أفضل ، وتنخفض الأسعار ؛ ثم في النهاية ، يتحول النشاط الابتكاري الى التطبيقات التي تحقق وفرا في التكلفة ويولد من الاستثمارات ما يحل محل الأيدي العاملة . وعلى مدار القرنين الأخيرين ظهرت الابتكارات الأساسية في البلدان الصناعية على شكل مجموعات في حوالي فترات السبعينات من القرن الثامن عشر والثلاثينات من القرن التاسع عشر والثمانينات من القرن التاسع عشر والثلاثينات من القرن العشرين (٤) .

وأحدث حالة في هذا الصدد هي فترة ما بعد الحرب ، التي انتشرت فيها بسرعة منجزات التقدم التكنولوجي في نطاق واسع من الصناعات في جميع جوانب الاقتصاد في بلدان مختلفة ، حيث كانت الصناعات المتحدة تلتقط الابتكارات من احدى الصناعات وتقوم باستغلالها . فمنجزات التقدم في الكيمياء وفي تكرير النفط قد أرست الأساس لايجاد مجموعة متنوعة كبيرة من المواد الجديدة ، التي ساعدت بدورها على احداث التحول في صناعات اخرى كثيرة ، بما فيها النقل ومعدات الاتصال والتشييد والأنسجة وتجهيز الأغذية . وقد أسفرت المعارف الجديدة في علمي الكيمياء والأحياء عن الانتاج الكبير الحجم أيضا لمجموعة من العقاقير القادرة على تحقيق السيطرة على الأمراض المعدية التي لم يكن من الممكن قبلا منعها أو علاجها . وكانت الابتكارات سريعة جدا أيضا في ميدان التشغيل الاوتوماتي والتحكم في مجال الصناعة . وترتب على ذلك انتشار استخدام تقنيات "التدفق المستمر" ، من

الصناعات الأساسية الموجهة الى الموارد مثل صناعة الصلب الى الصناعات الهندسية الميكانيكية المجهزة لانتاج سلع استهلاكية معمرة ، ولا سيما الأجهزة المنزلية الكهربائية والسيارات .

وكان هناك عامل هام آخر أسهم في النمو الاقتصادى السريع للبلدان المتقدمة النمو وفي زيادة تجانس نظم التكنولوجيا السائدة في فترة ما بعد الحرب ، وهو توفر مخزون ضخم من المعرفة العلمية ـ التقنية ، التي تم تطويرها أساسا للأغراض العسكرية خلال فترة الثلاثينات وخلال الحرب العالمية الثانية . وبعد الحرب وفي خضم فترة من التعمير والاستثمار المدعم بقوة ، تمكنت الشركات الخاصة من الاستفادة من هذا المخزون من الابتكارات الأساسية بتكلفة منخفضة نسبيا واستطاعت أن تطور بصورة انتقائية " منتجات ثانوية " مدنية مربحة وأن تستغلها تجاريا . وكانت هناك سمة محددة اخرى هي أن التوسع الصناعي قام على أساس السلع الاستهلاكية المعمرة والمواد الكيميائية السائبة المشتقة من خامات التغذية البتروكيميائية ، ونطاق واسع من صناعات السلع الرأسمالية . وحدثت زيادة هائلة في ملكية واستخدام السلع الاستهلاكية المعمرة ، ولا سيما الأجهزة المنزلية الكهربائية والسيارات في أجزاء كثيرة من اوروبا وفي استراليا والمناطق المجاورة لها وفي اليابان ، اتباعا للمسار الذى اتخذته قبلها الولايات المتحدة . وفي البلدان التي تتسم بارتفاع مستوى نصيب الفرد من الدخل وبانخفاض معدلات المواليد وتناقص احتمالات تحول الأيدى العاملة من القطاع الزراعي ، كان نمو الطلب مرتبطا بالضرورة باخراج منتجات جديدة توفر الوقت والجهد ، ومنتجات اخرى توفر امكانيات جديدة لاستخدام الوقت الذى يتوفر نتيجة لذلك .

ويتضح من الدينامية الاقتصادية التي اتسمت بها فترة ما بعد الحرب ، أنه كانت توجد منظومة فعالة يعزز بعضها بعضا ، ربطت بين النمو والابتكار والانتاجية وأنماط الاستهلاك والتنافسية الدولية . وأخذت الابتكارات تتجسد بسرعة في المعدات والعمليات والمنتجات الصناعية . وقد أدى هذا بدوره الى احداث تحول في هيكل الصناعة ، مكنها من الاستفادة من الاقتصادات ذات الحجم التي تولدت عن نمو الطلب ، وزاد من نسبة رأس المال ـ اليد العاملة ، وأحدث تغييرا في التقسيم العام للعمل بين الصناعات ، وزاد الموارد المتاحة للبحث والتطوير ، وشدد المنافسة في الأسواق الدولية .

وفيما يتعلق بدورة الابتكار ـ الاستغلال ـ الانتشار ، تبدو الفترة الحالية متطابقة مع الطور الأخير ، حيث تقارب تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة مرحلة النضج ، وتدفع المنافسة المؤسسات الى التركيز على التغيير التقني الذى يؤدى الى تخفيض التكلفة . وفي الوقت نفسه ، فان الاكتشافات الجديدة في مجال التكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة والمصادر الجديدة للطاقة والتكنولوجيات الرائدة الاخرى توحي بأن دورة تكنولوجية جديدة على وشك أن تبدأ ، وبأن المجتمع سوف يعاد تشكيله خلال الفترة التي ستنقضي في تلك الدورة (٥) .

نشر التكنولوجيا ومستويات المعيشة

احدى فوائد التكنولوجيا الاساسية الملموسة للمجتمع ككل هي الحصول على خدمات وسلع استهلاكية جديدة ، الامر الذى يتحقق نتيجة ما يعرف بانخفاض تكاليف " منحنى التعلم " ووفورات الانتاج الكبير . واحدى فئات المنتجات الهامة من الناحية الاجتماعية والتي تمثل النتيجة النهائية للتقدم التقني في الاقتصاد هي ما يسمى بفئة " المنتجات الاستهلاكية المعمرة " .

وثمة مقياس هام لاثر التغير التكنولوجي على انتشار السلع الاستهلاكية هو انخفاض متوسط سعر الوحدة من المنتج الحديث الصنع مع مرور الوقت . والانخفاض الشديد والسريع في اسعار المنتجات الجديدة هو ظاهرة عامة مصاحبة للتغير التكنولوجي . وهو ناشئ عن تحسينات في عمليات الانتاج نتيجة استنباط تقنيات جديدة من المعرفة المتجمعة وعن انخفاض اسعار العناصر الاساسية للمنتج حيث ان عمليات الانتاج التي يقوم بها صانعو العناصر تتغير ايضا . وقد يكون انخفاض الاسعار ناشئ ايضا عن وفورات الانتاج الكبير ، ولا سيما في المراحل الاولى لتطور السوق . واخيرا ، فان اسعار المنتجات تتغير ايضا نتيجة التغيرات التي تطرأ على المنافسة نتيجة دخول منتجين جدد سوق السلعة . والاتجاه المعتاد للاسعار هو الانخفاض السريع خلال المراحل الاولى وحتى المراحل المتوسطة لتطور المنتج الجديدة . وبعد ذلك يتباطأ معدل الانخفاض تدريجيا ويبدأ في الاستقرار في المرحلة النهائية من تطور المنتج . ويبين الجدول ١ اتجاه اسعار ١٣ سلعة استهلاكية وعنصرا ومنتجا صيدليا .

وفي ميدان السلع الاستهلاكية ، متى دخل منتج جديد السوق فانه على الرغم من ان التجديد في المنتج يقل فان حجم المبيعات يزداد بسرعة وتنخفض تكلفة الوحدة (انظر الشكل ١) .

الجدول ١ - انخفاض اسعار ١٣ منتجا مختارا
(النسبة المئوية للتغير)

المنتج	المرحلة (أ) الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
الحاسبات الالكترونية	...	- ١٦ر٥	٢ر٠	*	*
ماكينات حلاقة الذقن الكهربائية	- ٧ر٠	- ٨ر٠	...	- ٢ر١	- ٣ر٢
المصابيح الفلورية	...	- ٢١ر٣	...	- ٢٧ر٤	- ٢ر٨
المجمدات (المنزلية)	...	- ١ر٩	- ٦ر٤	- ٥ر٢	*
النيلون	- ٨ر٥	- ٢ر٤	- ٤ر٤	*	*
البنيسيلين	...	- ٥٦ر٩	...	- ٤١ر٧	- ١٤ر٥
اقلام الحبر الجاف	- ٢٤ر٦	- ٧ر٢	*	*	*
المسجلات والفونوغرافات	- ٣ر١	- ٢ر١	...	- ٣ر٧	- ٢ر٤
الستربتومايسين	...	- ٥٢ر٧	- ٢١ر٦	*	*
شرائط التسجيل	...	- ٥ر٢	- ١٧ر٥	*	*
أجهزة التليفزيون وقطع الغيار	- ٤ر٥	- ٨ر٣	- ٢ر٥	- ١٠ر٢	*
اطارات السيارات	...	- ٣ر٠	...	- ٥ر٤	-
الترانزستور	...	- ١٤ر٦	- ٢٢ر٨	- ١٨ر٦	- ١٣ر٣

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية، الامانة العامة للامم المتحدة، استنادا الى Michael Gort and Steven Klepper, "Time Paths in the Diffusion of Product Innovations", The Economic Journal, 92 (ايلول/سبتمبر ١٩٨٢)، الصفحة ٦٤٨ .

ملحوظة : يتعلق التغير في الاسعار بالمنتجات القابلة للمقارنة . العلامة النجمية (*) تعني أن المرحلة لم تظهر في تاريخ المنتج حتى وقت اجراء البحث .

(أ) المرحلة الاولى : تبدأ بقيام المنتج الاول بعرض منتجه الجديد في السوق وتنتهي بزيادة كبيرة في معدل دخول منافسين جدد ميدان هذه الصناعة . ويرتبط طول هذه المرحلة بمدى سهولة تقليد المبتكر الاصلي او المبتكرين الاصليين، وحجم السوق، وعدد المنافسين الذين يحتمل ان يدخلوا ميدان هذه الصناعة، والسرعة التي تنتشر بها المعلومات التكنولوجية في الاقتصاد . والمرحلة الثانية هي فترة الزيادة الكبيرة والسريعة في عدد المنتجين . والمرحلة الثالثة هي الفترة التي يعادل فيها عدد الشركات الموجودة تقريبا عدد المنافسين الداخلين السوق . ومع ذلك فانه عندما يكون صافي عدد الداخلين صفرا، فان هذا لا يعني وجود توازن، بل يكون مرتبطا بتغيرات هيكلية في السوق . والمرحلة الرابعة هي الفترة التي يكون فيها صافي عدد الداخلين بالسالب . والمرحلة الخامسة - وهي فترة ثانية يكون فيها صافي عدد الداخلين مساويا للصفر تقريبا - تستمر حتى الانكماش النهائي للسوق نتيجة تقادم المنتج او الى ان تولد التغيرات الاساسية في التكنولوجيا دورة منتج جديد .

الشكل ١ - نمط الابتكار الصناعي للسلع الاستهلاكية

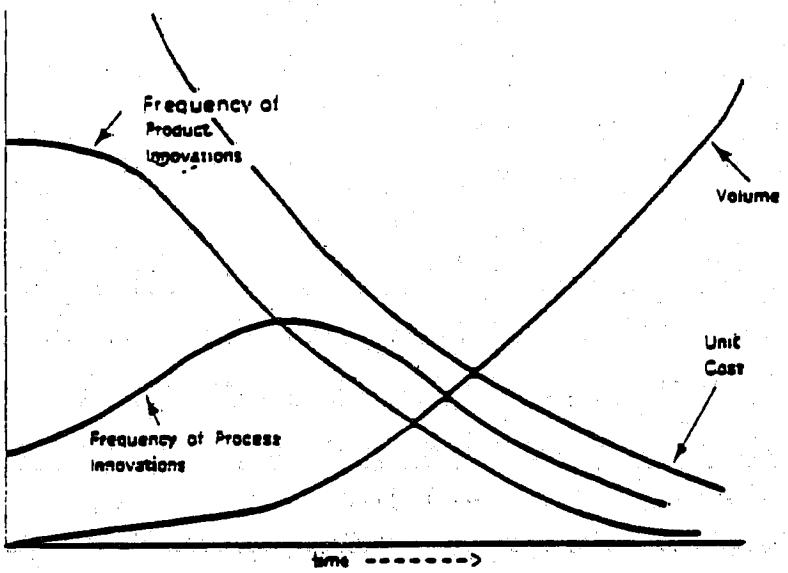

المصدر : Abernathy, W.J. and J.M. Utterback, "Patterns of Industrial Innovation", Technology Review, 80 (حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٧٨)، الصفحات من ٤١ الى ٤٨ .

يمكن ربط هذا النمط بكل من الاعتبارات التكنولوجية والتجارية للشركات كما تكونت في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي ، ولا سيما استراتيجية التسعير العدواني المسماة " تسعير منحنى التعلم " التي ترمي الى تحسين قدرة الشركة على تحقيق الربح وتدفقها النقدى بزيادة التغلغل في السوق وحجم الانتاج .

وهذه الفكرة ، التي وضعت اصلا للانتاج بالدفعات وبالقطع في صناعتي الطائرات واجزاء الالات ، تقوم على افتراض مفاده انه مع نمو الانتاج ستتحسن خبرة الانتاج عن طريق " التعلم من خلال العمل " ، وان تكاليف الوحدة ستنخفض نتيجة لذلك ، وان هذا يجب ان ينقل الى المستهلك لزيادة الحصة السوقية وحجم الانتاج . وهذا يؤدى الى مزيد من الانخفاض في تكاليف الوحدة ، وبالتالي الى تحسن في نسب الربح والتدفق النقدى ، مما يمكن المنتج من تحمل منافسة متزايدة الشدة وتمويل أعمال البحث والتطوير الجديدة والاستثمارات اللازمة لتحقيق وفورات مستمرة ناجمة عن التعلم من خلال العمل . وتنشط التخفيضات الجذرية في الاسعار بدورها الطلب الاستهلاكي والتخفيضات المتعلقة بالحجم في تكاليف الانتاج . ومع استمرار أسعار الوحدات في الانخفاض تفتح اسواق متزايدة الاتساع مما يجعل المنتج في متناول فئات اقل دخلا .

ويعطي نمو صناعة شبه الموصلات في سنوات ما بعد الحرب ، وهذه الصناعة هي أساس كل التطورات العلمية والتكنولوجية تقريبا ، مثالا بارزا لآثار " التعلم من خلال العمل " على اسعار المنتجات الالكترونية المختلفة وعلى انتشارها السريع .

فقد نشأت هذه الصناعة بأكبر اختراع او ، على الاقل ، واحد من اكبر الاختراعات في هذا القرن وهو الترانزستور الذى ابتكر في معامل بل في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧ . وتم صنع اول ترانزستور توصيل يمكن الاعتماد عليه في عام ١٩٥١ . وفي تلك السنة كان يعتقد ان اربع شركات في الولايات المتحدة كانت تقوم بصناعة بعض الترانزستورات بغرض تجارى . وبحلول عام ١٩٥٢ ، اصبح عددها ثماني شركات؛ وفي عام ١٩٥٣ ، خمس عشرة شركة؛ وبحلول عام ١٩٥٦ ، ست وعشرون شركة . وفي الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ، بيع ١٧ مليون ترانزستور مستخدم فيه الجرمانيوم و ١١ مليون ترانزستور مستخدم فيه السيليكون ، يبلغ مجموع قيمتها ٥٥ مليون دولار (٦) . وكانت سوق الالكترونيات التقليدية ، بما في ذلك صمامات الاستقبال ، ضخمة بالمقارنة بسوق الترانزستور الضئيلة التي كانت تتسع بسرعة . وفي نفس تلك الفترة ، بيع ١٫٣ من البليون من صمامات الاستقبال؛ وهو ما قيمته اكثر من بليون دولار . بيد ان استعمال الترانزستور وغيره من العناصر شبه الموصلة اصبح مألوفا بشكل متزايد في كثير من المنتجات مثل معينات السمع واجهزة الراديو المتنقلة والاجهزة الالكترونية المحملة على الطائرات ، التي كان صغر الحجم فيها مطلبا اساسيا . وبعد ذلك بفترة قصيرة ، كانت

الترانزستورات تستخدم في صناعة أجهزة الراديو التي تركب في السيارات، وعلى الرغم من انه كان من الصعب استخدامها في صناعة اجهزة التليفزيون فان الامر لم يكن كذلك بالنسبة لآلات التصوير التليفزيونية . وكان من أهم الاستخدامات الفورية للترانزستور، ولو انه كان محدودا في البداية، استخدامها في صناعة الحاسبات الالكترونية الاولى .

وقد أسهمت عدة عناصر في الانتشار السريع للترانزستور امكانية الاعتماد عليه، وصغر حجمه، والانخفاض الشديد في سعره، في البداية، نتيجة للتقدم التقني، وفيما بعد، نتيجة للمنافسة المحمومة بعد اختراع الترانزستور المستخدم فيه السيليكون . فهذا الترانزستور كان يكلف في المتوسط حوالي ٢٠ دولارا في عام ١٩٥٧، ولكنه أصبح يكلف دولارا واحدا فقط في عام ١٩٦٥ . وزادت كمية وقيمة انتاج الترانزستور في هذه الفترة زيادة هائلة وسريعة من ٢٨ مليون وحدة تبلغ قيمتها حوالي ٧٠ مليون دولار الى ٦٣٠ مليون وحدة تبلغ قيمتها ٤٢٥ مليون دولار (٧) .

وأحرزت العناصر الالكترونية المنفصلة في بداية الستينات مستوى عاليا من الأداء ومن الثقة في امكانية الاعتماد عليها، ولكنها كانت في منتهى الصغر ورخص الثمن . ودخل تطور صناعة شبه الموصلات مرحلة جديدة باختراع دائرة التكامل مع اول استخدام تجارى لها في معينات السمع . وطوال الستينات، دارت معركة تكنولوجية في ميدان دوائر التكامل، أدت الى انخفاض هائل في السعر بالنسبة لوظيفة الكترونية معينة مصحوب بزيادة هائلة في تعقد الدوائر . وفي الفترة بين عام ١٩٦٠ واوائل السبعينات، كان عدد العناصر الداخلة في " الجذاذة " الواحدة يتضاعف كل سنة؛ وفي نفس الفترة، انخفضت تكلفة دائرة التكامل من ٥٠ دولارا تقريبا الى ٥٠ سنتا تقريبا .

ويعتبر تطور الالات الحاسبة الالكترونية ممثلا لعدة جوانب هامة من التقدم في تكنولوجيا الترانزستور و "حالة الصلابة" . والالة الحاسبة هي أيضا مثال واضح لقوة وانتشار تكنولوجيا شبه الموصلات . وكما كان ينظر الى الترانزستور في يوم من الايام على انه جهاز راديو، فانه ينظر الآن الى الجذاذة شبه الموصلة على انها آلة حاسبة . وتبين الالة الحاسبة ايضا اهمية انخفاض السعر في صناعة شبه الموصلات .

وقد توافرت الآلات الحاسبة الميكانيكية في الثلاثينات بسعر ١٢٠٠ دولار تقريبا، أى بسعر سيارتين كبيرتين . وبحلول الخمسينات، أصبح ثمن الالات الحاسبة الالكترونية نصف ذلك المبلغ، أى ثمن ربع سيارة واحدة . وفي عام ١٩٧١ كان ثمن أول آلات حاسبة أساسية تؤدى ٤ وظائف وتنتج على نطاق جماهيرى باستخدام دوائر

متكاملة حوالي ١٠٠ دولار، وفي منتصف السبعينات أصبح ثمنها حوالي ١٤ دولارا فقط، وفي بداية الثمانينات اصبح ثمنها ٥ دولارات . وقد حدث الشيء نفسه فيما يتعلق بالآلات الحاسبة العلمية والتجارية : فقد انخفض سعر الآلة الحاسبة العلمية المتوسطة من حوالي ٨٠ دولارا في عام ١٩٧٤ الى ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ دولارا في اوائل الثمانينات، بينما انخفض سعر الآلة الحاسبة التجارية المتوسطة من ١٧٥ دولارا الى حوالي ٣٠ دولارا .

وقد كان الانخفاض في التكلفة اكبر حتى فيما يتعلق بالحاسبات الالكترونية . فالوظيفة الالكترونية التي كانت تكلفتها تبلغ سنتين اثنين في اوائل الثمانينات كانت تكلفتها ستبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار في عام ١٩٥٠ - أي أن تكلفتها اصبحت واحد من المليون . ومن حيث تخزين المعلومات، من الممكن الآن تخزين دائرة معارف كاملة على سطح بطاقة تثقيب خاصة بحاسب الكتروني قديم . وكنتيجة مباشرة لتزايد التعقد وانخفاض السعر، زادت سبع مرات مبيعات الحاسبات الالكترونية الصغيرة التي يمكن حملها في الولايات المتحدة خلال مدة خمس سنوات منذ عام ١٩٨٠، من أقل من بليون دولار الى ٧ بلايين دولار تقريبا . وكان الحاسب **الالكتروني الكبير** آي بي ام ٣٦٠ طراز ٣٠، التي طرح في الاسواق في اوائل الستينات وكان ثمنه يبلغ ٠٠٠ ٢٨٠ دولار بالاسعار الراهنة، يتطلب غرفة مكيفة الهواء تبلغ مساحتها أربعة أمتار مربعة، وكان باستطاعته ان يؤدي ٠٠٠ ٣٣ عملية حسابية في الثانية بسرعة كاملة . وفي مقابل ذلك، نجد ان الحاسب الالكتروني الشخصي آي بي ام الذي يوضع على مكتب والذي طرح في الاسواق في منتصف الثمانينات يبلغ ثمنه حوالي ٠٠٠ ٥ دولار بتجهيزاته الكاملة ويؤدي ٠٠٠ ٧٠٠ عملية حسابية في الثانية (٨) . وكان المزيج النمطي لعمليات تجهيز البيانات، التي تنطوي على الملايين من تعليمات الحاسب الالكتروني، وتشمل جانبا من العمليات اللازمة في الاعمال التجارية، يستغرق ٦ دقائق في عام ١٩٥٥ وتبلغ تكلفته ١٥ دولارا، وكان يستغرق ٣٠ ثانية في عام ١٩٦٥ وتبلغ تكلفته ٥٠ سنتا، وكان يستغرق ثانية واحدة في عام ١٩٨٣ وتبلغ تكلفته ٧ سنتات . وفي عام ١٩٨٤ أصبح من الممكن شراء حاسب الكتروني شخصي يمكن عليه تعلم البرمجة بمبلغ ١٠٠ دولار تقريبا، ويستمر الاتجاه نحو زيادة السعة التخزينية وسعة المعالجة بسعر اقل . وهذا معناه ان الغالبية الواسعة من الناس يمكنهم شراء مثل هذه الالات، وتشتريها بالفعل اعداد كبيرة من الناس . ومع اقتراب البلدان المتقدمة النمو من أن تصبح مجتمعات يرتبط فيها الناس ببعضهم بعضا وبمصارف البيانات بواسطة الحاسبات الالكترونية، يقوم عدد من البلدان النامية، منها البرازيل والصين على سبيل المثال، بانشاء صناعة حاسبات الكترونية خاصة بها وبتوسيع استخدام الحاسبات الالكترونية فيها .

وقد كان من النتائج الاخرى للاتجاهات المذكورة أعلاه في مجال صناعة الالكترونيات الانتشار السريع على نطاق العالم لاجهزة الراديو الصغيرة ، وأجهزة التليفزيون ، والساعات الرخيصة الثمن ، والمعدات الدقيقة الاداء ، ومسجلات الفيديو ، ومنتجات ترفيهية مختلفة . وقد تغير بعض هذه المنتجات ، ومنها أجهزة الراديو والتليفزيون على سبيل المثال ، تغيرا شديدا بالمقارنة بالنماذج الاولى منها ، وتحسنت منتجات اخرى من حيث النوعية كما انخفض سعرها .

والقطاع الصناعي الآخر الذى له تأثير كبير على أحوال المعيشة ، بحيث يمكن مقارنته بالصناعة الالكترونية ، هو صناعة السيارات . فبالنسبة للمشترى النمطي ، يمثل شراء سيارة نفقات مالية كبيرة ؛ ولذلك يظل مستوى الدخل هو العامل الرئيسي الذى يحدد الطلب على السيارات ، بحيث يلعب دورا أهم كثيرا من الدور الذى يلعبه في حالة الاجهزة الالكترونية المنزلية او المنتجات الاستهلاكية الالكترونية . الا ان هناك علاقة مباشرة بين تكلفة شراء وتشغيل سيارة وانتشار ملكية السيارات (٩) . وعدا عن مستوى الدخل والسعر ، اللذين كانا هامين في فترة ازدهار ملكية السيارات ، خاصة في البلدان الصناعية خلال سنوات ما بعد الحرب ، كثيرا ما ينطوى قرار امتلاك سيارة على عوامل غير اقتصادية . فهناك عوامل سيكولوجية عميقة الجذور ، مثل الرغبة في الخلوة والمكانة ، فضلا عن الراحة ، يمكن ان تؤدى الى استمرار الطلب على ملكية السيارات عند ما توحي الظروف الاقتصادية بعكس ذلك .

والاختلاف الرئيسي بين قطاعي السيارات والالكترونيات هو مرحلة النضج التي بلغها كل منهما . فمع أن صناعة السيارات صناعة ناضجة ، يؤدى امتداد الانتاج الى البلدان النامية ، المصحوب ببذل جهود مستمرة ومتزايدة للابتكار والتجديد في الانتاج لزيادة خفض تكاليفه ، الى استمرار وجود طلب على السيارات على نطاق العالم . ومع استمرار توسع الصناعة جغرافيا ، فان زيادة نمو نوع السيارات الاصغر حجما واقل ثمنا ، وارتفاع عدد الاسر المتوسطة الدخل في البلدان النامية ، يؤديان الى انتشار ملكية السيارات والى جعلها في متناول عدد أكبر من السكان . ومع ان الارقام المطلقة والنسبية على السواء تبين استمرار وجود تفاوتات واسعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، فان الصورة العامة هي صورة توسع مستمر في ملكية السيارات على نطاق العالم وتزايد امكانية الحصول على منتج كان يعتبر قبل ثلاثة أو اربعة عقود فقط ، حتى في معظم البلدان المتقدمة النمو ، رمزا للرفاهية .

والصورة العامة للتغيير الذى حدث في العشرين عاما الماضية في ملكية السيارات وأجهزة الراديو والاجهزة التليفزيونية ، أو في المخزون السلعي منها ، تبين حدوث انتشار سريع للغاية ، يشمل بلدان اوروبا الشرقية والبلدان النامية (الجدول ٢) . وقد حدثت ايضا زيادة سريعة في توافر الاجهزة المنزلية الاساسية ، خاصة المواقد التي تعمل بالكهرباء او الغاز ، وماكينات الخياطة ، والمبردات (الثلاجات) ، كما تزايد عدد الغسالات ومكيفات الهواء (١٠) .

الجدول ٢ ــ الاتجاهات في المخزون من السلع المعمرة الاستهلاكية، ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠ (١)

	سيارات الركوب	أجهزة الراديو	أجهزة التليفزيون
	(العدد لكل ألف من السكان)		
البلدان النامية (٢)			
١٩٦٠	٤	٢٩	٣
١٩٧٠	٨	٥٩	١٤
١٩٨٠	١٤	١١٣	٢٨
المنخفضة الدخل (٣)			
١٩٦٠	١	٦	...
١٩٧٠	١ــ٢/١	٢٢	...
١٩٨٠	٢	٩٣	...
المتوسطة الدخل (٤)			
١٩٦٠	٨	٥٢	٦
١٩٧٠	١٥	١٠١	٢٧
١٩٨٠	٢٧	١٥٤	٦٦
المصدرة للنفط العالية الدخل (٥)			
١٩٦٠	١٤	٢٩	٣
١٩٧٠	٣٤	٤١	٢٤
١٩٨٠	٦١	٢٤٥	٢٠٣
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية			
١٩٦٠	١٥٢	٤٤٠	١٥٣
١٩٧٠	٢٦٠	٦٧٤	٢٨٧
١٩٨٠	٣٥٧	١٠٨٦	٤٥٠

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

	سيارات الركوب	أجهزة الراديو	أجهزة التليفزيون
	(العدد لكل ألف من السكان)		
البلدان الاشتراكية بأوروبا الشرقية (٦)			
١٩٦٠	١٠	٢٠٦	٢٣
١٩٧٠	٣٦	٣٤٠	١٤٦
١٩٨٠	٩٣	٤١٨	٢٨٢

المصدر: ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، استنادا الى البنك الدولي للانشاء والتعمير، "جداول عالمية"، الطبعة الثالثة، المجلد الثاني، ١٩٨٤.

(١) أحدث تقدير؛ وتشير البيانات في بعض الحالات الى عام ١٩٨١.

(٢) باستثناء الصين.

(٣) البلدان النامية التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي ٤٠٥ دولارات أو أقل من ذلك هي: اثيوبيا، أفغانستان، أوغندا، باكستان، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاصو، بورما، بوروندى، تشاد، توغو، جزر القمر، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، سان تومي وبرينسيبي، سرى لانكا، السودان، سيراليون، الصومال، الصين، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فييت نام، كمبوتشيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوى، ملديف، موزامبيق، نيبال، النيجر، هايتي، الهند.

(٤) البلدان النامية التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي على ٤٠٥ دولارات ولكنها ليست مدرجة مع البلدان المصدرة للنفط العالية الدخل.

(٥) الامارات العربية المتحدة، البحرين، بروني، الجماهيرية العربية الليبية، عمان، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية.

(٦) البيانات تشير الى البلدان التالية: بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، رومانيا، هنغاريا.

وقد كان انتشار السلع المعمرة الاستهلاكية الجديدة يحدث في البداية عن طريق التجارة ، بحيث كان ييسره كثيرا الانخفاض في تكاليف المنتجات . ولكن المذهل هو أن التقدم في مستوى التطور التكنولوجي لمختلف البلدان والمناطق الذى أحدثه انتشار القطاعات الصناعية المعنية تدريجيا على نطاق العالم ، وكذلك اتباع التكنولوجيات التحويلية الحديثة واستخدامها على نطاق واسع ، يرتبطان ارتباطا مباشرا بالزيادة في المخزون من السلع المعمرة الاستهلاكية في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ذات الاقتصادات السوقية أو المخططة مركزيا . وفي المدى الطويل كان الانتاج والاستهلاك متواكبين .

ومستوى الدخل وتوزيعه ، والعوامل الديموغرافية ، وخاصة حجم السكان ، هي أيضا محددات قوية للتغييرات التي حدثت على مر الزمن في توزيع المخزون من السيارات ، وأجهزة الراديو ، وأجهزة التليفزيون ، وغيرها من السلع المعمرة التي تعتبر قيمة الوحدة منها عالية نسبيا . ومن العوامل الأخرى التي حددت هذه التغييرات المستوى العام للتعليم ووجود هياكل أساسية مناسبة لتيسير استخدام سلع معمرة معينة استخداما أوسع. وستؤدى السياسات الوطنية في هذه المجالات ، مقترنة بزيادة انتشار التكنولوجيات التحويلية في قطاع السلع المعمرة الاستهلاكية ، الى مضاعفة الأثر الايجابي للتغيير التكنولوجي على الأحوال المادية والى زيادة نشر فوائد التكنولوجيا الحديثة على نطاق أوسع .

والسلع المعمرة الاستهلاكية تمثل بالطبع جانبا واحدا فقط من جوانب مستويات المعيشة . والاهتمام المناسب الواجب ايلاؤه لنشرها ، في مقابل العمل على تحقيق أهداف أخرى في أى وقت معين ، يثير أسئلة أوسع نطاقا بشأن السياسة . والرد على أى سؤال يكون أصعب بالذات في المراحل الأولى لنشر المنتجات عندما تكون أقلية صغيرة ، مميّزة في العادة ، هي وحدها التي تتأثر بذلك ، وفي مرحلة الانتاج المبكرة ، عندما يكون من المرجح أن تلزم اعانات عامة في كثير من البلدان النامية لاقامة صناعات . وأيا كانت طريقة تناول السؤال ، فان التطورات التكنولوجية الراهنة التي تؤثر على قطاعات السلع المعمرة الاستهلاكية وعلى مجالات أخرى كثيرة من مجالات الحياة تغيّر الاطار الذى يتعين فيه الاجابة عليه .

اتجاهات التكنولوجيات الجديدة وآثارها

طبيعة التغيّر التكنولوجي الراهن

ليس من المرجح أن تصبح نواحي التقدم التكنولوجية التي مازالت الآن تتشكل أو تمر بمرحلتي البحث الاساسي والاستحداث مستخدمة على نطاق واسع في أقل من مدة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة . وهذا معناه أن التأثيرات التكنولوجية الأساسية على التغير الاجتماعي - الاقتصادي فيما يتعلق ببقية القرن معروفة فعلا . وبدون الحكم مسبقا على الأثر المحتمل للابتكارات الرئيسية الأخرى التي قد تظهر في المدى القصير ، سيأتي أهم تأثير من معدل انتشار متسارع لأحدث التكنولوجيات الموجودة .

وصناعة التكنولوجيا الراقية في منتصف الثمانينات هي مزيج من الالكترونيات ، وأجهزة الحاسبات الالكترونية وبرامجها ، وصناعة أجهزة " الانسان الآلي " ، والتصميم والصناعة التحويلية القائمين على الاستعانة بالحاسبات الالكترونية ، والبصريات الليفية ، والأجهزة البصرية ، ومعدات الاتصال ، وتكنولوجيا الفلطائيات الضوئية ، والتخليقات البيولوجية ، وغيرها من المنتجات المميزة . وقد أثار ما حدث مؤخرا من انتشار التكنولوجيات التي تقف على أعتاب التجديد والابتكار أسئلة جديدة بشأن أثرها على النمو الاقتصادي ، والكفاءة ، ومستوى العمالة وتكوينها ، والتغيرات في نمط الطلب على المهارات والقدرات البشرية ، وتوزيعات الدخل ، وقضايا العمال - الادارة ، والتحولات في النشاط الاقتصادي الاقليمي ، والقدرة على المنافسة دوليا . وفي البلدان النامية ، يجرى التعبير عن مخاوف معينة من مخاطر زيادة التبعية التكنولوجية ، وعدم ملاءمة التكنولوجيا الراقية المنقولة للاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية للدول التي يوجد لديها فائض في القوى العاملة ، والمنافسة التي ينقصها الكمال في السوق الدولية للتكنولوجيا . أما على الصعيد العالمي فينصب الاهتمام على الأثر غير المؤكد الذي تتركه التكنولوجيات الجديدة على أنماط التجارة ، واعادة تشكيل الصناعة ، والتقسيم الدولي للعمل .

وكون منتجات التكنولوجيا الراقية تجسّد قدرا لم يسبق له مثيل من المعرفة البشرية والعمل المعقد تقنيا أمر سيغير المعادلات التي تحدد على أساسها الأولويات الوطنية . فبينما كانت الثروة والقوة تعتمدان ، تقليديا ، على الموارد الطبيعية وعلى استثمار رأس المال في المنشآت المادية وفي الآلات ، يميل الميزان ميلا حاسما نحو الاستثمار في البشر وفي المعرفة بوصفهما موردين رئيسيين لهما أهمية استراتيجية .

والتكنولوجيا الراقية يجرى ادخالها بمعدل سريع سرعة غير عادية ، وهي تنطوى على امكانية أن تغير الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة تغييرا واسعا وعميقا . ومن السمات المشتركة لهذه التكنولوجيات أن كل تكنولوجيا منها ليست مستقلة عن الأخرى ؛ فهي ،

على العكس من ذلك ، تكنولوجيات تتفاعل بقوة . فاستخدام الحسابات التي يقوم بها الحاسب الالكتروني وكذلك علوم المعلومات أمر شديد الأهمية للبحوث البيولوجية ، مثلا ، حتى ان اصطلاح " المعلوماتيات البيولوجية " اقترح كاصطلاح مناسب لهذه الأنشطة . كما أن التطبيقات الالكترونية الدقيقة في مجال الاتصالات ، كمثال آخر ، تتأثر تأثرا كبيرا بالمواد الجديدة .

والتكنولوجيات الراقية هي نتاج بحث واستحداث كثيفين . وبينما يحدث قدر كبير من البحث الأساسي والاستحداث المبكر ، والاستغلال التجارى المبدئي في بعض الأحيان (كما في حالة الحاسبات الالكترونية الشخصية والهندسة البيولوجية) في الشركات الاحتكارية الصغيرة ، يميل الاستخدام التجارى الواسع النطاق الى التركز في الشركات والمؤسسات الكبيرة ، بما فيها المؤسسات العامة في بعض الحالات ، والى الخضوع لسيطرتها . وقد كانت شركات صناعة أشباه المواصلات أيضا هدفا للاستيلاء ، ومن الشائع أن تستوعب شركات كبيرة شركات التكنولوجيا البيولوجية التي يكون رأس مالها غير كاف . وفي كثير من المجالات ، تضطلع حتى بمعظم البحث الأساسي والاستحداث شركات احتكارية ضخمة : فشركات البترول ، كمثال واحد فقط ، تسيطر على أكثر من ٧٥ في المائة من انتاج الفلطائيات الضوئية في الولايات المتحدة .

وكما هو الحال فيما يتعلق بالتكنولوجيات الأخرى ، من الممكن ان تكون التكنولوجيات الراقية الجديدة مفيدة أو ضارة ، حسب طريقة استخدامها . ومن الممكن التدليل على امكانية أن تكون ضارة بتزايد امكانية استحداث أنواع جديدة من الأسلحة الفتاكة ، وخطر اقتحام الاجهزة الالكترونية الدقيقة للخصوصية ، ونشر طاعون مسبب جينيا اما عن غير قصد أو بتخطيط ارهابي .

ومع أنه يوجد جدل كبير حاليا فيما يتعلق بأثر التكنولوجيا الجديدة على العمالة ، هناك توافق عام في الآراء بشأن طبيعة أثر تلك التكنولوجيات على تكوين قوة العمل . وكجزء من التغيير الجذرى لنمط الطلب على مؤهلات مهنية ، تؤدى التكنولوجيات الراقية الى زيادة الحاجة الى العلماء والمهندسين ، والتقنيين من المستوى الأعلى ، والمشغلين المهرة ، بينما تؤدى الى انخفاض الطلب على العمال ذوى المهارات الأقل وعلى الذين يشتغلون بالمهن اليدوية . ومن الممكن أن يكون هذا التحول شديد الضرر لأفراد المجتمع ومجموعاته غير القادرين على التكيف ، وخاصة أولئك الذين يكون تعليمهم هزيلا والمحرومون اجتماعيا في الوقت الراهن .

ويؤدى انتشار التكنولوجيات الراقية ، على نحو عام وواسع جدا ، الى تغيير العلاقات الاجتماعية والمواقف والقيم الثقافية . فقد أثرت الالكترونيات الدقيقة على كل شيء بدءا بأنماط قضاء وقت الفراغ ، والفنون البصرية ، والموسيقى ، ووصولا الى أنواع الجرائم

وطرائق انفاذ القانون . وتستعي نواحي التقدم التكنولوجي البيولوجي اتخاذ قـــرارات خاصة ذات عواقب اجتماعية غير متوقعة وربما كانت جذرية ، كما هو الحال مثلا عندما يكـــون باستطاعة الوالدين أن يحددا مسبقا جنس أولادهما . وستستدعي تقنيات التدخل الجيني الجديدة وجود مبادئ توجيهية في مجالات جديدة للحكم الأخلاقي تمتد الى جـــذور التنظيمات الاجتماعية وحقوق الانسان . وكما كان حال الثورات التكنولوجية السابقة ، مـــن الممكن أن تكون لتغيّر الأفكار بشأن أسلوب الحياة " الصحيح " عواقب كبيرة على المؤسســات الاجتماعية وعلى موضع اتخاذ القرارات في المجتمع .

ولا يتسع نطاق هذا التقرير لتضمينه فهرسا مصورا للتكنولوجيات الراقية الموجـــودة. الّا أننا نقدم فيه ، لزيادة تصوير أثر التكنولوجيات الراقية المحتمل ، وايقاع التقدم العالمي السريع الحالي واستغلاله الاجتماعي والتجارى عن طريق التكنولوجيات الجديدة ، والامكانية المذهلة لوجود تطبيقات أوسع كثيرا ، خاصة في الأنشطة التقليدية ، وصفا موجزا لبضعـــة مجالات حيوية ، منها الالكترونيات الدقيقة ، وصناعة أجهزة " الانسان الآلي " ، والمـــواد الجديدة ، والفلطائيات الضوئية ، والتكنولوجيا البيولوجية(١١) .

الالكترونيـــات الدقيقـــة

استنادا الى التطورات الراهنة ، ينبغي أن تنافس الالكترونيات الدقيقة في العقـد القادم انتاج السيارات بوصفها أكبر صناعة تحويلية في العالم بحيث تكون الثانية في الحجـم بعد صناعة الطاقة في أوائل القرن القادم . وقد حدثت أسرع التغييرات في وقت اضطـراب الأحوال الاقتصادية الدولية ، وبطء النمو الاقتصادى نسبيا ، وارتفاع تكاليف الطاقـــة ، وتزايد المنافسة بالنسبة للموردين الراسخين في قطاعات كثيرة من جانب بلدان مصنّعـــة حديثا ، وكذلك وجود منافسة شرسة فيما بين البلدان المتقدمة النمو للحفاظ على مـــيزة تنافسية في أسواق المنتجات القديمة والجديدة عن طريق جملة أمور منها تعزيز صناعـــات الالكترونيات الدقيقة لديها . وقد بلغ مجموع قيمة سوق السلع الالكترونية ، من الشظيّـــات والحاسبات الالكترونية الى الكابلات البصرية والمعدات الالكترونية بجميع أنواعهـــا ، ١٠٥ بلايين دولار في عام ١٩٨٠ ؛ وبلغ مجموع قيمة تلك السوق بعد عامين ١٤٠ بليـون دولار ؛ وفي عام ١٩٨٥ بلغت القيمة ما يعادل حوالي ٣٠ مليون سيارة(١٢) .

وقد حدثت معظم نواحي التقدم في الالكترونيات الدقيقة ، كما كان متوقعا ، فـــي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان . فالبلدان الصناعية تمثل حوالي ٩٥ في المائة مـــن السوق العالمية للالكترونيات الدقيقة ، وان كانت الأفكار التي تشكل هذه التكنولوجيا الراقية تعبر الحدود بسرعة ، بحيث تمتد تدريجيا الى بلدان نامية ، وتقوم بضعة بلدان ناميـــة بانشاء صناعة الكترونيات دقيقة خاصة بها تتجاوز تجميع المكوّنات الفرعـــي أو تجميعهـــا الأساسي (١٣) .

وفي المراحل المبكرة للصناعة الالكترونية ، أدى انعدام المتانة وكبر حجم المكونات الالكترونية الى تعطيل البحث والتطوير وكذلك التطبيق العملي . وتزايد الحاح الحاجة الى بذل جهود لتحسين المتانة وتقليل حجم المكونات . ووفر اختراع الترانزستور حلا في كلا المجالين وبه بدأت ثورة الالكترونيات الدقيقة . وتواصلت هذه الثورة باستحداث الدائرة المتكاملة في فترة الستينات ، والمجهز الالكتروني الدقيق في عام ١٩٧١ ، وفي الآونة الأخيرة الدائرة المتكاملة ذات النطاق الكبير جدا ، وبذلك احتفظت الثورة بزخمها .

ويمكن قياس سرعة التغير بمقارنة حاسب الكتروني من حاسبات عام ١٩٥٥ بآلة حاسبة من آلات عام ١٩٧٨ (الجدول ٣) ، وقد استحدث كلاهما بعد سبع سنوات من اختراع الترانزستور والمجهز الدقيق ، على التوالي . ومجموع عدد المجهزات الدقيقة بكافة أنواعها ، بما في ذلك عدد كبير من المجهزات ذات الغرض المحدد ، بالغ الضخامة ويتزايد بصورة مذهلة . وقد قدر ان مجموع عدد المجهزات الصغيرة قيد الاستعمال تجاوز في وقت ما قبل أواسط العقد عدد سكان العالم.

الجدول ٣ - مقارنة بين مميزات حاسب الكتروني من عام ١٩٥٥ وآلة حاسبة من عام ١٩٧٨

المميزات	حاسب الكتروني من عام ١٩٥٥ (IBM 650)	آلة حاسبة من عام ١٩٧٨ (TI-59)
المكونات	٢٠٠٠ صمام مفرغ	٥٠٠ ١٦٦ مكافئ ترانزستور
القوة الكهربائية (بالكيلووات)	١٧ر٧	٠ر٠٠٠١٨
الحجم (بالقدم المكعب)	٢٧٠	٠ر٠١٧
الوزن (بالرطل)	٥٦٥٠	٠ر٦٧
تكييف الهواء (بالطن)	٥ الى ١٠	لا شيء
سعة الذاكرة (بالبت)		
الأولية	٣ ٠٠٠	٧ ٦٨٠
الثانوية	١٠٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
وقت التنفيذ (بالملليثانية)		
الجمع	٠ر٧٥	٠ر٠٧٠
الضرب	٢٠	٤
الثمن (بالقيمة للحالية للدولار)	٢٠٠ ٠٠٠	٣٠٠

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، الامانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى تقرير اجتماع حملة اسهم شركة Texas Instruments Inc. ، ١٩٧٨ .

وأحد المميزات الأساسية لتكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة ،بما فيها تكنولوجيا المجهزات الدقيقة ،هي انها يمكن ان تدمج في عدد كبير من المنتجات والعمليات وليس في الحاسبات الالكترونية وحدها . ويتزايد استعمال هذه التكنولوجيا الآن في المنتجات الاستهلاكية ، بما فيها السيارات وبنود معمرة أخرى مثل الاجهزة المنزلية وطائفة كبيرة من الادوات الالكترونية . وقد أدت الالكترونيات الدقيقة الى احداث تغيير كامل في مجموعة كبيرة من المنتجات ووسعت كثيرا من فائدتها وامكانية استخدامها في أغراض متعددة . وأدت زيادة المتانة ، وفوق كل شيء التخفيض الشديد لاستهلاك الطاقة ، الى كسر القيد الذى كان مفروضا في السابق بسبب موقع الامدادات الثابتة للطاقة وامكانية الوصول اليها من أجل تشغيل المعدات بكافة انواعها (ومن الأمثلة الواضحة على ذلك اجهزة الراديو والتليفزيون وآلات التصوير التليفزيونية وأجهزة البث اللاسلكية) . وكان يتم اللجوء في البداية الى استخدام المجهزات الدقيقة في كثير من المنتجات الاستهلاكية لتلبية اغراض تافهة وكان يوحي في حالات عديدة بأنه حيلة لجلب الأنظار . على ان التطبيقات النافعة للمجهزات الدقيقة في المنتجات الاستهلاكية والخدمات انتشرت بسرعة ، في اعقاب التطبيقات المبكرة في العمليات الصناعية . والمجهزات الدقيقة تساهم الآن في توفير السلامة أو الاقتصاد أو سهولة الاستعمال أو المتانة للمنتجات الشائعة . وهناك آلاف من التطبيقات العصرية التي تساعد على صون الطاقة ، ورصد المباني الخاصة ، واطلاق اجهزة التنبيه الى حدوث سرقات أو حرائق ، وتشغيل الأجهزة المنزلية بأمثل حد من الكفاءة ، وتشغيل المفاتيح الكهربائية . وغالبا ما تكون المنتجات الاستهلاكية الجديدة أعلى مرتبة من مثيلاتها القديمة في انها تلبي ايضا مجموعة كبيرة من الاحتياجات بثمن أقل . بل ان الاستخدام المؤسسي (في المستشفيات مثلا) والجماهيرى والتجارى والصناعي للمجهزات الدقيقة أصبح أوسع نطاقا وأكثر أهمية من الزاوية الاقتصادية . وهناك طائفة من الوظائف الصناعية لا يمكن اداؤها الا بمساعدة المجهزات الدقيقة ، كما هو الحال مثلا في الصناعة الكيميائية . ومما له قوته الخاصة في هذا المجال الجمع بين المعدات الطرفية وأجهزة التحكم (وخاصة اجهزة الاستشعار والتشغيل) ووصلها بحاسبات الكترونية قابلة للبرمجة ومتعددة الأغراض .

والمجهزات الدقيقة تلعب دورا متزايد الأهمية ، بل لا غناء عنه في كثير من الاحيان ، في تكنولوجيا التحكم ، حيث تحل محل اساليب أخرى مثل المعدات الكهربائية ـ الميكانيكية ، وكذلك في نظم التحكم (من التحكم في درجة الحرارة الى التحكم في حركة المرور) ، وتمتد بالتحكم الآلي الى مجالات جديدة . وهي تستخدم في الالات التي يجرى التحكم فيها عدديا لقطع وتشكيل المعادن ، وفي الروبوت الصناعي ، ومعدات مناولة المواد ، والتحكم في العمليات ، والتحكم في الطيران ،

واستخدامات عديدة أخرى . وللالكترونيات الدقيقة ميزة أكبر من ذلك تكمن في الطريقة التي يمكن بها الوصل بين نظم مختلفة . مثال ذلك ان الوصل بين التصميم بمساعدة الحاسبات الالكترونية والصنع بمساعدة الحاسبات الالكترونية يجعل من الممكن تحقيق تكامل عمليات التصميم والصنع والجرد في نظام واحد ، وتحقيق الوفورات في الانتاج . ويمكن أيضا وصل الحاسبات الالكترونية بالمعدات الرقمية للاتصالات السلكية واللاسلكية لتوفير امكانية الوصول الفورى الى المعلومات المخزونة في مختلف انحاء البلد أو العالم. ومن الجوانب الأخرى وصل آلات تجهيز الكلمات بالنظم الالكترونية للبريد وحفظ الملفات وذلك يؤدى الى ما يسمى " المكتب الخالي من الاوراق " ، حيث يجرى تبادل المعلومات وتخزينها واسترجاعها بسرعات أكبر وبكفاءة أكثر (١٤) .

وفي عام ١٩٧٥ كان هناك نحو نصف مليون من الحاسبات الالكترونية الكبيرة والصغيرة سواء النسبية أو الرقمية القابلة للبرمجة والصالحة لجميع الاغراض، مركبة في جميع أنحاء العالم ، ثلثاها في الولايات المتحدة . وبعد ذلك بخمس سنوات وصل العدد الى ٣ ملايين وحدة ، ووصل في عام ١٩٨٥ الى نحو ١٠ ملايين وحدة ، نصفها في الولايات المتحدة .

وتتزايد بسرعة سعة الحاسب الالكتروني العصرى وكفاءته الاقتصادية ، وهو المركز الذى يدور حوله العديد من التطورات المبينة اعلاه . وسعر المكونات له اهميته في هذا الشأن . ومن المحتمل أن تواصل اسعار الجذاذات الدقيقة انحدارها بسبب ازدياد التكامل في الدوائر ، وازدياد وفورات الانتاج الكبيرة ، وانخفاض التكاليف بفضل مواكبة الأداء للمعرفة . وفي الوقت ذاته يؤدى البحث الى زيادة سرعة الحاسبات الالكترونية بصورة مذهلة .

ويجرى الآن التوسع بسرعة في التطبيقات المدنية لآخر جيل من الجذاذات، (وهي الدوائر المتكاملة ذات السرعات العالية جدا)، التي استحدثت في البداية للاستخدام العسكرى من أجل التحكم في الجيل التالي من القذائف والرادار والتوابع الاصطناعية والطائرات وفي الوقت نفسه يتزايد باستمرار الطلب على حاسبات الكترونية أسرع وأرخص ثمنا . وتتزايد مبيعات " الحاسبات الالكترونية المتفوقة " - اى الحاسبات الالكترونية السريعة والمتخصصة والمصنوعة باليد والباهظة الثمن التي تجهز الأقمار بسرعة خاطفة . وبدأ صانعو الطائرات والسيارات يستخدمون المحاكاة المنفذة على الحاسبات الالكترونية المتفوقة بدلا من استخدام الانفاق الهوائية والآلات التي تحطم أجزاء للوقوف على قوتها ومتانتها . وتقوم شركات المستحضرات الصيدلانية باستحداث عقاقير جديدة بمساعدة اجراء تنبؤات بالحاسبات الالكترونية لكيفية تفاعل الذرات، بدلا من الاعتماد على اجراء تجارب لخلط واختبار المواد . وتقوم شركات النفط ببناء نماذج ثلاثية الابعاد بالحاسبات الالكترونية لتحركات النفط والماء الجوفية لتحديد كيفية

استغلال حقول النفط . وتزمع الشركات الصناعية والحكومات في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية انفاق مبلغ ١٠ بلايين دولار على البحث المتقدم باستعمال الحاسبات الالكترونية ، بما في ذلك التجهيز المتوازى بهدف احلال المجهزات الوحيدة الشديدة السرعة المصنوعة بمواد وتقنيات شديدة الغرابة ، التي يجرى التماسها حاليا ، محل مجرد تقسيم العمل على أجهزة عديدة رخيصة الثمن لتجهيز البيانات (١٥) .

وقد دخل الحاسب الالكتروني بسرعة في أهم مجالات الحياة في البلدان الصناعية ، وهو آخذ في ذلك في كثير من البلدان النامية بسهولة لا تكاد تصدق . وقد حول هذا الاختراع الواسع الانتشار جميع مناحي الحياة وغيّر الطريقة التي ينفذ بها كل نشاط تقريبا ، ومع أن الحديث يدور دائما حول ثورة الحاسبات الالكترونية فانها ثورة خفية الى حد كبير تجرى وراء الستار ، على عكس الثورات التي اعقبت اختراعات شهيرة في السابق مثل المحرك الكهربائي أو محرك الاشتعال الداخلي .

استعمال الانسان الآلي (الروبوت) في المجال الصناعي

دخل الروبوت الصناعي بأعداد كبيرة في مجال الصناعة في السنوات العشر الأخيرة وخاصة في اوائل فترة الثمانينات . وهناك تعريفات عديدة للفظ " الروبوت" ولكن التمييز الأساسي هو بين الجهاز الذى يكرر آليا سلسلة من المناورات، والجهاز الذى يمكن جعله يؤدى ، حسب الطلب ، وظائف متعددة مختارة سلفا أو استجابة لحافز خارجي ما . وتشير التقديرات الى أن عدد هذا النوع من الروبوت القابل للبرمجة او الحقيقي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بنحو ٤٠٠٠٠ (أى بزيادة تربو على عشرة أضعاف على مدى عشر سنوات) وبعدد اضافي غير معلوم في أنحاء العالم الأخرى ، ولا سيما في البلدان الصناعية ذات الاقتصادات المخططة مركزيا وعدة بلدان نامية . وقد استحدث اول روبوت صناعي في الولايات المتحدة نحو عام ١٩٦٠ ، ولا يزال هذا البلد مستعملا ومنتجا ورائدا رئيسيا في مجال البحث والتصميم . وانتج الروبوت لأول مرة في اليابان في أواخر فترة الستينات بموجب ترخيص، وهذا البلد الآن هو أكبر منتج ومستعمل بذاته من مجموعة البلدان ذات الاقتصاد السوقي . ومن بين الصانعين والمستعملين الرئيسيين الآخرين جمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا وفرنسا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة من مجموعة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وبولندا ورومانيا من مجموعة البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا (١٦) .

والروبوت العامل الآن في مجال الصناعة لا يستطيع أن يتفاعل مع الظروف غير

المنظورة والبيئات المتغيرة، كما لا يستطيع تحسين الأداء على أساس الخبرة السابقة . وبسبب مواطن الضعف هذه يستعمل الروبوت في معظم الاحيان لأداء مهام متكررة ، " يمكن برمجتها سلفا" ، مثل اللحام النقطي ، والشحذ ، والدهان بالرش ، والسرص، وتحميل الآلات وتنزيلها ،الا أن الروبوت يستطيع أداء وتكرار مهام مملة وقذرة وخطيرة وحقيرة وان كانت ضرورية ، وذلك بدون أخطاء ، في طائفة مختلفة من اماكن العمل ، ويمكن اعادة برمجته بسرعة لأداء مهام جديدة تماما . ولكن ما ان يتم تركيب روبوت بذاته فالراجح ان يكون متخصصا في تطبيق معين بسبب قيود الحركة .

وسوف يتحسن الجيل الجديد من الروبوت تحسنا كبيرا من حيث الرؤية والتغذية المرتدة الاستشعارية ،مما يمكنه من أداء الكثير جدا من المهام التي يؤديها الآن عمال الانتاج على ارض المصنع . ولذلك فان استعمال الروبوت ينطوى على امكانية زيادة الانتاجية بدرجة كبيرة ، وتخفيض عدد العمال الذين يتعين ان يقوموا بمهام ثقيلة أو خطيرة او متكررة ؛ ولكن سيكون له أثر اجتماعي هام آخر ولا سيما في تشريد العمال . ومن المحتمل أن تكون له ايضا آثار على هيكل الاقتصاد العالمي .

ويختلف ثمن الانسان الآلي اختلافا واسع المدى يتناسب مع المهام التي يؤديها . وفي عام ١٩٨٣ بلغ في الولايات المتحدة ثمن الانسان الآلي القادر على التعامل مع المواد فقط ما يكاد يصل الى ٠٠٠ ٢٠ دولار للوحدة يزيد في نطاق يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ دولار و ٠٠٠ ٥٠ دولار للوحدة بالنسبة للانسان الآلي الذى يؤدى مهاما لغرض واحد مثل اللحام والرش والحفر ، ويزيد على ٠٠٠ ٥٠ دولار للوحدة بالنسبة للانسان الآلي المتعدد الوظائف (١٧) .

وفي بداية السبعينات أدخلت تغيرات رئيسية في مكونات الانسان الآلي مع استحداث أول انسان آلي تتحكم فيه برامج الحاسبة الالكترونية ، تبعه بعد عدة سنوات ظهور الانسان الآلي الذى يتحكم فيه مشغل دقيق . وفيما يتعلق بالمنتج نفسه فيبدو أن هناك أربعة عناصر رئيسية هي التي سيتصف بها الانسان الآلي في المستقبل : كلفة أقل ، حجم أصغر/قوة أكبر ، وتكنولوجيات استشعار (سمعي وحسي ، وبصرى) محسنة ، وقدرات أوسع عن طريق " تكامل النظم " . وان حدوث زيادة وتنويع مستمرين في قدرات الانسان الآلي ونوعية محسنة على مدى العشر سنوات القادمة سوف يمكن من ادخاله تدريجيا في النظم الصناعية المرنة التي تجمع بين أشكال شتى للتشغيل الآلي للمصانع لتحقيق عمليات انتاجية كاملة الميكنة وذات اكتفاء ذاتي . وتعمل خطوط للانتاج بالانسان الآلي في صناعة السيارات . ويلعب الانسان الآلي المتنقل الآن ، أو في المستقبل القريب ، دورا مفيدا جدا في التنقيب والتعدين والتشييد وأعمال الصيانة والاصلاح بوجه عام .. وتشمل الاستخدامات المحددة المحتملة الأخرى صيانة المفاعلات الذرية وغيرذلك من المهام شديدة الخطورة أو لاستكشافات قاع البحار والفضاء الخارجي . وربما يخدم الانسان الآلي في المستقبل الأشخاص المعوقين أمثال المصابين بالشلل النصفي أو حتى بشلل الأطراف الأربعة ، ولكن الانسان الآلي الذى تحركه الاصوات الضرورية لايزال بعيدا عن الظهور حيث لاتزال هناك مشاكل رئيسية ينبغي حلها اذا أريد استخدام الانسان الآلي في مواقف حية (١٨) .

ونظرا لأن قدرات أجهزة الاستشعار والقدرات البصرية وقدرات ادراك النمط التي يجرى بناؤها في الانسان الآلي تصبح أكثر أهمية بالمقارنة بالعناصر الأساسية - الأجزاء الميكانيكية ، وجهاز التشغيل ، ووحدة التحكم - فمن المحتمل أن يرتفع ثمن الوحدة من الانسان الآلي في المستقبل . وبالرغم من ذلك فان النسبة من ناحية الأداء بين ثمن العمالة والثمن الحقيقي لوحدات الانسان الآلي ربما تستمر في التحرك لصالح الانسان الآلي مما سيشجع على ادخال هذه القدرات. وفي اليابان يقدر ان النسبة بين الكلفة السنوية المتوسطة للعمالة في الصناعة والانسان الآلي التكرارى الحركة انخفضت من ١ : ٥ر١٠ في عام ١٩٧١ الى ١ : ٣ر٤ في عام ١٩٧٩ (١٩) .

وبالرغم من أن وحدات الانسان الآلي ليست بعد فعالة بالنسبة لثمنها **سواء** في التطبيقات المعتادة للسلع التي تنتج على دفعات أو في تطبيقات الانتاج بالجملة ، وستمكن التحسينات الحالية في مكوناتها وفي الوظائف التي تؤديها من اقامة خلايا عمل كاملة الآلية تكون نظام " الدائرة المغلقة " للتصنيع الذى تتحكم فيه المشغلات الدقيقة. وتكون هذه الأنظمة **التصنيعية العاملة بالحاسبة** الالكترونية معدة بحيث يمكن تعديلها بسرعة وبتكاليف رخيصة لادخال تغييرات على المنتجات الموجودة وحتى لانتاج منتجات جديدة تماما بنفقات قليلة . ويقدر في نظام التصنيع المرن المثالي أن متوسط ثمن الوحدة لانتاج ألف نسخة من منتج واحد مثلا يمكن أن يقترب من متوسط ثمن الوحدة بالنسبة لانتاج نسخة واحدة فقط من ألف منتج مختلف . وفي نفس الوقت فان وحدات الانسان الآلي لن توفر فقط تكاليف العمالة المباشرة وانما أيضا تكاليف المواد (لأن المرفوضات أقل ، واحتمال الآلات أفضل) ، وتكاليف الجرد (بسبب قصر الوقت المعترض) ، والتكاليف الرأسمالية (نظرا لأن وحدات الانسان الآلي يمكن اعادة برمجتها وتتطلب احيانا مساحة أرضية أقل مما تتطلبه خطوط الانتاج التقليدية) .

ولن تتجلي الانتاجية العالية التي يحددها استخدام الانسان الآلي في مزيد من المدخلات السريعة ولكنها ستتجلي ، حتى بصورة أهم ، في نوعية انتاجية ثابتة أو أفضل . وسوف تشمل الآثار المواتية تحقيق معدل أعلى لاستخدام الآلات ، وحدوث تغيرات في طرق وتنظيم عمليات التصنيع ، ومن الممكن أيضا في العلاقات الهيكلية بين الصناعات . ومن الأهمية بمكان ، من هذا المنظور ، أن ينظر الى وحدات الانسان الآلي بوصفها جزءا من التغيرات الشاملة التي تحدث في مفاهيم التصنيع مع زيادة انتشار المعدات الآلية للتصنيع بما في ذلك التصنيع باستخدام الحاسبات الالكترونية وأنظمة التصميم المعانة بالحاسبات الالكترونية .

كما ينبغي رؤية أثر وحدات الانسان الآلي على اليد العاملة في هذا المنظور الأوسع . وكما حدث تماما بالنسبة للحاسبات الالكترونية والالكترونيات الدقيقة التي حلت محل العمال ولكنها خلقت في نفس الوقت منتجات وفئات عمل جديدة تماما ، فان وحدات الانسان الآلي ستمكن من انتاج منتجات جديدة . ونظرا لذلك فان ادخال الانسان الآلي يجب أن يحدث في ظروف جيدة التخطيط ، ولا ينبغي أن تشكل مسألة الاستغناء الجماعي عن العمال مشكلة ، وانما ستكون هناك فرص قليلة في المستقبل لنصف المهرة ولغير المهرة ولكنها بالنسبة لأعمال غالبا ما ستكون ذات أجور جيدة (٢٠) .

وسوف ينتشر استخدام وحدات الانسان الآلي في البلدان النامية كلما اعتمدت بعض العمليات على استخدامها وستتلاشى التكنولوجيات التي تتضمن استبدالا بين العمال وهذه الوحدات بمجرد ادخالها كجزء لا يتجزأ من عملية أو تكنولوجيا أو نظام. ولاتزال هذه واحدة من التحديات الأخرى التي تواجه البلدان النامية في مجال اعتماد

التكنولوجيات المتاحة حديثا وتكييفها . ومن الأسئلة التي لم تجد اجابة بعد والتي لها أهمية على نطاق العالم ؛ ما اذا كان ادخال وحدات الانسان الآلي ستكون محصلته النهائية " تجريد العمل من الانسانية " أو " اضفاء الانسانية " عليه . ومن الواضح انه سيؤدى في المستقبل القريب الى احدى المحصلتين بالنسبة لبعض الأعمال ، والى الأخرى بالنسبة لفئات مختلفة من الأعمال .

المواد الجديدة

منذ أواخر الستينات نشأت مواد جديدة نتيجة لمزج التكنولوجيات الهندسية الجديدة والكيمياء غير العضوية وغيرها من الأنشطة الصناعية الداعمة . وتؤثر هذه المواد الجديدة في فصائل المواد الرئيسية بما فيها المعادن والبوليمرات والخزفيات والمواد المركبة .

وثمة سبب هام كان وراء هذه التطورات هو القلق ازاء نقص المواد الخام الممكن حدوثه في المستقبل مما حفز على تشجيع البحوث واستحداث مواد جديدة. كما كان هناك سبب آخر هو تكاليف الطاقة المرتفعة لانتاج المواد وهو عنصر اكتسب بعدا خطيرا بعد الزيادة في أسعار النفط ، ومن ثم في التكاليف الكلية للطاقة ، في السبعينات . وما فتئت اعادة تقدير تكاليف الطاقة في انتاج المواد تعجل بالقيام بتحول نحو انتاج مواد " الطاقة المنخفضة " مع ايلاء المواد غير العضوية ، مثل الألياف والخزفيات والمواد المركبة ، انتباها خاصا (٢١) .

وثمة فصيلة جديدة تماما من المواد المركبة المعززة بالألياف تجد عددا متزايدا من التطبيقات . وتستخدم الألياف الكربونية الآن في الطائرات والسيارات والمعدات الرياضية . ومن بين الاستخدامات المتوقعة لها انابيب الحفر البحرى ، وفرازات اغناء اليورانيوم بالطرد المركزى ، وهوائيات التليفزيون ، ومناضد الأشعة السينية ، والصناعات المستخدمة لوحدات الانسان الآلي . وتستخدم الياف البازالت لتعزيز الخرسانة والحصائر والألواح العازلة . كما وجدت المواد المركبة المعززة بالبورون ومتعدد الأميد العطرى استخدامات تجارية . وبالاضافة الى ذلك فقد اثبتت ألياف المعادن القصيفة (أو المعادن المعززة بالألياف) مقاومتها للتداخل وتجرى عليها حاليا أبحاث تطويرية . ويعد نطاق تطبيقات الألياف الصناعية الجديدة نتيجة مباشرة لما تتسم به وحدة الوزن فيها من قوة وكهرباء متميزين للغاية بالمقارنة بالبدائل التقليدية .

وثمة مجال آخر من مجالات التقدم التكنولوجي وهو ميتالورجيا المساحيق ، ولا سيما تقنيات التجمد السريع التي استحدثت مؤخرا . وقد نتج عن ذلك تحسين الخواص الميكانيكية لسبائك الالومنيوم والنيكل والفولاذ . وثمة تطور آخر هو سبائك " الذاكرة

الشكلية " التي تسترجع شكلها بتغير درجة الحرارة . والعمل جار على تحسين هذه المواد وتخفيض تكاليفها . وبالرغم من أن الفولاذ الذى تكون درجة انصهار سبيكته منخفضة والعالي القوة مرتبط بالتكنولوجيا التقليدية **فقد** أجريت عملية جديدة نتج عنها انتاج فولاذ مزدوج المرحلة **يضاهي** قوة الفولاذ التقليدى **المنخفض من حيث درجة انصهار** السبيكة العالي القوة وهو أسهل من حيث تشكيله وتكوينه .

كما استحدثت مجموعة من المواد الجديدة المعروفة " بالخزفيات المتقدمة " بوصفها بدائل معدنية . واستخدامها أرخص من استخدام المعادن أو السبائك بينما تتيح بعض المزايا مثل خفة الوزن والقدرة على التحمل ومقاومة التآكل . وتستخدم المواد الخزفية بشكل متزايد بوصفها مكونات في المحركات . وذلك يمكن أن يؤدى الى تحسن آخر في أداء المحركات نظرا الى أن المكونات الخزفية يمكنها تحمل درجات حرارة تشغيلية أعلى . وهناك استخدام آخر ممكن وهو استخدامها في العنفات الخزفية . وهناك تطبيقات أخرى محتملة وان كانت لم تكتشف بعد اكتشافا كاملا وذلك في مجال الاستخدامات الكهربائية والبصرية .

غير أن التغيرات الأسرع ذات الآثار الرئيسية فتحدث في مجال تكنولوجيا البصريات الليفية (٢٢) . وبالرغم من أن الاستخدام التجارى للبصريات الليفية في المواصلات السلكية واللاسلكية لم يمض عليه عشر سنوات الا انه يمكن بالفعل تحديد ثلاثة أجيال من هذه التكنولوجيا ، أحدثها ألياف " الطريقة الوحيدة " . وتتيح البصريات الليفية مزايا رئيسية بالمقارنة بالاسلاك التقليدية : فهي قادرة على نقل كمية من البيانات أو المعلومات أكثر بكثير مما تستطيعه الأسلاك ذات الحجم المماثل ، وهي خفيفة الوزن وغير موصلة ولا تخلق مجالات مغنطيسية كهربائية ولا يمكن التصنت عليها دون التعرض لخطر اكتشافها على الفور . وتشمل بعض استخدامات الألياف البصرية الارسال الهاتفي العالي الكثافة والحاسبات الالكترونية وارسال البيانات ونظم ادخال التشغيل التلقائي في المكاتب ونظم الفيديو المنزلية (التليفزيون الكابلي والهاتف الصورى والتليفزيون ذو الدائرة المغلقة) .

وعند ما تصبح مكونات نظم البصريات الليفية موحدة ستنخفض تكلفتها لتضاهي الموصلات التقليدية . وذلك سيسمح باستخدام البصريات الليفية على نطاق أوسع في السنوات المقبلة . وقد تجاوزت مبيعات نظم ومعدات البصريات الليفية ٦٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ . ومن المقدر أن تبلغ مبيعات نظم ومعدات البصريات الليفية ، مع زيادة وفورات الحجم التي يسرتها التحسينات الطارئة على التكنولوجيا ووسائل الانتاج ، ٥٠٠ مليون دولار في منتصف الثمانينات .

وتشمل أحدث المواد الجديدة في مرحلتي البحث والتجريب الأسمنت الخالي من العيوب التي يمكن ملاحظتها بالعين ، والذى يتصف بمسامية منخفضة وبالتالي فان مقاومته أكبر بكثير من الاسمنت العادى والزجاج الأقل مسامية الأمر الذى يزيد من شفافيته .

الفولطاضوئيات

تحول الخلايا **الفولطاضوئية** ضوء الشمس الى كهرباء مباشرة باستخدام خلايا السليكون الشمسية . وبتحويل واحد من أكثر مصادر الطاقة في العالم وفرة وانتشارا الى شكل من أكبر أشكال الطاقة قيمة وأكثرها تعددا من حيث الاستعمال ، تجعل الخلايا **الفولطاضوئية** التكنولوجيات التقليدية التي تعمل باحتراق الوقود مثل العنفات البخارية تبدو غير ذات كفاءة من الناحية التقنية . وفضلا عن ذلك فان الخلايا ، باعتبارها لا تحتوى على أجزاء متحركة ، لا تتطلب صيانة كبيرة وعمرها الانتاجي طويل . ويمكن أن يوجد السليكون وهي المادة التحويلية الأوسع استخداما بوفرة عالية كما أن انتاج الطاقة **الفولطاضوئية** خال من التلوث .

ولقد كان استخدام الخلايا الشمسية ناجحا في مختلف التطبيقات لما يزيد عن عقدين ، غير أن مشكلة التكلفة مازالت قائمة . ومع ذلك فان تكلفة تسخير الكهرباء **الفولطاضوئية** لا تعتمد اعتمادا كبيرا على حجم الشبكة ، مما يجعلها في الوقت الحاضر أنسب للاستخدام بكميات كبيرة فوق أسطح المباني وفي المزارع والمجتمعات الريفية بل وفي المدن . وان أغلب نظم الكهرباء الشمسية المركبة حتى الآن هي في الواقع نظم صغيرة وتوجد في محطات التقوية التي تستخدم الموجات الدقيقة وفي نبائط استشعار الحرائق وما يماثلها من المرافق النادرة . والمنازل المجهزة بنظم فولطاضوئية صغيرة وعددها ١٠٠٠٠ منزل تقريبا في أنحاء العالم تقع جميعها فعليا في مناطق لا توجد فيها كهرباء مولدة بالطريقة التقليدية .

ولم ينشأ حتى الآن الا القليل من النظم الفولطاضوئية الكبيرة ، وتشمل هذه نظاما قدرته ٣٥٠ كيلوواطا في المملكة العربية السعودية ، يوفر الطاقة الكهربائية لثلاث قرى ، ونظما تتصل بشبكات كهربائية وقوتها ١٠٠ كيلوواط في الولايات المتحدة وايطاليا .

ومع ذلك فقد كان التطور سريعا لدرجة تتهاوى معها القيود الاقتصادية بسرعة . فقد ازداد انتاج الخلايا الشمسية فيما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٢ ، على سبيل المثال ، الى ما يزيد عن عشرة أمثاله ، وهبطت تكلفتها بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا . وفي خلال تلك الفقرة دخل في صناعة **الفولطاضوئيات** ٥٠ شركة تقريبا في أنحاء العالم . ومن المتوقع احراز مزيد من التقدم خلال بقية هذا العقد . وفي الواقع ان العديد من التكنولوجيات القائمة تتوفر لها امكانات احداث انقلاب في صناعة الخلايا الشمسية اذا ما ثبتت جدواها للانتاج التجارى .

وقد خفضت التكلفة مما كان يزيد عن ٦٠٠ دولار للواط الواحد في أوقات الذرة بالنسبة لخلايا السليكون وجيدة البلورة في برنامج الفضاء ، الى ٢٠٠ دولار للواط الواحد في أوقات الذرة بالنسبة للخلايا الشمسية في أوائل الستينات والى ٥٠ دولار للواط الواحد في أوقات الذروة في أوائل السبعينات . وفي أوائل الثمانينات بلغت تكلفة الوحدات الشمسية ما يتراوح بين ٨ دولارات و ١٥ دولارا للواط الواحد في أوقات الذروة ، وتتوسع بسرعة سوق **استخدام الفولطاضوئيات** في منشآت الاتصال ، والطلمبات الصغيرة والحماية الكهربائية للكبارى من **الصدأ** وغيرها من الاستخدامات المتخصصة أو النادرة . وقد بلغت مبيعات **الخلايا الفلطاضوئية** ٨٠٠ كيوواط من الطاقة في عام ١٩٨٣ - أى ١٠ أمثال ما كانت عليه قبل خمس سنوات (٢٣) .

غير أن الخلايا الشمسية ، بمعدل ١٠ دولارات للكيلوواط في أوقات الذروة ، تولد طاقة كهربائية تتراوح تكلفتها بين دولار ودولارين للكيلوواط/ساعة . رهنا بالمناخ ، أو ما يزيد عن ١٠ أمثال تكلفة الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر تقليدية في أوائل الثمانينات ؛ ولكنها تنافس مولدات الديزل في **الاستخدامات** الكهربائية الريفية التي تقل قدرتها عن ثلاثة كيلوواطات . والحاجة الى مواصلة اجراء تخفيضات كبيرة في تكلفة الخلايا **الفولطاضوئية** حتي يمكنها أن تتناقس اقتصاديا مع الكهرباء المولدة من شبكات المرافق العامة تنعكس في الهدف المحدد لأسعار الوحدات **الفولطاضوئية** بحلول عام ١٩٩٠ ، وهو دولاران للواط في حالة الاتحاد الاقتصادى الأوروبي و ٤٠ سنتا في حالة وزارة الطاقة بالولايات المتحدة (٢٤) .

وباستثناء تخفيض تكلفة الخلايا الشمسية ، فان اتجاهات التكلفة لهذا المصدر الجديد من مصادر الكهرباء ستعتمد أيضا على تحسين كفاءة تحويل الخلية فضلا عن تخفيض تكاليف المعدات والمواد الداعمة للوحدة الشمسية ، مثل تخزين البطاريات ، والمواد التي توضع وتدعم فيها الخلية ، والأسلاك الكهربائية ، وأجهزة التحكم .

وقد ركزت الصناعة حتى الآن على التكنولوجيات الأقرب استعدادا للسوق والتي تتطلب قليلا من العمل نسبيا لتحقيق أهداف التكلفة . وعلى النقيض ، قدمت الحكومة الدعم للعمل في التكنولوجيات التي يحتمل أن تكون أقل تكلفة والتي لازال أمامها ١٠ سنوات أو أكثر حتى تصبح جاهزة تجاريا . وفي عام ١٩٨٣ بلغ الاستثمار العام والخاص في التكنولوجيا نحو ٥٠٠ مليون دولار . ولدى الولايات المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وايطاليا واليابان برامج رئيسية للخلايا الشمسية وتجرى أعمال البحوث على نطاق أصغر في استراليا وبلجيكا والبرازيل وكندا والصين والهند

والمكسيك وهولندا وباكستان والاتحاد السوفياتي وأسبانيا والسويد والمملكة المتحدة . ومن بين شركات انتاج **الوحدات الشمسية** المستقرة وعددها ٦٠ شركة تقريبا ، ينتج **الفولطاضوئيات** نحو ١٠ شركة في البلدان النامية (٢٥) .

ومن المرجح أن يتم **الاستخدام** المبكر للخلايا الشمسية على نطاق كبير في البلدان النامية . وتزيد تكلفة الطاقة الكهربائية المولدة حاليا من مولدات ديزل صغيرة في المزارع والقرى بعدة امثال عن تكلفة الكهرباء المولدة من الشبكات . ويمكن لنظم **الكهرباء** الشمسية أن توفر الاضاءة والطلمبات الاقتصادية من حيث استهلاك الطاقة ، والمعدات الزراعية ، وأجهزة التبريد ، وغيرها من الأجهزة الهامة . وسيحتاج التبريد أو الاضاءة الى بطاريات أو مصادر احتياطية لتوليد الطاقة ، غير أنه بالنسبة لكثير من الاستعمالات النهائية يمكن ترك الجهاز دون عمل عندما لا تكون الشمس ساطعة .

ويقدر ، بحلول عام ١٩٩٠ ، امكان الجمع بين الخبرة التشغيلية والتحسينات التقنية ، بهدف جعل **الفولطاضوئيات** تكنولوجيا تقليدية تقريبا في البلدان النامية . ومما سيكون له أهمية بالغة في هذا المجال العمل الاضافي في ميدان نظم البطاريات وغيرها من التكنولوجيات الداعمة . أما فيما يتعلق بسكان القرى فانه حتى الأثر المرتب على مقدار صغير من الكهرباء يمكن أن يكون بمثابة انقلاب . فهو يمكن أن يعني توفير مياه آبار عذبة ، وتوفير التبريد لتخزين الأغذية والدواء ، وتوفير الاضاءة للقراءة والعمل ليلا . ويمكن **للفولطاضوئيات** أن توفر كميات صغيرة من الطاقة الكهربائية لأى مكان فعليا مما يسمح للبلدان النامية بتفادى تمديد الشبكات الكهربائية من أجل تغطية جميع المناطق، الأمر الباهظ التكلفة بشكل يجعل تنفيذه متعذرا .

التكنولوجيا الاحيائية (الهندسة الاحيائية)

في السنوات العشر الماضية ، أوجدت التطورات الجديدة المثيرة التي استحدثت في القدرة على اختيار المواد الجينية ومعالجتها اهتماما جديدا في استخدام الكائنات الحية في الاغراض الصناعية . وعلى أثر النجاح الذى صادف اول ادخال لحامض خلوى صبغي DNA (deoxyribonucleic acid) أجنبي مباشرة في كائن حي دقيق مضيف في عام ١٩٧٣ ، نشطت البحوث العالمية وزاد الاهتمام الصناعي والاقتصادى والاجتماعي والسياسي بالتكنولوجيا الاحيائية زيادة سريعة . ونظرا للتأثير الكبير الذى يحتمل ان يكون لهذه الاساليب الجديدة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بأسرها في جميع انحاء العالم ، سارعت معظم البلدان الصناعية الى رسم سياسات صناعية أو خطط وطنية تشجع بصورة صريحة على الاستثمار واجراء البحوث في مجال التكنولوجيا الاحيائية .

ان التكنولوجيا الاحيائية ، حسب تعريفها الواسع ، تشمل أى اساليب تستخدم الكائنات الحية (أو اجزاء منها) في صنع المنتجات أو تغييرها أو تحسين النبات أو الحيوان ، أو تطوير كائنات حية دقيقة بقصد استخدامها في اغراض محددة . وقد استخدمت العمليات الاحيائية والكائنات الحية بنجاح كبير منذ فجر التاريخ وزاد تطويرها باطراد على مر السنين . وقد روعي دائما اختيار الكائنات لتحسين الزراعة ، وتربية الحيوان ، وحفظ الاغذية والخبز والتخمير . ومنذ وقت أقرب ، كان من شأن زيادة تفهم علم الوراثة تحسين تطبيقات علم الوراثة التقليدى في انتاج المضادات الحيوية والكيمائيات .

هذا ، وتتميز الاساليب الاخيرة المستخدمة في التكنولوجيا الاحيائية بكفاءة عالية لانها تتيح التحكم في النظم الاحيائية بصورة شاملة . ان تكنولوجيا اعادة الاتحاد بواسطة حامض DNA هي أحد الاساليب الجديدة لمعالجة المادة الجينية في الخلايا المفردة بطريقة مباشرة . وتتيح القدرة على الايعاز بالجينات التي تستخدمها كل خلية زيادة التحكم في انتاج الجزئيات الاحيائية اكثر من اى وقت مضى . وبالامكان استخدام تكنولوجيا اعادة الاتحاد بواسطة حامض DNA في عدد كبير من القطاعات الصناعية لتطوير كائنات دقيقة تولد منتجات جديدة ، أو تولد المنتجات الحالية بطريقة اكفأ ، او تولد كميات كبيرة من المنتجات التي تكون نادرة لولا ذلك . كما يمكن استخدام هذه التكنولوجيا لتطوير كائنات مفيدة في ذاتها ، مثل الكائنات الدقيقة التي تحلل النفايات السامة أو لتطوير سلالات جديدة من النباتات الزراعية الهامة .

وهناك اسلوب جديد في مجال الجينات ، وهو توحيد الخلايا ، أى ربط الخلايا التي تجمع بين خصائص مستحبة مشتركة لدى انواع مختلفة من الخلايا في خلية واحدة بطريقة صناعية . وان خط الخلايا الذى ينتجه هذا الاتحاد ، الذى يسمى "هبريدوما" (أى الهجين) ، ينتج كميات كبيرة من الاجسام المضادة الاحادية التكاثر ، وتحمل هذه الأجسام

هذا الاسم لانها تنتج من سلالة أو عقل خلية واحدة من الخلايا الهجين . ويجوز استخدام الاجسام المضادة الاحادية التكاثر لأغراض مختلفة ، بما في ذلك تشخيص بعض الأمراض وعلاجها ، وانتاج اجسام مضادة مفيدة من خلايا متخصصة في جهاز المناعة، وتطهير البروتينات .

ان النجاح التجارى الذى صادف تطبيق تكنولوجيا اعادة الاتحاد بواسطة حامض DNA وأساليب توحيد الخلايا في اغراض صناعية محددة يتوقف على التقدم المحرز في هندسة العمليات الاحيائية، التي تتيح تكييف اساليب الانتاج الاحيائية لاستخدامها في الأغراض الصناعية على نطاق واسع . وعلى سبيل المثال، فان التحسينات الاخيرة التي ادخلت على اساليب تجميد الخلايا او الانزيمات ، او تصميم المفاعل الاحيائي ، تساعد على زيادة الانتاج وتيسير استرجاع مواد عديدة تلزم في التركيب الاحيائي الصناعي .

كما ان التكنولوجيات الجديدة في مجال الجينات توفر ادوات جديدة تستخدم في البحوث . وان استخدام تكنولوجيا اعادة الاتحاد بواسطة حامض DNA وأساليب توحيد الخلايا على نطاق واسع في استقصاء ظواهر احيائية شديدة التنوع في النبات ، والحيوان ، والكائنات الدقيقة ، والفيروس يدل على مدى تأثيرها على بحوث العلوم الاساسية . ان البحوث التي سيتاح اجراؤها خلال السنوات العشر القادمة بفضل هذا التقدم ، قد تساعد على فهم آلية تكوّن السرطان، وقابلية الاصابة بالامراض لاسباب وراثية ، ووظائف جهاز المناعة، وأساس الامراض التي تنهك الجسم ، مثل مرض السكر، والتهاب المفاصل، والحصول على بعض المعلومات عن وظيفة الدماغ . وفضلا عن ذلك ، قد تتطور تكنولوجيا نقل الجينات حتى تبلغ مرحلة تتيح شفاء بعض الامراض الوراثية . وهكذا ، فان بعض تطبيقات التكنولوجيا الاحيائية التي وان كانت لن تؤدى الى تحقيق الانتاج التجارى سيكون لها تأثير كبير على نوعية الحياة (٢٦) .

وقد يتبين أن ادراك الجمهور للبحوث في مجال الجينات عامل رئيسي يؤثر على معدلات تطبيق هذه التكنولوجيا الجديدة واستغلالها في الاغراض التجارية . ومن بين المسائل المتصلة بالتكنولوجيا الاحيائية تم حتى الآن تحديد الخصائص المميزة التالية في مجال ادراك الجمهور والجدل الدائر في هذا الصدد : سرعة التغيير، اثارة مسائل اخلاقية جديدة ، تعذر عكس اتجاه الآثار شدة حساسية الجمهور للاخطار الحقيقية أو الوهمية التي تهدد صحة الانسان ، والتحديات الموجهة الى القيم الاجتماعية الراسخة . وهناك واقعة هامة تغذى الجدل الدائر بين الناس في الوقت الحاضر بشأن سلامة التكنولوجيا الاحيائية والآثار المترتبة عليها ، وهي عدم وجود تمييز واضح في أذهان العامة بين تطبيق التكنولوجيا الجديدة في مجال الجينات في الاغراض الصناعية والتلاعب بالجينات في الانسان، وهي مشكلة تزداد تفاقما كلما تعدد استخدام بعض المصطلحات ، مثل

مصطلح التكاثر اللاشقي . وفي كثير من الأحيان تثير التكنولوجيا الاحيائية مخاوف الناس لقلة المعرفة بها ، أو لوجود افتراضات خاطئة بشأنها ، وينظر الى التكنولوجيا الاحيائية وكأنها خطر يهدد الفرد والمجتمع بصورة خاصة عندما ترتبط هذه التكنولوجيا بالقدرة على تغيير خلايا الانسان التناسلية ، ومن ثم الاجيال المقبلة . ولا يعرف بعد مدى ما يرجح ان يكون لمخاوف الناس من تطبيق البحوث والتكنولوجيا في مجال الجينات بصورة مباشرة على الانسان ، من أثر على تطويرها تجاريا . ومع ذلك ، ونظرا لتباين انواع القلق ، يبدو أن البحوث والتكنولوجيا في مجال الجينات تعتبر مجالا سريع التقلب ، وان أى حادث يقع فيها ، مهما يكن صغيرا ، قد يلهب مشاعر الجماهير .

ويثير انتقال التكنولوجيا الاحيائية من مرحلة البحوث الى مرحلة الصناعة أول تحد يتمثل في الصعوبات المتزايدة التي ينطوى عليها تنظيم الهندسة الجينية لحماية سلامة الجمهور، وفي مرحلة البحوث ، كان الاهتمام الرئيسي يتركز في منع افلات كائنات جديدة من انابيب الاختبار في المختبر واحواض الصناعة . وفي الوقت الحاضر، يتمثل الاهتمام في توفير الحماية من الآثار الضارة لهذه الكائنات عندما تطلق عن عمد في البيئة لاجراء الاختبارات او التطبيق .

والقطاع الصناعي الذى نفذت فيه التطبيقات الاولى للتكنولوجيا الحيوية هو القطاع الصيدلي ، ويرجع ذلك اساسا الى انه في المراحل الاولى استحدثت التكنولوجيات المغلفة بالحمض الصبغي الخلوى المدمج DNA ، والاجسام المضادة الاحادية التكاثر MAb بأموال عامة وجهت نحو الابحاث الطبية الحيوية . واولى منتجات التكنولوجيا الحيوية ، مثل الانسولين البشرى المنتج بواسطة rDNA والمجموعات التشخيصية MAb ، هي نتيجة مباشرة لعنصر الطب الحيوى في الابحاث الاساسية التي افضت الى هذه التكنولوجيات الجديدة . وثمة منتجات صيدلانية اخرى مثل الهرمونات والانزيمات والبروتينات اللاانزيمية وبيومينات السيرم البشرية ، والمضادات الحيوية والفيتامينات ، تجرى عليها ابحاث لتحديد امكانية انتاجها تجاريا عن طريق اساليب التكنولوجيا الحيوية . ويقدر ان اكبر تطبيق للتكنولوجيا الحيوية في الصناعة الصيدلانية سيكون في نهاية الامر هو انتاج البروتينات المنظمة ، عندما يعرف المزيد عن عوامل النمو الهرموني ، وعناصر تنظيم المحصنات والببتيدات العصبية .

اما في ميدان الصحة فقد ادى تعاون علماء الطفيليات والحصانة والكيمياء وعلم الاحياء الجزيئية الى حدوث تقدم كبير في انتاج امصال الملاريا بأساليب التكنولوجيا الحيوية . ويجرى في الوقت الحالي استكشاف الامصال لالتهاب الكبد الوبائي وتريبانوسومياسيس ، في جملة امراض . واهمية هذه الامصال الجديدة أهمية هائلة بالنسبة الى تحسين حالة الصحة العامة وبصفة خاصة في البلدان النامية (٢٧) .

وفي مجال تربية الحيوانات الزراعية، تستخدم التكنولوجيا الحيوية لاستحداث منتجات مماثلة للمنتجات الجارى تطويرها في الصناعة الصيدلانية . ومع ذلك فحيث أن

منتجي الحيوانات ليس في قدرتهم شراء المنتجات الباهظة التكاليف التي تصنّع باستخدام التكنولوجيا الجديدة ، فان المنتجات المصنّعة بأساليب التكنولوجيا الحيوية قد تقصر في البداية على المنتجات المستخدمة في انتاج الحيوانات " العالية القيمة " مثل الحيوانات الأليفة وسلالات التربية . ويحتمل ان تنحصر أهم المنتجات في الامصال ومشجعات النمو .

اما تطبيق تكنولوجيا rDNA في ميدان النباتات الزراعية فيسير بمعدل سريع . فبعض الخصائص المهمة في النباتات ، مثل القدرة على مقاومة الاجهاد ومقاومة مبيدات الاعشاب والآفات ، تبدو بسيطة نوعا ما من الناحية الوراثية ، وقد يمكن نقل هذه الصفات الى أنواع محاصيل مهمة في السنوات القلائل القادمة . اما الصفات الأخرى ، مثل زيادة معدل النمو، وزيادة قدرة التمثيل الضوئي ، وحفز تثبيت النيتروجين ، فهي صفات معقدة من الناحية الوراثية ، ويحتمل ان تمر عدة سنوات قبل ان تصبح النباتات المكتسبة لهذه الخصائص جاهزة لتجريبها ميدانيا . ومن التطبيقات التي قد تنفذ في أجل أقرب التأثير الوراثي في المتعضيات المجهرية لانتاج مبيدات آفات أو منع تكوّن الصقيع . وقد ادت هذه الفرص العديدة الى تنبؤات بأن الزراعة ستشهد اكبر تطبيق لهذه التكنولوجيا (٢٨) .

ومن بين القطاعات الصناعية الاخرى التي تفيد حاليا من اعمال البحث والتطوير المضطلع بها في التكنولوجيا الحيوية : المواد الكيميائية الخاصة والمضافات الغذائية ، والمواد الكيميائية السلعية مثل الايثانول المنتج من الكتلة الحيوية لحيوانات التغذية، والمستخلصات المعدنية والزيتية المنتجة بواسطة زيادة معدل استخلاص المعادن والزيوت ، والالكترونيات الحيوية المستخدمة لاستحداث الشواعر الحيوية والموصلات الاليكترونية الجديدة المسماة بالشظيات الحيوية . ويمكن ان تسهم ايضا التكنولوجيا الحيوية في تحسين البيئة عن طريق تنقية المصارف والانابيب بطريقة اكفأ ، والتحليل الميكروبي الاكفأ للفضلات ، وازالة السميات من الفضلات الصناعية (٢٩) .

وفي عام ١٩٨١ قدرت القيمة السوقية لجميع منتجات علم الوراثة التطبيقي والتكنولوجيات الحيوية الجديدة بمبلغ متواضع قدره ٦٠ مليون دولار . وقدرت القيمة السوقية الاجمالية في عام ١٩٨٥، بما في ذلك اسواق العقاقير والمواد الكيميائية والزراعية والاغذية المصنعة ومعالجة الفضلات ، بمبلغ قدره ٧٣٠ مليون دولار، وبأكثر من ذلك عدة مرات عند نهاية العقد (الجدول ٤) .

الجدول ٤ : قيمة المستحدثات الوراثية التطبيقية والتكنولوجيات الحيوية الجديدة في الاسواق المختلفة

(بملايين الدولارات)

	القيمة المقدرة في ١٩٨١	القيمة المسقطة في ١٩٨٥	القيمة المسقطة في ١٩٩٠
التشخيص	٠ر٦	٤٥	٢ ٥٢٥
الامصال/المضادات	—	٢٥	١ ٠٠٠
المستحضرات الصيدلانية	٠ر٢٠	٣٨٠	٧ ١٨٠
المواد الكيميائية	٠ر١	١٠	٢٧٠
الزراعة النباتية	١ر٠	١	٣
الزراعة الحيوانية	٠ر٨	٥٩	٤٣٠
الاغذية المصنّعة (بما في ذلك المشروبات الكحولية ومواد التحلية والخبز ومنتجات الالبان)	٥ر٢٢	٢٠٠	١ ٨٥٠
تطبيقات متنوعة (التعدين ، ومعالجة الفضلات)	٥ر١	١٣	١٢٠
المجموع	١ر٥٩	٧٣٢ر٤	١٣ ٣٧٨

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، الامانة العامة للأمم المتحدة، استنادا الى التقديرات والاسقاطات التي اجرتها شركة " بزنس كوميونيكيشنز كومباني " ، ستنامفورد ، كانيتيكات ، الولايات المتحدة الامريكية ، ١٩٨٢ .

امكانيات ادخال التكنولوجيات الجديدة والتكنولوجيات التقليدية في البلدان النامية

ان التكنولوجيات الجديدة ليست فحسب صناعات سريعة النمو في حد ذاتها ، بل انها أيضا تتسم بامكانيات الانتشار في جميع قطاعات الاقتصاد . فامكانية تطبيق هذه التكنولوجيات بتكلفة منخفضة وعلى نطاق صغير بفضل عملية تصغير المكونات واقتصادات الحجم في صناعة المكونات في حالة الاليكترونيات المجهرية ، أو تعدد الفرص في رفع مستوى القطاعات الاقتصادية التقليدية بفضل المستحدثات الفولطائية الضوئية والتكنولوجيا الحيوية ، قد دفعت بالتطبيقات الهائلة لأحدث موجة من الابتكارات الكبرى الى المقدمة بالنسبة للبلدان النامية .

وقد أبدى عدد من الآراء مفادها أن التكنولوجيات الجديدة تتيح للبلدان النامية فرصة تجاوز الثورة الصناعية في قفزة واحدة ودخول العصر الاليكتروني . وعلى الرغم من أن مفهوم " القفزة الواحدة " قد استحوذ على خيال البعض ، فانه بيد وغير واقعي ، بالنظر الى انعدام الموارد المالية ، ونقص أو انعدام المهارات المطلوبة ، ونظرة التردد الى جوانب توفير الأيدى العاملة التي تتسم بها هذه التكنولوجيات . أما من المنظور الأبعد مدى ، فان استخدام البلدان النامية لهذه التكنولوجيات الجديدة ، كجزء من عملية انمائية شاملة ، وبصفة خاصة في الميادين الأربعة : الاتصالات والتعليم والصناعة والتصدير ، قد يساعد هذه البلدان على تحقيق أهدافها المتمثلة في تحسين المستويات المعيشية .

وثمة نهج آخر بيد و أكثر واقعية وجدوى على المدى الأقصر ألا وهو دراسة امكانيات ادماج أو مزج هذه التكنولوجيات الجديدة في الأنشطة التقليدية . فقد يؤدى ذلك الى تحسين الانتاجية ومرونة الانتاج وتحسين نوعية المنتجات وأحوال العمل . وهناك فرص كثيرة للاستفادة بطابع الابتكار في قطاع التكنولوجيا الراقية ، الذى أصبح حصوله نتيجة لعملية خطية تتعلق بمنتج واحد أو خدمة واحدة أقل فأقل ، نتيجة لاكتشاف علمي أولي ثم يمر بمراحل البحث التطبيقي والتطوير التكنولوجي والتطبيقات الصناعية على نطاق متسع دوما . ويمكن أن يكون المزج مفيدا في مجموعة متنوعة وواسعة من الحالات ، ابتداء من حالات القطاعات التقليدية التي لا تتأثر بتغلغل التكنولوجيا الحديثة الا تأثرا هامشيا وانتهاء بالحالات التي تحدث فيها اعادة تشكيل جذرية في الانتاج التقليدى . والغرض الأساسي من هذا الادماج هو الحصول على فوائد ملموسة دون الغاء أو تكرار قيمة المعارف المحلية والخبرات والمهارات والقدرات الادارية ، مع زيادة الكفاءة والقدرة على التنافس في الوقت نفسه (٣٠) .

وادخال التكنولوجيات الجديدة التي تمتزج وتتفاعل بطريقة مثمرة مع القطاعات التقليدية ينطوى على احتمالات نجاح أفضل من حيث التحسينات والتكييفات والتجارب

والابتكار على المستوى المحلي مما تنطوي عليه التكنولوجيات القائمة بذاتها والجاهزة التي لا تسمح الا بمجال ضيق للتعليم المحلي . وبالنظر الى عسرة الموارد الشديدة في البلدان النامية ، فان المزج يفتح السبيل أمام نشر فوائد التكنولوجيات الراقية بطريقة أكثر انصافا وبقدر من المشاركة أكبر من ادخال عدد من التسهيلات الكبيرة النطاق والكثيفة من حيث رأس المال والمقصورة على فئات معينة والتي ستكون محدودة في عددها بالضرورة . وأخيرا فان عمليات اعادة التكيف في عادات العمل وطرائقه ، وأنماط الحياة وغير ذلك من الأعراف الاجتماعية الاقتصادية ، وهي اعادة التكيف التي يقتضيها ادخال التكنولوجيات الجديدة ستكون أكثر مقبولية وتزايدا مع التحسين والتكامل التكنولوجيين منها في حالة الاستبدال الكامل للأساليب القديمة بأحدث الأساليب .

ومع ذلك فان التقدم الراهن في مزج التكنولوجيات الجديدة مع الأنشطة التقليدية يقتصر الى حد كبير على الالكترونيات المجهرية . أما في المجالات الأخرى فهو يقتصر عموما على المعامل التجريبية أو النموذجية . ويعزى ذلك جزئيا الى ارتفاع تكلفة هذه التكنولوجيات (كما في حالة الخلايا الفلطائية الضوئية مثلا) وجزئيا الى عدم وجود تقدم سريع في بعض التكنولوجيات الجديدة بنفس معدل التقدم الحاصل في الالكترونيات المجهرية . وفي حالة تقنيات الاستشعار من بعد ، فان استخدامها قد اقتصر أساسا ، منذ اطلاق أول تابع للاستشعار من بعد في عام ١٩٧٢ ، على اثبات امكاناتها . ويصدق الشيء نفسه على التكنولوجيا الحيوية .

وتتوقف احتمالات النجاح في المستقبل لعملية المزج بين التكنولوجيات الجديدة والأنشطة التقليدية في البلدان النامية على عدد من العوامل هي : المعرفة المتعمقة بطبيعة وخصائص الأنشطة التقليدية التي سيجرى تحديثها ، وتحسين نشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة واستخداماتها الممكنة ، وتحسين الروابط بين أنشطة البحث والتطوير والقطاع الانتاجي ، وتحسين المعرفة بالقوى الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على أنماط الانتاج السائدة في البلدان النامية .

والى جانب هذه الأمور ، يحتمل أن يتطلب كثير من التكنولوجيات الجديدة أنواعا جديدة واضافية من برامج الحاسبات الالكترونية والمقومات الهيكلية التي بدونها سيكون الانتفاع بهذه التكنولوجيات مآله الفشل . وعلى الرغم من أن عملية تصغير المكونات في كثير من هذه التكنولوجيات الجديدة ــ وبصفة خاصة الالكترونيات المجهرية ــ تمكّن من استخدامها في عمليات الانتاج اللامركزية ، فان توفير مقومات هيكلية وخدمات مركزية ، من جانب السلطات العامة أساسا ، سيكون أمرا لازما لانتشار استخدامها . وفي هذا الصدد ثمة دور حيوي يجب أن تضطلع به حكومات البلدان النامية في تشجيع المزج بين التكنولوجيات الجديدة والتكنولوجيات التقليدية ، والاسراع بنشر فوائد التكنولوجيات الجديدة بين الأغلبية العظمى من السكان .

الحواشـــي

(١) لا تتوقف تكنولوجيا الثورة الخضراء على عملية الميكنة . ولكن في الحـالات التي انتشرت فيها الميكنة على نطاق واسع ، سواء جنبا الى جنب مع انتاج الأنواع الجديدة من البذور أو مستقلة عن ذلك ، فان الاستغناء عن الأيدى العاملة قد يكون بلغ أبعادا كبيرة . وللاطلاع على مناقشة أوسع لهذه المسألة ومسائل العمالة الأخرى ، انظر الفصل السابع .

(٢) الفريق الاستشارى المعني بالأبحاث الزراعية الدولية ، الأبحاث الدوليـة في الزراعة ، نيويورك ، ص ١٦ (من الأصل) .

(٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، تقييم آثار التكنولوجيـا على المجتمع ، باريس ، ١٩٨٣ ، الصفحتان ٦٢-٦٣ (من الأصل) .

(٤) انظر مثلا ، ج . منش ، " ١٩٨٤ : دفعة جديدة من الابتكارات الأساسية" ، Research Policy 7 ، الصفحات ١٠٨-١٢٢ (والمصدر المذكور في المقالـة) .

(٥) انظر الفرع التالـي .

(٦) براون أ . وستوارت مكدونالد ، " ثورة في عملية التصغير ؛ تاريـخ وأثـر الكترونيات أشباه الموصلات " ، مطبعة جامعة كمبريدج ، ١٩٧٨ ، ص ٦٩ .

(٧) المرجع نفسه ، الصفحتان ٨٨-٨٩ .

(٨) ج . بوتكن ، د . ديمانشكو ، ور . ستاتا ، " الاهتمامات العالميـة ، مستقبل التكنولوجيا الراقية في أمريكا " ، شركة بالنجر للنشر ، ١٩٨٢ ، الصفحتان ٢٦ و ٢٧ .

(٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، " المستقبل الطويل الأجل لصناعة السيارات على المستوى العالمي " ، باريس ، ١٩٨٣ ، ص ١٨ .

(١٠) لا يوجد بهذا الشأن الاّ معلومات متفرقة ، ولكنها تشير ، مثـلا ، الى أن عدد المبرّدات (الثلاجات) في مصر تضاعف في فترة خمس سنوات (١٩٧١-١٩٧٦) ، وزاد عدد الغسالات الآلية أربعة أضعاف ، وعدد مكيفات الهواء خمسة أضعاف . وفـي الهنـد ، تضاعف عدد آلات الحياكة والثلاجات . وفي البرازيل ، فـي الفـترة بـين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، زادت نسبة الأسر التي لديها ثلاجات من ٢٦ الى ٥٠ في المائة . وفي الاتحاد السوفياتي ، زاد عدد الثلاجات لكل ١٠٠٠ من السكان من ٢٩ في ١٩٦٥ و ٨٩ في ١٩٧٠ ، الـى ٢٦٨ في عام ١٩٨٢ ؛ وزاد عدد الغسالات الآلية من ٥٩ الى ١٤١ و ٢٠٥ . وتبـين الأرقام في هذه الفئات أيضا ، بالترتيب ، ما يلي : لبلغاريا - ١٤ ، و ٨١ ، و ٢٥٨ ؛ و ٦٣ ،

الحواشي (تابع)

و ١٤١، و ٢٣٩. وللجمهورية الديمقراطية الالمانية — ٩٤، و ٢١٥، و ٤٦٣؛ و ١٠١، و ٢٠٥، و ٣٥٤. ولرومانيا — ٢١، و ٥٤ و ١٩٢ (في عام ١٩٨١)؛ و ٢٣، و ٤٦، و ١٥٥ (في عام ١٩٨١).

(١١) ترد مناقشة في الفصل السادس للتكنولوجيا الراقية من حيث علاقتها على وجه التحديد بالاتصالات والمعلوماتيات.

(١٢) ج. بوتكن، ود. ديمانشسكو، ور. ستاتا، المرجع المذكور، ص ٢٦.

(١٣) واد آتول، "الالكترونيات المجهرية: آثارها واستراتيجياتها، في العالم الثالث"، Third World Quarterly، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢، المجلد ٤، العدد ٤، الصفحتان ٦٧٧ و ٦٧٨.

(١٤) ماكلين، م.، صناعة الالكترونيات، "التغير التقني والسياسة الاقتصادية؛ العلم والتكنولوجيا في الاطار الاقتصادي والاجتماعي الجديد"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، آب/أغسطس ١٩٨٠، الصفحات ٨٥ الى ٨٧.

(١٥) توم أ.، اختراع الحاسب الالكتروني من جديد، Fortune، ٥ آذار/مارس ١٩٨٤، ص ٨٦.

(١٦) ادارة التجارة الدولية، وزارة التجارة بالولايات المتحدة، "تقييم قدرة المنافسة لدى الولايات المتحدة في صناعات التكنولوجيا الراقية"، شباط/فبراير ١٩٨٣، الصفحتان ٦٣ و ٦٤.

(١٧) ادارة التجارة الدولية، وزارة التجارة بالولايات المتحدة، "صناعة أجهزة الانسان الآلي، وصناعات التكنولوجيا الراقية: بيانات واحتمالات المستقبل"، نيسان/ابريل ١٩٨٣، المجلد ١، ص ١٠.

(١٨) ر. ايرس و س. ميلر، "أجهزة الانسان الآلي الصناعية في خط الانتاج"، Technology Review، أيار/مايو — حزيران/يونيه ١٩٨٢، الصفحات ٣٨ الى ٤٠.

(١٩) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "أجهزة الانسان الآلي الصناعية؛ دورها في الصناعات التحويلية"، ١٩٨٣، الصفحتان ٥٣ و ٥٤.

(٢٠) منظمة العمل الدولية، "تقرير العمل العالمي"، الفصل ٧، "أثر تكنولوجيا المعلومات على العمالة وأحوال العمل والعلاقات الصناعية"، ١٩٨٤.

(٢١) ج. د. درشال وأ. كيلي، "المواد غير العضوية الجديدة"، Scientific American، المجلد ٢٤٨، العدد ٥، نيويورك، أيار/مايو ١٩٨٣.

الحواشي (تابع)

(٢٢) المرجع المذكور، "تقييم قدرة المنافسة لدى الولايات المتحدة في صناعة التكنولوجيا الراقية"، الصفحتان ٦٠ و ٦١.

(٢٣) د. ديودني و سي. فلافين، "الطاقة المتجددة: القدرة على الاختيار"، نيويورك، و. و. نورتون وشركاه، ١٩٨٣، الصفحتان ٩٠ و ٩١.

(٢٤) فلافين، س.، "الكهرباء من ضوء الشمس: مستقبل تكنولوجيا الفولطائيات الضوئية"، واشنطن العاصمة، معهد واطشويرد، ١٩٨٢، ص ٢٢.

(٢٥) د. ديودني وس. فلافين، المرجع المذكور، الصفحتان ٩٣ و ٩٤.

(٢٦) مكتب تقييم التكنولوجيات، كونغرس الولايات المتحدة، "التكنولوجيا الحيوية التجارية، تحليل دولي"، واشنطن العاصمة، ١٩٨٤، الصفحات ٤٠ الى ٤٢.

(٢٧) ليللي، م.د.، "التكنولوجيا الحيوية: الاتجاهات والمنظورات الدولية"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٨٣، الصفحات ٧٣ الى ٧٥.

(٢٨) ماكونيل، د.، "المنتجات الزراعية والغذائية المحسّنة عن طريق الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية"، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الوثيقة ID/WG.382.2/Add.5، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الصفحتان ٤ و ٥.

(٢٩) المرجع المذكور، "التكنولوجيا الحيوية التجارية، تحليل دولي"، الصفحتان ١٩٧ و ٢١٨.

(٣٠) مكتب العمل الدولي، "المزج بين التكنولوجيات الجديدة والتكنولوجيات التقليدية ـ ملف بتجارب ومشاريع"، برنامج العمالة العالمي، جنيف، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، مسودة أعدت للدورة الرابعة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الباب الثالث، الفصل ٢٠، الصفحات ١ الى ٥.

الفصل السادس

المعلومات والاتصالات

ما برحت الاتصالات الحديثة تتسم بالأهمية الحاسمة للتقدم العلمي والتكنولوجي ولسرعة نشره وأصبحت هي نفسها قوة فعالة للتقدم الاجتماعي . ومن بين التطورات الاخيرة يبرز مايلي : توسيع مدى وصول وسائط الاعلام الجماهيرى ؛ المكاسب التي تحققت في السهولة المادية والسرعة في مجال الاتصالات الالكترونية ؛ والتقدم المستمر في نظم المعلومات الالكترونية ، بما في ذلك الجمع والتخزين والترميز والاسترجاع والتجهيز والارسال والاستخدام ؛ وانتقال خدمات المعلومات " المتصلة " من مرحلة الطفولة الى مرحلة النضج ؛ ومقدم الاتصالات الالكترونية بالتبادل ذات التغذية المرتدة الفورية.

وتأتي هذه التطورات في اعقاب احراز تقدم في الالكترونيات الدقيقة وتقدم مماثل في تصميم واستخدام الحاسبات الالكترونية وأساليب حل المشاكل بالاستعانة بالحاسبات الالكترونية وحدوث تقدم أقل لفتا للنظر ولكنه ضرورى في البصريات والمواد والآلات وأساليب التصنيع في الكثير من الصناعات (١) . وبالمثل ، فان طبيعة ونطاق وتوقيت استغلال الابتكارات التكنولوجية الرئيسية ذات الصلة التي تحدث تحولا في الاتصالات تأثرت بمجموعة من عوامل السياسة العامة والعوامل التجارية : السياسات المفضية الى نشر انتاج البضائع الاستهلاكية الالكترونية بالجملة ؛ والانتشار الجغرافي للصناعات ؛ والتوفر العام للهياكل الاساسية للاتصالات ؛ والدعم العام القوى للاذاعة ؛ والتوزيع المنتظم لحقوق الموجات الاذاعية والاذاعة ؛ وتدويل الاعمال التجارية وتخفيض الحواجز أمام التبادل الدولي بصفة عامة.

وهناك حافز قوى من جانب الطلب أيضا . ومن شأن انتشار التعليم الجماعي والحاجة الى التدريب واعادة التدريب طوال الحياة ، وزيادة امكانيات وقت الفراغ ، توسيع نطاق جماهيروسائط الاعلام الجماهيرى توسيعا هائلا وزيادة الطلب كثيرا على المواد التي تبث للتنوير أو الترفيه أو الاثراء الاقتصادى ؛ وتوسيع نطاق السوق للمعدات اللازمة توسيعا كبيرا . وتزايدت أيضا بسرعة الحاجة الى معلومات تتزايد سهولة الحصول عليها ، مما يؤثر على عدد أكبر بصورة مطردة من الانشطة . ويصبح هذا أكثر الحاحا كلما كبرت المنظمات واتسع نطاق المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مدروسة مع نمو المعارف التقنية وتعقد ونشر القوانين والقواعد والانظمة والاحكام والقرارات التي تؤثر على مختلف مجالات الاقتصاد والمجتمع .

وهناك خصيصة لثورة المعلومات والاتصالات تتمثل في انها تولد الكثير من زخمها من أجل التغيير والتوسع . ويمكن لهذا ذلك من آثار النجاح في مواجهة تحديات

المعلومات في الماضي ، مما يخلق طلبا جديدا على المزيد من المعلومات ، أو المعلومات الأيسر منالا . وهناك تفاعل قوى فيما بين ينتجون أو يجمعون بيانات جديدة ، ومن يحتاجون الى بيانات في شكل أو آخر والعدد الهائل والمتنوع من الوكلاء الذين يتوسطون في " شراء " و " بيع " المعلومات والمعدات والانظمة لمعالجتها . ويحدث الطلب الجديد عرضا جديدا ؛ الا ان العرض يخلق أيضا بقوة الطلب عليه .

وتمس ثورة المعلومات والاتصالات الالكترونية ، من الناحية الفعلية ، جميع الانشطة وتنتشر بسرعة الى خارج البلدان التي ابتكرت واستعملت فيها لأول مرة في أكثر البلدان تقدما صناعيا . وتضارع أهميتها ابتكار الكتابة والطباعة وثمة سمة أساسية للشكل الجديد من الاتصالات هو الاستعاضة عن الاتصالات الخطية السائدة من المرسل الى المستقبل بالاتصالات متعددة الاشكال والمتبادلة والتي تتيح امكانات جديدة للمشاركة فيها . ويؤثر هذا ، شأنه في ذلك شأن التغييرات الثورية الأخرى في وسائل ارساء وتخزين المعلومات والافكار ، على ذات الرموز التي تشكل وتدعم المجتمعات والثقافات . ويستلزم الاستخدام الامثل للامكانيات التي يتيحها " جلب المعلومات من بعد " (أو الجمع بين الاتصالات و " علم المعلومات ") ، في العديد من جوانبه ، نهجا فكريا أو اطارا عقليا يختلفان عما يلزم للاستخدام الأمثل للمصادر المطبوعة للمعلومات والاتصالات .

وتتمخض التطورات في وسائط الاعلام الجماهيرى ، والاتصالات السلكية واللاسلكية وجلب المعلومات من بعد - بل وسرعة وسهولة نقل الاشخاص والبضائع - عن آثار بعيدة المدى في وقت قصير حيث أنه يصعب فهم أو حتى وصف أثرها التراكمي . ولعله مما يصعب فهمه للغاية يسر استيعاب المجتمعات للتغييرات الكمية والكيفية الناجمة عن ذلك ، وتكيفها مع ثورة كاملة في الطرق المستقرة للاداء في العمل ووقت الفراغ ، أو الحياة الاجتماعية والعائلية ، وأصبحت تعتمد تماما على منتجات وأنظمة لم تكن سوى مفاهيم منذ نصف جيل مضى ، وفي بعض الحالات نصف عقد مضى .

وقد أثرت هذه التغييرات الكاسحة ، كما هو متوقع ، تأثيرا أكثر عمقا وفي المقام الأول (سواء كان ذلك خيرا أو شرا) على بعض الانشطة وبعض المجموعات الاجتماعية وبعض البلدان . وتنجم أنواع شتى من المشاكل عن هذا التأثير التفاضلي . وقد يصبح التوازن الراهن في القوة التكنولوجية والاقتصادية فيما بين البلدان ، وخاصة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، أميل أكثر لصالح البلدان المتقدمة النمو ؛ ومن الواضح ، ان هذا يحدث بالفعل في بعض المجالات . وفي الوقت نفسه ، قد يتيسر التغلب على بعض نواحي التفاوت الطويلة الأجل ، اذ تصبح المعارف والمهارات والممارسات المتوارثة منذ أمد بعيد وموارد المعلومات التي تم جمعها منذ فترة طويلة ، والتي تتيح مزايا اقتصادية وتجارية

بالية أو تصبح متاحة على نطاق واسع ؛ وتنتشر مجموعة متنوعة كبيرة من الصناعات والمنتجات والخدمات ، التي تتيحها ثورة المعلومات والاتصالات ، في العالم عن طريق التجارة أو نسخها . ويمكن الحكم مما حدث بأن توازن الامتياز ظل حتى الآن لدى من يملكون أكبر طاقة على الانتفاع من المعلومات ــ وذلك لتمييزها عن مجرد امكانية الوصول اليها ــ أى البلدان ذات التقاليد التعليمية ــ العلمية المستقرة والتسهيلات الشاملة ، والخبرات في مجال البحث والاستحداث ، والطاقة الصناعية ، والروابط مع مراكز الابتكار .

ان القوة الكامنة في ممارسة الرقابة على جلب المعلومات من بعد ــ سواء لمقدمها أو مستعملها ــ وعلى وسائط الاعلام الجماهيرى تثير مسائل وطنية ودولية تؤدى الى جدل شديد ومناقشات حية على السواء . وعلى الصعيد الوطني ، تطلب التغيير التكنولوجي السريع اعادة تقييم التركيز المناسب الذى سيولي ، على التوالي ، للخدمة العامة (على حساب الجماهير) ، وقوى السوق (على حساب العميل) ، كمعايير تحكم تنمية هياكل أساسية وخدمات للمعلومات ــ الاتصالات . وبالنسبة للعديد من البلدان النامية ، هناك تعقيدات اضافية تتمثل في ضمان الحصول على التكنولوجيا الاجنبية المناسبة والتمويل والخبرة الفنية دون فقدان السيطرة المحلية تماما . وتواجه جميع البلدان المشاكل التي تخلقها الطاقة التقنية لنشر المعلومات على صعيد عالمي فورا تقريبا ــ الانباء ، والبيانات ، والصور والحقائق والرسائل ، والآراء ، والتعليقات(٢) ــ في عالم يسوده تنوع هائل من الحقائق والتقاليد الاجتماعية . ونظرا لسيطرة تكنولوجيا البلدان المتقدمة النمو على هذا المجال وسيطرة منظمات البلدان المتقدمة النمو على تحديد شكل ما يبث كمعلومات ، هناك خوف طبيعي من أن ينحو رأى معين واحد عن العالم وعن الاحداث ، لا يمثل بالضرورة الآراء الاخرى ، الى طمس سائر الآراء . وتبين الدلائل الحالية أن هذا الخطر ، وان كان حقيقيا ، يمكن احتواؤه نظرا لأن تفسير المستفيد للمعلومات مهم أيضا . وستظل الحقائق الاجتماعية المتنوعة والمختلفة الحالية في المجتمعات تعمل كحواجز فعالة امام تحقيق التجانس الثقافي . وهناك احتمال دائم لاساءة الفهم وحدوث خلط في الاتصالات المتعددة الثقافات الفورية . وكثيرا ما تكتسب الحقائق ووجهات النظر والآراء التي تشكل في بيئة اجتماعية ، لها تقاليدها وقيمها وتحيزاتها ، وتحمل مجموعة متنوعة من الرسائل غير المعلنة لمن يتشاطرون ثقافة مشتركة ، معان مختلفة تماما حينما تقوم مجتمعات أخرى بحل رموزها والتصرف بناء عليها .

وسائط الاعلام الجماهيرى

ان مدى وسائط الاعلام الجماهيرى ، وخاصة الوسائط الالكترونية ، قد وسع نطاقه الى ابعاد شاسعة في السنوات الاخيرة . فالناس الذين لديهم القدرة الآن على الاستماع الى الاذاعة بصورة منتظمة اكثر من اولئك الذين يعرفون القراءة والكتابة. واستنادا الى الاتجاهات الحالية، ستتوفر للعالم كله تقريبا القدرة على سماع الاذاعة ومشاهدة التلفاز قبل ان تتوفر فيه معرفة القراءة والكتابة . وفي الدول الصناعية يمكن الوصول الى معظم الناس عن طريق وسائط الاعلام الجماهيرى بثلاثة طرق متميزة : بالكلمة المطبوعة ، وبالصوت والصورة . وثمة نسبة عالية من سكان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نفس هذا المركز . وكذلك أقلية من السكان فى شرقي وغربي آسيا وفي شمال افريقيا ، ولكنها أقلية آخذة فى الازدياد بسرعة . ووسائط الاتصال الجماهيرى الثلاث هذه تعزز وتكمل بعضها البعض وهي تقدم أيضا بدائل ، تقوم بالتنافس فيما بينها ، حتى ولو كانت هناك سلطة واحدة عامة أو تجارية تمارس السيطرة على كل وسائط الاعلام الثلاث ؛ والمواد المتشابهة التى تنشرها مختلف وسائط الاعلام لها في الغالب جاذبية ووقع مختلفان . وثمة شبكة معقدة تتكون من قنوات مختلفة للمعلومات والتسلية في وسائط الاعلام الثلاث آخذة في الظهور بانتشار الارسال اللاسلكي ذى القوة المنخفضة والتكلفة الرخيصة ، وتكاثر تسهيلات التوابع الاصطناعية ووجود سوق جملة لأشرطة الكاسيت السمعية ، وبوصول أشرطة الكاسيت التلفزيونية ، والارسال الالكتروني للمواد المطبوعة ، وانتشار النسخ الفوتوغرافي السريع . والطباعة العالية السرعة المتصلة بالحاسبة الالكترونية ، والتحسينات التي طرأت على النقل والحواجز التي تعوق انتشار المعلومات والقيود على الوصول الى مصادر المعلومات هي بشكل متزايد حواجز وقيود ثقافية أو اجتماعية ـ القدرة على تفسير واستعمال ماهو متاح ـ أكثر منها تقنية أو مالية أو قانونية ؛ رغم ان الحواجز الاخيرة لا تزال باقية ، وهي هائلة فى بعض المجالات .

هناك بالفعل منذ وقت طويل تغطية اذاعية جغرافية عالمية اما من اذاعات محلية أو خارجية بالرغم من أن عدم وجود اذاعات بلغات الاقليات قد حد من التغطية الفعالة . وان ما يحدد القدرة على سماع اذاعة في الوقت الراهن هو الى حد كبير القدرة على الحصول على جهاز استقبال اذاعي لا القرب من محطة ارسال . ويتضح ، باستخدام عدد أجهزة الراديو لكل ... ١ نسمة من السكان كمقياس للقدرة على سماع الاذاعات ، ان الموقف أفضل بحوالي عشر مرات في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية ، وبحوالي ٤ ـ ٥ مرات في البلدان الصناعية ذات الاقتصادات المخططة مركزيا عنه في البلدان النامية . وما تزال الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية واسعة جدا الا انها ضاقت في العقدين الاخيرين ؛ فالزيادة فى عدد أجهزة الراديو لكل ... ١ نسمة في الاقتصادات

السوقية بلغت حوالي ضعفين ونصف وفي الاقتصادات المخططة مركزيا حوالى ضعفين بينما بلغت الزيادة في البلدان النامية حوالي أربعة اضعاف(٣) ؛ وفيما يتعلق بالبلدان النامية ذات الدخل المنخفض وحدها ، بلغت الزيادة فيها خمسة عشر ضعفا . ويمكن استنتاج التقدم الذى أحرز على الصعيد القطرى من المعلومات الواردة في الجدولين ١ و ٢ .

الجدول ١ ـ أجهزة الراديو لكل ٠٠٠ ١ نسمة من السكان
في عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠

المنطقة	أقل من ٩٠	٩٠ ـ ٢٠٠	٢٠١ ـ ٥٠٠	اكثر من ٥٠٠
	(عدد البلدان)			
افريقيا				
١٩٦٥	٣١	٦	—	—
١٩٨٠	١٩	١٣	٥	—
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
١٩٦٥	٤	٧	٥	—
١٩٨٠	٣	١	٩	٣
آسيا والمحيط الهادئ (أ)				
١٩٦٥	١٣	٣	١	—
١٩٨٠	٨	٦	٣	١
اجمالي البلدان النامية				
١٩٦٥	٤٨	١٦	٦	
١٩٨٠	٣٠	٢٠	١٧	٤
بلدان أخرى				
١٩٦٥ (ب)	٢	٦	٢٠	—
١٩٨٠	١	٢	١٧	٥

المصدر : حولية الاحصائية لليونسكو ١٩٨٣ ، باريس ، ١٩٨٤ .

(أ) بما في ذلك قبرص ومالطة . ولا يشمل استراليا ونيوزيلندا واليابان .

(ب) اوروبا والبلدان الصناعية في امريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ

الجدول ٢ - أجهزة الراديو أو الرخص لكل ... ١ نسمة من السكان
في ١٠٣ بلدان وأقاليم ، ١٩٨٠

أقل من ٩٠	٩٠-٢٠٠	٢٠١-٥٠٠	أكثر من ٥٠٠
أفريقيا			
انغولا	الجزائر	توفو	
بنن	جزر القمر	ريونيون	
بوتسوانا	جيبوتي	سان تومي وبرينسيبي	
بوركينا فاصو	الرأس الأخضر	سيشيل	
تشاد	ساحل العاج	موريشيوس	
الجماهيرية العربية الليبية	سوازيلند		
زامبيا	سيراليون		
السنغال	غابون		
الصومال	غامبيا		
غينيا	غانا		
غينيا - بيساو	ليبريا		
الكاميرون	مصر		
الكونغو	المغرب		
كينيا			
ليسوتو			
مالي			
ملاوي			
موزامبيق			
النيجر			
المتوسط :			
١٠٤	٤٠	١٤١	٢٥٤
امريكا اللاتينية والكاريبي			
غواتيمالا	كولومبيا	اكوادور	اوروغواي
هايتي		بليز	بربادوس
هندوراس		ترينيداد وتوبافو	جزر الأنتيل الهولندية
		جامايكا	
		جزر البهاما	
		السلفادور	
		غيانا	
		المكسيك	
		نيكاراغوا	
المتوسط :			
٣٦	١١١	٣٣٥	٥٨٥

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

أقل من ٩٠	٩٠-٢٠٠	٢٠١-٥٠٠	أكثر من ٥٠٠
آسيا والمحيط الهادئ			
اندونيسيا	الاردن	جمهورية كوريا	هونغ كونغ
بابوا غينيا الجديدة	تايلند	فيجي	
باكستان	تركيا	قبرص	
بوتان	سري لانكا	مالطة	
بورما	العراق		
الصين	فانواتو		
الفلبين	ماليزيا		
نيبال			
الهند			
المتوسط :			
٤٠	١٣٦	٤٣٦	٥٠٣
بلدان أخرى			
البانيا	البرتغال	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	استراليا
	رومانيا	اسبانيا	ايسلندا
		المانيا (جمهورية- الاتحادية)	فنلندا
		ايطاليا	كندا
		بلجيكا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
		بلغاريا	نيوزيلندا
		بولندا	الولايات المتحدة الامريكية
		تشيكوسلوفاكيا	اليابان
		الجمهورية الديمقراطية الالمانية	
		الدانمرك	
		سويسرا	
		فرنسا	
		النرويج	
		النمسا	
		هنغاريا	
		هولندا	
		يوغوسلافيا	
		اليونان	
المتوسط :			
٧٤	١٥٢	٣٦١	١٠٢٥

المصدر : الحولية الاحصائية لليونسكو ١٩٨٣، باريس، ١٩٨٤.

وفي أوائل الستينات كان بالفعل عدد الأسر المعيشية التي لا تملك جهاز راديو في البلدان الصناعية قليلا ، أقلية صغيرة في معظم الحالات . ويمكن نسبة جزء كبير للغاية من زيادة عدد أجهزة الراديو الى وجود جهاز راديو ثان أو ثالث في الأسرة المعيشية ، فالبا ما يكون في شكل أجهزة راديو رخيصة متنقلة ، أو أجهزة راديو للسيارات أو أجهزة راديو تكون جزءا لا يتجزأ من المنتجات الالكترونية ذات الأغراض المتعددة مثل ساعات التنبيه أو الأجهزة الصوتية . وتمثل الزيادة في البلدان النامية زيادة في ملكية الأسر المعيشية الأكثر ثراء ، وانتشارا بين عدد كبير من أسر معيشية أخرى ومؤسسات عامة . وعلى الرغم من أنه فالبا ما تقوم مجموعة كبيرة من الناس بالاستماع الى جهاز راديو واحد ، الا أن البيانات تدل على حتمية وجود الكثيرين الذين يتاح لهم استخدام جهاز راديو في عدد من البلدان النامية (انظر الجدول ٢) . ومع ذلك فقد كان مدى الأثر الاجتماعي الذى ترتب على الزيادة في عدد أجهزة الراديو في العقدين الماضيين أكبر في البلدان النامية منه في البلدان الصناعية .

وفيما يتعلق بالتلفاز، فان كلا من سرعة الانتشار والفجوة الباقية بين مجموعات البلدان أكبر . ففي أوائل الستينات تمتعت معظم البلدان المتقدمة النمو بتغطية تليفزيونية تكاد تكون كاملة بينما كان التلفاز في معظم البلدان النامية شيئا نادرا . وقد حدثت التطورات الرئيسية في البلدان الصناعية في مجال التحسينات التقنية وفي أخذ الجميع بالتلفاز الملون وزيادة عدد القنوات . وكذلك أفادت التحسينات التقنية عموما البلدان النامية ، فأثرت على الانتاج والارسال والاستقبال . والأمور الملفتة للنظر أكثر من سواها في البلدان النامية هي ادخال الخدمات ، وانتشار ملكية الأجهزة ، والتقدم الذى أحرز في الانتاج المحلي .

وكان لدى حوالي ١٠ بلدان افريقية و ١٥ بلدا آسيويا خدمة تلفزيونية في أوائل الستينات ، مقصورة الى حد كبير على المدن الرئيسية وعدد صغير جدا من المشاهدين . وكانت الخدمة في ١٥ بلدا افريقيا آخر و ١٠ بلدان آسيوية أخرى بادئة لتوها . وكانت النسبة العامة لمالكي أجهزة الاستقبال أقل من ١ في الألف من السكان بالنسبة للمنطقتين ؛ وحتى في البلدان التي كانت فيها تلك الخدمة اكثر رسوخا ، كان ما لا يزيد عن زهاء ١-٢ في المائة من الأسر المعيشية يتمتع باستخدام شخصي لجهاز استقبال وكان البث مقصورا على ساعات قليلة في اليوم على قناة واحدة . اما في امريكا اللاتينية وبلدان منطقة الكاريبي فكانت الخدمة متوفرة على نطاق اوسع ، في المناطق الحضرية الرئيسية على الأقل ، في حوالي ٢٥ بلدا ، يضاف اليها خمسة بلدان أخرى بدأت الخدمة في أوائل الستينات ، وكان متوسط عدد اجهزة الاستقبال حوالي ١٥ لكل ألف من السكان . وفي أوائل الثمانينات ، لم يكن هناك بلد تقريبا الا ولديه خدمة ابتدائية على الأقل . ويوجد في العديد من المناطق الحضرية قناتان أو أكثر تقدم في بعض الأحيان خدمات بعدة لغات وزيد عدد ساعات البث بسرعة وكذلك عدد ساعات

البرامج المنتجة محليا (ان لم يزد نصيبها من مجمل وقت البث) . والخدمة التلفزيونية الملونة متوفرة في كثير من الاحيان ، ولو انها تميل الى رفع كلفة الانتاج والبرامج المشتراة . وقد وسع نطاق الخدمة بحيث يشمل المناطق الريفية في بلدان عديدة- حيث أخذ الكاسيت التلفزيوني والاستقبال المباشر من التوابع الاصطناعية يحدثان أثرهما . وارتفع عدد الأجهزة لكل ألف من السكان من حوالي ٣ الى ما يقرب من ٣٠ بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة ومن ١٥ الى ما يزيد على ١٠٠ لامريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي ، ومن ٢ الى ما يقرب من ٥٠ في غربي آسيا وشمال افريقيا ، ومن أقل من ١ الى حوالي ٢٠ في شرقي آسيا ، ومن أقل من ١ الى حوالي ١٠ في افريقيا (باستثناء شمال افريقيا) ومن صفر تقريبا الى ما يزيد على ٢ في جنوبي آسيا . وتنعكس التغيرات في الحادثة على المستوى القطرى بصورة موجزة في الجدولين ٣ و ٤ . وأصبح الحجم المطلق لمشاهدى التليفزيون في البلدان النامية كبيرا جدا . بفضل توفر حوالي ٧٥ مليون جهاز استقبال .

الجدول ٣ - أجهزة استقبال البث التلفزيوني لكل ١٠٠٠ من السكان في عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠ (أ)

المنطقة	أقل من ٥٠	٥٠ - ١٥٠	١٥١ - ٣٠٠	اكثر من ٣٠٠
	(عدد البلدان)			
افريقيا				
١٩٦٥	١٦	-	-	-
١٩٨٠	١٤	١	١	١
امريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي				
١٩٦٥	١٤	٥	-	-
١٩٨٠	٣	١٢	٤	-
آسيا والمحيط الهادى (ب)				
١٩٦٥	١٧	١	-	-
١٩٨٠	٩	٤	٦	-
المجموع في البلدان النامية				
١٩٦٥	٤٧	٦	-	-
١٩٨٠	٢٦	١٧	١١	١١
بلدان أخرى (ج)				
١٩٦٥	٦	٨	١٢	١
١٩٨٠	١	١	١٣	١١

المصدر: الحولية الاحصائية لليونسكو ١٩٨٣، باريس، ١٩٨٤.

(أ) يشمل فقط البلدان التي كانت فيها خدمة تلفزيونية في عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠ التي تتوفر فيها معلومات عن عدد أجهزة الاستقبال في السنتين المذكورتين.

(ب) بما فيها قبرص ومالطة. ولا تشمل استراليا ونيوزيلندا واليابان.

(ج) اوروبا والبلدان الصناعية في امريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ.

الجدول ٤ - عدد أجهزة استقبال البث التليفزيوني لكل ٠٠٠ ١ من السكان (الأرقام المحصورة بين أقواس بعد كل بلد تشير الى الرقم الفعلي لكل ٠٠٠ ١ من السكان في عام ١٩٦٥ (الرقم الاول) وفي عام ١٩٨٠ (الرقم الثاني). والصفر يدل على أقل من ١ لكل ٠٠٠ ١ من السكان)

أقل من ٥٠	٥٠ - ١٥٠	١٥٠ - ٣٠٠	اكثر من ٣٠٠
افريقيا			
اثيوبيا (صفر، ١)	موريشيوس (٥، ٨١)	ريونيون (٧، ١٦٣)	
بوركينا فاصو (صفر، ١)			
زامبيا (٢، ١٠)			
زمبابوى (١٠، ١٠)			
ساحل العاج (١، ٣٨)			
السودان (صفر، ٦)			
سيراليون (صفر، ٦)			
غانا (صفر، ٥)			
الكونغو (صفر، ٢)			
كينيا (١، ٤)			
ليبريا (٢، ١١)			
مصر (١١، ٣٣)			
المغرب (٢، ٣٧)			
نيجيريا (صفر، ٦)			
المتوسط:			
١٢	٨١	١٦٣	
امريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي			
بيرو (١٨، ٤٨)	اكوادور (٨، ٦٠)	الارجنتين (٧٢، ١٩٢)	
غواتيمالا (١٢، ٢٤)	اوروغواى (٧٤، ١٢٥)	بربادوس (٢٥، ١٩٨)	
هندوراس (١، ١٣)	بنما (٥٧، ١٢٠)	ترينيداد وتوباغو (٢١، ١٨٤)	
	جامايكا (١٤، ٧٦)	جزر الانتيل الهولندية (١٢٠، ١٨٤)	
	الجمهورية الدومينيكية (١٤، ٧١)		
	السلفادور (١٢، ٦٢)		
	سورينام (٢٠، ١٠٣)		

الجدول ٤ (تابع)

أقل من ٥٠	٥٠ - ١٥٠	١٥٠ - ٣٠٠	اكثر من ٣٠٠
امريكا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي (تابع)			
	فنزويلا (٧٥، ١٢٣)		
	كوستاريكا (٣٤، ٧٢)		
	كولومبيا (١٩، ٨٣)		
	المكسيك (٣٠، ١٠٤)		
	نيكاراغوا (١٠، ٦٥)		
المتوسط :			
٢٨	٨٩	١٨٤	
آسيا والمحيط الهادئ			
اندونيسيا (صفر، ٩)	اسرائيل (٥، ١٥٠)	جمهورية كوريا (٢، ١٦٤)	
باكستان (صفر، ١٠)	ايران (٤، ٥٦)	سنغافورة (٣٣، ١٦٦)	
تايلند (٦، ١٧)	تركيا (صفر، ٧٥)	قبرص (٢٤، ٢٣٨)	
الجمهورية العربية السورية (١٢، ٤٣)	ماليزيا (٦، ٧٥)	لبنان (٦٣، ٢٣٧)	
		مالطة (٨٣، ٢٠٧)	
الصين (صفر، ٤)		هونغ كونغ (١٤، ٢٢٠)	
العراق (٢١، ٥٠)			
الفلبين (٤، ٢١)			
الهند (صفر، ٢)			
اليمن الديمقراطية (١٠، ١٨)			
المتوسط :			
١٩	٨٩	٢٠٥	
بلدان أخرى			
البانيا (صفر، ٤)	البرتغال (٢٠، ١٣٩)	ايطاليا (١١٦، ٢٣٤)	استراليا (١٧٢، ٣٧٨)
		بلغاريا (٢٣، ١٨٦)	المانيا (جمهورية - الاتحادية (١٩٣، ٣٣٧)
		بولندا (٦٦، ٢٢٤)	
		تشيكوسلوفاكيا (١٤٩، ٢٨٠)	المانيا الديمقراطية (١٨٩، ٣٤٢)
		رومانيا (٢٦، ١٧٦)	بلجيكا (١٦٢، ٣٩٥)
		النرويج (١٣٢، ٢٩٢)	الدانمرك (٢٢٨، ٣٦٨)
		النمسا (١٠، ٢٩٦)	

(يتبع)

الجدول ٤ (تابع)

أقل من ٥٠	٥٠ - ١٥٠	١٥٠ - ٣٠٠	اكثر من ٣٠٠
بلدان أخرى (تابع)		نيوزيلندا (١٥٧، ٢٧٨) هنغاريا (٨٢، ٢٥٨) هولندا (١٧١، ٢٩٦) اليابان (١٨٣، ٢٥٠) يوغوسلافيا (٣٠، ١٩٢)	السويد (٢٧٠، ٣٨١) سويسرا (١٠٦، ٣١٤) فنلندا (١٦٠، ٣٢٢) كندا (٢٧٠، ٤٧١) المملكة المتحدة (٢٤٨، ٣٣١) الولايات المتحدة (٣٦٢، ٦٢٤)
المتوسط :			
١٤	١٣٩	٢٥٢	٣٨٨

المصدر : الحولية الاحصائية لليونسكو ١٩٨٣، باريس، ١٩٨٤.

وقد ارتفع عدد أجهزة الاستقبال بالقياس الى السكان الى ثلاثة أضعافه في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية . وأصبحت السوق الاستهلاكية هناك الآن في حالة تشبع ؛ ولم تعد أجهزة الاستقبال في أغلب البلدان تزيد من العدد الاجمالي للمشاهدين أو من عدد الأسر المعيشية التي تتاح لها هذه الخدمة . اما في البلدان الصناعية ذات الاقتصادات المخططة مركزيا فان الزيادة في عدد أجهزة الاستقبال كانت سريعة جدا كذلك ، من حوالي ٢٥ الى ما يقرب من ٣٠٠ لكل ٠٠٠ ١ من السكان .

ومع ازدياد الذين تتاح لهم الخدمة التليفزيونية ، حدث انخفاض في أعداد رواد السينما . وكان هذا الانخفاض حادا بوجه خاص في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية (من ١٠ زيارات في المتوسط لكل شخص الى حوالي ٣ زيارات ، على امتداد ٢٠ سنة) . وانخفض عدد رواد السينما في عدد من البلدان النامية التي تتوفر بيانات بشأنها (وخاصة في البلدان ذات الدخل المتوسط) .

وازداد توزيع الصحف ذات الاهتمام العام زيادة متوسطة فقط على الصعيد العالمي . وكانت هناك زيادة سريعة في اوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي ، ويوجد في هذه المجموعة الآن أعلى توزيع لكل ٠٠٠ ١ من السكان ، اذ تزيد النسبة على ٣٥٠ . ولم تحدث زيادة كبيرة في البلدان الصناعية الاخرى كمجموعة (التي تبلغ نسبة التوزيع الحالية فيها نحو ٣٣٠ لكل ٠٠٠ ١ من السكان) وفي البلدان النامية كمجموعة (التي تبلغ نسبة التوزيع الحالية فيها نحو ٣٠ لكل ٠٠٠ ١ من السكان) ، على الرغم من أن التجربة تتباين فيما بين البلدان النامية. وكان هناك شيء من الزيادة في افريقيا وجنوبي آسيا ، حيث يبلغ التوزيع أقله مع الانخفاض الشديد اذ تبلغ النسبة نحو ١٢ و ١٧ لكل ٠٠٠ ١ من السكان على التوالي ، وحدثت زيادة سريعة في شرقي آسيا حيث تضاعف التوزيع فبلغ نحو ٩٠ لكل ٠٠٠ ١ من السكان ، كما حدث انخفاض طفيف في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، حيث هبطت النسبة الى ما يزيد قليلا على ٦٠ لكل ٠٠٠ ١ من السكان (٤) .

وحدثت زيادة سريعة مستمرة في نشر وتوزيع المؤلفات المتخصصة والتقنية. وهذا القطاع من المطبوعات تسيطر عليه كذلك البلدان الصناعية ، على الرغم من أن هذه المطبوعات توزع على نطاق واسع في البلدان النامية وحدثت زيادة سريعة في عدد الطبعات المحلية وكذلك في المنشورات المتخصصة والتقنية التي يتم تحريرها وانتاجها محليا بصورة كاملة . وقد أدت التحسينات في النقل وانتشار خدمات النقل الجوي بالاضافة الى الابتكارات التقنية ، ولا سيما الارسال الالكتروني للنسخ وأجزاء خاصة من مؤلفات أو حتى طبعات كاملة لطباعتها في وقت واحد بالأوفست في أماكن مختلفة ، الى اتاحة توزيع عالمي أسرع لعدد أكبر كثيرا من نسخ بعض الجرائد العالمية الرئيسية والصحف ذات الاهتمام العام أو التجارية

والصناعية ؛ وتحتفظ هذه بنكهتها الخاصة وتغطيتها واهتمامها بالأحداث الجارية ، بينما تحاول في كثير من الأحيان كذلك أن تستميل اهتمام القراء المحليين .

ان الانفجار في اعداد المؤلفات ، والصحف والمقالات العلمية المتعمقة التي تنشر في جميع أنحاء العالم أدى الى قيام مشاكل متناقضة في البلدان الصناعية والنامية . ففي كثير من البلدان النامية يوجد نقص حاد في المواد المطبوعة اللازمة ، والمكتبات تفتقر الى النصوص الأساسية والى المواد المرجعية وفي كثير من الاحيان لا توجد سوى معلومات ضئيلة جدا عما هو متوفر وما هو قيد النشر . أما في البلدان الصناعية ، فالمشكلة في كثير من الأحيان هي مشكلة وفرة مفرطة في المواد تثقل كاهل موارد المكتبات وتمثل تحديات متزايدة أبدا للقدرة على التخزين وسرعة الوصول الى المواد المطلوبة والقدرة على معالجة واستخدام ذلك الفيض من المعلومات . ويجرى البحث بصورة متزايدة عن حلول من طريق تخزين واسترجاع المواد المطبوعة باستخدام الحاسبة الالكترونية وتحويل مقادير متزايدة من المعلومات الى شكل الكتروني يمكن قراءته آليا . وفي هذا المجال تتمتع البلدان الصناعية بتفوق واضح .

الدور الحاسم الجديد للهاتف

لقد شجعت الجهود المبذولة لمواجهة الفيض المتدفق من المعلومات استخدام الحاسبات الالكترونية في البحوث الببليوغرافية المتعلقة بالمؤلفات العلمية والتقنية. ففي عام ١٩٦٥ ، اختتمت القوات الجوية للولايات المتحدة ابحاثا تجريبية بالحاسبة الالكترونية تتعلق بالمؤلفات التقنية الاجنبية ، بينما تمت في عام ١٩٦٨ ابحاث بالحاسبة الالكترونية لأول مرة في المؤلفات الطبية . وفي عام ١٩٧٠ ، تم ادخال أول خدمات واسعة النطاق قائمة على أساس الحاسبة الالكترونية ومتاحة للجمهور . وفي عام ١٩٧٢ ، بذلت جهود رئيسية لترسيخ مفهوم البحوث الببليوغرافية بالحاسبة الالكترونية تجاريا في كل من اوروبا والولايات المتحدة الامريكية . وبعد عشر سنوات فقط أصبح ما يزيد على ١٠٠٠ قاعدة بيانات متصلة مباشرة بالحاسبة الالكترونية متاحة على نطاق عالمي من خلال ما يقرب من ٢٠٠ خدمة (٥) .

وكان العمل الطليعي في هذا المجال قد سبقه عمل آخر ، والتقدم المحرز تفوقت عليه كثيرا انجازات أخرى ، في المجالات الأخرى المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها . وقد بذلت أول وأنجح الجهود حتى الان في مجال فرز وتجهيز البيانات القياسية بالجملة ، كما يحدث مثلا في تجهيز الاحصاءات السكانية والدراسات الاستقصائية بالجملة والسجلات الشخصية أو معالجة كميات كبيرة من المعلومات البسيطة المتعلقة مثلا بالمخزونات والسجلات والحسابات والاستخدامات التجارية المماثلة . وفي السنوات الأخيرة تم احراز تقدم سريع بوجه خاص في مجال جمع وارسال المعلومات من نقاط نائية عديدة في أقصر مهلة زمنية ممكنة ، لاستخدامها في ارشاد القرارات التي تتخذ بين لحظة وأخرى . وقد ربط استخدام هذه النظم المراكز الدولية السلعية والمصرفية وأسواق الاوراق المالية ، وغير من شكل المعاملات المحلية والدولية بالعملات الاجنبية والسندات والسلع الاساسية وأنواع عديدة أخرى من الأعمال . ونشأ مجال رئيسي آخر للتطور في ميدان انشاء مصارف البيانات التي تحتوي على كميات كبيرة من المعلومات الموحدة التي يمكن الوصول اليها من اماكن نائية على مدار الساعة بسرعة تكاد تكون فورية ، وذلك على سبيل المثال لغرض اعتماد الشيكات أو الموافقة على فتح اعتمادات ، وحجز التذاكر ، والحجز المتعلق بالسفر والفنادق والوصول الى المواد المرجعية القياسية . والواقع ، ان الجهود التي بذلت في وقت مبكر في البحوث الببليوغرافية بالحاسبة الالكترونية لم تسفر الا عن نتائج قليلة جدا ، حيث عرقلتها صعوبات جسيمة في مجال تشفير البيانات غير القياسية والمعلومات النوعية وترجمتها الى أشكال يمكن للباحثين ان يصلوا اليها على الفور من خلال أطراف تراسل بعيدة .

وما برح هناك شرط مسبق ضروري لهذا التطور وهو التغطية الموسعة لشبكات الهاتف الوطنية والدولية وتحسين موثوقيتها . وهي لا توفر فحسب ميزة الروابط الشخصية المباشرة السريعة وانما توفر ايضا القنوات الحرجة اللازمة للأساليب الجديدة المتعددة لنقل الصوت والصورة والبيانات الكترونيا . وفي حين اتخذت شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية بذلك دورا متزايد الاهمية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، الا انه يوجد اختلال في توزيع الهياكل الاساسية للاتصالات في العالم . ويوجد نحو ٨٥ في المائة من أجهزة الهاتف في العالم ، مثلا ، في بلدان متقدمة النمو تتبع نظام اقتصاد السوق (الجدول ٥) . ويبلغ ما تنتجه هذه البلدان نحو ٩٠ في المائة تقريبا من الانتاج العالمي لمعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية . كما ان بلدان امريكا الشمالية (٤٧ في المائة) واوروبا الغربية (٢٠ في المائة) هي أيضا اكبر الأسواق الجغرافية لهذه المعدات .

ولم يجر ، حتى وقت قريب ، سوى القليل من البحوث بشأن المزايا الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا للاتصالات السلكية واللاسلكية ؛ ولهذا السبب طلب الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية تحضير عدد من الدراسات يقصد بها تقديم أدلة كمية على المزايا الأكبر للاستثمار في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وأوضحت الدراسات التي أجريت في بلدان نامية مختارة ان المزايا العامة تفوق بمقدار عدة اضعاف المزايا التجارية حسبما تقاس بطريقة تقليدية .

ونتيجة لهذه البحوث ، ومن أجل تحديد العقبات التي تحول دون تمكن بعض البلدان من اجراء الاتصالات السلكية واللاسلكية ، أعلنت سنة ١٩٨٣ "سنة عالمية للاتصالات - تطوير الهياكل الاساسية للاتصالات" . وبسبب الحالة الحرجة في البلدان الافريقية ، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالفعل في سنة ١٩٧٧ ، اعلان "عقد النقل والاتصالات في افريقيا" في الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٧ .

الجدول ٥ ـ عدد الأجهزة الهاتفية المستخدمة ، ١٩٧١ ، ١٩٨١

	عدد الأجهزة الهاتفية (بالملايين)		الحصة من اجمالي الأجهزة في العالم (نسبة مئوية)	عدد الأجهزة الهاتفية لكل ١٠٠ من السكان
	١٩٧١	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨١
اجمالي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٢٤٥	٤٢٧	٨٤	٥٤
امريكا الشمالية	١٣٠	٢٠٨	٤١	٨١
امريكا الوسطى	٣	٦	١	٧
امريكا الجنوبية	٦	١٤	٣	٦
اوروبا	٩٢	١٩٠	٣٧	٢٥
افريقيا	٣	٥	١	٣
آسيا	٣٢	٧٥	١٥	٧
اوقيانيا	٦	١٠	٢	١٥
اجمالي العالم	٢٧١	٥٠٨	١٠٠	١٩

المصدر: American Telephone and Telegraph Long Lines," The World's Telephones " , a Stastistical Compilation as of January 1981.

وقد اسهمت التطورات التكنولوجية السريعة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتدفقات المعلومات الدولية خلال العقدين الاخيرين في خفض تكاليف الوحدات ، وهي حقيقة دفعت للامام بالفعل حجم الاتصالات الدولية ووسعت مدى تمتع مناطق وبلدان ومؤسسات وافراد جدد بمنافع زيادة الاتصالات . وقد بدأ في سنة ١٩٥٦ عبر شمال المحيط الأطلسي تشغيل أول كابل مغمور عابر للمحيطات قادر على توفير الخدمات الصوتية ، واقتصرت قدرته على توفير ٣٦ دائرة صوت اساسية ذات اتجاهين طاقتها ٤ كيلو هرتز . وكانت قدرة آخر كابل مغمور عبر شمال المحيط الاطلسي اكثر من ٠٠٠ ٤ دائرة صوتية . ومن المتوقع للجيل التالي من الكابلات المغمورة التي تستخدم البصريات الليفية والتكنولوجيا الرقمية ، والتي يحتمل ان تتوفر للاستخدام عبر المحيطات في أواخر الثمانينيات ، ان يكون قادرا على توفير ٠٠٠ ١٢ دائرة لنقل الصوت ، أو توفير مزيج من الارسال الصوتي والتلفزي . وتطورت ايضا بسرعة تكنولوجيا التوابع الاصطناعية الدولية . واطلق اول تابع تجاري للاتصالات الدولية المعروف باسم " الطائر المبكر "(Early Bird) في سنة ١٩٦٥ وبلغ اجمالي سعته ٢٤٠ دائرة لنقل الصوت أو قناة تلفزية واحدة . ويمكن لكل تابع ، من الجيل الخامس الحالي للتوابع ، ان يوفر اكثر من ٠٠٠ ١٢ دائرة لنقل الصوت وقناتين للتلفزة .

فرص انتشار مستحدثات التراسل الالكتروني على الصعيد العالمي

يرد في الجدول ٦ بيان للتطورات السابقة والتوسع المحتمل مستقبلا في الخدمات الاساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وفقا لمقياس زمني .

والخلاصة الرئيسية المستمدة من هذا العرض هي ان الفترة الحالية هي فترة تقدم رئيسي ، يقدم فيها تباعا الكثير من الخدمات الجديدة . ومن شأن نطاق الخدمات البازغة والمحتملة في المستقبل ان يؤكد ايضا فكرة أن التغييرات التكنولوجية الجارية في علم المعلومات ومعالجة البيانات في شكل الكتروني وفي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية نفسه ، يعزز بعضها البعض لما لها من تأثير متبادل ، مما ينتج زيادة كبيرة في قدرة استعمال شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية من حيث حجم الارسال وموثوقيته ونوعيته . وتتضمن التطورات الاخيرة في هذا المجال ، الاستخدام المتزايد للتوابع وشبكات ارسال المعلومات في شكل رقمي بتحويل نبضات الموجة الحاملة الى رموز وادخال نظام تحويل المكالمات الهاتفية بطريقة مبرمجة الكترونية وتطبيق التقنيات الرقمية للارتقاء بشبكات الارسال القائمة لأقصى حد .

ونتيجة لهذه التغييرات التكنولوجية اصبحت الشبكات " شفافة " بدرجة متزايدة ، أى انها اكثر استجابة للاستخدام لأغراض الصوت والبيانات والاشارات الاخرى على نحو متعادل ومتبادل . ومن جهة اخرى فان ادماج تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية في تكنولوجيا التراسل الالكتروني واضفاء الصبغة الدولية على هذه العملية عن طريق تدفقات البيانات العابرة للحدود قد وسعا الى حد بعيد من نطاق التطبيقات المحتملة لتجهيز كميات هائلة من البيانات وتخزينها ونقلها .

وتتضح جزئيا الاهمية الاقتصادية لهذه التطورات بواسطة تقديرات الحجم الحالي والمستقبل للسوق العالمية لمستحدثات التراسل الالكتروني . وقد توقعت اللجنة الاقتصادية الاوروبية في سنة ١٩٨١ وجود سوق عالمية لهذه المعدات تبلغ قيمتها ٨٠ بليون دولار بحلول نهاية الثمانينيات بدلا من ٦ بليون دولار (٦) وهو الرقم الذى كان قائما في ذلك الحين .

الجدول ٦ - التطورات الحاصلة في الخدمات الاساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية

(المقياس الزمني)

١٨٧٠	١٩٧٠	١٩٧٥ - ١٩٩٠	٢٠٠٠
الارسال البرقي التلكس	الارسال الهاتفي نقل الصور الثابتة	الارسال الالكتروني للبيانات الهاتف اللاسلكي	ارسال الكتروني محسّن للبيانات تلكس ممتاز التحكم من بعد القياس من بعد نقل الصور الثابتة بتكلفة منخفضة البيانات المرئية الهاتف المرئي التداول عن طريق الاتصال الهاتفي أو التلفزي نقل الصفحات داخل الحاسبة الالكترونية او تبادلها بين الحاسبات الالكترونية لاسلكيا	نقل الصور الثابتة الملونة ارسال البريد من بعد الصحف المنزلية

المصدر: اللجنة التابعة للاتحادات الاوروبية The EEC Tele-communications industry. Competition, Concentration and Competitiveness, Brussels, December, 1982, P.41.

ونتيجة للمنجزات الحالية والتطورات المحتملة ستقبلا ، يتزايد اعتبار حيازة موارد المعلومات والقدرة على استخدامها شكلا من أشكال القوة الوطنية . وقد أصبحت البيانات الهيكلية ، على قدم المساواة مع التكنولوجيا ، بضاعة قيمة يمكن الاتجار فيها عن طريق شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية . وبدرجة متزايدة ، يجرى تقييم حيازة الوسائل البشرية والالكترونية القادرة على ايجاد هيكل البيانات على قدم المساواة مع حيازة الموارد الطبيعية النادرة . وفي التجارة الدولية ، تزيد مبيعات التكنولوجيا غير المجسدة (البرامج والبيانات) بمعدل أسرع من مبيعات التكنولوجيا المجسدة . ولكن على خلاف الموارد الطبيعية ، فان توزيع موارد المعلومات ليس جامدا وتهيئ المرحلة الاولية الحالية في مجال تطور موارد المعلومات فرصا هامة لانتشار صناعة التراسل الالكتروني في جميع انحاء العالم . وتنطبق هذه الفرص على انشاء صناعات وطنية للتراسل الالكتروني في بلدان جديدة وعلى التغلغل في أسواق المعدات القائمة بالفعل على السواء . ويتم تيسير ايجاد منتجين جدد وغير تقليديين عن طريق امكانية انتاج معدات على أحدث مستوى بسهولة وبأسعار معقولة على أساس الامدادات الاولية التي كثيرا ما تجرى عن طريق الواردات ، من الأجزاء المعقدة التي يقوم بانتاجها منتجون لغير المعدات وهم منتجون يقصرون نشاطهم على انتاج قطع الغيار والأجزاء . وبذلك ، يمكن للتكنولوجيا البسيطة والمنتجة محليا ، في مرحلة البزوغ ، الانتفاع بأجزاء ذات تكنولوجيا عالية من موردين مستقلين بغية انتاج معدات تنافسية في الاسواق الداخلية والخارجية .

وتنشأ فرصة التغلغل في أسواق المعدات الحالية ، من جهة أخرى ، بسبب التخلف الزمني الذى يفيد احيانا المنتجين الجدد وغير التقليديين حتى يستجيب المنتجون الكبار والراسخون للتكنولوجيات والفرص الجديدة . فمثلا ، في ميدان الحاسبات الالكترونية استعيض عن معدات الهيكل الاطارى الرئيسي التقليدية بسرعة بالمعدات المستندة الى المشغلات الدقيقة ، حيث ان منتجي المعدات السابقة لم يستكملوا بسرعة خطوط انتاجهم وكان من السهل على الاخيرين البناء من دوائر التكامل الكبيرة ، واستخدم عدد من المنتجين الجدد وغير التقليديين هذه الفرصة لترسيخ انفسهم بنجاح في السوق .

وتتصل مجموعة ثانية من الفرص بامكانية اقامة صناعات لخدمات البيانات . وعلى الرغم من أن الحصول على موارد المعلومات رخيص نسبيا ، فان وجود صناعة محلية للخدمات عامل حاسم في جعل استخدام هذه الموارد ممكنا . وهناك عدة اعتبارات رئيسية لها ، في الوقت الحاضر ، أثر موات لاقامة صناعات وطنية لخدمات البيانات . وتشمل هذه الاعتبارات الادراك المتزايد للأهمية الاقتصادية لقطاع تناقل المعلومات عن بعد ، نظرا

لا مكانية الاستفادة المباشرة من قواعد البيانات القائمة والمتاحة للجمهور ، وامكانية سن تشريعات تنظيمية وطنية داعمة ، نظرا للوضع الذى بدأت تأخذه هذه الصناعة في معظم البلدان ، وامكانية تنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود بطريقة تسمح بظهور صناعة وطنية ناشئة قادرة على الاضطلاع بالتنظيم المحلي للبيانات .

وتنطبق مجموعة ثالثة من الفرص على الانتشار العالمي لأطراف التراسل المنخفض التكلفة ولبروتوكولات نقل البيانات الموحدة والمنظمة بشكل هرمي . وفي وسع أطراف التراسل المنخفضة التكلفة أن تتيح لغالبية المجتمع امكانية الاستفادة من خدمات البيانات ، أى لجميع من يمتلكون أجهزة تلفزيونية وهواتف (٧) .

وأخيرا ، فان نتائج البروتوكولات الموحدة ، التي تعني قواعد مقبولة عموما تنظم الاتصالات فيما بين الحاسبات الالكترونية المختلفة ، ذات شقين : الاول ، انه في امكان المستفيدين ان يوسعوا من شبكاتهم عن طريق التوصيل بين أجهزة أنتجها منتجون مختلفون . والثاني ، انه من شأن استخدام هذه البروتوكولات أن يساعد على اضعاف مركز كبار المنتجين حيث انها تجعل من المفيد استخدام هياكل تجهيز البيانات التي تعتمد على الحاسبات الالكترونية الصغيرة ، التي من الأسهل على المنتجين الوطنيين أن ينتجوها .

ومن الآثار الرئيسية لتزايد استخدام تناقل المعلومات عن بعد التزايد الكبير في امكانية تسويق الخدمات . وان انشاء شبكات عالمية للمعلومات وانتشار صناعة تناقل المعلومات عن بعد قد جعلا من الممكن أيضا تقديم عدد متزايد باستمرار من الخدمات الى المستهلكين في جميع أنحاء العالم .

وتتزايد امكانية تسويق الخدمات بدرجة كبيرة عن طريق تناقل المعلومات عن بعد لأن بعض خدمات البيانات مثل تجهيز البيانات ، والبرامج ، وامكانية الاستفادة من قواعد البيانات المجهزة عن طريق الحاسبات الالكترونية ، يمكن ان تنقل عن طريق شبكات المعلومات فعلا الى أى مكان في العالم . وتؤثر زيادة امكانية تسويق الخدمات اكثر ما تؤثر على الخدمات الدولية التقليدية مثل الشحن ، والتأمين ، والأعمال المصرفية ، وكذلك على الخدمات التي كانت محلية نسبيا في الماضي ، مثل الخدمات القانونية والطبية . وبالاضافة الى ذلك ، توجد تجارة نامية في مجال الخدمات الجديدة مثل تجهيز البيانات ، والتصميم بمساعدة الحاسبات الالكترونية ، وغير ذلك . وهناك اثر آخر لانتشار تناقل المعلومات عن بعد هو التغير الذى طرأ على مجموعة الخدمات التي تقدمها " قطاعات " الخدمات التقليدية . وتشمل الأمثلة الموجودة حاليا ما تقدمه المصارف من

خدمات غير مصرفية وقيام كثير من الشركات عبر الوطنية بخدمات ترتبط عموما بالمصارف . ويعكس توسع مجموعة الخدمات التي يمكن تقديمها ميزة هامة من ميزات استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة . وهذا يرجع الى أن الزيادة في التكلفة الناجمة عن الخدمات الضافة تعتمد على أساس من المعلومات تكون زيادة ضئيلة جدا متى اقيمت شبكة عالمية للمعلومات وهذا الأثر لقطاع تناقل المعلومات عن بعد هو السبب جزئيا في الاتجاه نحو الاندماج بين شركات الخدمات أو بين الشركات التي تتاجر في السلع وتلك التي تقوم بأنشطة الخدمات .

وتشمل قطاعات الخدمات الهامة الأخرى المتأثرة النقل وتجارة الجملة والتجزئة . وهنا تتعدد الآليات : ترشيد شبكات النقل عن طريق التخطيط واستخدام الحاويات ، وانشاء المستودعات الآلية ونصف الآلية ، واستخدام طرق جديدة للرقابة على المخزونات ، وأطراف التراسل " الذكية " المسجلة للنقد ، وغير ذلك ، وسيكون لتناقل المعلومات عن بعد شأن هام في مكتب المستقبل . ويدور حاليا بعض النقاش ، أساسا ، بين الشركات ذات المصالح المتنافسة ، عما اذا كانت الحاسبة الالكترونية أم التبادل الهاتفي الالكتروني الرقمي هو الذى سيكون في موضع القلب بالنسبة للمكتب الجديد . ولكل من البديلين مزاياه الخاصة ، ولكن هناك اتفاقا عاما متزايدا بأن مكتب المستقبل القريب سيستخدم مزيجا من شبكات الحاسبات الالكترونية المتكاملة والمواصلات السلكية واللاسلكية وشبكات تجهيز الكلمات .

الاتجاهات التي بدأت في الظهور نحو تنظيم تدفقات البيانات الوطنية والدولية

ان تدفقات البيانات عبر الحدود وظهور الشبكات الدولية المتفاعلة هو أحد التطورات الأساسية في مجال الاتصالات . ومع تقدم تناقل المعلومات عن بعد قد يصبح نظام الاتصالات هذا هو المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للأنباء والتعليم والأعمال العلمية ، بل وللقرارات السياسية .

وان ما يجرى حاليا من تركيز وتنظيم ومراقبة لمصارف البيانات وقواعدها ، وأيضا لأجهزة تجهيز المعلومات في عدد ضئيل من البلدان المتقدمة قد أثار المناقشة حول ظهور مصدر جديد من مصادر التبعية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومن ناحية أخرى ، فان تكاليف الاتصالات المستمرة في الانخفاض قد جعلت من الأوفر لعدد كبير محتمل من المستفيدين في البلدان النامية أن يرسلوا حساباتهم ، ومشاكل تصميماتهم ، وبحوثهم ، وبياناتهم الروتينية للتجهيز في البلدان المتقدمة النمو ، مما أدى الى ما يطلق عليه" الاستنزاف الالكتروني للعقول " (٨) .

وفيما بين البلدان النامية ، بهدف تنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود والى تعزيز قدراتها الذاتية . فالبرازيل ، مثلا ، تحتاج الى شركات متعددة الجنسيات ذات مرافق هناك لتقوم ، على الأقل ، بجزء من عملية تجهيز بياناتها في البرازيل وبأجهزة برازيلية . وقلق هذه البلدان الذى نقدره يتمثل في خوفها من الهوة المتزايدة بين من يمتلكون التكنولوجيا ومن لا يمتلكونها . فالتوابع الاصطناعية للاستشعار من بعد تقوم بالفعل بوضع الخرائط للمحاصيل الزراعية ، والبحث عن الموارد المعدنية أثناء تحليقها فوق بلدان ذات قدرة ضعيفة على استرجاع البيانات واستعمالها . وبالاضافة الى هذا الاهتمام الذى بدأ يظهر لدى البلدان النامية ، فان بعض المسائل الأخرى المتصلة بحماية الشؤون الخاصة والهوية الثقافية قد دفعت الى اتخاذ اجراءات على المستويين الوطني والدولي لتنظيم تبادل المعلومات وتدفق البيانات . وعلى سبيل المثال ، لن تسمح جمهورية ألمانيا الاتحادية وكندا للمصارف الدولية بتحويل بيانات شخصية معينة ، مثل المعلومات الائتمانية ، لتجهيزها خارج حدودهما . ولا تعتبر القيود المفروضة بالفعل على تدفقات البيانات عادة ، على الأقل من جانب من يفرضونها ، مساوية للقيود المفروضة على تجارة السلع ؛ ناهيك عن الحمائية . وعلى العكس من ذلك ، فان أكبر المستفيدين اليوم من تدفقات البيانات عبر الحدود يستخدمون حجة التدفق الحرّ للبيانات بنفس الطريقة التي تستخدم بها بالنسبة للتدفق الحرّ للمعلومات والسلع ، بصفة عامة . وحتى الآن ، فان تكنولوجيا تبادل المعلومات قد سبقت أساليب التنظيم بكثير .

وقد اكتسب القلق ازاء الآثار المترتبة على التدفقات غير المقيدة للبيانات بعدا جديدا بسبب امكانية التوسع في هذه التدفقات من خلال البث التلفزيوني المباشر باستخدام التوابع الاصطناعية حيث يوجّه الارسال مباشرة الى المتلقين من الأفراد . والتطبيق مقصور ، في الوقت الحاضر ، أساسا على الشبكات التي تستخدم محطة استقبال مشتركة وتنقل الرسالة عن طريق كابل الى أجهزة التلفزيون كل على حدة .

وقد أصبح انتشار تدفقات المعلومات من أكثر القضايا التي تواجه المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي اثارة للجدل ، وأكثرها تعقيدا . وتبلور النقاش العام حول مفاهيم مثل حرية الاعلام ، والتدفق الحرّ للمعلومات والمطالبات بنظام اعلامي دولي جديد . ويعتبر هذا النقاش جدلي للغاية نظرا لتصادم مفاهيم وأيديولوجيات ومصالح مختلفة ومتضاربة في كثير من الأحيان وهو نقاش مشوش لعدم وجود اطار مفاهيمي متفق عليه أو حتى اتفاق عام على موضوع المناقشة . وتثير مسألة تنظيم المعلومات وتمويلها والرقابة عليها مسألة الطريقة التي يرى بها المجتمع دور المعلومات : بوصفها موردا أو سلعة أو حقا من حقوق الفرد أو واجبا من واجبات المؤسسات المعنية .

وليست هناك اجابة واحدة . فالأنواع المختلفة من تدفق المعلومات تتطلب أنواعا مختلفة من التنظيم والرقابة ولا يمكن عادة اعتبار انذارات الكوارث والانذارات الصحية سلعا تباع وتشترى ، بل موردا عاما . والفئات الأخرى ، مثل أنباء الأحداث السياسية والاتجاهات الاقتصادية والمعاملات المالية ، أقل وضوحا . ولمختلف المجتمعات تقديرات مختلفة للأهمية النسبية الممنوحة لجوانب المورد أو السلعة ، أو بمنظور آخر ، للتوازن بين القطاعين العام والخاص . ولذا فإن بؤرة المسائل ذات الصلة تختلف باختلاف الأنظمة الاجتماعية/الاقتصادية ، ومستويات التنمية ومركز البلدان المختلفة ومصالحها ، والمؤسسات العامة والخاصة داخل شبكة الاتصالات الدولية القائمة .

وان وضع تنظيمات مرنة لطيف التردد اللاسلكي وللمدار التزامني أمر ضروري على المستوى الدولي لضمان سلامة نظم التوابع الاصطناعية ، سواء المحلية أو الدولية ، التي أصبحت روابط هامة جدا في جميع الاتصالات ، بما في ذلك وسائط الاتصال الجماهيري . والفرض الأساسي الذى يقوم عليه النظام الدولي الحالي في استخدام الطيف اللاسلكي والمدارات التزامنية هو أنها تعتبر موارد للبشرية جمعاء يجب تقاسمها بطريقة منصفة ، ولكن هذه الموارد - باستثناء إنتلسات - قد خصصت في الواقع للدول كل على حدة عن طريق عملية قانونية دولية . وحيث ان الطلب عليها بتزايد ، فقد تكون طريقة التقاسم هذه غير مرضية ؛ ولن يتحقق الاستخدام الكفؤ للطيف وللتوابع الاصطناعية الا في حالة وجود عمليات دولية تعاونية . أما المسائل التي أثارتها البلدان النامية بشأن قدرة العملية الحالية على تلبية احتياجاتها في

المستقبل وامتداد السيادة الوطنية لتشمل المدار التزامني ، فقد شجعت على قيام مناقشات داخل المحافل الدولية المتخصصة بشأن التخطيط المسبق الطويل الأجل بالنسبة للطيف والمدار التزامني اللذين لا ينبغي أن يكونا خاضعين ، على سبيل القصر ، لمعايير الكفاءة الاقتصادية .

وان الدول ذات السيادة ، المشتركة حاليا في مشروع تعاوني لاقامة شبكات دولية للاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات ولمدّ خدماتها المتعلقة بالاتصالات تواجه خيارين أساسيين في انتقاء أنسب الوسائل لتقديم هذه الخدمات وتنظيمها . ويتمثل الخيار الأول في اجراء مفاوضات شاملة بين جميع البلدان ، وتحديد الأحكام والشروط العامة التي تسرى على الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات الدولية لتقنينها ، ثم قيام البلدان والهيئات الخاصة ، كل على حدة ، بجعل مسلكها مطابقا لها . والخيار الثاني هو اتباع " النهج الذرى " الحالي حيث يترك النظام ليتطور تدريجيا ، من خلال القرارات والاتفاقات التي يتم التوصل اليها ، ثنائيا أو في المحافل الدولية المعنية بشأن المواضيع الفردية ، وفقا للظروف الخاصة القائمة . ومن أجل ضمان توفر المتطلبات المواتية للحلول السليمة ، يتعين أن يأخذ في الاعتبار أى عمل يتم في المستقبل في هذا المجال الموازنة بين الآثار الايجابية المحتملة ، مثل خفض درجة الشك والمخاطرة ، وتحسين مناخ العمل واطار التعاون الدولي ، والنتائج السلبية التي قد تشمل فرض تنظيم صارم أكثر من اللازم على مجال دينامي من الناحية التكنولوجية ، مما يؤدى الى خنق التجديد ، ويقلل من فرص قيام المشاريع .

الحواشي

(١) أنظر الفصل الخامس .

(٢) للاطلاع على تعاريف واسعة مفيدة للاتصال والمعلومات ، أنظر " أصوات متعددة وعالم واحد " ، تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال ، كوغان بيج ، يونيبب ، نيويورك ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٨٠ ، الصفحة ١٤ .

(٣) البنك الدولي للانشاء والتعمير " جداول العالم " ، الطبعة الثالثة ، المجلد الثاني ، واشنطن ، العاصمة ، ١٩٨٤ .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) يتزايد هذا العدد بمعدل يبلغ حوالي ٢٠ في المائة سنويا ، وليس هناك أية دلائل على أن هذا النمو سيتباطأ . مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية ، تدفقات البيانات عبر الحدود : امكانية الاستفادة من سوق قاعدة البيانات الدولية ذات الاتصال المباشر . ورقة تقنية . منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.A.1 ، نيويورك ، ١٩٨٣ ، الصفحة ١٩ .

(٦) لجنة الاتحادات الأوروبية ، صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، والمنافسة فيها ، وتركزها ، وقدرتها التنافسية ، بروكسل ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الصفحتان ٤٣ و ٤٤ .

(٧) مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية ، تدفقات البيانات عبر الحدود والبرازيل ، دراسة الحالة البرازيلية ، منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.A.3 ، نيويورك ، ١٩٨٣ ، الصفحة ١٦ .

(٨) خوان ف. رادا ، آثار الالكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات ، دراسات حالات في أمريكا اللاتينية ، اليونسكو ، باريس ، ١٩٨٢ ، الصفحة ٤٨ .

الفصل السابع

العمالة

مثل الالتزام السياسي بتحقيق العمالة الكاملة جزءا هاما من الاطار الذى تعاونت داخله جماعات ذات مصالح مختلفة في البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو في الجهود المبذولة بعد الحرب لتعزيز التقدم الاقتصادى الى جانب العدالة الاجتماعية . أما في البلدان الاشتراكية فان العمالة المضمونة مبدأ اساسي ، ويتمتع المواطن بحق وواجب المشاركة في المجتمع عن طريق العمل . وفي البلدان النامية ، لا يزال الهدف الأسمى المتمثل في ايجاد عمل ثابت ومجز لكل من يرغب فيه بعيد المنال حتى في الأوقات العادية . ولا تزال فرص العمالة للعيش بصورة مقبولة الى حد ما قاصرة على الأقلية ، على الرغم من أن هذه الأقلية اصبحت أكبر على مر السنين ، بل أصبحت أغلبية في بعض البلدان .

التغيرات الدورية والاطول أجلا في العمالة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو

النكسات الحالية في العمالة

طرأ تغير رئيسي في البلدان المتقدمة النمو في التوقعات الشاملة للعمالة طيلة العقد الماضي ، بعد مرور ثلاثة عقود من الزيادة المطردة في العمالة ، والاقتراب من العمالة الكاملة في معظم البلدان . وكانت الخطوات السريعة التي ارتفع بها معدل البطالة أمرا مثيرا للدهشة بنفس القدر الذى أثاره استمرار عدم توافر وظائف عند المستويات التي كانت تعتبر غير مقبولة اجتماعيا في الآونة الأخيرة فقط . وجاءت الطفرة الأولى في البطالة في سنة الانكماش ١٩٧٥ . وظلت البطالة مرتفعة في فترة الانتعاش اللاحق . وابتداء من عام ١٩٨٠ ارتفعت البطالة نصف نقطة مئوية على الأقل في كل سنة من السنوات الأربع التالية ، لتبلغ ذروتها عند نسبة ٩ في المائة في عام ١٩٨٣ ، وهو مستوى يكاد يزيد ثلاث مرات عن المستوى الذى تحقق في العقد السابق . وظلت منذ ذلك الحين ثابتة تقريبا عند هذه القمة ، أو أدنى منها بقليل . وفي حين كانت الزيادة في البطالة متماثلة بالنسبة لجميع البلدان المتقدمة النمو حتى عام ١٩٨٣ ، ومنذ ذلك الحين تباعدت الاتجاهات الواضحة في امريكا الشمالية واوروبا بصورة حادة ، فهبط المعدل في الأولى ، ولا سيما في الولايات المتحدة ، ولكنه استمر في الارتفاع في اوروبا . وانخفض مجموع عدد العاطلين في امريكا الشمالية بحوالي مليونين ، في حين زاد عدد المستخدمين ؛ وفي اوروبا زاد عدد العاطلين بحوالي مليون ونصف ، في حين انخفض فعلا مجموع عدد المستخدمين .

ويبين الجدول ١ الاتجاهات السائدة في بلدان بمفردها طيلة نصف العقد . ويمكن ادراك أن معدل البطالة في اسبانيا يتحرك أعلى من علامة الـ ٢٠ في المائة ، وان هناك اتجاها صعوديا مستمرا في البلدان الاخرى التي بلغت البطالة فيها مستويات عالية في عام ١٩٨٣ . وفي حين أن لكسمبورغ والنرويج والسويد ، وهي من بين البلدان ذات أعلى حصة من الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي ، وايسلندا واليابان وسويسرا ، وهي من بين البلدان ذات أقل حصة ، تعاني جميعا من تزايد البطالة ، فانها مع ذلك كانت البلدان الوحيدة التي تحتفظ بمعدلات شاملة تقرب من المعدلات التي كانت نموذجية بصفة عامة في حقبة العمالة الكاملة بعد الحرب .

وقد أدت عوامل شتى دورها في رفع مستويات البطالة والابقاء عليها عالية. وتختلف اهميتها من بلد لآخر ، كما يختلف تصور المشاكل الأساسية التي تؤدي الى البطالة . وهناك ما يمكن وصفه بأنه لا يعدو أن يكون توافقا سهما في الآراء بشأن التشخيص ، يقل فيما يتعلق بأين يكمن العلاج أو اذا كان بالوسع تقديمه .

الجدول ١ - البطالة في البلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي

معدل النسبة المئوية الموحدة (أ)

(١٩٨٠ - ١٩٨٥)

البلد (ب)	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤ (ج)	١٩٨٥ (التغير من ١٩٨٤) (هـ)
اسبانيا	٢ر١١	٠ر١٤	٩ر١٥	٤ر١٧	٥ر١٩ (د)	١-١/٢
تركيا	٠٠٠	٤ر١٢	١ر١٤	٨ر١٥	٢ر١٦ (د)	١/٢
بلجيكا	١ر٩	٢ر١١	١ر١٣	٥ر١٤	٢ر١٥	١/٢
ايرلندا	١ر٦	٩ر٨	٧ر١٠	٨ر١٣	٨ر١٦ (د)	٣/٤
هولندا	٠ر٦	٦ر٨	٤ر١١	٧ر١٣	١ر١٤	١-١/٢
المملكة المتحدة	٩ر٦	٦ر١٠	٣ر١٢	١ر١٣	٢ر١٣	—
كندا	٥ر٧	٥ر٧	٩ر١٠	٨ر١١	٣ر١١	—
البرتغال	٦ر٧	٦ر٧	٦ر٧	٨ر١٠	٥ر١١ (د)	١/٢
الدانمرك	٥ر٦	٣ر١٠	٩ر٩	٧ر١٠	٥ر١٠ (د)	١-١/٢
استراليا	٠ر٦	٥ر٧	١ر٧	٨ر٩	٠ر٩	١-١/٢
ايطاليا	٥ر٧	٣ر٨	٩ر٨	٧ر٩	٣ر١٠ (د)	١/٢
الولايات المتحدة	٠ر٧	٥ر٧	٥ر٩	٥ر٩	٥ر٧	١-١/٢
فرنسا	٣ر٦	٣ر٧	٠ر٨	٠ر٨	٧ر٨	٣/٤
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٣ر٠	٤ر٤	١ر٦	٠ر٨	٤ر٨	—
اليونان	٣ر٩	٤ر٠	٥ر٨	٨ر٧	٨ر٧	١/٤
فنلندا	٤ر٦	٥ر١	٥ر٨	١ر٦	٠ر٦	١-١/٢
نيوزيلندا	٢ر٢	٣ر٦	٣ر٩	٦ر٥	٦ر٥ (د)	١-١/٢
النمسا	١ر٩	٥ر٢	٣ر٥	٢ر٤	٥ر٤ (د)	١-١/٤
السويد	٢ر٠	٥ر٢	١ر٣	٥ر٣	٢ر٣	—
النرويج	١ر٧	٢ر٠	٢ر٦	٣ر٣	١ر٣	١-١/٤
لكسمبورغ	١ر٠	١ر٠	١ر٢	٢ر٣	٠٠٠	—
اليابان	٢ر٠	٢ر٢	٢ر٤	٢ر٦	٢ر٧	١-١/٤
ايسلندا	٠٠٠	٤ر٠	٧ر٠	١ر١	٠٠٠	٠٠٠
سويسرا	٢ر٠	٢ر٠	٤ر٠	٩ر٠	٠ر١ (د)	١-١/٤

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، توقعات العمالة ، باريس ، ١٩٨٤ والتوقعات الاقتصادية ، رقم ٣٦ ، باريس ، ١٩٨٤ .

(أ) قامت امانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتعديل (توحيد معدل البطالة الوطنية) لمراعاة الاختلافات في التعاريف الوطنية . وفيما يتعلق بالدانمرك وايسلندا واليونان وايرلندا ولكسمبورغ ونيوزيلندا والبرتغال وسويسرا وتركيا ، يجرى استخدام التعاريف الوطنية .

(ب) ترد البلدان بالترتيب التنازلي لمعدل البطالة في عام ١٩٨٣ ، وهي آخر سنة تتوافر عنها البيانات النهائية .

(ج) تستند الى بيانات تغطي أقل من سنة تقويمية كاملة .

(د) تقديرات أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(هـ) تستند الى اسقاطات امانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

ويكمن أحد التفسيرات العامة فيما يحدث في التكنولوجيا ، ولا سيما الاتجاه السريع ناحية استخدام الحاسبات الالكترونية والتشغيل الآلي ويرد بشأنها اشارة أخرى في هذا الفصل فيما بعد (١) . ويسود الاعتقاد بأن تعاقب التقنيات الموفرة للعمالة التي يجرى ادخالها في الصناعة والتي امتدت الى الوظائف المكتبية قد أدى الى حدوث الاحلال الهيكلي الذى طال التخوف منه بأن حلت الآلة محل الانسان ، مما أحدث توازنا يتسم بوجود نسبة كبيرة من القوى العاملة ، غير القادرة على العثور على عمل ، ولو بأجور منخفضة . وهناك تأييد للرأى القائل بأن الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو قد دخلت حقبة طويلة من التحول الذى يميز نهاية دورة انتشار الابتكارات ، تأخذ فيها التحسينات التقنية الأخرى بصفة عامة شكل التخلص من الايدى العاملة وليس استحداث منتجات جديدة وتوجيه الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة . والدورة الرئيسية القادمة لاستغلال الابتكارات الجديدة تبدو لبعض المراقبين انها مقبلة ، مع توقع أن المرحلة الأولى التي تتسم بسرعة تطور المنتج الجديد وانتشاره وخلق فرص عمل جديدة ستعيد بعض الاستقرار الى أسواق العمل في نهاية الأمر .

وقد يكون هناك دعم آخر من الاتجاهات في الانتاجية . ويبدو أن الانتاجية تتدعم بدرجة جيدة الى حد ما في اوروبا في حين ركدت العمالة ؛ ويوحي هذا العامل ، الى جانب معدل الاستثمار ، بأن هناك قدرا كبيرا بالفعل من الاستثمارات التي تؤدى الى التخلص من الايدى العاملة رغم نقص الطلب على الناتج (٢) .

والعامل العام الآخر الذى يقدم غالبا لشرح اسباب ارتفاع البطالة يتمثل في انه حدثت خسارة عامة للدينامية في كثير من الاقتصادات والصناعات . وترد هذه الاطروحة في كثير من النصوص وتعزى بدورها الى كثير من الاسباب . ففي بعض النصوص تكون الآثار الضارة للتوسع المفرط للدولة بصفتها عاملا اقتصاديا واجتماعيا هي محل الاهتمام . ووفقا لهذا الرأى ، هناك اعتماد مفرط على تنظيم مكافحة آثار الدورة المالية ، والمفاوضات التي تشرف عليها الحكومة ، و" المخططة " احيانا ، فيما يتعلق بالأجور . وتوجه الانتقادات الى السياسة الاجتماعية التي تعزز جانب الايدى العاملة وتجعل وجود زيادات عن الحاجة وظق المصانع أمرا صعبا ، وكذلك القبول الضمني بأنه يمكن نقل عبء الزيادة في تكاليف العمل ، وأن التدابير التشجيعية التي تتخذها الحكومة ، بما في ذلك ارتفاع مستويات الانفاق العام والعمالة ، والحماية الخارجية الملائمة ، ستدعم الطلب والعمالة الشاملة. وثمة تلميح الى أن الالتزام بالعمالة الكاملة والسياسات المتبعة للتمسك بهذا الالتزام ، حملت بذور المشاكل الحالية . واصبح من الصعب احتواء التضخم ، ويقال أن الاتجاهات والممارسات التي لا تؤدى على وجه العموم الى وجود استثمار يقوم على المبادرة ، والابتكار ومنتج قد أصبحت راسخة الاقدام .

والالتزام الذى تعهدت به الحكومات بعد الحرب لتحقيق العمالة الكاملة جرى اعتقادا بأن التعاون في اطار النظام النقدى والمالي والتجارى الدولي الذى وضعته سيكون

متمشيا مع اهدافها الداخلية ومدعما لها . وكانت تلك هي الحال ، في بادئ الأمر . كما زادت الأمور صعوبة تدريجيا في نظام كانت الحواجز الدولية فيه تتناقص لكي تسلك الاقتصادات المفتوحة سبلا مختلفة . وأصبح من الأصعب التوفيق بين الالتزامات بتحقيق العمالة الكاملة وثبات الأسعار والتوازن الخارجي مثل مستويات الأجور والانتاجية والتكاليف وأعباء الضريبة والآراء المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية العامة للحكومات في بلدان مختلفة متباينة . كما أخفقت الصيغ المتفق عليها لاعادة تحقيق التوازن على الصعيد الدولي في اداء دورها المقصود ، مما أدى الى تشجيع البلدان على البحث عن الحلول الخاصة بها للمشاكل بصورة تشغل طابع الترابط الذى يتسم به النظام .

ويمكن في بعض الجهات ملاحظة ما يمكن أن يوصف بانه تراجع جزئي عن الالتزام بفكرة العمالة الكاملة ، أو على الأقل ، العمالة الكاملة كأولوية أولى للسياسة الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية . وهذا ، على الأقل ، هو رأى كثيرين من جانب العمال ومن مؤيديهم السياسيين . وقد تتمثل الصيغة المختلفة للحالة في انه ليس هناك أى تراجع بل بالأحرى اعادة تقييم لمعنى الالتزام في مجتمعات تتخذ جزئيا فيها قرارات الادخار والاستثمار ، ومن ثم قرارات العمالة في النهاية ، وفقا لمبادئ الربحية والعائد بمعرفة أصحاب رأس المال من الافراد ، وهم ، فضلا عن ذلك ، احرار نسبيا الآن في وضع رؤوس اموالهم في بلدان مختلفة . وفي النظام الذى تتسم به الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، قد يقال انه يوجد على المدى البعيد توافق بين الحصص النسبية لرأس المال والايدى العاملة في الدخل القومي ومستوى العمالة . واذا انخفضت حصة رأس المال الى أدنى من المستوى المطلوب ، عن طريق الزيادة في الضرائب ، أو في تكاليف العمل المباشرة أو غير المباشرة ، ستنخفض العمالة المباشرة الى أدنى من المستوى المستصوب اجتماعيا . وفي هذه الحالة ، فان المجتمع الملتزم بتحقيق حد ادنى من الضمان للجميع يحتاج الى اعالة اولئك الذين لا يعملون عن طريق آلية ما لاعادة التوزيع .

ويبدو أن النظم المحكمة ، لدعم الذين لا يعملون أو الذين يتعذر عليهم خلافا لذلك تحقيق الحد الأدنى الاجتماعي للدخل عن طريق جهودهم هم ، تلك النظم التي تنشأ خلال فترة تتسم بارتفاع العمالة وكرد فعل لفترة سابقة تتسم بارتفاع البطالة ، تعرضت لاختبارات قاسية باعادة ظهور بطالة أعلى . ووصل هذا الى حد تحويل الرأى العام ناحية تقديم دعم أقوى للآليات التي تخصص نسبة أكبر من الدخل عن طريق العمالة المباشرة بدلا من الدعم العام ، بما في ذلك استخدام آلية لدفع أجور حقيقية ومزايا اضافية نسبية أقل .

تكلفة وتواتر البطالة

تتسم المستويات الحالية للبطالة بارتفاع التكلفة الاجتماعية . وتعتبر العمالة ، أو احتمالات العمالة ، عنصرا هاما في رفاهية الفرد والأسرة ، حتى مع صرف النظر عن الدخل

المستمد من العمالة . وقد تغير معنى البطالة اليوم بعدد من الطرق بالمقارنة بمعناها منذ خمس سنوات ، أو منذ ٢٠ سنة ، أو بالمقارنة بأيام الكساد الكبير . وبمقارنة الحالة منذ خمس سنوات ، من المرجح جدا أن تكون حالتها اليوم أسوأ . ويتضح هذا ، مثلا ، من الارقام التي تظهر زيادة تواتر انتشار الفقر اذا ما قورن بمستوى البطالة في عدد من البلدان المتقدمة النمو (٣) . وبالمقارنة بفترة ما قبل الحرب ، لم تعد البطالة لفترات غير قصيرة تسبب الاملاق الحتمي تقريبا ، على الرغم من أنها تنزل شدائد خطيرة ببعض البلدان المتقدمة النمو التي أخذت بأسباب التصنيع مؤخرا ولم تنشئ بعد نظما محكمة للضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ، والتي يشيع فيها وجود أسر ذات عائل واحد . وفي معظم البلدان المتقدمة النمو ، فان المجموعة المؤلفة من المدخرات ، والسلع المعمرة المتراكمة ، والدعم المقدم من النقابات أو الجمهور ، والأسر المعيشية التي يتعدد فيها المتكسبون ، تدعم في كثير من الاحيان الاستهلاك واسلوب حياة العاطل ، ان لم تدعم اخلاقه .

وتؤثر البطالة بصفة خاصة على فئتين عمريتين ، الشباب الذى لم يعمل قط ، والعمال كبار السن الذين قد لا يعطون مرة أخرى على الاطلاق . والمشكلة هنا ليست مشكلة نقود فحسب ، على الرغم من أن الفقر في الفئتين لا يعتبر أمرا غير مألوف ، بقدر ما تتعلق بالضرر النفسي ، والاغتراب واليأس وهي أمور لها ضريبتها من زيادة الجنوح ، وانحراف السلوك واللامبالاة بين الشباب ، والاجهاد النفسي والبدني بين الكبار مما يزيد ، مثلا ، من انتشار ادمان المسكرات ، واساءة معاملة الاطفال والزوجات ، والهجر والطلاق .

ويوجد بالتمام نسبة ٤٤ في المائة من الـ ٣٢ مليون عاطل في البلدان المتقدمة النمو هم من الشباب دون سن ٢٥ عاما . ويبين الجدول ٢ توزيع العاطلين حسب فئة العمر ، ويرد لكل فئة على حدة حسب الجنس ، بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو التي تتوفر البيانات المتعلقة بها . وفي جميع البلدان المبينة ، يتفاوت تمثيل العاطلين من الشباب فيما يتعلق بأعدادهم في القوى العاملة . ويوجد مع ذلك انحرافات كبيرة بين البلدان ، ولا سيما في الفئة دون سن ٢٠ عاما التي يبدو فيها أن معدل البطالة يتأثر تأثرا شديدا بالانحرافات المحلية في سن الانتهاء من التعليم الالزامي أو طبيعة التزامات الخدمة العسكرية ، بالاضافة الى فرص العمالة .

الجدول ٢ - هيكل البطالة حسب العمر والجنس في بلدان مختارة متقدمة النمو ذات اقتصادات سوقية ، ١٩٨٣
(النسبة المئوية) (أ)

البلد (ب)	أقل من ٢٠ سنة		من ٢٠ الى ٢٤ سنة		مجموع العاطلين عن العمل أقل من ٢٥ سنة	من ٢٥ الى ٥٤ سنة		٥٥ سنة واكثر	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث		ذكور	اناث	ذكور	اناث
اسبانيا	١٣	١٠	١٥	١٣	٥١	٣١	١١	٦	١
المملكة المتحدة	١١	٨	١٤	٨	٤١	٣٦	١٢	١٠	٢
كندا	٩	٧	١٤	٩	٣٩	٣١	٢٢	٥	٢
استراليا	١٣	١٢	١٥	٩	٤٩	٢٩	١٨	٤	-
ايطاليا (ج)	١٤	١٦	١٥	١٧	٦٢	١٤	٢٢	١	١
الولايات المتحدة	٩	٨	١٣	٩	٣٩	٣٢	٢٢	٥	٣
المانيا (جمهورية- الاتحادية)	٤	٥	١٠	١٠	٢٩	٣٣	٢٧	٧	٤
فنلندا	٧	٦	٨	٧	٢٨	٢٨	٢١	٩	١٢
السويد	٧	٨	١١	١٠	٣٥	٢٤	٢٢	١٠	٨
النرويج (ج)	١٢	١٢	١٢	١٢	٤٨	٢٥	٢٤	٣	١
اليابان	٤	٣	٧	٨	٢٢	٣٣	٢٤	١٧	٤

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي احصاءات القوى العاملة ، باريس، ١٩٨٤.

(أ) تبين النسبة المئوية التي تمثلها كل فئة عمرية على حدة فيما يتعلق بالذكور والاناث في مجموع عدد العاطلين عن العمل .

(ب) ترد البلدان حسب الترتيب التنازلي للمعدل العام للبطالة في عام ١٩٨٣.

(ج) الفئتان العمريتان هما من ٢٥ الى ٥٩ سنة ، و ٦٠ سنة أو ما فوقها .

ومعدل مشاركة القوة العاملة في الفئة العمرية أقل من ٢٠ سنة في اليابان منخفض انخفاضا غير عادى ، اذ يبلغ أقل من ٢٠ في المائة ، كما ان معدل المشاركة في جمهورية المانيا الاتحادية دون المتوسط . وأكثر الانماط اتساقا فيما بين البلدان هو نسبة الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة في مجموع العاطلين عن العمل . وتمثل النساء دون سن ٢٠ سنة بنفس نسب معاصريهن من الذكور تقريبا ، بيد انه في الفئة العمرية التالية يزداد نصيب الشبان . وفي ايطاليا ، تشكل الشابات نسبة كبيرة بشكل غير عادى من مجموع العاطلين عن العمل ، وتسهم في تحقيق أعلى نسبة اجمالية للشباب فيما بين العاطلين عن العمل في البلدان الواردة في الجدول . وتوافق بلوغ الذروة في البطالة العامة المرتفعة مع بلوغ معدل الزيادة في القوة العاملة في اوروبا ذروته . بيد ان عدد الشبان الداخلين في القوة العاملة يتناقص تدريجيا مع تجاوز جيل " الكثرة المفاجئة في المواليد " سن الالتحاق بالقوة العاملة . وقد مرت امريكا الشمالية بتلك المرحلة في العقد الماضي . وفي كلا المنطقتين ستعمل الاتجاهات الديموغرافية في المستقبل القريب لصالح احتواء مشكلة البطالة بين الشباب .

وتتأثر الاهمية النسبية للعمال الاكبر سنا في صفوف العاطلين عن العمل تأثرا كبيرا بمشاركتهم النسبية في القوة العاملة التي تتراوح من أعلى معدل لها وهو حوالي ٨٠ في المائة للفئة العمرية بين ٥٥ و ٦٤ سنة للرجال في اليابان والمملكة المتحدة الى أدنى مستوى لها وهو حوالي ٥٥ في المائة في فنلندا . ومن ناحية اخرى ، يوجد في فنلندا معدل مرتفع جدا للمشاركة فيما بين النساء يبلغ حوالي ٤٧ في المائة ، وتحقق السويد اعلى معدل ، ويبلغ ٦٠ في المائة تقريبا .

وفي معظم البلدان ، دفعت البطالة بين الشباب الى اتخاذ مجموعة من المبادرات السياسية لمعالجة المشكلة عن طريق اتخاذ تدابير محددة تهدف الى تشجيع أصحاب الاعمال على النظر في الاستعانة بالعاملين الاصغر سنا . وتعتمد بعض تلك التدابير على حوافز مالية (٤) وتعتمد تدابير اخرى على سداد جزء من تكاليف التوظيف والتدريب ، في حين تعتمد تدابير اخرى على توفير معلومات أفضل للشباب واصحاب الاعمال وخدمات استشارية وما الى ذلك . وفي معظم الحالات ، لا تعطي هذه التدابير الا فكرة سطحية عن المشكلة . بيد ان استمرار المشكلة قد حفز أيضا على اجراء عملية اعادة تقييم أعم لاعداد الشباب لحياة الراشدين في المدارس ومؤسسات التدريب المهني التقليدية التي بدأت تؤثر في التفكير الذى يطالب باجراء اصلاح عملي (٥) .

وتمثل أحد الآثار الجانبية للجهود المبذولة للتغلب على مشكلة البطالة بين الشباب في ممارسة ضغوط أكثر على الذين قاربوا على التقاعد من العمال . وعلى أية

حال ، فقد واجه العاملون الذين تتجاوز أعمارهم ٥٠ عاما صعوبات متزايدة . فالتغير السريع في هيكل الاقتصاد ، وسوق العمل ، المقترن بالحاجة الى مهارات جديدة وتركيز عام على الشباب وهي السمات السائدة في الستينات وقدر كبير من السبعينات ، زادت من تعريض العمال الاكبر سنا لخطر فقد وظائفهم وعدم قدرتهم على ايجاد وظائف جديدة . ومدة بطالة العمال الاكبر سنا اطول بصفة خاصة ، وتصل تقريبا الى ضعف متوسط المدة في الكثير من البلدان . كما يتركز العمال الاكبر سنا ، لمجموعة من الاسباب ، في صناعات اقدم تعاني من تدهور كالصناعات الثقيلة ، والتعدين ، والنقل ، والزراعة الحدية في بعض البلدان . ويمثلون ايضا تمثيلا زائدا عندما توجد بضع فرص بديلة كما انهم اقل قدرة على التنقل جغرافيا . واذا كان العمال الاكبر سنا هم من النساء فان قدرتهن على الحركة محدودة بصفة خاصة عندما يستدعي الامر الانتقال الى حيث يمكن أن يتوفر العمل . وفي الوقت ذاته ، فان اغراء ترك القوى العاملة قد ازداد مع امكانية التقاعد المبكر ، وحصول العمال الاكبر سنا الذين يستغنى عنهم على مدفوعات . وفي العديد من البلدان ، أمكن فعلا السيطرة على البطالة " المفتوحة " فيما بين العمال الاكبر سنا عن طريق مختلف الحوافز لتشجيع العمال على ترك القوة العاملة . ولو ان معدلات البطالة مرتفعة فيما بين العمال الاكبر سنا ، فانها ازدادت ، نتيجة لذلك ، بسرعة أبطأ بعض الشيء عن معدلات البطالة العامة ، وانخفضت نسبة العاطلين عن العمل فيما بين من يتجاوز سنهم ٥٥ عاما .

التغيرات الطويلة الاجل في قوة العمل

يلزم النظر الى التغيرات الهيكلية في البطالة في سياق التغيرات الكبيرة في قوة العمل التي تحدث في غضون فترة طويلة . وكان أهم تغييرين هما : الانخفاض الحاد في نسبة الرجال العاملين من هم في الاعمار التقليدية النشطة (١٥ الى ٦٤ سنة) ، والموجودين ، في واقع الامر ، في القوة العاملة ؛ والزيادة الحادة في نسبة النساء في الفئة العمرية ذاتها الموجودات في القوة العاملة . وتظهر الصورة العامة من موجز البيانات الوارد في الجدول ٣ . وحدثت زيادة سريعة في نسبة الرجال غير الموجودين في القوة العاملة نتيجة لانخفاض في معدلات المشاركة في كل فئة عمرية . أما الانخفاض في عدد النساء اللائي ظللن خارج القوى العاملة فكان يرجع كلية تقريبا الى الزيادة السريعة في معدلات المشاركة في فئات الأعمار ٢٠ الى ٥٤ عاما التي تكتسب فيها النسبة المتزايدة للنساء المتزوجات ولديهن اطفال وما زلن في العمل أهمية خاصة . وانخفضت معدلات مشاركة النساء الاكبر سنا في الوقت الذى اتجهت فيه معدلات مشاركة النساء الاصغر سنا وجهات متناقضة تناقضا حادا في البلدان

المختلفة . وتبين الاتجاهات العامة الموضحة في الجدول ٣ بالتفصيل بالنسبة للبلدان المنفردة في الجدولين ٤ و ٥ .

وفي عام ١٩٦٠ ، كانت هناك قلة ضئيلة من الرجال في فئات الاعمار ١٥ الى ٦٤ سنة لا تدخل في القوة العاملة في معظم البلدان . وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء الرجال من غير المنتظمين في مؤسسات تعليمية أو تدريبية أو في الخدمة العسكرية او ممن يعانون من عجز دائم . وكانت النسبة الفعلية لغير الداخلين في قوى العمل أعلى بعض الشيء عما تشير اليه الارقام (تزيد في المتوسط بنحو ٣ الى ٤ نقاط مئوية ، وتزداد اكثر من ذلك في البلدان التي ما زالت توجد بها طوائف زراعية كبيرة) اذا اخذنا في الاعتبار اولئك الذين يزيد عمرهم على ٦٥ سنة وما زالوا في قوى العمل . ومنذ عام ١٩٦٠ ، ازدادت نسبة غير الداخلين في قوى العمل ، ويرجع هذا جزئيا الى بقاء المزيد من الشبان في المدارس أو التحاقهم بالكليات . وقابل هذا الاتجاه انسحاب من يزيد سنهم عن ٦٥ سنة من العمل . ومنذ عام ١٩٧٠ ، عادل كل من الاتجاهين الاخر الى حد كبير .

الجدول ٣ - نسبة مجموع السكان العاملين والعاطلين عن العمل وغير الداخلين في القوة العاملة في الفئة العمرية ١٥ الى ٦٤ سنة في بلدان متقدمة النمو ذات اقتصادات سوقية ، ١٩٦٠-١٩٨٠ (أ)

(النسبة المئوية)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٣
		الذكور		
العاملون	٩٢	٨٧	٨١	٧٧
العاطلون عن العمل	٣	٢	٤	٧
غير الداخلين في القوة العاملة	٥	١١	١٥	١٦
		الاناث		
العاملات	٤٠	٤٤	٤٩	٤٩
العاطلات عن العمل	١	١	٣	٥
غير الداخلات في القوة العاملة	٥٧	٥٥	٤٨	٤٦

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للامم المتحدة ، مع الاستناد جزئيا الى احصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(أ) تختلف ارقام العاطلين المبينة هنا عن الارقام المبينة في مواضع اخرى ، نظرا لان المعدلات حسبت على اساس مقام النسبة المئوية لا يمثل مجموع القوة العاملة بل عدد السكان في الفئة العمرية ١٥ - ٦٤ سنة . وتتضمن معدلات العاملين والعاطلين عن العمل في بسط النسبة المئوية عددا ضئيلا من اولئك الذين تتجاوز اعمارهم ٦٥ عاما (انظر النص) .

الجدول ٤ - نسبة العاملين والعاطلين عن العمل وغير الداخلين في القوة العاملة من السكان الذكور في الفئة العمرية ١٥ الى ٦٤ في بلدان مختارة متقدمة النمو ذات اقتصادات سوقية

(النسبة المئوية)

البلد (أ)	التغير في النسبة منذ عام ١٩٦٠			النسبة في عام ١٩٨٣		
	العاملون	العاطلون عن العمل	غير الداخلين في القوة العاملة	العاملون	العاطلون عن العمل	غير الداخلين في القوة العاملة
اسبانيا	- ٣٠ر٦	١٠ر٥	٢٠ر١	٦٦ر٣	١٣ر١	٢٠ر٦
هولندا (ب)	- ٢٥ر٨	٨ر٥	١٧ر٣	٧١ر٣	٩ر٢	١٩ر٥
فرنسا	- ٢٠ر٥	٣ر٨	١٦ر٧	**٧٤ر٢**	٤ر٦	٢١ر٢
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	- ١٨ر٤	٤ر٤	١٤ر٠	٧٥ر٠	٤ر٥	١٩ر٦
فنلندا	- ١٦ر٧	٣ر٤	١٣ر٣	٧٧ر٥	٥ر٠	١٧ر٥
السويد	- ١٤ر٢	١ر٦	١٢ر٦	٨٣ر٠	٢ر٩	١٤ر١
ايطاليا	- ١٣ر١	٠ر٩	١٢ر٢	٧٧ر٧	٥ر٤	١٦ر٩
الدانمرك (ب)	- ١٨ر٧	٧ر٤	١١ر٣	٧٨ر٨	٩ر٤	١١ر٨
ايرلندا (ب)	- ١٤ر٢	٣ر٢	١١ر٠	٧٨ر٥	٩ر٥	١٢ر٠
اليونان (ب)	- ١٠ر٠	- ٨ر٠	١٠ر٨	٧٧ر١	٣ر٩	١٩ر٠
استراليا	- ١٨ر٠	٧ر٥	١٠ر٥	٧٨ر٤	٨ر٣	١٣ر٣
النمسا	- ١٠ر٣	٠ر٤	٩ر٩	٨٠ر٨	٢ر١	١٧ر١
المملكة المتحدة	- ١٩ر٨	١٠ر٤	٩ر٤	٧٦ر٩	١١ر٨	١١ر٣
نيوزيلندا	- ١٠ر٥	٢ر٤	٨ر١	٨٣ر١	٢ر٦	١٤ر٣
كندا	- ١٠ر٩	٤ر١	٦ر٨	٧٤ر٢	١٠ر١	١٥ر٧
الولايات المتحدة	- ٩ر٤	٣ر٥	٥ر٩	٧٦ر٤	٨ر٢	١٥ر٤
بلجيكا (ب)	- ٩ر٤	٣ر٥	٥ر٩	٧٣ر١	٦ر٥	٢٠ر٤
النرويج	- ٧ر١	١ر٣	٥ر٨	٨٣ر٩	٢ر٥	١٣ر٦
اليابان	- ٤ر٢	٠ر٩	٣ر٣	٨٦ر٥	٢ر٤	١١ر١

المصدر: انظر الجدول ٣ .

(أ) ترد البلدان حسب الترتيب التنازلي لانخفاض نسبة الفئة العمرية الداخلة في القوة العاملة .

(ب) ١٩٨٢ .

الجدول ٥ - نسبة العاملات والعاطلات عن العمل وغير الداخلات في القوة العاملة من السكان الاناث في الفئة العمرية ١٥ الى ٦٤ سنة في بلدان مختارة متقدمة النمو ذات اقتصادات سوقية

(النسبة المئوية)

البلد (أ)	التغير في النسبة منذ عام ١٩٦٠			النسبة في عام ١٩٨٣		
	العاملات	العاطلات عن العمل	غير الداخلات في القوة العاملة	العاملات	العاطلات عن العمل	غير الداخلات في القوة العاملة
النرويج	٢٨ر٢	٢ر٤	- ٣٠ر٥	٦٤ر٣	٢ر٥	٣٣ر٢
الدانمرك (ب)	٢٠ر٦	٧ر٦	- ٢٨ر٢	٦٣ر٥	٨ر٢	٢٨ر٣
السويد	٢٥ر٤	١ر٥	- ٢٦ر٩	٧٤ر٣	٢ر٨	٢٢ر٩
كندا	٢١ر٥	٠ر٥	- ٢٦ر٥	٥٣ر٢	٧ر٠	٣٩ر٨
الولايات المتحدة	١٦ر١	٣ر٢	- ١٩ر٣	٥٦ر٢	٥ر٧	٣٨ر١
استراليا	١٤ر٦	٤ر٤	- ١٩ر٠	٤٧ر٦	٥ر٥	٤٦ر٩
هولندا	١٤ر٠	٥ر٠	- ١٩ر٠	٤٠ر٠	٥ر٢	٥٤ر٨
نيوزيلندا (ب)	١١ر٩	٢ر٠	- ١٣ر٩	٤٣ر١	٢ر١	٥٤ر٨
باجيكا (ب)	٦ر٢	٧ر٠	- ١٣ر٢	٤١ر٧	٧ر٩	٥٠ر٤
المملكة المتحدة	٧ر٩	٤ر٤	- ١٢ر٣	٥٣ر٥	٤ر٩	٤١ر٦
اسبانيا	٢ر٠	٦ر٧	- ٦ر٩	٢٥ر٨	٧ر١	٦٧ر١
فرنسا	١ر٥	٤ر٩	- ٦ر٤	٤٦ر٠	٥ر٩	٤٨ر١
فنلندا	٠ر٤	٣ر٧	- ٤ر١	٦٨ر٧	٤ر٤	٢٦ر٩
ايطاليا	-٠ر٩	٣ر٩	- ٣ر٠	٣٥ر٩	٦ر٨	٥٧ر٣
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	-٣ر٥	٤ر٣	- ٠ر٨	٤٥ر٣	٤ر٧	٥٠ر٠
ايرلندا (ب)	-٢ر٤	٢ر٤	٠ر٠	٣١ر٢	٣ر٦	٦٥ر٢
النمسا (ب)	-١ر٥	- ٠ر٢	١ر٧	٤٩ر١	١ر٥	٤٩ر٤
اليابان	-٣ر٥	٠ر٥	٣ر٠	٥٥ر٦	١ر٥	٤٢ر٩
اليونان	-٤ر٩	- ٠ر٥	٥ر٤	٣٣ر٣	٢ر٩	٦٣ر٨

المصدر : انظر الجدول ٣ .

(أ) ترد البلدان حسب الترتيب التنازلي للنقصان في نسبة الفئة العمرية غير الداخلة في القوة العاملة .

(ب) ١٩٨٢ .

ومن العوامل الغالبة المتسببة في زيادة نسبة من يوجدون خارج القوة العاملة انسحاب رجال راشدين في ريعان الشباب أو تجاوزوا هذه المرحلة قليلا بأعداد كبيرة، لاسيما في البلدان الأوروبية . وعلى عكس الاعتقاد السائد ان عددا كبيرا نسبيا من كبار السن يبقون في القوة العاملة ، انخفضت نسبة العاملين كبار السن في كل مكان تقريبا ، ولا يمثل الذين تزيد سنهم على ٦٥ سنة عموما الا ١ - ٢ في المائة من القوة العاملة ، مع وجود استثنائيين بارزين هما اليابان والنرويج . وتبلغ نسبة غير المتضمنين في القوة العاملة في الوقت الحاضر من الذين تقل سنهم عن ٢٥ سنة عموما نحو النصف ، وتنخفض هذه النسبة الى الثلث فقط في اسبانيا بينما ترتفع الى نحو ١٠٠ في المائة في اليابان .

وفيما يتعلق بمشاركة النساء في القوة العاملة ، تتسم الصورة بمزيد من التعقيد وتبين تنوعا اكبر في الاتجاهات عبر البلدان . وقد انخفضت نسبة النساء الباقيات خارج القوة العاملة انخفاضا ملحوظا في بلدان شمال أوروبا وامريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا ، على الرغم من ان النسبة الشاملة من النساء خارج القوة العاملة في البلدان الأخيرة تتجاوز النصف أو تقترب منه . وفي بعض البلدان الأوروبية ، ومنها ، على سبيل المثال ايطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية ، لم يحدث الا انخفاض طفيف في نسبة النساء خارج القوة العاملة ، بيد ان ذلك قد انعكس في زيادة البطالة وليس في التوظيف بين النساء . وارتفعت نسبة النساء خارج القوة العاملة بالفعل في عدة بلدان . واهمية المجموعة التي تقل سنها عن ٢٥ سنة في نسبة النساء خارج القوة العاملة أقل منها في حالة الرجال . ونسبة العاملات اللواتي تزيد سنهن على ٦٥ سنة ضئيلة في جميع البلدان ، حيث تبلغ عموما ١ في المائة أو أقل ، باستثناء اليابان والنرويج .

وترتبط الزيادة الشاملة في تشغيل المرأة بزيادة العمل في مجال الخدمات (بما في ذلك التوظيف الحكومي) والعمل على أساس عدم التفرغ . واحتمال عمل المرأة على أساس عدم التفرغ يزيد على ضعف الاحتمالات الأخرى . وقد زاد خلال العقد الماضي توظيف الرجال والنساء على أساس عدم التفرغ بنسبة ضعفي أو ثلاثة أضعاف معدل العمل على أساس التفرغ .

سياسات التوظيف في البلدان الاشتراكية

ترتبط استراتيجيات وسياسات التوظيف في الاقتصادات المخططة مركزيا بمجموعة واسعة النطاق من الأهداف الاجتماعية الأساسية فضلا عن كونها المواضيع السائدة في الجهود الراهنة المبذولة لتكثيف النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاجية واحداث

التغييرات الموازية في هيكل العمالة . ويتميز جانبان من جوانب سياسة التوظيف بأهمية خاصة . أولا ، تمثل العمالة الكاملة هدفا اجتماعيا ثابتا وعنصرا هاما في التحسينات المتواصلة في ظروف معيشة السكان ككل ، وذلك كمسألة مبدأ عام . وقد تم التوصل الى مستويات التوظيف المرتفعة ، تاريخيا ، عن طريق النمو الاقتصادى الناجم عن الاستثمار والمعتمد على كثافة العمالة ، مما أدى الى معدلات هي من أعلى معدلات مشاركة القوة العاملة في البلدان الصناعية . وقد وسعت مرافق رعاية الطفولة من أجل المحافظة على ارتفاع معدل مشاركة المرأة وتلبية حاجة اجتماعية متزايدة . وعلى نحو مماثل ، ومع زيادة نسبة المتقاعدين في القوة العاملة الاجمالية ، أخذت البلدان بنظام الحوافز لتمديد توظيف العمال الذين يبلغون سن التقاعد . ويشكل الذين في سن الستين فما فوق نسبة تبلغ ٢٠ في المائة من مجموع السكان في بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وهنغاريا ، ونحو ١٢ في المائة من مجموع السكان في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا ، ونحو ٧ في المائة فقط في رومانيا . وفي ضوء انخفاض معدل الخصوبة ومعدل نمو القوة العاملة ، تعتبر مساهمة العمال المسنين المحتملة في التغلب على النقص في العمالة مساهمة هامة . بيد انه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان ، ان ثلثي الذين تجاوزوا السن القانونية للتقاعد تقريبا تزيد سنهم بالفعل على ٦٥ سنة ، وان من بين من هم في سن الستين فما فوق تبلغ النسبة بين الجنسين حوالي ١٣٩ الى ١٠٠ لصالح النساء في أوروبا الشرقية ، واكثر من ٢ الى ١ في الاتحاد السوفياتي . وبالاضافة الى ذلك تبدو مجموعة مهارات من هم فوق سن الستين أقل ملاءمة لاحتياجات القوة العاملة المتوقعة . ومع ذلك فقد خفف التوظيف على اساس التفرغ أو عدم التفرغ من أوجه النقص الحالية في بعض فئات العمالة على نحو ملحوظ . وفي تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية يمثل المتقاعدون ٧ - ٨ في المائة من مجموع العمالة ، وخلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٠ ، انخفضت النسبة من ١٣ في المائة الى نحو ٥ في المائة في هنغاريا ، ومن ٤ - ٥ في المائة الى ٣ في المائة في بولندا .

وازاء تزايد عدم المرونة في استخدام القوة العاملة نتيجة أوجه النقص المطلقة والعوامل غير الملموسة ، يتخذ تنظيم وادارة القوة العاملة أهمية متزايدة في مجال سياسات التوظيف في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية منذ منتصف السبعينات . وتعتبر زيادة انتاجية القوة العاملة في الوقت الراهن شرطا اساسيا لتعجيل النمو الاقتصادى في الثمانينات وبعدها . ويعتمد على كل من التوجيهات الادارية والمبادئ التوجيهية التنظيمية غير المباشرة ، بما في ذلك حوافز الأجور المتمايزة والتحسينات في نطاق الخدمات ونوعية السلع الاستهلاكية . وتتوخى تدابير التوظيف ، الادارية والتنظيمية معا ،

بصورة عامة ، تيسير التغييرات السريعة والمنظمة في هيكل العمالة . ووفقا للتقديرات الرسمية ، ينتقل عموما نحو ٢٠ مليون عامل ، أو ٢٠ في المائة من القوة العاملة في الاتحاد السوفياتي ، من مؤسسة الى أخرى كل سنة ، ويقضي هؤلاء فترة تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ يوما في المتوسط بين عمل وآخر . ويقوم نحو ٤٠ في المائة من الذين يغيرون وظائفهم بتغيير مهنتهم أيضا ، مما يقتضي تدريبا مهنيا اضافيا .

وهناك سمة أخرى تميز هيكل القوة العاملة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي هي ، كما ذكر في الفصل الخاص بالتعليم ، زيادة التفاوت بين الارتفاع التدريجي في مستويات التعليم لدى القوة العاملة ، وما يستتبعه ذلك من زيادة الطلب على الأعمال غير اليدوية والوظائف المهنية ، وزيادة الحاجة النسبية الى العمل الانتاجي اليدوي وشبه الماهر والاعمال ذات الصلة في اسقاطات التوظيف الجديدة . ويزيد ذلك من قيمة عمال الانتاج اليدوي ، ويبرز كذلك بعض أوجه عدم التوازن بين عرض وطلب القوة العاملة . وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، مثلا ، تجاوزت حاجة المؤسسات السنوية المعلنة من القوة العاملة ضعف القوة العاملة المتوفرة في أواخر السبعينات ، وفي بولندا ، تجاوز عدد الوظائف المعروضة عدد الباحثين عن وظائف بما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ وظيفة خلال عام ١٩٨٢ .

وبالرغم من أهمية سياسات التوظيف في الاصلاحات الاقتصادية ، ظل هيكل الأجور في الاقتصادات المخططة مركزيا مستقرا الى حد ما . وكان الانحراف القياسي في متوسط الأجر الشهري ، فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١ ، نحو ١٨ في المائة في الاتحاد السوفياتي ، و ١٤ في المائة في تشيكوسلوفاكيا ، و ١٣ في المائة في بلغاريا ، و ٧ في المائة في رومانيا وبلغاريا . وفي بولندا ، انخفض اختلاف الاجور عبر القطاعات من ١٥ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ١١ في المائة في عام ١٩٨١ . ويبرز هذا الاستقرار في تفاوت الاجور أهمية النمو الموحد للدخل من الأجر بين الوظائف المختلفة . وفي هذا الصدد ، يوازن الحد الأقصى لزيادة الاجور وتوحيد مستويات الأجور عبر القطاعات التفاوت الاجمالي الراجع الى التغييرات في تكوين القوة العاملة . ومع ذلك ، تسعى معظم البلدان الى تغيير هيكل الحوافز من أجل تكثيف انتاجية المؤسسات .

ويرتبط نمو متوسط الأجور الاسمية والدخل الحقيقي لمختلف الفئات المهنية بسياسات التوظيف ويتزامن أيضا مع هيكل الأسعار . ويلعب كل من الاعتبارات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية المعيارية دورا في تحديد المبادئ التوجيهية لسياسة الدخل ومستوى أسعار السلع الأساسية . وقد كانت صناديق مكافآت الأجور والصناديق الاقليمية تمثل تقليديا أدوات هامة لتشجيع الانتاجية في المؤسسات وتحرك القوة العاملة الى المناطق التي تشكو من نقصها . ويعتبر هذان النوعان من حوافز الأجور من المحاولات المدروسة لربط الحوافز الاقتصادية بالأهداف الاجتماعية .

اتجاهات العمالة ومشاكلها في البلدان النامية

ان الأزمة الاقتصادية التي تواجهها بلدان نامية كثيرة في النصف الأول من هذا العقد في شكل ركود أو هبوط في الانتاج وصعوبات اقتصادية أخرى ، وكذلك تدابير التقشف التي اضطر الكثير من هذه البلدان الى اتخاذها بغية استعادة التوازن الخارجي ، قد زادت أعداد العاطلين المسجلين رسميا زيادة ضخمة . ويختلف هيكل العمالة في معظم البلدان النامية اختلافا كبيرا عنه في البلدان الصناعية . فنسبة الداخلين في القوى العاملة الذين يعتمدون على العمالة في دخلهم أقل بكثير من النسبة المقابلة في البلدان الصناعية ، ولكن عدد الناس الذين يعتمدون بصورة مميزة على دخل واحد أكبر من عددهم في البلدان الصناعية . وكثيرا ما يكون تحديد مدى أداء الفرد لعمل يعود عليه بكسب أمرا متعذرا ، لا سيما في مجال الزراعة وفي صفوف الأسر الحضرية الفقيرة الكبيرة . كما يختلف كثيرا مجمل نظام دعم أولئك الذين لا يتكسبون ، وكذلك فرص تحصيل نوع من الرزق بالعمل المتقطع أو بالعمل في القطاع "غير النظامي" . وهذا كله يؤدي الى مرحلة لا تعبر فيها أرقام البطالة ، وحتى أرقام العمالة ، الا تعبيرا ضئيلا عن الأزمة المباشرة أو عن احتمالات الأجل الأطول . ولذلك ، فمن المناسب النظر في الحالة الراهنة في سياق التغيرات الأطول أجلا .

اتجاهات العمالة ، والتحضر ، والهيكل المتغير للاقتصاد

ان النمط المألوف للاقتصاد الذي تسود فيه الزراعة والخدمات المتدنية الانتاجية هو نمط آخذ في التغير . وهذا يتجسد في الأهمية المتزايدة للقطاعات "الحديثة" بالنسبة الى القطاعات "التقليدية" . ورغم ان التمييز بين الحديث والتقليدي هو تمييز عشوائي نوعا ما ويصبح في بعض الأحيان مائعا عند تغير القطاعات التقليدية نفسها مع تغير التكنولوجيا ، يحدث عادة ان يرتبط انتاج الأغذية ، والكثير من الخدمات والصناعات الصغيرة ، بالقطاع الثاني . وتشهد الأهمية النسبية للقطاعات التقليدية انخفاضا يكاد يشمل جميع المجتمعات . وهذه التغيرات هي التي تقوم بتغيير طابع العمل والعمالة .

وفي البلدان النامية ككل ، انخفضت حصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي من اكثر من ٣٠ في المائة الى ١٨ في المائة فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ . ونجم جزء من هذا الانخفاض عن معدل دون المعدل المستصوب لنمو الزراعة ذاتها في بلدان كثيرة . ولكن هناك عاملا أهم من ذلك وهو المعدل الأسرع كثيرا لنمو قطاعات أخرى . فقد زادت حصة الصناعة التحويلية من نحو ١٤ في المائة الى ١٩ في المائة من الناتج المحلي

الاجمالي . ورغم ان البيانات المتعلقة بالصناعة التحويلية كثيرا ما تشمل بعض الصناعات التقليدية ، كان نمو الصناعة التحويلية الحديثة أسرع كثيرا من معدل نمو هذا القطاع ككل في معظم البلدان . أما " المرافق " ، مثل مرافق الغاز والكهرباء التي تعتبر الى حد بعيد قطاعا حضريا ، فقد ضاعفت حصتها من ٨ر٠ في المائة الى ٧ر١ في المائة . وحدثت زيادة بارزة في الخدمات " الحديثة " ، بما فيها التجارة والنقل والادارة والصيرفة والتأمين ، التي زادت حصتها من نحو ٣٩ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٤٦ في المائة في عام ١٩٨٠ .

وتنعكس هذه التغيرات الهيكلية في الاقتصاد في التوزيع المهني المتغير في المجتمع. وانخفضت نسبة السكان النشطين اقتصاديا في الزراعة من نحو ٤٧ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٠ ، بينما زادت حصة الصناعة ، بما فيها المرافق والتشييد ، من ١٦ في المائة الى ٢٠ في المائة . اما نسبة المشتغلين في قطاعات الخدمات ، بما فيها التجارة والنقل ، فقد زادت من ٢٩ في المائة الى ٣٥ في المائة خلال تلك الفترة . وبين هذه القطاعات ، تشكل التجارة والنقل مصدرين رئيسيين للعمالة ولكن أهمية الحكومة كرب عمل رئيسي أخذت تزداد زيادة بارزة مع مرور الوقت في معظم البلدان .

أما التغيرات في هيكل العمالة فقد تتضح أيضا بالاشارة الى الفئات المهنية بمعزل عن قطاعات النشاط الاقتصادي . ففيما يختص بعدد من البلدان النامية المختارة التي تتوافر عنها البيانات ، نجد ان نسبة العاملين المهنيين والتقنيين ومن يتصل بهم (بمن فيهم من الأطباء والمحامين والمهندسين والفنيين) في مجموع السكان النشطين اقتصاديا ، اى القوى العاملة ، قد زادت من ٥ر٥ في المائة حوالي عام ١٩٧٠ الى ٧ في المائة بحلول عام ١٩٨٠ (٦) . وزادت نسبة الكتبة ، وعمال المبيعات ، وعمال الخدمات زيادة بارزة ، من نحو ٢١ الى ٢٧ في المائة على مدار الفترة ذاتها . كما زادت أهمية المهن الادارية والتنظيمية ، وان كانت مجرد زيادة هامشية (الجدول ٦) . وتشكل قطاعات السكان المذكورة أعلاه ، بالاضافة الى العمال الصناعيين ، أغلبية القطاع الحديث النامي ، وأغلبية المجتمع الحضري على نحو مميز .

وفي معظم البلدان النامية ، كانت التغيرات الحاصلة في هيكلها الاقتصادي المبين أعلاه تحدث في السياق الطويل الأجل لاقتصاد نام يشهد فيه القطاعان الحديث والحضري نموا أسرع من نمو القطاعات التقليدية . أما ابطاء النمو أو عكس مساره في القطاعات الحديثة فقد يبطئ التغيير في هيكل الانتاج ولكنه لا يعكس مسار التحول الطويل الأجل للقوى العاملة باتجاه هذه القطاعات . فالناس لا يعودون الى الأنشطة الاقتصادية التقليدية رغم انهم قد يضطرون غالبا الى دخول القطاعات غير النظامية في الحضر . وهكذا فان ابطاء النمو الاقتصادي الذي يثبط التحول الطويل الاجل للقوى العاملة يمكن ان يؤدي الى توتر اقتصادي واجتماعي ، حسبما يبدو حادثا في بلدان نامية كثيرة في السنوات الأخيرة التي اتسمت بالهبوط والركود الاقتصاديين .

الجدول ٦ــ التكوين المهني للقوى العاملة
(النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)

	١٩٧٠			١٩٨٠		
	ألف	باء	جيم	ألف	باء	جيم
بربادوس	٢ر٩	١ر٤	١٨ر٠	٢ر١٠	٢ر٨	٣٥ر٦
كولومبيا	٤ر٥	٠ر٧	٢٣ر٤	١ر٦	١ر٠	٣٧ر٤
شيلي	٧ر١	١ر٩	١٧ر٨	٦ر٤	٢ر٤	٣٧ر٤
غواتيمالا	٣ر٧	١ر١	١٨ر٠	٤ر٨	١ر٢	١٥ر٧
بنما	٦ر٨	٢ر١	٢٨ر٢	١ر١٠	٤ر٤	٢٩ر٠
بيرو	٧ر٤	٠ر٤	٢٢ر٨	٧ر٤	٠ر٥	٢٦ر٨
فنزويلا	٧ر٨	٢ر٥	١٨ر٣	٩ر٥	٣ر٩	٣٧ر٦
البحرين	٨ر٠	١ر٧	٣٣ر٨	١ر١٤	١ر٥	٣٨ر٠
اندونيسيا	٢ر٢	٣ر٤	١٧ر٠	٢ر٩	٠ر١	٢٠ر٤
الكويت	١٠ر٧	٠ر٧	٤٤ر٦	١٦ر٢	١ر٣	٤٢ر٤
باكستان	٢ر٠	٠ر٥٥	١٧ر٣	٢ر٩	٠ر٧	١٧ر٠
كوريا، جمهورية	٣ر١	٠ر٩	٢٢ر٢	٤ر٣	١ر٠	٢٦ر٧
سري لانكا	٤ر٠	٠ر٣	١٤ر٦	٤ر٨	٠ر٥	١٦ر٣
الجمهورية العربية السورية	٤ر٣	٠ر٤	١٥ر٣	٩ر٢	٠ر٦	١٩ر٠
تايلند	١ر٧	١ر٥	٦ر١	٢ر٥	١ر٣	١٢ر٦
المتوسط	٥ر٥	١ر٣	٢١ر٢	٦ر٩	١ر٥	٢٧ر٥

المصدر: منظمة العمل الدولية، الكتاب السنوي لاحصاءات العمل، أعداد مختلفة.

ألف ــ العاملون المهنيون والتقنيون ومن يتصل بهم.

باء ــ العاملون في حقل الادارة والتنظيم.

جيم ــ الكتبة وعمال المبيعات وعمال الخدمات.

ويتزايد عدد من يعملون مقابل أجر أو مرتب في المصانع والمؤسسات التجارية وفي صناعات الخدمات وادارات الحكومة ، ونسبة متزايدة منهم تعمل وتعيش في المدن الكبيرة أو الصغيرة . وتصبح مسألة العمالة متعلقة بشكل متزايد بالتوظيف في المدن رغم أن نسبة البطالة في الريف ما زالت مرتفعة في كثير من البلدان النامية ، والأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة الريفية لا توفر التوظيف فحسب لنسبة كبيرة من مجموع القوى العاملة ، بل تشكل أيضا مصادر محتملة وضخمة لنمو العمالة . وتتخذ البطالة أيضا طابعا حديثا . فالبطالة الحضرية ، باستثناء القطاعات غير الرسمية في المدن ، بطالة سافرة ، وكثيرا ما لا يتمكن العاطل من الاعتماد على الدخل الجماعي للأسرة الكبيرة كما كان يمكن أن يحدث في البيئة الريفية . أما ظروف الزراعة المعيشية في الريف حيث كان يمكن للفرد فيها أن يشترك مع الأسرة في عملها ويشاركها فيما تستهلكه ، حتى لو كانت مساهمته الحدّية في ايراد الأسرة مساهمة ضئيلة للغاية أو منعدمة ، فلم تعد موجودة . فالفرد في الأنشطة الحضرية المنظمة ، مثل الصناعة الكبيرة أو المؤسسات التجارية ، اما أن يكون عاملا أو عاطلا ، رغم أنه يمكنه البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي أو قد يحصل أحيانا على عمل على أساس عدم التفرغ . وانعدام العمل معناه انعدام الدخل . ومن ناحية أخرى فان معظم البلدان النامية ليس لديها بعد نظام للضمان الاجتماعي للعاطلين . وهذا مما يجعل خلق فرص العمل في المدن هدفا أساسيا من أهداف السياسة العامة .

وقد ازدادت لدرجة كبيرة ، في كثير من البلدان النامية ، نسبة من يتكسبون الأجور والمرتبات (الموظفين) من بين مجموع القوى العاملة . ووصلت هذه النسبة في باكورة الثمانينات (في العدد المحدود من البلدان النامية التي تتوفر عنها بيانات قابلة للمقارنة) الى ٢٠—٢٥ في المائة في تايلند وباكستان ، و ٣٠—٥٠ في المائة في جمهورية كوريا وبيرو والفلبين ، و ٥٠—٧٠ في المائة في مصر وشيلي وفنزويلا وسري لانكا والجمهورية العربية السورية وماليزيا ، والى أكثر من ٧٠ في المائة في البحرين وكوستاريكا واسرائيل والكويت . واذا أخذت هذه البلدان ككل ، فان النسبة قد زادت من ٣٤ في المائة في عام ١٩٧٠ الى حوالي ٣٨ في المائة في عام ١٩٨٠ (٧) . ومعظم الموظفين في هذه البلدان من الحضر (٨) . وعلاوة على ذلك فان معظم الزيادة في عدد الموظفين حدثت في الاقتصاد الحضري . وما زالت نسبة الموظفين في أكبر البلدان النامية منخفضة عموما لأن الزراعة الريفية هي التي تسود . وهناك استثناء هام لذلك وهو البرازيل اذ أنها من بين البلدان التي تحظى بأعلى نسب للموظفين .

وقد ازداد مجموع عدد الموظفين في الأنشطة غير الزراعية في قطاع مستعرض للبلدان النامية (٩) بنسبة تزيد قليلا على ٤ في المائة سنويا خلال فترة السبعينات . واختلف معدل الزيادة بين هذه البلدان اختلافا كبيرا تراوح بين ٤ و ١ في المائة في

جامايكا وسيراليون وأكثر من ٧ في المائة في جمهورية كوريا والجزائر وكولومبيا . وفي هذه المجموعات من البلدان أيضا ، كان عدد الموظفين ، خلال الفترة نفسها ، في الصناعات التحويلية وحدها يتزايد بنسبة ٥ في المائة . وهنا نجد مرة أخرى اختلافا كبيرا في التجربة . ففي حين أن العمالة في مجال الصناعات التحويلية في بعض البلدان كانت تتزايد بنسبة بلغت حوالي ٢ في المائة سنويا (الهند وكولومبيا) فقد وصلت الزيادة في بلدان أخرى الى ٩ في المائة أو أكثر (جمهورية كوريا وباكستان والفلبين والجزائر) مع النظر فقط الى البلدان التي لديها قاعدة صناعية كبيرة .

البطالة

كما أن أهمية العمل مقابل أجر في القطاعات غير التقليدية آخذ في الازدياد ، والعمالة تزداد "وضوحا" ، فان البطالة كذلك تزداد "سفورا" . وكثيرا ما تكون احصاءات البطالة في معظم البلدان النامية غير وافية ومن الصعب تفسيرها كما أشرنا من قبل . ومع هذا فان البيانات المتوفرة عن فترة السبعينات وأوائل الثمانينات تعطي فكرة ما عن التغيرات التي طرأت بصفة عامة على حجم البطالة السافرة رغم عدم وجود مقاييس دقيقة لمعدل البطالة في الاقتصاد كله في بلدان كثيرة .

وكما يبين الجدول ٧ ، ففي الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، شهد عدد كبير من البلدان زيادة ملحوظة في هذه البطالة . وهكذا ، زادت البطالة المسجلة من دراسات استقصائية لعيّنات من القوى العاملة الى ثلاثة أضعاف ونصف ضعف في مصر . وفي البرازيل تضاعف عدد العاطلين خلال الفترة نفسها . كما تبين سجلات مكاتب العمل في الهند (وأغلبها في المدن) أن البطالة زادت بنسبة ١٤٠ في المائة . وتبين احصاءات مماثلة في اندونيسيا وتايلند أن البطالة السافرة قد زادت بحوالي ١٨٠ في المائة خلال هذه السنوات . وازداد عدد العاطلين في كل من شيلي والبرازيل زيادة حادة .

وما زال عدد العاطلين في بعض الحالات صغيرا اذا قورن بحجم القوى العاملة . ومع ذلك ، فحتى في هذه الحالات قد تكون للأرقام وحدها دلالة كبيرة . وهذا مردّه على وجه التحديد الى أن الذين يعانون من البطالة السافرة غالبا ما يتركزون في عدد من المراكز الحضرية ، الأمر الذي يعني ضمنا وجود نسبة بطالة محتملة عالية جدا في هذه المراكز . والزيادة التي حدثت في المجموع الكلي للبطالة المحسوبة في بلد كبير مثل البرازيل ، من حوالي مليون الى مليوني عاطل ، فيما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨١ ، لها دلالة واضحة اذ أن أغلب هؤلاء يتركزون في المناطق الحضرية .

وهناك ، مع هذا ، عدد من البلدان ظلت البطالة السافرة فيها ثابتة أو انخفضت فعلا . وهذه البلدان تشمل البلدان التي تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي سريعة بدرجة

غير عادية. ولهذا فقد ظل مجموع عدد العاطلين في جمهورية كوريا وسنغافورة ثابتا فعلا (ومنخفضا) خلال فترة السبعينات. وفي ماليزيا انخفض مجموع عدد العاطلين بالفعل رغم أنه ازداد في الثمانينات. وفي باكستان انخفض أيضا عدد العاطلين الذى سجلته مكاتب العمل ومرد ذلك على الأرجح الى زيادة النمو الاقتصادى الى جانب تدفق عدد كبير من العمال الى الشرق الأوسط.

الجدول ٧- زيادة عدد العاطلين في البلدان النامية (بالآلاف)

	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢
مصر (١)	١٤٥	٢٣٣	٣٥٥	٥٣٦	—
مدغشقر (٢)	١٨	١٣	٣٦	٤١	٢٦
موريشيوس (٢)	٢٧	٢١	١٦	٣١	٧٤
تونس (٢)	٣٧	٢٩	٥٩	٦٦	٧٨
الأرجنتين (١) (أ)	١٧٣	٩٧	١٠٢	٨٢	٢٢٠
البرازيل (١)	٩٦٨	—	١٠٠٣	٢٠٢٣ (ج)	—
كولومبيا (١) (ب)	—	٢٥٣	٢٦١	٣٤٩	—
كوستاريكا (١)	—	٤١ (د)	٣٣	٤٦	٧٨
شيلي (١)	٤٨	١٥٨	١٦٩	١٥٢	٢٧٢
جامايكا (١)	١٧٦	١٧٥	٢٣٠	٢٧٠	—
بيرو (١)	١٩٢	٢٣٧	٣٤٢	٣٩٤	٤١٧
بورما (٢)	١٩٤	١٩٧	٤١٥	٤٨٦	٦٥٦
الهند (٢)	٧ ٧١٤	٨ ٩١٨	١١ ٨٣٧	١٥ ٣١٧	١٨ ٦٤٦
اندونيسيا (٢)	٨٩	١١٥	١٥٧	٢٣٣	٣٦٧
كوريا (١)	٤٦١	٥١٠	٤٤٢	٧٤٩	٦٥٦
ماليزيا (٢)	١٥٥	١٢٥	١٠٧	٧٣	٦٩
باكستان (٢)	١٦٨	٢٠٥	١٤٦	١٤٤	١٤٤
الفلبين (١)	٦٩٠	٥٨١	٦٩٤	٨٧٨	٩٧٥
سنغافورة (١)	٣٨	٣٩	٣٥	٣٤	٣٠
الجمهورية العربية السورية (١)	٧٧	٨٩	٩٠	٨٢ (هـ)	—
تايلاند (١)	٧٢	٦٧	١٧٣	٢٠٤	—

المصدر: منظمة العمل الدولية، حولية احصاءات العمل، ١٩٨٣.

ملاحظة: مصدر الاحصاءات الوطنية وارد بين قوسين، كما يلي:

(١) دراسة استقصائية لعيّنة من القوى العاملة.

(٢) احصاءات مكاتب العمل.

(أ) بوينس ايرس.

(ب) سبع مدن رئيسية.

(ج) ١٩٨١.

(د) ١٩٧٦.

(هـ) ١٩٧٩.

وقد شهدت أوائل الثمانينات زيادة حادة في البطالة في كثير من البلدان النامية. ويسرى هذا أيضا بالذات على بعض بلدان أمريكا اللاتينية، غير أن عددا من البلدان في مناطق أخرى شهد أيضا زيادة كبيرة في البطالة السافرة كما هو مبين في الجدول ٧ . وقد ازداد عدد العاطلين زيادة حادة في الأرجنتين وشيلي وكوستاريكا والبرازيل . وازدادت أيضا تقديرات معدلات البطالة في المدن في عدد من البلدان كما هو مبين في الجدول ٨. والمعدلات في بعض المدن تفوق الأرقام المذكورة بكثير .

الجدول ٨- تقديرات معدلات البطالة في المدن في أمريكا اللاتينية (المراكز الحضرية الرئيسية)

(النسب المئوية من القوة العاملة)

	١٩٨٠	١٩٨٢
الأرجنتين	٢ر٣	٥ر٧
أوروغواى	٧ر٤	١٠ر١١
البرازيل	٦ر٢	٧ر٧
شيلي	١١ر٧	٢٠ر٠
فنزويلا	٦ر٦	٨ر٢
كوستاريكا	٦ر٠	١٠ر٤

المصدر : مكتب العمل الدولي ، تقرير قطاعي يحتوى على معلومات أساسية وضعه مكتب العمل الدولي عن استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث، على أساس التقديرات الواردة في البرنامج الاقليمي للعمالة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (Programa Regional del Empleo para América Latina y el Caribe) .

وقد تدهورت أيضا حالة البطالة في المدن في بعض البلدان الافريقية في السنوات الأخيرة . وتشير التقديرات الى أن البطالة في المدن وصلت في بعض البلدان الى ٢٥ في المائة من القوى العاملة في السنوات الأخيرة (١٠). وفي حين تظل العمالة الناقصة تمثل جانبا هاما من حالة العمالة في معظم البلدان فان الاهتمام يزداد بسرعة بمعدل البطالة السافرة في المدن في كثير من هذه البلدان .

ومن أكثر الجوانب ازعاجا في مسألة البطالة بالمدن في كثير من البلدان النامية في كافة القارات هو ارتفاع معدل البطالة بين الشباب . وهناك تقديرات بأن ٢٤ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٩ سنة في كولومبيا وأوروغواى كانوا عاطلين في عام ١٩٨٠. وقد وصل معدل البطالة بين الشباب في المكسيك الى حوالي ٢٠ في المائة في السنوات الأخيرة . وفي السنوات الأخيرة أيضا بلغت تقديرات معدلات البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، ٢٠ في المائة أو أكثر في كينيا ونيجيريا وسيراليون وغانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير (١١) .

والواضح ، أن زيادة فرص العمالة في القطاعات الرسمية ، أو الحديثة ، لم تكن سريعة بالدرجة الكافية في كثير من البلدان بحيث تستوعب الزيادة في القوى العاملة . ففي الهند مثلا ، زاد معدل التوظيف المقدر في المؤسسات التي تستخدم ١٠ أشخاص أو أكثر بنسبة ٢ر٥ في المائة سنويا خلال فترة السبعينات، بينما كان مجموع سكان المدن يزداد بنسبة تقرب من ٤ في المائة . أما القوى العاملة فكانت على الأرجح تزداد بشكل أسرع . وفي نيروبي ، رغم أن العمالة في القطاعات الحديثة كانت تزداد بحوالي ٣ر٢ في المائة خلال الستينات، فان المعدل المقدر لمتوسط الزيادة السنوية في القوى العاملة بلغ حوالي ٩ في المائة (١٢) . والبيانات المتوفرة عن مجموع العمالة لا تميز أيضا بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي ، أو بين العاملين على أساس التفرغ أو عدم التفرغ، ولذلك فالاحصاءات التي تبين الزيادة في العمالة غالبا ما تتضمن جزءا من الأنشطة التي لا تشملها القطاعات التي تسمى بأسماء مختلفة ، الحديثة أو المنظمة أو الرسمية .

العمالة في القطاع غير الرسمي

من المدرك منذ زمن طويل ان الانتقال من المجتمع الريفي التقليدى الى المجتمع الحضرى لم يعن قط تحولا مباشرا الى الانتاج الحديث الكبير للسلع والخدمات باستخدام التكنولوجيات الحديثة . وما يسمى بالقطاع " غير الرسمي " الذى يحتل مركزا يقع بين القطاعين التقليدى ـ الريفي والحديث ، والذى يتصل اتصالا وثيقا بهما أو يتداخل معهما ، يكاد يكون دائما جزءا لا يتجزأ من المجتمع الحضرى . وفي بلدان نامية كثيرة ، يمثل هذا القطاع نسبة كبيرة من السكان الحضريين ومن النشاط الاقتصادى الحضرى . وفي بعض المدن في آسيا وأمريكا اللاتينية (بومباى ، جاكرتا ، بيلو هوريزانتي ، ليما) تمثل القطاعات غير الرسمية ما بين ٥٠ و ٧٠ في المائة من مجموع العمالة (١٣) أما الباحثون عن العمل العاجزون عن العثور على وظائف في القطاع الحديث ، سواء بسبب الافتقار الى المهارة أو نظرا للنقص في اجمالي الطلب على اليد العاملة أو نتيجة للقيود المفروضة على دخول هذا القطاع ، فكثيرا ما يضطرون الى دخول القطاع غير الرسمي الذى يستوعب بذلك ، جزئيا على الأقل أولئك الذين كانوا سيصبحون بغير ذلك عاطلين عن العمل . وكثيرا ما ينظر اليه أيضا بوصفه القطاع الذى يجتذب بصورة رئيسية كثيرين من المهاجرين من المناطق الريفية في بداية بحثهم عن العمل .

ويتألف القطاع غير الرسمي بصورة رئيسية من الأنشطة التي تقوم على اليد العاملة الكثيفة الى حد بعيد والتي يمكن دخولها بسهولة كبيرة . أما العمليات فيجرى الاضطلاع بها على نطاق ضيق جدا ، وكثيرا ما تقوم على اليد العاملة الأسرية ، ومستوى التكنولوجيا فيها متدني بوجه عام . والأنشطة السائدة هي خدمات مثل التجارة الصغيرة ، والخدمات المنزلية ، والخياطة ، وخدمات النقل التي تضم سائقي العربات التي يجرها الرجال ، والحمالين ، وتصليح الأحذية ومسحها . ولكنه يشمل أيضا الصناعات الصغيرة وورش التصليح . وتوحي بعض التقديرات بأن الصناعة الصغيرة والورش تمثل ما يصل الى ٢٥ في المائة من مجموع العمالة في القطاع غير الرسمي في بومباى (١٤) . وتوجد أيضا صناعة تحويلية كبيرة في القطاع غير الرسمي في نيروبي (١٥) . بينما يعتمد عدد ضخم جدا من الناس في كلكتا على صناعات القطاع غير الرسمي مثل صنع الملابس ، والدباغة ، والمنتجات البلاستيكية في كسب معيشتهم (١٦) .

وهكذا فان التنوع العظيم في الأنشطة غير الرسمية أمر واضح وكثيرا ما يكون من التضليل الاشارة اليها بوصفها القطاع غير الرسمي ، الا اذا استخدم كتعبير مريح . ولا يوجد هذا التعدد في نوع الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها فحسب بل أيضا في حجم الدخل المكتسب ، ومستوى التكنولوجيا ومقدار رأس المال المستخدم ، وفي الصلات بالقطاعات الرسمية في الاقتصاد . ولعل عدم ادراك تنوع هذا القطاع ادراكا وافيا قد حمل في كثير من الأحيان بعض الناس على تأكيد امكانات القطاع غير الرسمي كمساهم بارز

في النمو وفي توليد العمالة ، بينما نظر آخرون اليه بوصفه حالة حادة من البطالة الناقصة الدائمة ، والدخل المتدني ، والاستغلال المستشرى . ويساوى ذلك من حيث الأهمية ان دوافع الذين يشاركون في القطاع غير الرسمي قد تتباين هي نفسها تباينا واسعا . وقد جرى التمييز ، على سبيل المثال ، بين مجموعتين مختلفتين في هذا القطاع (١٧) . وهكذا فان هناك من يدخلون القطاع غير الرسمي كخطوة أولى في تحرك صوب القطاع الرسمي . وهؤلاء يعانون من البطالة والحرمان في القطاع الأول ويأملون في مستقبل أفضل في القطاع الثاني . وبين هؤلاء من سوف تخيب آمالهم ويستسلموا لحياة على حافة الكفاف . وهذا هو " مجتمع الفقراء " . ولكن هناك مجموعة أخرى من الناس الذين اتخذوا قرارا واعيا الى حد بعيد بالاستفادة من الفرص التي يوفرها القطاع غير الرسمي ، والاستثمار فيه بغية تحسين مصيرهم . وهذه المجموعة هي التي تضم بعض أكثر العناصر دينامية وابتكارا في القطاع غير الرسمي .

وتنتمي نسبة كبيرة من المشاركين في القطاع غير الرسمي الى مجموعات الدخل الأدنى في المجتمع الحضرى ، ويقل متوسط دخلهم بدرجة بارزة عن متوسط الدخل في القطاع الرسمي . ورغم ذلك فان متوسط الدخل في القطاع غير الرسمي الحضرى يفوق بوجه عام دخل الفقراء في المجتمع الريفي . وتوحي دراسة استقصائية أجريت على القطاع غير الرسمي في نيروبي بأن أكثر من ٤٠ في المائة من المالكين وما يصل الى ٥٠ في المائة من الموظفين الذين شملتهم العينة يكسبون أقل من الحد الأدنى للأجر في القطاع الرسمي . وفي الوقت نفسه ، فان دخل المالكين في صناعات ومهن معينة مرتفع جدا (١٨) . وتوحي دراسات أجريت على بعض المدن في أمريكا اللاتينية بأن متوسط الدخل في القطاع الرسمي أعلى بكثير منه في القطاع غير الرسمي (١٩) . ويعزى ذلك جزئيا الى وجود نسبة كبيرة من النساء والأطفال في القطاع الأخير ، ولكن التفاوت يظل ضخما في بعض الحالات حتى بعد اجراء تصحيح بأخذ هذا العامل في الاعتبار . وتوحي هذه الدراسات أيضا بأن التفاوت في الأجور بين القطاع غير الرسمي الحضرى وبين القطاع الريفي كبير حتى بعد اجراء التصحيح بأخذ التفاوت في تكلفة المعيشة في الاعتبار . وتبين الدراسات الاستقصائية لكلكتا ان متوسط الأجر في الصناعات غير الرسمية ادنى بكثير من الحد الأدنى للأجر المحدد من قبل الحكومة .

ورغم وجود " مجتمع فقراء " كبير في معظم المناطق الحضرية في البلدان النامية ، فان القطاع غير الرسمي يضم أيضا مؤسسات لديها امكانات للنمو ، كما أظهر دينامية كبيرة . وقد أشارت دراسات اقتصادية الى أن هناك علاقة ايجابية بارزة بين مستوى الايراد وبين استثمار رأس المال (٢٠) وفي حالات كثيرة ، يجرى توسيع الاستثمار عن طريق اعادة استثمار الربح وليس عن طريق القروض المصرفية من القطاع الرسمي . وكان الايراد عاليا في المؤسسات التي يستخدم فيها رأس المال وغيره من المدخلات استخداما

كفؤا . وليس من غير المألوف أن يؤدى قدر ضئيل من الابتكار الى زيادة نطاق من التشغيل والربح (٢١) .

وترتبط أجزاء كبيرة في القطاع غير الرسمي بصلات وثيقة مع القطاع الرسمي مما ينطوى في بعض الأحيان على علاقة تبعية . ويعتمد الكثير من صناعة الخياطة الصغيرة في كلكتا على كبار تجار الأقمشة الذين يزودونها بالأقمشة عن طريق التسليف . ويذهب جزء من الناتج النهائي الى الأسواق الرسمية عن طريق الوسطاء . وبالمثل ، فان صناعة الصنادل في المدينة تعتمد على القطاع الرسمي في الامداد بالمدخلات وفي تسويق المنتجات ، بينما وجد في داكار ان نسبة كبيرة من صناعة الأثاث الصغيرة تعتمد كلية على اللوازم المقدمة من السوق الرسمية في الحصول على مدخلاتها (٢٢) ، وهذا نوع من التبعية حمل كثيرين على اثارة التساؤل حول استراتيجية تعزيز الصلة بين القطاعين .

ويمكن للقطاع غير الرسمي ، بما فيه من مجتمع الفقراء ، وبوصفه عنصرا بارزا في الاقتصاد الحضرى أن يرتبط في نموه ارتباطا كبيرا بالنمو النسبي للسكان الحضريين وبنمو الاقتصاد . ولا توجد دراسات منهجية عن الأهمية النسبية المتغيرة للقطاع غير الرسمي على مدى الزمن الا أن بعض التقديرات توحي بأن النمو الاقتصادى البطيء المصحوب بنمو السكان ، قد أدى الى توسع ضخم في القطاع غير الرسمي الحضرى في بلدان افريقية كثيرة خلال السبعينات ، كما توحي بأن ما يصل الى ما بين ٤٠ و ٦٠ في المائة من قوة العمل الحضرية تشتغل في القطاع غير الرسمي في هذه البلدان . وحتى في أمريكا اللاتينية ، حيث كان معدل النمو الاقتصادى في السبعينات مرتفعا نسبيا فان قوة العمل في القطاع غير الرسمي ، كنسبة من مجموع قوة العمل الحضرية ، زادت من ٢٠ في المائة في عام ١٩٧٠ الى نحو ٢٢ في المائة في عام ١٩٨٠ (٢٣) . ورغم عدم وجود أى تقدير عن فترة لاحقة ربما يكون الانخفاض الحاد في معدلات النمو الاقتصادى في أمريكا اللاتينية خلال أوائل الثمانينات قد رفع الى حد كبير نسبة القطاع غير الرسمي وعدد الفقراء في قوة العمل الحضرية . ويبدو أن الحال نفسه يوجد في بعض البلدان الآسيوية البطيئة النمو .

الهجرة الى البلدان ذات اليد العاملة الشحيحة

أدت الزيادات المستمرة والحادة في مستويات الهجرة الدولية في بعض البلدان النامية ، لاسيما في بلدان غربي آسيا ، الى اختلالات ديمغرافية في البلدان المستوردة لليد العاملة والى أوجه من النقص في عدد العمال المهرة في بعض البلدان المصدرة لليد العاملة . ولا يتوافر الا القليل جدا من المعلومات عن التغيرات في نمو وتكوين العمال الأجانب في سياق الانخفاض الحاد في انتاج النفط . الا أنه يمكن

الادلاء ببضع ملاحظات عن أثر اتجاهات الهجرة التي شهدها العقد الماضي . ففي بلدان غربي آسيا المستوردة لليد العاملة ، يشكل غير المواطنين نسبة تقل عن ٢٠ - ٧٥ في المائة من مجموع السكان في البلدان المستوردة لليد العاملة ويشكلون نسبة أعلى من ذلك بكثير من قوة العمل في هذه البلدان .

وقد زادت أهمية المهاجرين مع ازدياد عدد عقود " تسليم المفتاح " . ومن المرجح أن ينخفض عدد هؤلاء المهاجرين مع تباطؤ الأعمال المتعلقة بالهياكل الأساسية الرئيسية والهندسة المدنية ، ولكن من المرجح أن يستمر الطلب على عمال الخدمات والصيانة . أما توظيف الفنيين في القطاع العام ، لاسيما من البلدان العربية الأخرى ، فمن المرجح أن يستمر أيضا .

ولا تزال مشاركة اليد العاملة من الاناث في البلدان المستوردة لليد العاملة متدنية جدا في الوقت الحالي ، ولكن من المرجح أن يتغير هذا مع ازدياد الفرص التعليمية . أما الادراك الأدق للاختلال الديمغرافي المتزايد فمن المرجح أن يساهم نفسه في تحقيق قبول اجتماعي أوسع لزيادة عمل الاناث في القطاعات الرسمية في الاقتصاد . ويمكن لزيادة مستوى مشاركة الاناث في قوة العمل أن تؤدى الى انخفاض كبير في نسبة غير المواطنين الى مجموع السكان . ووفقا لاحدى الدراسات ، فان زيادة بنسبة ١ في المائة في نسبة النساء في قوة العمل تستطيع أن تخفض حصة غير المواطنين في مجموع السكان بنسبة تبلغ ٥ في المائة .

أما في البلدان المصدرة لليد العاملة ، فان انتشار أنماط حياة العمال المهاجرين قد ترك أثرا خطيرا على التوقعات والتطلعات . وبما أن هجرة اليد العاملة هي الى حد كبير غير منظمة وتعكس مستويات الأجور المتدنية في البلدان المصدرة لها ، فانه لا توجد هناك أية علاقة بين المؤهلات التعليمية ومستويات المهارة لدى المهاجرين وبين مستويات دخلهم . وتركت مستويات الدخل العليا للعمال فيما وراء البحار أثرا سلبيا خطيرا على الرضا الوظيفي في أوساط العمال المهرة والفنيين في البلدان المصدرة لليد العاملة . وقد أدت أوجه النقص في اليد العاملة الناجمة عن الهجرة الى زيادة توظيف الاناث في بعض البلدان المصدرة لليد العاملة ، لاسيما في الوظائف المتدنية الدخل . وقد أدى الانفصال المتطاول وكذلك المشاركة الاضطرارية للمرأة في سوق العمل الى زيادة ضعف وضع المرأة والأسرة . ومع ازدياد العمال المهاجرين نشأ اتجاه نحو الذود عن مصالحهم وبالتالي اتجاه مقابل للتعبير على الصعيد الدولي عما للعمال غير المواطنين من حقوق في الخدمات الاجتماعية في البلدان المستوردة لليد العاملة .

ومع بطء التوسع الاقتصادى في البلدان المستوردة لليد العاملة ، مال الحجم النسبي للعمال الأجانب المقيمين الى الازدياد بالنسبة الى العمال المهاجرين لمدد محددة ، مما جعل الفرص والخدمات التعليمية لأسر وأطفال العمال المقيمين تكتسب أهمية متزايدة للاستقرار الاجتماعي - السياسي للبلدان المستوردة لليد العاملة .

التكنولوجيا والعمالة

البطالة التكنولوجية

تبين على نحو متزايد في العقد الماضي أن أوجه التقدم الأخيرة في التكنولوجيا سوف تتطلب عملية طويلة من التكيف الاجتماعي والاقتصادي ، وقد تتطلب مرحلة انتقالية شاقة . والتكنولوجيا الرئيسية الجديدة لا تؤدي فقط الى انتاج أنواع جديدة كثيرة من السلع والخدمات والى القيام ، طوال فترة تدوم عدة عقود ، بخلق فروع جديدة كلية من فروع الاقتصاد ؛ وهي تحول أيضا عملية انتاج وتصميم المنتجات في فروع راسخة كثيرة أخرى . وهذا يعني أن تنشأ حاجة الى مهارات جديدة ، ومواقف جديدة ، وأشكال جديدة في التنظيم ، وأنواع جديدة من المعدات الانتاجية ، ونهج جديدة في التنظيم والتسويق في الاقتصاد بأسره ، وليس فقط في قليل من المؤسسات والصناعات .

ومن خصائص التغيير التكنولوجي انه يسير بسرعة أكبر من سرعة التغيير الاجتماعي فالمؤسسات والمواقف التي كانت في وقت من الأوقات مؤاتية لأشكال سابقة من اشكال التطور التقني والاجتماعي قد تصبح عقبة في وجه انتشار تكنولوجيات جديدة . الا أن ضعف الاداء الاقتصادي والفروق النوعية التي حددت في طبيعة التغيرات الهيكلية أدت في السنوات الاخيرة الى تفاقم المخاوف من احتمال عدم الانسجام بين التكنولوجيات الجديدة الناشئة والاطار الاجتماعي القائم . وبينما يرى المتفائلون ان التشغيل الآلي التلقائي ، وتكنولوجيا المعلومات ، والانسان الآلي تحرر العمال من العمل الشاق ، وتخلق اوقاتا للراحة ، وتؤدي الى تقاعد مبكر وعودة الى القيم التقليدية لعامة الناس ، فان المتشائمين يرون ان الآلات والمنظمات الجديدة تؤدي الى التعجيل بالقضاء على المهارة وخفض الابداعية في العمل ، وخلق بطالة جماعية ، وزيادة تنميط الاستهلاك .

وفي السياق الجديد ، يستخدم مفهوم البطالة التكنولوجية على نطاق واسع ، وان كان مفهوما غامضا . وكثيرا ما يعامل بوصفه مرادفا للبطالة الهيكلية . ومع ذلك ، وبما ان البطالة التكنولوجية تنشأ عن الاستغناء عن اليد العاملة المرتبط بالميكنة والتشغيل التلقائي ترتبط ارتباطا وثيقا في الممارسة العملية بالبطالة الناجمة عن النقص في الطلب وقد ترتبط او لا ترتبط بازدياد البطالة الهيكلية . ومن ناحية اخرى ، فان من الهام التمييز من حيث المفهوم بين البطالة التكنولوجية والبطالة الناجمة عن النقص في الطلب حيث أن البطالة الأخيرة هي ظاهرة دورية اساسا .

وعندما تقع البطالة الهيكلية في شكل حالات عدم توافق في عدم انسجام رأس المال واليد العاملة على حد سواء ، تكون هذه حالات واضحة يمكن ربطها مباشرة

بالتغير التقني . والتغير التقني هو الذى يضع حدود " الواقع " ولكنه كثيرا ما يضع أيضا حدود " المتوقع" في عملية احلال رأس المال /اليد العاملة ، وهذا التغيير التقني يولد مهارات جديدة ويجعل القديم منها عتيقا . وهناك أربعة أسباب رئيسية تكمن وراء احتمال " عدم التوافق " والبطالة الناجمة عن النقص في رأس المال وهي : تباطؤ الاستثمار ؛ والميل الى ترشيد الاستثمار ؛ والتعجيل في التخلص من القديم؛ وازدياد الاحتياجات من المهارات الجديدة . ويمكن ربط الأسباب الثلاثة الأخيرة مباشرة بمعدل واتجاه التغير التقني ، مع وجود امكانية السير في اتجاه التغير التقني الذى يوفر اليد العاملة ، مما يجعل اجزاء كبيرة من رأس المال القائم المادى والانساني على حد سواء عتيقة . بل ان تباطؤ الاستثمار خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ قد يكون متصلا، الى حد معين وعلى نحو متسم بالتناقص ، اتصالا غير مباشر وببروز مجموعة من التكنولوجيات الجديدة الجذرية التي يمكن ان تكون قد أحدثت ، عن طريق طابعها وميزاتها الثورية البحت ، اثرا تأخيريا قويا يحمل المؤسسات على تأجيل قرار الاستثمار الى حين امكان التثبت من المخاطر . اما طابع التكنولوجيات الجديدة غير الناضج وغير الموحد وتطبيقها على نطاق واسع في مجالات مشتركة بين الصناعات ، ونقص البيانات التي يعوّل عليها والمتاحة بسهولة والتي تتعلق بربحية لتكنولوجيا جديدة معينة في قطاع اقتصادى معين فهي بعض السمات التي ربما تكون قد أخرت انتشار هذه التكنولوجيات في قطاعات صناعية راكدة أو آخذة في الانحسار فعلا .

ومهما تكن الصعوبات التي ينطوى عليها الفصل بين مختلف عناصر البطالة ، فان من الضرورى القيام بتقييم ما لاهميتها ، لا سيما للبطالة الدورية مقابل البطالة الهيكلية وذلك بغية فهم مدى وطابع مشكلة البطالة الحالية في البلدان الصناعية المتقدمة النمو . وقد وضعت تقديرات حللت بموجبها الزيادة في البطالة في ستة بلدان رئيسية حتى عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع المستويات المقدرة للبطالة في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٧٤ ، في ظل ظروف الانتفاع العادى بالطاقة ، الى عناصر هيكلية وعناصر تتعلق بعدم التوافق وبقصور الطلب (٢٤) . والاستنتاج الرئيسي الذى يمكن أن يستخلص من مثل هذه الممارسة المحاسبية هو أن البطالة الهيكلية والقائمة على عدم التوافق بيد اليد العاملة وسوق العمل تمثل الآن نسبة بارزة من مجموع البطالة في جميع البلدان عدا واحدا منها . الا أن الفرق بين مختلف البلدان في الزيادة التي شهدتها في البطالة الهيكلية /والقائمة على عدم التوافق والناجمة عن قصور الطلب ، هو فرق صارخ ويعكس الى حد ما الفوارق بين السياسات الاقتصادية المتبعة في مختلف البلدان . اما اهمية العنصر الهيكلي /التكنولوجي فهي ظاهرة حديثة نسبيا ، لا سيما بالنسبة لبلدان مثل كندا والولايات المتحدة . وبالاضافة الى ذلك ، فان هذا التطور الاخير يتناقض تناقضا حادا مع الحالة التي كانت سائدة في أواخر السبعينات وفي

أوائل الثمانينات عندما كانت البطالة الناجمة عن قصور الطلب تمثل ، وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية ، معظم اجمالي البطالة في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو .

وتدعو هذه الحالة الجديدة الى تغيير في المواقف والسياسات المتصلة بسوق العمل . وخلال الانكماش الذى شهد مستويات عالية من البطالة التي تؤثر تأثيرا غير متناسب على مجموعات معينة في المجتمع ، لا سيما على الشبان والمهاجرين والنساء ، اتخذت سياسات سوق العمل والقوى العاملة دورا دفاعيا في حماية هذه المجموعات ومحاولة خلق وظائف لها . وفي عملية الانتعاش ، ينبغي لاتجاه سياسات القوى العاملة أن يتحول صوب المشاكل الهيكلية ، كما ينبغي اعتماد استراتيجية ايجابية لخلق وظائف في سياق التغيير الهيكلي الناشئ عن الانتشار العام السريع للتكنولوجيات العالية . أما ايجاد سياسات العمالة الهيكلية هذه التي تتطلع الى المستقبل ، والذى يعني التحول من موقف دفاعي يقوم على تدبير امر البطالة الى موقف اكثر ايجابية يقوم على حفز نمو العمالة ، فانه يثير تحديا جديدا للحكومات ومقررى السياسة . وبما أن المجتمع ككل يستفيد من التكييف الهيكلي بينما لا تعاني منه الا أقلية ، فان من شأن تقديم الدعم الكافي لمساعدة الخاسرين - من العمال والمؤسسات على السواء - ان يساعد في خلق مناخ اجتماعي ايجابي يقبل بالتغيير التكنولوجي .

الأثر المزدوج للتكنولوجيات الجديدة على سوق العمل ؛ وخلق الوظائف مقابل الغاء الوظائف

أدى انتشار الابتكارات التكنولوجية الرئيسية تاريخيا وعلى المدى الأطول الى نتائج مفيدة مثل خلق قطاعات صناعية ومشاريع ووظائف جديدة كليا ، وبعث حياة جديدة في القطاعات القديمة أو في المناطق الآخذة في التدهور ، ورغم ذلك ، فان الاهتمام الحالي ، في مواجهة الآثار الملموسة لادخال تكنولوجيات جديدة ، يتركز على اثارها المباشرة أو القصيرة الأجل على العوامل الاقتصادية الرئيسية المعنية ؛ وهي العمال المهددون في وظائفهم التقليدية ، والمشاريع التي كانت مزدهرة وباتت الآن قريبة من الافلاس او تواجهه ، والمناطق التي تعتمد على نشاط اقتصادى يواجه احتمال الانحسار . ومن السمات الهامة لأى تكنولوجيا جديدة ، وهذا امر يبدو جليا بوجه خاص في حالة التكنولوجيات العالية الحالية ، أثرها المزدوج على سوق العمل ، اذ يزعم البعض ان ادخالها يؤدى الى زيادة البطالة ، بينما يدفع آخرون بانها تخلق وظائف جديدة .

وفي هذا الاطار قدمت مجموعة كاملة من الحجج المتناقضة في كثير من الاحيان عن أثر التكنولوجيات الجديدة ، وخاصة الالكترونيات الدقيقة على العمالة . ويؤكد

المتفائلون على الجوانب الايجابية للتقدم التكنولوجي . ووفقا لهذا النهج ، فانه اذا ادخلت شركة ما تكنولوجيا جديدة فانه يمكنها توقع خفض تكلفة منتجاتها أو خدماتها وزيادة الطلب بشرط أن تبقى الأسعار ثابتة . وبناء على ذلك فانه حتى لو حدث في البداية انخفاض في فرص العمل نتيجة ادخال التكنولوجيا فانه ، ستنشأ في المدى الطويل وظائف في الصناعات الناشئة حديثا او نتيجة للزيادة في الطلب الكلي . وبهذه الطريقة ، من المتوقع أن تخلق التكنولوجيا وظائف أكثر من تلك التي تزيلها .

ومن ناحية اخرى يؤكد النهج المتشائم على أثر التكنولوجيا الجديدة في توفير اليد العاملة . ويحتج هذا النهج ايضا بأن أثر التكنولوجيات الجديدة على توفير العمالة يميل الى أن يكون أوضح ما يكون في الاقتصادات الراكدة مثل اقتصادات العديد من البلدان في السنوات الأخيرة . فان انخفاض معدل النمو الاقتصادى سيجعل من الصعب زيادة الطلب على المنتجات ، وبالتالي ، فان انشاء فرص عمل جديدة من خلال الطلب المستمر يصبح في غاية الصعوبة . وهكذا فان البطالة الناجمة عن ادخال التكنولوجيا ستضاف الى عدد الوظائف التي فقدت بالفعل نتيجة للكساد ، وفي المدى الطويل سيؤدى ادخال التكنولوجيات الجديدة الى انخفاض فرص العمل . ويعتبر ان ادخال الالكترونيات الدقيقة بصفة خاصة سيؤدى حتما الى آثار سلبية للغاية نظرا لانها تستخدم في كثير من المنتجات وفي كل الصناعات تقريبا لأنها يمكن أن تؤدى الى زيادة كبيرة عن الحاجة .

وان الأدلة القائمة على التجربة والدراسات البحثية الراهنة لا تقدم نتائج غير غامضة ، وعلى سبيل المثال ، توجد أدلة كافية تبين ان تطبيقات الالكترونيات الدقيقة قد خفضت بشدة الاحتياجات من العمال في صناعة الطباعة وانتاج التلفزيون الملون وصناعة المعدات السلكية واللاسلكية وصناعة آلات تسجيل المدفوعات النقدية وفي قطاعات أخرى . ومن ناحية اخرى ،زاد اجمالي العمالة في صناعة المعدات الالكترونية نفسها في الولايات المتحدة الى اكثر من الضعف وهو ما يمثل زيادة تبلغ نحو ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨١ رغم الزيادات في انتاجية العمال . وهناك مثال اكثر اقناعا للأثر المفيد تقدمه اليابان حيث بلغ معدل اسهام التكنولوجيا في نمو القدرة على التوريد حصة اجمالية تبلغ نحو ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ، وهو عنصر هام ساهم في استمرار معدلات البطالة المنخفضة في هذا البلد ومعدلات النمو الكبيرة خلال العقد الماضي . وهذان المثلان يتناقضان مع التنبؤات الحالية بأنه بسبب صغر حجم قطاع التكنولوجيا العالية ونمو انتاجيته السريع فانه لو خلق عددا متواضعا فقط من الوظائف فان ذلك لن يعوض الوظائف التي فقدت نتيجة لادخال التكنولوجيات الجديدة .

وقد تنبأت دراسة فرنسية بأن التجهيز بواسطة الحاسبات الالكترونية في

فرنسا سيخلق عدة عشرات من الآلاف من الوظائف في الخدمات ، ولكنه سيلغي ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة أخرى بحلول نهاية عام ١٩٨٥ ، وقدرت دراستان مماثلتان اجريتا في المملكة المتحدة معدل البطالة في ذلك البلد بين ١٦ و ٢٥ في المائة من القوى العاملة بحلول عام ١٩٩٠ وعزت ذلك جزئيا الى عمليات الاستغناء عن العمال الناجمة عن استخدام الالكترونيات الدقيقة . ومع ذلك ، فان دراسات بحثية أخرى تتنبأ بأثر مختلف تماما لادخال التكنولوجيات الجديدة . ففي عام ١٩٧٨ اكد المعهد الالماني لبحوث هندسة النظم والابتكارات في جمهورية المانيا الاتحادية ان للالكترونيات الدقيقة ، أثرا كليا تافها على العمالة وانها ستستمر في القيام بدور ضئيل في هذا المجال . وتوصلت دراسة بحثية اجراها في عام ١٩٨٢ معهد ابحاث سوق العمل والتوظف في جمهورية المانيا الاتحادية الى نتائج مماثلة ،وأشارت الى أنه في المتوسط فان آثار التغير التقني على العمالة ايجابية نتيجة لكلا من التوسع في الأنشطة الجارية والطلب الاضافي على العمال المتولد نتيجة لخلق منتجات وخدمات جديدة .

والخلاصة التي يمكن التوصل اليها من هذه النتائج المتضاربة هي أن الأثر الصافي المتوقع للتكنولوجيات الجديدة على العمالة يتوقف الى حد كبير على الافتراضات المتعلقة بنمو الناتج والانتاجية في السنوات القادمة . ولم تأخذ معظم الدراسات البحثية المتعلقة بآثار التكنولوجيات العالية في الاعتبار آثارها المنشطة للاستثمار وما يترتب على ذلك من تحسن على المستوى الاقتصادى الكلي ،كما انها تميل الى التقليل من أهمية خلق المنتجات والخدمات الجديدة في توليد طلب اضافي على العمالة أو الى اهمال هذه الأهمية .

وقد أضاف الانتعاش الاقتصادى في بعض البلدان أدلة جديدة على أنه في القطاعات الاقتصادية المتصلة بدرجات مختلفة بصناعات التكنولوجيا العالية كان النمو الكبير في الناتج والانتاجية الذى حدث بسبب التكنولوجيا مصحوبا بزيادة في العمالة . وعلى الرغم من أن هذه الصناعات هي اما صناعات ناشئة او في مرحلة أولية من التطور ، فانه من المتوقع أن تخلق مزيدا من الوظائف الجديدة مع توسعها ، ومن الناحية الكمية ، فانه حتى اذا كان عدد الوظائف الجديدة المنشأة في كل وحدة اقتصادية يبدو صغيرا نوعا ما فانه من المتوقع أن يكون الأثر الايجابي للتكنولوجيات العالية على فرص العمل كبيرا جدا ، خاصة اذا اخذت في الاعتبار الآثار الحافزة للانتشار على الصناعات ذات الصلة .

وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار اختلاف طبيعة الوظائف التي تلغى والوظائف التي تنشأ . ففي حين ان الوظائف التي تفقد تكون اساسا مهاما شبه ماهرة أو غير ماهرة ، فان تلك التي تنشأ تتطلب معرفة تقنية كبيرة . وسيظهر هذا الاتجاه في المدى الأطول في معدل اسرع لنمو فرص العمل الفنية والتقنية الأمر الذى سيغير

بدوره بشكل جذري نمط الطلب على المؤهلات المهنية . ومن ناحية أخرى ، يشكل انتشار التكنولوجيات الجديدة خطرا حقيقيا على الأفراد والجماعات المحرومة في المجتمع بزيادته الحاجة الى التقنيين المتعلمين والفنيين والعمال المهرة المتخصصين تخصصا عاليا وخفض الطلب على العمال الأقل مستوى من ناحية المهارة والذين يمارسون حرف ذوى الياقات الزرقاء . وبينما ما زال هناك جدال حول العلاقة العامة بين التكنولوجيات الجديدة والطلب على المهارة (فالبعض يتنبأ بزيادة الوظائف التي تتطلب مهارة عالية وآخرون يتوقعون اتجاها نحو انخفاض في المهارة المطلوبة ، فان هناك تغيرا لا يمكن تجنبه سينتج عن ادخال التكنولوجيات الجديدة وهو زيادة الاشخاص العاملين في أنشطة التحكم والدعم بمعدل أسرع من الاشخاص المعنيين بعمليات الانتاج .

وهناك اتجاه آخر بدأ في الظهور وهو أنه اذا كانت اهم مهارة في أى عملية آلية تلقائية قد اصبحت امكانية الاعتماد على الشخص المسؤول فان المستوى العام للتعليم سيكتسب اهمية خاصة لا لمجرد تمكين العامل من فهم طريقة عمل العملية المحدودة التي هو مسؤول عنها ، بل ايضا لتمكينه من استيعاب التدريب واعادة التدريب المتتاليين اللذين من المؤكد ان يستلزمهما التغير التقني على مستوى المصنع والمهنة والصناعة . ولذا ستصبح سياسات التعليم والتدريب مجالات رئيسية لتدابير السياسة العامة لاعداد الناس والمجتمع للثقافة التكنولوجية الجديدة ، ولتوفير قوى عاملة اكثر مرونة ، ولاعداد الشباب والعمال الذين تم الاستغناء عنهم للمهن والمهارات الناشئة حديثا . وبالنسبة للحكومات يتطلب هذا التحدى اساسا : تغييرات في المناهج الدراسية الاساسية لتزويد الطلبة في جميع المستويات بقدرة على فهم الثقافة التكنولوجية الناشئة حديثا ، وتوفير تعليم متصل بالعمل ذى قاعدة واسعة للشباب بهدف اصلاح ترتيبات التمهين والتدريب في ضوء التكنولوجيات الناشئة ، ودعم هذه التدابير بتعزيز امكانية التنقل الجغرافي والمهني .

ولأثر التغير التكنولوجي على عمالة المرأة وعلى المهارات المطلوب توفرها فيها اهمية خاصة لان اكثر التكنولوجيات الجديدة انتشارا وهي الالكترونيات الدقيقة تدخل على اسرع وجه في المهن التي تشكل فيها النساء أغلبية القوى العاملة : التجميع الالكتروني وصناعة المنسوجات والملابس والأعمال المكتبية / الكتابية ومبيعات التجزئة وغيرها من الخدمات ، وهناك اذن افتراض قوى بأن مقدارا غير متناسب من تكيف القوى العاملة سيقع على عاتق العاملات . ونظرا لتركز النساء نسبيا في المهن الكتابية والمهن المتصلة بها فمن المتوقع ان يكون للتغيرات التي طرأت على المهارات المطلوبة والمتصلة بالتشغيل التلقائي المكتبي أثر خاص على العاملات . وتتمثل المشاكل المعقدة المتصلة بالتركز المهني في الخلفية التعليمية غير التقنية للكثير من النساء في القوى العاملة ، التي يمكن ان تثير مشاكل خاصة فيما يتعلق باعادة التدريب من أجل التكيف مع الاحتياجات الجديدة من المهارات .

ومع ذلك فانه عند تقييم التطورات المستقبلية ينبغي الا تغيب عن الأذهان الحقيقة الاساسية المتمثلة في ان التكنولوجيا تلغي الوظائف اساسا لا العمل . وهذا يعني أن مهارات تقليدية كثيرة ستصبح غير مطلوبة مثل الطباعة على الآلة الكاتبة بسرعة كبيرة والاختزال والحفظ اليدوى للسجلات والحسابات اليدوية وارسال البيانات . ومن ناحية اخرى ، هناك زيادة مستمرة في الطلب على البرمجة وتحليل النظم وتشغيل معدات تجهيز الكلمات وتنظيم البيانات والهندسة الالكترونية والدرجات العليا من المهن المتصلة بالمعلومات حيث تشغل المرأة مركز الاقلية في الوقت الحاضر ، ولكن حيث يمكنها أن تجد فرصا جديدة ومجزية بدرجة اكبر في المستقبل . وأحد التطورات الهامة التي حدثت خلال العقدين الماضيين في اطار عملية التكيف هذه هو الالتحاق المطرد والسريع نسبيا للمرأة بالدورات الدراسية للحاسبة الالكترونية التي تمثل مستوى أعلى من المهارة. وكان هذا مصحوبا بزيادة في استجابة الحكومات وأصحاب الاعمال والنقابات العمالية لتوسيع التدريب اثناء العمل وادخال اعداد اكبر من النساء في المرتبة العليا للمهن المتصلة بالمعلومات . وهذه التطورات بالاضافة الى الاتجاه الجديد للمرأة العاملة الى الاشتراك في عملية التغيير التي تحققت عن طريق تطبيق التكنولوجيا الجديدة قد تدل على عدم صحة التنبؤات السابقة بشأن المصاعب غير المتكافئة التي ستواجهها العاملات نتيجة للتقدم في المعدات الالكترونية المتقدمة .

وفيما يتعلق بالآثار العامة لتوفر أو عدم توفر مهارات معينة في القوى العاملة على ادخال التكنولوجيات الجديدة فانه على الرغم من ان الادلة القائمة على التجربة تقدم امثلة متضاربة فانه يعتقد بصفة عامة ان النقص في المهارات اثرا مثبطا على ادخال هذه التكنولوجيات ونشرها . ولذا فقد بدأت بلدان مثل جمهورية المانيا الاتحادية والسويد برامج حكومية تهدف الى تكملة جهود الشركات الخاصة لتدريب واعادة تدريب القوى العاملة والتقليل في نفس الوقت من مشاكل التكيف ، خاصة بالنسبة للشباب، وتبين حالة اليابان ، من ناحية اخرى ، انه يمكن التوصل حتى الى نتائج اكثر فعالية اذا ما اقرنت برامج التدريب واعادة التدريب المكثف في الصناعة باستثمار حكومي ضخم في التعليم العالي . وفي حين ان هناك مجال لمجموعة متنوعة من الاستراتيجيات الموضوعة وفقا للظروف الوطنية فانه مما لا شك فيه ان سياسة استثمار غير منظور في توسيع التعليم والتدريب يمكن ان تكون أداة مفيدة للتكيفات الجارية في سوق العمل في الوقت الحاضر وأيضا استثمارا قيما قد يؤدى الى التعجيل بايجاد فرص عمل جديدة وزيادتها من خلال الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة بصورة أسرع .

التغييرات في ظروف العمل والبيئة العامة للعمل

سيؤدي انتشار التكنولوجيات الجديدة في عدد متزايد من القطاعات الاقتصادية الى احداث تغييرات اساسية ليس فقط في اداء اسواق العمل ، ولكن ايضا في ظروف العمل العامة وفي مفهوم العمل داخل المجتمع. ويزداد عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين اوقات العمل واوقات الفراغ ، وبين من هم ضمن القوى العاملة ومن هم خارجها ، وبين العاملين لحسابهم والموظفين ، وبين الانشطة الاولية والثانوية والثلثية . وفي الوقت نفسه ، اصبح الذين هم خارج نطاق القوى العاملة ويستفيدون استفادة رئيسية من رعاية الدولة ونعني بهم المتقاعدين والعاطلين والمعوقين والفقراء ، او الافراد الذين تعولهم اسرهم تقليديا - الزوجات اللائي لا يعملن والشباب - مشتركين في انواع جديدة من الانشطة استحدثها التغير التكنولوجي الذي لا يزيد دخولهم فحسب وانما يتيح لهم ايضا القيام بدور اكثر فعالية في المجتمع .

وعلى الرغم من ان الآثار العامة لتطبيق التكنولوجيات الجديدة لا تزال حتى الان غير محققة ومحل خلاف ، الا انه اصبح من الواضح ان نظم الانتاج الآلية الجديدة يمكن ان تسهم بقدر كبير في تحسين ظروف العمل . وفي صناعتي السيارات والصلب ، يضطلع الانسان الآلي حاليا بأعمال عسيرة وخطرة مثل اللحام والطلاء والسنفرة والقولبة . وقضت اجهزة الحزم والنقل الاوتوماتية على كثير من الاعمال التي تدعو الى الضجر . ولكن من ناحية اخرى ، يجب ايضا الاعتراف باستمرار وجود بعض المساوئ . اذ لم يقض حتى الان على العمل الرتيب . واحيانا يقتضي الاشراف على الات تشغلها الحاسبات الالكترونية وجود شخص تقتصر مهمته على ملاحظة ما اذا كانت الآلة تعمل على نحو صحيح ، الامر الذي قد يؤدي الى منتهى الضجر .

وبوجه عام ، لا تزال الحالة الجديدة للعمال في مصنع يشغل بطريقة اوتوماتية تستدعي اهتماما وجهدا كبيرين : فينبغي ان يكون المشغل على درجة اكبر من المعرفة حتى لا يغلبه تعقد النظام ، ويتعين عليه ان ينشئ مع الآلات الجديدة علاقة يزيد فيها الاعتماد على العقل ويقل الاعتماد على الناحية البدنية ، علاقة اقل بدائية ولكن ربما تكون اقل تلقائية . وتتطلب زيادة استغلال المشغلين في المهام التي يؤدونها ، بجانب حد اقصى من التدريب والخبرة ، احساسا اعظم كثيرا بالمسؤولية ازاء اعمالهم . ويطرح التكيف مع هذه القواعد التكنولوجية الجديدة قضية الحاجة الى اعادة توجيه كامل للنظام التعليمي من اجل رفع مستوى التعليم التقني والعام على السواء ، حيث تصبح الموثوقية الشخصية اهم نواحي المهارة في العملية الاوتوماتية . وفي حين تتناقص اهمية كثير من المهارات المتعلقة بمهن معينة ، فان ضرورة المعرفة بالحاسبات الالكترونية وبالطرق الجديدة لتفهم كيفية استعمال التقنية الجديدة بطريقة فعالة ، تتزايد فيما يتصل بجميع المهن تقريبا .

وهناك اثر آخر لادخال التكنولوجيات الجديدة ، توضحه العمليات الاوتوماتية واستخدام الات تجهيز الكلمات في الاعمال المكتبية ، وهو يتعلق بكونها تؤدي الى الابقاء على مراقبة اوثق للعمال ،او على الاقل ، للأعمال التي تؤدى بواسطة الالات . فسرعة احد السكرتيرين في الطباعة وعدد الصفحات المدخلة كل يوم والوقت الذى تنفذ فيه العمليات ، هذه جميعا يمكن تسجيلها دون احتمال وقوع خطأ . وبالمثل ، في حالة ادوات الآلات التي يجرى التحكم فيها عدديا وخطوط التجميع شبه الاوتوماتية ، يمكن قياس سرعة التحميل والتفريغ ومعدل سير العمل على نحو دقيق . الا ان فهم العمال ونقابات العمال لهذه الوسائل الجديدة سيعتمد على الغرض او الاستخدام النهائي لها . وقد اصبح واضحا بالفعل ان العمال ونقابات العمال على السواء سيعارضون هذه الضوابط اذا اتجهت نية الادارة الى قصر استخدامها على الاغراض المتعلقة بزيادة معدل سير العمل وزيادة التخصص بطريقة مفرطة ، او وضع معايير للاداء تسبب كثيرا من التوتر للعمال . وعلى العكس من ذلك سيكون الاتجاه الى قبول هذه الوسائل الجديدة للمراقبة والتنظيم الافضل قبولا حسنا اذا كان المفهوم العام هو ان استخدامها النهائي سيحدث تحسينات في الادارة والاداء العامين للشركة ، وبالتالي في الاجر وظروف العمل .

وفي بعض الحالات ادى نقص الدراسات الاولية والاحتياطات المناسبة ، بالاضافة الى الاندفاع نحو زيادة الاداء وسرعة العمل على نحو شديد ، الى زيادة الضغط والتوتر غير العادى عندما طبقت التكنولوجيات الجديدة للمرة الاولى في مجال العمل . وهناك حالتان واضحتان تتعلقان بالادخال المبكر لآلات تجهيز الكلمات ووحدات العرض المرئي وقد اسفرتا ، نتيجة لا وجه القصور المذكورة اعلاه ، عن توتر في البصر والاعصاب واجهاد للظهر او اجهاد عام غير عادى وصداع وغثيان . وكانت هذه الآثار غير المتوقعة سببا في اجراء دراسات بحثية عديدة كما ادت الى اعادة فحص المعدات وتصميمها من اجل كفالة الاضاءة والتهوية السليمتين ، وتوفير مناضد ومقاعد مناسبة ، واعادة تنظيم العمل ، ويشير هذا كله الى ظهور نهج جديد كلية لاعمال السكرتارية .

وفيما يتعلق بالحالة في المصانع التي تشغل بواسطة الحاسبات الالكترونية او بطريقة اوتوماتية ، يصبح العمل اقل اجهادا الا انه يصبح اكثر مدعاة للضجر واقل اتساما بالابداع ، كما انه من الناحية الاجتماعية يعزل المشغلين في نطاق المشروع. وقد اكدت عدة دراسات انفرادية اجرتها منظمة العمل الدولية بشأن هذا الموضوع ضرورة اقامة توازن بين الاعمال اليدوية والعقلية عند تخطيط وظائف تتعلق بالعمليات الاوتوماتية ، ولادخال فرص للتفاعل الاجتماعي ، وذلك بغية تجنب او تخفيف حدة ذلك النوع من الآثار السلبية للأخذ بالتكنولوجيات الجديدة .

وما برحت تعديلات وقت العمل تمثل آلية تاريخية هامة للتوفيق بين نمو الانتاجية والعمالة الكاملة ، كما هو موضح في الشكل ١ . ولم تؤد الزيادات في مجال الانتاجية المستندة الى التكنولوجيا الى زيادة الناتج والاستهلاك فحسب ، بل وزادت ايضا من المطالبة بأوقات فراغ . وبسبب ما يحتمل ان تؤدى اليه تعديلات وقت العمل من ايجاد للوظائف واقلال من البطالة ، فقد اخذت المناقشة التي يرجع العهد بها الى قرون خلت تجرى اخيرا بابعاد جديدة في بلدان اوروبية غربية وذلك عن طريق تجدد الجهود الرامية لخفض ساعات العمل من قبل العمال ونقابات العمال المشتركين في الانشطة المتأثرة أكبر بالبطالة . وفي حين ظلت بعض الحكومات مترددة او معادية لهذا النهج اصبح غيرها ملتزما بسياسة تعديل وقت العمل المتصلة بالعمالة .

الا ان الموظفين ونقابات العمال لم يجدوا بوجه عام اساسا لاجراء حوار بناء . فالعمال غير المتيقنين من الحصول على عمل في الشهر المقبل ، او الذين يخشون على فوراتهم من ان تتآكل بفعل التضخم ، كثيرا ما يقاومون التخلي عن كسب الدخول مقابل الحصول على اوقات فراغ ، وفي نفس الوقت لا يرغب اصحاب الاعمال في تقبل تغييرات في وقت العمل يحسون بانها ستزيد من تكاليفهم . والسبيل للخروج من هذه الورطة هو ان يقترن خفض ساعات العمل بجداول زمنية اكثر مرونة للعمل تسمح باستعمال اكثر فعالية للمعدات الرأسمالية وتعطي العمال والادارة حرية اكبر في تعديل مدخلات العمل على مدار اليوم ، أو الاسبوع ، أو الشهر . وعلى الرغم من الموقف الجامد الحالي ، فان الاهتمام المتجدد بخفض ساعات العمل يدل على ان بعض الآثار الاجتماعية للموجة الجديدة للتطورات التكنولوجية قد لا تكون حسب المتنبأ به ؛ فبدلا من تضاؤل القدر الاجمالي للعمل الذى ينبغي القيام به ، قد يكون هناك نقصان في بعض انواع العمل المقبولة لدى العمال الذين لم يناقشوا تقليديا مسألة الوقت او الجهود التي تنطوى عليها الوظائف او الاعمال التي يؤدونها عادة .

وختاما ، فان التزايد السريع للقدرة والتناقص السريع لتكلفة الالكترونيات الدقيقة والحاسبات الالكترونية وطرق الاتصالات والارسال عن طريق التوابع الاصطناعية ستغير في المستقبل القريب ليس فقط ظروف العمل وانما ايضا طريقة حياة عدد متزايد من الناس في جميع انحاء العالم . وهناك كلمات مثل العمل من بعد والقيام بالاعمال المصرفية من بعد ، والتسوق من بعد ، كانت منذ زمن غير بعيد تنتمي الى عالم الخيال العلمي واصبحت على نحو متزايد معالم عادية لطريقة الحياة الحاضرة .

الشكل ١ : اتجاهات تاريخية في مجال ساعات العمل والانتاجية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميـــــدان الاقتصـــــادى

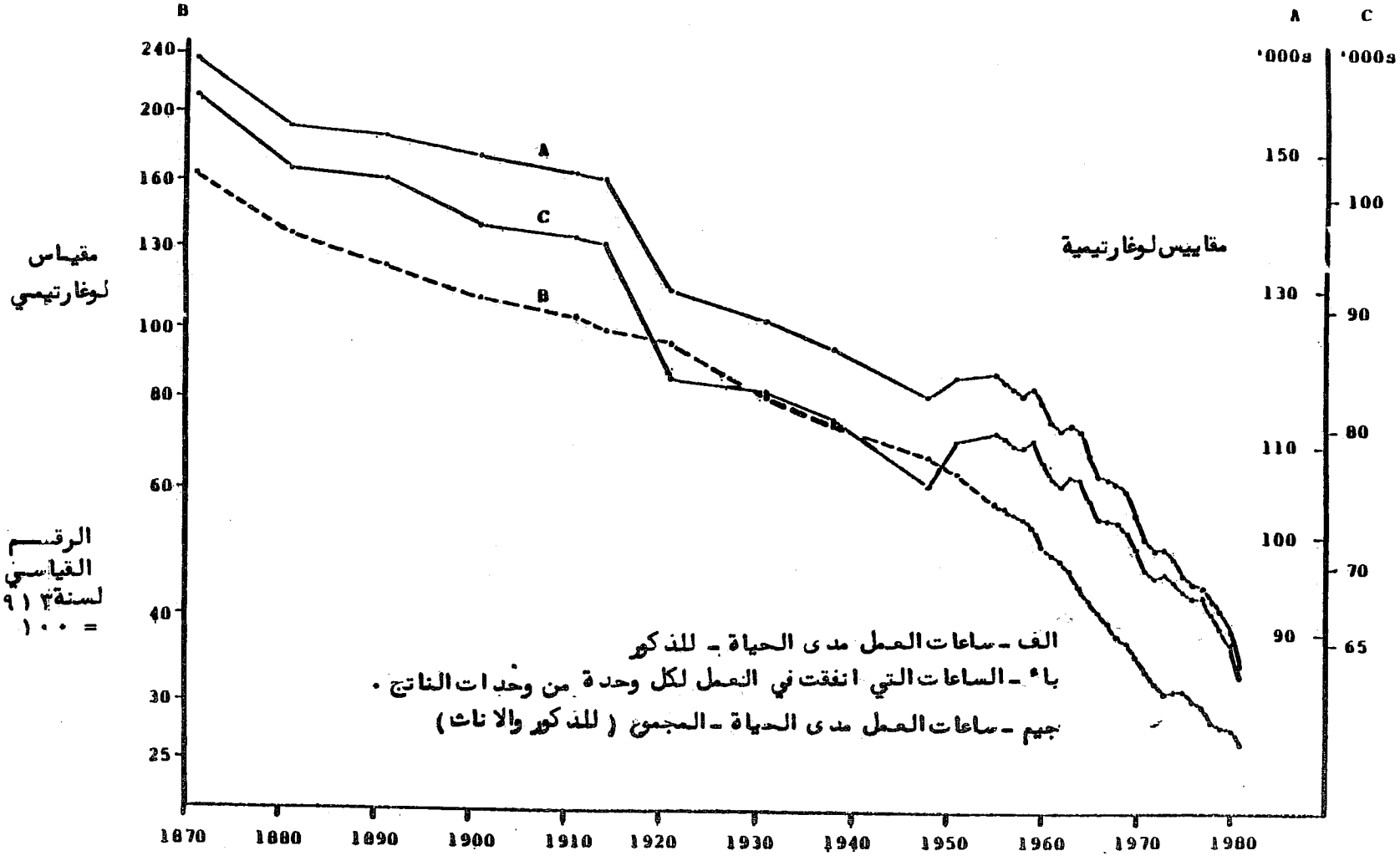

المصدر: بـــروس وليامز، " الاتجاهات الطويلة الاجل لساعات العمل والهدف المتمثل في العمالة الكاملة " ، المؤتمـــــر الحكومي الدولي لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادى المعني بزيادة العمالة في اطار التغير الهيكلي ، شباط/فبراير ١٩٨٤ .

الحواشـــــي

(١) انظر ايضا الفصل الخامس .

(٢) انظر العدد ٣٦ من نشرة Economic Outlook ، الصادرة عن منظمـــة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(٣) للبطالة عدة معالم ، مثل الزيادة في الاسر ذات المصدر الواحد او فقـد المزايا الحكومية . وطبقا لما اورده مكتب الاحصاءات السكانية في الولايات المتحدة ، زاد عدد الاشخاص الذين هم تحت خط الفقر الرسمي بمقدار ٥ ملايين نسمة في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ . وهناك مشكلة مصاحبة وهي استنفاد استحقاقات البطالة بمقتضى مخططات مختلفة ، مثل تلك الواردة في المخططات الاقليمية الكندية . (المجلس الكندي للتنمية الاجتماعيـــة ، المسؤولية الاجتماعية . . لتحدي المستقبل) .

(٤) انظر مثلا التقرير الكندي المقدم الى المؤتمر الدولي الثاني والعشريـــن للرعاية الاجتماعية ، مونتريال ، ٥ - ١٢ آب/اغسطس ١٩٨٤ .

(٥) ترد قائمة شاملة لتلك المخططات ، بما في ذلك تلك التي ترمي على وجـه التحديد الى منفعة العاملين من الشباب ، في نشرة اللجنة الاقتصادية لاوروبا التابـــع للأمم المتحـــدة ، Economic Survey of Europe in 1983 ، نيويورك ، ١٩٨٤ (رقـــم المبيع E.84.II.E.1) ، الفصل ١ (٤) .

(٦) انظر الفصل الرابع .

(٧) استنادا الى بيانات مقدمة من ١٧ بلدا . المصدر : منظمة العمل الدولية حولية احصائيات العمالة ، قضايا متفرعة .

(٨) هناك ترابط احصائي جيد بين درجة التحضر ونسبة الموظفين ضمن القوى العاملة . ومعامل الترابط في العدد الترتيبي بين الاثنين هو ٥٢ر٠ وهو ترابط يكـــون هاما من الناحية الاحصائية عندما يبلغ مستوى ٠٥ر٠ .

(٩) تقدير يستند الى بيانات تتعلق بسبعة وعشرين بلدا . المصدر : منظمـــة العمل الدولية ، حولية احصاءات العمالة ١٩٨٣ . وكانت الفترة المغطاة بوجه عام هـــي ١٩٧٣ - ١٩٨٠ . وقد ادرجت المتوسطات المرجحة .

(١٠) مكتب العمل الدولي ، تقرير قطاعي يحتوي على معلومات اساسية وضعه مكتب العمل الدولي بشأن استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمـــم المتحدة الانمائي الثالث .

الحواشي (تابع)

(١١) المرجع نفســـــه .

(١٢) William J. House, Nairobi's Informal Sector: Dynamic Entrepreneurs or Surplus Labour? Economic Development and Cultural Change, Vol.32, NO.2 ، كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ .

(١٣) Dipak Mazumdar, The Urban Informal Sector. World Development, آب/اغسطس ١٩٧٦ .

(١٤) المرجع نفسه .

(١٥) House ، المرجع السابق .

(١٦) Emmanual Romatet, Calcutta's Informal Sector. Theory and Reality. Economic and Political Weekly ١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ .

(١٧) House ، المرجع السابق .

(١٨) المرجع نفسه .

(١٩) Mazumdar ، المرجع السابق .

(٢٠) Romatet، المرجع السابق ،وHouse ، المرجع السابق .

(٢١) Romatet،المرجع السابق .

(٢٢) وارد في Steward W. Sinclair, Urbanization and Labour Markets in developing countries, St. Martin's Press, New York, 1978 .

(٢٣) منظمة العمل الدولية ، المرجع السابق .

(٢٤) Luc Soete و Cristopher Freeman "التكنولوجيات الجديـــــــدة والاستثمار وزيادة العمالة" ، المؤتمر الحكومي الدولي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، المعني بزيادة العمالة في اطار التغيير الهيكلي ، شباط/فبراير ١٩٨٤ .

الفصل الثامن

التحضّر وتغيير القيم

ينجم التحضّر غالبا عن تغييرات طويلة الأجل في كيانات الاقتصاد والتكنولوجيا ، ويحدث تغييرات تؤدى في كثير من الأحيان الى انتقال المجتمع من الأوضاع التقليدية الى الأوضاع الحديثة ، وما يصاحب ذلك من توتر ومشاكل وفرص . ان عملية التحضّر ، أو بعبارة أخرى احتشاد عدد كبير من السكان في منطقة صغيرة المساحة نسبيا ، حيث يؤدون وظائف اقتصادية واجتماعية متنوعة ، تنطوى على تغيير بيئة الحياة والعمل ، واتباع أساليب جديدة في الحياة ، ونشوء مطامح جديدة ، وقيام مؤسسات اجتماعية جديدة . وتتخلل هذه التغييرات معظم الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات المعاصرة . وسيتم تناول بعض هذه الجوانب أدناه . وبعد استعراض تقدّم التحضّر ، الذى يبدو وكأن سرعته لم تتأثر كثيرا في البلدان النامية من جراء المشاكل الاقتصادية الأخيرة ، سيتم اجراء تحليل موجز لنشوء جماعات اجتماعية جديدة في العالم النامي . وتؤلف هذه الجماعات ، من الناحية الاجتماعية ، بمعناها الواسع ، طبقة وسطى متحضرة .

الاتجاهات في التحضّر والهجرة الداخلية

بحلول منتصف الثمانينات ، كان حوالي ٤٢ في المائة من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية . وكان حوالي ٧٢ في المائة من السكان في البلدان المتقدمة النمو من الحضر ، مقابل ٣٢ في المائة في البلدان النامية . وكانت أمريكا اللاتينية الى حد بعيد أكثر المناطق النامية تحضرا . اذ كان حوالي ٦٩ في المائة من سكانها يعيشون في المناطق الحضرية ، مقابل ٣٢ في المائة في افريقيا ، و ٣٦ في المائة في آسيا . وفي هاتين المنطقتين ، وهما افريقيا وآسيا ، كان ١٥ في المائة من السكان فقط من الحضر قبل ٢٥ سنة .

الجدول ١ ــ نسبة السكان الحضر من مجموع السكان

(النسبة المئوية)

	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥ (اسقاطات)
العالم	٢٩ر٤	٣٣ر٦	٣٧ر٠	٣٨ر٣	٣٩ر٩	٤١ر٦
المناطق المتقدمة النمو	٥٣ر٦	٦٠ر٣	٦٦ر٤	٦٨ر٧	٧٠ر٦	٧٢ر٤
المناطق النامية	١٧ر٣	٢١ر٤	٢٥ر٣	٢٧ر١	٢٩ر٤	٣١ر٧
افريقيا	١٤ر٨	١٨ر٤	٢٢ر٩	٢٥ر٦	٢٨ر٧	٣٢ر١
أمريكا اللاتينية	٤١ر١	٤٩ر٣	٥٧ر٤	٦١ر٥	٦٥ر٣	٦٨ر٩
آسيا	١٤ر٧	١٨ر١	٢١ر١	٢٢ر٥	٢٤ر٢	٢٦ر٢

المصدر : الأمم المتحدة ، ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

وبالنسبة للعالم بأسره ، أخذت سرعة التحضّر قليلا في السنوات الأخيرة . وتضاءل معدّل نمو السكان الحضر في العالم من ٣ر٢ في المائة في السنة في الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ الى معدل يقدر بـ ٢ر٥ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ ، ومن المتوقّع ان يبقى هذا المعدّل ثابتا تقريبا حتى نهاية هذا القرن . وكان الانحدار كبيرا في أكثر البلدان نموا وان كانت البلدان النامية بأسرها قد عانت من انخفاض معدّل التحضر . وفي مقابل زيادة التحضّر بمعدل ٤ر١ في المائة سنويا في الستينات ، زاد معدّل السكان الحضر في هذه البلدان بحوالي ٣ر٦ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . وفي المناطق النامية ، يبلغ هذا المعدّل حاليا أقصى درجة في افريقيا ، وعلى خلاف تجارب المناطق الأخرى ، زاد المعدل فعلا من ٤ر٤ في المائة في الستينات الى ما يربو على ٥ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . وافريقيا هي المنطقة التي عانت كذلك من أشد الصعوبات الاقتصادية طوال هذه الفترة . وفي كل من آسيا وأمريكا اللاتينية ، انخفض المعدل ، وكان معدل الانخفاض أعلى في أمريكا اللاتينية . ويرد وصف لهذه الاتجاهات الاقليمية في الجدول ٢ . ويوجد بالطبع تفاوت كبير في معدلات النمو لدى البلدان داخل كل منطقة .

الجدول ٢ — متوسط معدلات النمو السنوى للسكان الحضر
في المناطق المختلفة

	١٩٥٠—١٩٦٠	١٩٦٠—١٩٧٠	١٩٧٠—١٩٧٥	١٩٧٥—١٩٨٠	١٩٨٠—١٩٨٥ (اسقاطات)
العالم	٣ر٢	٣ر٠	٢ر٨	٢ر٦	٢ر٥
المناطق المتقدمة النمو	٢ر٥	٢ر٠	١ر٦	١ر٣	١ر١
المناطق النامية	٤ر٣	٤ر١	٣ر٩	٣ر٧	٣ر٦
افريقيا	٤ر٤	٤ر٧	٥ر٠	٥ر٣	٥ر٢
أمريكا اللاتينية	٤ر٦	٤ر٢	٣ر٩	٣ر٦	٣ر٤
آسيا	٤ر٢	٤ر٠	٣ر٨	٣ر٥	٣ر٤

المصدر : الأمم المتحدة ، ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

وزادت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في مناطق حضرية (نسبة الحضر) من حوالي ٢٩ر٠ في المائة في عام ١٩٥٠ الى ٣٤ر٠ في المائة في عام ١٩٦٠ والى ٤٠ر٠ في المائة في عام ١٩٨٠ ، ومن المتوقع أن تبلغ النسبة ٤٢ر٠ في المائة في عام ١٩٨٥ . وفي البلدان المتقدمة النمو ، زادت النسبة من ٥٤ر٠ في المائة في عام ١٩٥٠ الى ٦٦ر٠ في المائة في عام ١٩٧٠ ، وحوالي ٧١ر٠ في المائة بحلول عام ١٩٨٠ . وفي المناطق النامية ، كانت أكبر زيادة في نسبة الحضر في افريقيا ، حيث زادت من ١٥ر٠ في المائة الى ٢٩ر٠ في المائة على مدى العقد الماضي . وجدير بالملاحظة أن زيادة نسبة الحضر في افريقيا كانت أكثر بكثير من زيادة نسبة الحضر في آسيا بحلول الثمانينات ، على الرغم من أن المنطقتين بدأتا من نفس الأرقام تقريبا في فترة الأساس . وبالنسبة للمناطق النامية بأسرها ، كانت نسبة الزيادة أقل بعض الشيء في السنوات الأخيرة عما كانت عليه في الخمسينات والستينات . وفي السبعينات ، لم تكن نسبة الزيادة أسرع عما كانت عليه في الخمسينات والستينات الا في افريقيا .

وبصورة عامة ، كانت نسبة نمو المدن الكبرى أسرع من نسبة التحضّر الشاملة . وكانت نسبة نمو المدن التي يعيش فيها ١٠٠٠٠٠٠ شخص أو أكثر نفس النسبة لجميع السكان الحضر تقريبا في الستينات سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية . بيد أن المدن الكبرى ، أو " العلاقة " التي يبلغ عدد سكانها ٤ ملايين نسمة أو يزيد زاد نموها بسرعة أكثر من المدن المتوسطة في البلدان النامية . كما ان المدن الصغيرة نمت ، في المتوسط ، بنفس سرعة نمو المدن الكبرى في هذه البلدان ، بينما شهدت المدن ذات الحجم المتوسط (حيث يتراوح عدد السكان بين مليون ومليوني نسمة) أقل نسبة في النمو. بيد أن نمو المدن المتروبولية الكبرى جذب أكبر قدر من الاهتمام . وتدل دراسة أجريت مؤخرا على انه في معظم البلدان التي شملتها الدراسة زادت نسبة نمو السكان في المناطق المتروبولية على نسبة الزيادة في المناطق الحضرية غير المتروبولية (١) . وكان نمو بعض هذه المدن ملحوظا . وهكذا ، زاد عدد سكان مكسيكو من ٣ ملايين نسمة الى ١٥ مليون نسمة في فترة لا تتجاوز ٣٠ سنة في الفترة من سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ . وفي السبعينات، كانت معدلات النمو عالية في اثنتي عشرة مدينة أخرى بلغ عدد سكانها ٤ ملايين نسمة أو أكثر .

وفي كثير من الأحيان كان موضوع التحضر يثير الجدل . واذا كان البعض ينظر اليه كملازم لا مفر منه للتنمية ، فقد كان البعض الآخر ينظر اليه بقلق . ورأى البعض أن التحضر في البلدان النامية كان أسرع من أن تستطيع هذه البلدان مواكبته من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، ورأى البعض ان البؤس والفقر هما نتيجتان حتميتان للتحضر بينما رأى البعض الآخر أن هذه العملية غنية بالطاقة والبراعة والامكانيات البشرية . وفي

هذا السياق ، كان سؤال يوجه في كثير من الأحيان حول ما اذا كانت سرعة التحضّر في البلدان النامية عالية حسب المعايير التاريخية . وطوال معظم القرن التاسع عشر ، زاد عدد السكان الحضر في البلدان التي تعتبر متقدمة النمو في الوقت الحاضر بحوالي ٢ر٥ في المائة في السنة (٢) . وطوال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ ، كان عدد السكان الحضر في البلدان النامية يزيد بمعدل ٤ في المائة في السنة . لكنه يتبين بعد وضع هذه الأرقام في موقعها الحقيقي ان مجموع سكان البلدان النامية (المدن والريف) كان يزداد أيضا بمعدل أعلى بكثير (٢ر٣ في المائة) من معدل الزيادة في البلدان المتقدمة النمو في القرن التاسع عشر (حوالي ٩ر٠ في المائة في الفترة ١٨٢٥-١٩٠٠) . ويتبين من مقارنة الفروق بين معدل نمو مجموع السكان وبين معدل نمو السكان الحضر وحدهم في هاتين الفئتين من البلدان ان جزءا من سرعة التحضر الأعلى في البلدان النامية يعود الى معدل نمو السكان الأعلى في هذه البلدان ، وليس للاتجاه الأعلى للتحضر . وفي الواقع كان الدور الذى لعبته الهجرة من الريف الى الحضر في تحضير البلدان النامية أصغر من الدور الذى لعبته في تحضير البلدان المتقدمة النمو .

ومع ذلك ، ونظرا لمعدلات نمو السكان العالية وعدد السكان الكبير بالفعل ، فان نطاق التحضر في البلدان النامية كبير وهذا هو ما يميزه عن تجارب البلدان المتقدمة النمو . وقد زاد نمو السكان في البلدان النامية من حوالي ٢٩٠ مليونا في عام ١٩٥٠ الى ٩٧٤ مليونا بحلول أوائل الثمانينات . وفي الوقت الحاضر ، يتجاوز مجموع عدد السكان الحضر في هذه البلدان عدد السكان الحضر في المناطق المتقدمة النمو .

وتعزى الى الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية نسبة كبيرة من نمو السكان الحضر في البلدان النامية ، وان كان معدل النمو الطبيعي ، كما ورد ذكره أعلاه ، قد اسهم اسهاما أكبر في ذلك . وتدل الدراسة التي أجريت لنمو السكان الحضر في عدد كبير من البلدان النامية ، لا سيما في الخمسينات والستينات ، على ان حوالي ٤٠ في المائة من الزيادة تعود ، في المتوسط ، الى الهجرة من المناطق الريفية والى اعادة تصنيف المراكز الحضرية ، مقابل ٦٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو في نفس الفترة (٣) . وبالنسبة للمناطق المترويولية في البلدان النامية ، تدل دراسة أخرى (٤) على ان حوالي ٤٧ في المائة من نمو السكان الحضر يعود الى الهجرة الداخلية واعادة التصنيف في الستينات . وعلى الرغم من انه لا يوجد تقدير نهائي للنمو في عدد من البلدان الذى يعزى الى اعادة التصنيف وحده ، فقد كانت الهجرة الداخلية الصافية أهم بكثير على وجه التأكيد ، من اعادة التصنيف بوصفها عاملا يسهم في نمو السكان الحضر . بيد ان أهمية الهجرة الداخلية /اعادة التصنيف تتفاوت كثيرا من بلد الى آخر . ويعزى الى هذين العاملين ٣٢ في المائة من نمو مجموع السكان الحضر في الهند ، و ٤٥ في المائة في البرازيل ، و ٦٠ في المائة في جمهورية كوريا في الستينات (٥) .

وهكذا ، فعلى الرغم من أن اسهام الهجرة في نمو السكان الحضر أقل من الزيادة الطبيعية في السكان الحضر ، فان حجمها المطلق كبير في عدد كبير من البلدان النامية. وعلى افتراض ان حوالي ٣٠ في المائة من الزيادة في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ يعود الى الهجرة الداخلية وحدها ، وهي نسبة تبدو معقولة على ضوء بيانات عدد من البلدان. فقد يكون حوالي ٧٠ مليون نسمة قد انتقلوا من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية في البلدان النامية في نفس الفترة . وعلى افتراض ان النسبة بقيت ثابتة لم تتغير ، فقد كان عدد السكان المهاجرين حوالي ٩٠ مليونا في السبعينات .

ويزداد وضوح أهمية الهجرة الداخلية في عملية التحضّر عندما ينظر اليها من وجهة نظر التحضر اذا عرّف بأنه معدّل النمو في نسبة السكان في المناطق الحضرية ، كأمر متميز عن معدل نمو السكان الحضر . وكما ورد في دراسة أجرتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة ، فانه بمجرد تعريف التحضر بهذه الكيفية ، يتبين أن التحضّر كله تقريبا يعزى بالفعل الى معدل الهجرة . " وفي جميع القطاعات السكانية تقريبا ، يعزى التحضّر في المقام الأول الى الهجرة الصافية من الريف الى الحضر . وبدون هذه الهجرة ، تكون النسبة الحضرية ثابتة بصورة نموذجية أو تبدي ميلا قليلا للانحدار ببطء . وعلى الرغم من أن المصدر الرئيسي للنمو الحضري في معظم القطاعات السكانية هو الزيادة الطبيعية ، فان هذا العامل يلعب ، بصورة نموذجية ، دورا تافها في التحضّر لأنه يعادل بالزيادة الطبيعية الريفية " (٦) .

وما له مغزاه أن الهجرة الداخلية تلعب دورا في نمو المدن الترويولية أهم من دورها في المناطق الحضرية بأسرها . وفي عينة من البلدان التي وقع الاختيار عليها لاجراء الدراسة ، تبين أن اسهام الهجرة الداخلية (واعادة التصنيف) في نمو السكان كان ٤٧ في المائة في المدن الترويولية و ٣٣ في المائة في المناطق الحضرية غير الترويولية في الستينات . وفي البرازيل ، مثلا ، يعزى الى الهجرة الداخلية واعادة التصنيف ما يصل الى ٦٠ في المائة من نمو ساو باولو بينما كان اسهامهما في النمو الحضري غير الترويولي ٤١ في المائة . وفي جمهورية كوريا ، كانت النسبة ٦٨ في المائة في سيول و ٥١ في المائة في المناطق الحضرية الأخرى . ويعزى حوالي ٥٨ في المائة من نمو سكان أكرا الى الهجرة الداخلية مقابل ٣٢ في المائة في المدن الأخرى . ولما كان من المحتمل أن تكون اعادة التصنيف عاملا أهم في تحديد نمو السكان في المناطق غير الترويولية منه في المدن الترويولية ، فان أهمية الهجرة الى المدن الترويولية قد تكون أكبر في الحقيقة مما تدل عليه هذه الأرقام (٧) .

ويهاجر الناس من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية لمجموعة كبيرة متنوعة من الاسباب . فقد " اجتذب " المهاجرون الى المدن كما أنهم " دفعوا " الى الخروج من الريف . وهناك سبب رئيسي للهجرة هو الفرق في الدخل بين الاقتصاد الريفي والاقتصاد الحضرى . وبسبب الانتاجية الاكثر ارتفاعا بصفة عامة للقطاعات الحضرية للانشطة الاقتصادية ، فان الدخل في المتوسط أعلى في المناطق الحضرية . وفي حالات عديدة يكون متوسط دخل أفقر الفئات في المجتمع الحضرى أعلى أيضا من متوسط دخل الفقراء في المناطق الريفية . وهناك أيضا شعور فعّال بالحرمان النسبي مع أخذ المهاجرين المحتملين في الاعتبار الفرق بين دخل القرية والمدينة وعدم المساواة في الدخل فيما بين الاسر المعيشية في بيئتها الريفية الأصلية (٨) . ومن ناحية أخرى هناك تكاليف تنطوى عليها الهجرة وهو ما يفسر جزئيا لماذا لا يهاجر عادة أفقر الاشخاص في المجتمع الريفي ولماذا هناك بصفة عامة اتجاه ضئيل لأن يقل الفرق بين الدخل الحضرى والدخل الريفي . وفي بعض الحالات تفوق تكاليف الانتقال توقعات الدخل باعتباره سببا للهجرة (٩) .

وقد ساهم انتشار التعليم في حد ذاته مساهمة كبيرة في عملية الهجرة من الريف الى المدن ، وقد وجد ارتباط وثيق بين التعليم والهجرة وعلى سبيل المثال في الدراسات عن أمريكا اللاتينية وغانا وكينيا والفلبين (١٠) . وثمة اتجاه الى حشد مراكز التعليم العالي في المدن وتوجد معظم الفرص الوظيفية من أجل الاشخاص الأفضل تعليما هناك والاشخاص الافضل تعليما هم أيضا بصفة عامة الاكثر غنى والأكثر قدرة على الهجرة .

وتؤثر أيضا الصلات القائمة بالفعل بين المهاجرين المحتملين وبين المدن على قدرتهم وعلى قرارهم النهائي بالهجرة . ويمكن أن تكون هذه الصلات من أنواع مختلفة . وجعلت الصلات المادية التي توفرها مرافق النقل الحديثة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية الانتقال أيسر وجعلت أيضا المعلومات عن الفرص أكثر توفرا بسهولة . وأوضحت الدراسات عن كولومبيا وغينيا الجديدة والهند أن البعد عن المدن مرتبط بصورة كبيرة بالهجرة (١١) . وان الروابط الاسرية والعشائرية أو الصلات الاثنية مع أولئك الذين هاجروا بالفعل هي عامة مصادر رئيسية للمعلومات عن حياة المدينة وهي محدد هام للقرار بالهجرة . ونظرا لاحتمال العثور على هذه الاتصالات في المدن الكبيرة أكثر من المدن الصغيرة فان هذا قد يساهم في نمو المدن الكبيرة الرئيسية أى تلك التي تكون أكبر بكثير من ثاني المدن الكبيرة بالبلد .

وواضح أن هناك عناصر أخرى عديدة تؤثر على الهجرة من الريف الى الحضر. فالناس في بعض الاحيان يضطرون الى الهجرة الى المدن بسبب العنف والقمع وانعدام الامن في الريف . وتؤدى المجاعات والكوارث الطبيعية عامة الى تدفق السكان الريفيين على المدن بحثا عن الاغاثة وخاصة في الظروف التي تعوق فيها مرافق النقل غير الكافية توزيع الاغذية بواسطة الحكومات . والهجرة المنبثقة عن هذه الظروف هي هجرة مؤقتة فقط في بعض الأحيان .

والهجرة ذات الطبيعة المؤقتة والهجرة التي تنتهي بالعودة هي مع ذلك سمات عادية في بلدان عديدة . وهي عامة تماما بالنسبة للقارة الافريقية . وعدا الهجرة الموسمية التي توجد في العديد من البلدان في مناطق نامية أخرى كذلك والتي توفر صلة هامة بين المدينة والريف فان الاشخاص الذين عاشوا في المدينة لبعض الوقت بعد أن هاجروا من الريف يمكن أن يقرروا العودة الى قراهم لاسباب مختلفة . ففي غانا أوضحت الدراسات أن نسبة كبيرة من المهاجرين الى المدن ينوون العودة الى قراهم الاصلية عند تقدمهم في السن . وفي حالات أخرى قد يأتي الاشخاص للعيش في المدينة لفترة تكفي لتراكم مدخرات كافية . وان الامثلة على الأماني المحبطة ليست غير عامة أيضا وقد تبين من الدراسات التي أجريت في بيرو وسرى لانكا وغانا وليبريا والمكسيك وجود نمط للمهاجرين العائدين الى ديارهم بعد فشلهم في بحثهم عن فرص التوظف في المدن (١٢) وفي مانيلا أعلن أن معظم عمال البناء من المهاجرين وأن أغلبيتهم يهاجرون الى المدينة فقط لفترات قصيرة ويعودون الى ديارهم عندما يضعف الطلب على عمال البناء (١٣) .

ومع ذلك فان من الواضح أن الهجرة المؤقتة والهجرة التي تنتهي بالعودة هما جزء صغير من الهجرة الاجمالية . ولا تعود نسبة كبيرة من العدد الاجمالي من المهاجرين الى المدن الى قراهم بصفة دائمة ، وفي دراسة استقصائية للمهاجرين في ست مدن (باندونغ وكاراكاس واستانبول وكوالا لامبور ومانيلا وسيول) ردت أغلبية كبيرة منهم (من ٧١ في المائة الى ٨٢ في المائة) بأنهم لن يعودوا الى قراهم الأصلية (١٤) .

وهناك سمة ذات مغزى في الهجرة من الريف الى الحضر وهي أن أغلبية كبيرة من المهاجرين هم من الشباب أو البالغين الشبان . فقد وجد أن نحو ٦٠ في المائة من المهاجرين البالغين في عينة من القرى في الهند تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢١ سنة (١٥) . ويوجد نمط مشابه واضح في بلدان أخرى ، ويؤدى ذلك الى تغيير النمط الديمغرافي للمجتمع الحضري لصالح الفئة الاصغر نسبيا والتي هي أيضا من بين أكثر فئات المجتمع حيوية وكذلك أكثرها تعبيرا عن نفسها وتقلبا ولديها آمال كبيرة في الحياة الحضرية .

وان الزيادة الكبيرة والسريعة في الهجرة من الريف الى الحضر هي عادة السبب في القلق الشديد لدى مقررى السياسة ، وانها تخلق احتمال وعادة حقيقة الاحياء المتخلفة والمستقطنات والعجز الخطير في مختلف المرافق الحضرية . وتوضع في بعض الاحيان السياسات التي تستهدف مباشرة الهجرة أو التي تكون لها تأثيرات على الهجرة ولكن نادرا ما كللت بالنجاح الكبير . ولذلك فان عمليات استصلاح الاراضي والمجموعة الكبيرة المتنوعة من برامج التنمية المجتمعية لا يبدو أن لها تأثيرا كبيرا على الهجرة من المناطق الريفية ، بل انها يحتمل أن تكون قد ساهمت في الواقع في النزوح في بعض الحالات كما يبدو أنها كانت الحال في الفلبين (١٦) . وحتى التحسينات الكبيرة في أحوال الاسكان الريفي كما حدث في فنزويلا كان له تأثير ضئيل على النزوح . ولم تكن السياسة الاكثر مباشرة في تقييد الدخول الى المناطق الحضرية مثل تلك التي جرت تجربتها في مانيلا وجاكارتا أقل من ناجحة فقط في بلوغ أهدافها ولكنها خلقت مشاكل أخرى كذلك .

والسبب الرئيسي للفشل الظاهر لمختلف التدابير الرامية الى وقف تيار الهجرة من المناطق الريفية الى المدن هو أن الهجرة هي نتيجة لقوى اجتماعية واقتصادية عامة وقوية بما في ذلك تلك التي تخلق الفرق في الدخل بين الحضر والريف والفرص والتي في امكان عدد قليل من الحكومات السيطرة عليها تماما . وفضلا عن ذلك فان قوى أخرى فعّالة تميل الى منع الهجرة من اغراق المدن . وكما أشير من قبل فان الفقراء جدا نادرا ما يهاجرون نظرا لأن الانتقال الى المدن ينطوى عادة على تكاليف ضخمة . ويرفع الازدحام الحضرى المتزايد ايضا التكلفة الحقيقية للمعيشة في المدن وهي ترجع ايضا الى ارتفاع الايجارات وأسعار الارض ويميل الى منع تدفق الهجرة من أن يشكل كارثة .

ظهور فئات اجتماعية جديدة

ومع انتشار التحضر ، والتغييرات التي طرأت على الهيكل الاقتصادى ، والتطور الحكومي والزيادة في عدد الكيانات الصناعية والتجارية الكبيرة ، ازدادت على نحو سريع أهمية فئات اجتماعية معينة ، وهي أهمية تتصل بالمصالح الاقتصادية أو الوظيفية لهذه الفئات .

وكما ظهر في الفصل السابق ، فقد زادت نسبة الموظفين بأجر في البلدان النامية زيادة كبيرة خلال فترة الـ ١٥ - ٢٠ سنة الماضية . وزادت بمعدل أسرع نسبة الموظفين في المؤسسات الكبيرة ، وتركز معظم هذه المؤسسات في المناطق الحضرية

وحولها . وهناك فئة هامة أخرى زادت من الناحيتين المطلقة والنسبية ، وهي تتألف من موظفي الرتب الفنية والتقنية والادارية . وتعزى الزيادة في اعدادهم الى حد ما الى الزيادة التي طرأت على قطاعات الاقتصاد الحديثة ، وتعزى جزئيا الى النمو الذى طرأ على الاتصالات والترويح والثقافة والفنون والسياحة ، كما تعزى في جزء منها الى زيادة الخدمات الاجتماعية ، بما في ذلك ، بصورة رئيسية ، التعليم (وعلى الاخص التعليم العالي والثانوى في خلال السبعينات) والى زيادة المرافق الصحية والعامة . وكان لتزايد دور الحكومة ونطاقها أثره الكبير على عملية التوسع في الخدمات الاجتماعية ذاتها . وأدى ذلك ، جنبا الى جنب مع تزايد أهمية الادارة الحكومية العامة ، الى تعزيز أهمية الموظفين الحكوميين ككيان اجتماعي . وحدثت زيادة هائلة في عدد المؤسسات صغيرها وكبيرها . كما تزايدت أعداد أصحاب المؤسسات التجارية والصناعية أو مؤسسات الخدمات بجميع أنواعها ، وكذلك عدد العاملين فيها . ورغم أن هذه المؤسسات هي في معظمها مؤسسات صغيرة ومستمرة على هذا النحو ، فقد تحول بعضها الى مؤسسات كبيرة جدا . ويتم ذلك في أغلب الاحيان بحافز من الحكومة وتستفيد هذه المؤسسات بعدد كبير من تدابير الدعم العامة . وتتباين أهمية هذه الفئات المختلفة تباينا كبيرا في البلدان والمناطق ، بيد أن الاتجاه الذى اتخذه التغيير خلال العقود الاخيرة كان متسقا في حركته الصعودية .

وعلى وجه العموم ، فان هذه الفئات - وهي العمال الصناعيون في القطاع الحديث ، والفنيون ، وموظفو الحكومة ، والمقاولون - تشكل في كثير من البلدان فئة اجتماعية ذات نطاق أوسع قد تتميز ببعض الخصائص العامة لفئة " الطبقة المتوسطة " من حيث أسلوب الحياة والاتجاهات والتعليم ؛ ومع ذلك فقد تفصل بين هذه الفئات في أغلب الاحيان تفاوتات كبيرة في الدخل ، ويوجد فيها الفقر والثراء جنبا الى جنب وتتوافق مصالح هذه الفئات في بعض الجوانب ، مثل سياسة الاغذية وتوفير الخدمات العامة ، أو فيما يتعلق بالحماية . وهي أيضا تتعارض في جوانب أخرى منها ، على سبيل المثال ، ما يتعلق بالحقوق النقابية أو مستويات الاجور . وتبعا للمستوى الذى يكون عليه الاقتصاد ودرجة تركيبه تزداد حدة أوجه التعارض ونقل امكانية تحديد الخصائص المشتركة . وهناك نزعتان حديثتان أصبحت لهما أهميتهما في التمييز بين مصالح هذه الفئات ، وهما الاتجاه الى الخارج ، واعادة النظر في بعض أنشطة القطاع العام ، وقد تم بحثهما بمزيد من التفصيل في الفصل التاسع .

وأدت الزيادة في عدد العمال المشتغلين في المؤسسات الكبيرة والتركيز الجغرافي الكبير للموظفين بأجر الذين لا صلة لهم بأصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم ، الى اتساع الحركة النقابية . وفي بعض الصناعات اتسمت النقابات بالقوة بوجه عام من الناحية الاقتصادية وأحيانا من الناحية السياسية ، مما هيأ لها في بعض

البلدان ، من خلال انتمائها - على سبيل المثال - الى أحزاب سياسية معينة ، القيام بدور مؤثر في الحياة العامة وأحيانا في الحكومة ذاتها . واستمدت الحركة النقابية قوتها في أغلب الأحيان من الملكية الاجنبية للصناعات ، أو من الدرجة العالية من الحماية التي تمنح للصناعات التي تخدم السوق المحلية . وكان أعضاء النقابات ينتمون في الماضي الى فئات نظر اليها بوصفها فئات أقلية متمتعة بالمزايا نسبيا ، ويمكن القول بأن مصالحهم الاقتصادية تتداخل مع المصالح الاقتصادية لاصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم ، ولا سيما على الصعيد المحلي . ومع اتساع القطاع الذى أصبحت تمثله النقابات في القوى العاملة ، ومع تزايد الصناعات التي أصبحت تواجه منافسة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير نتيجة للسياسة المتغيرة للحكومات ، يبدو أن هناك اتجاها نحو التقليل من الامتياز النسبي الذى يحظى به العمال في الصناعات الداخلة في تنظيمات نقابية ، والى شيء من التشدد في موقف السلطات تجاه النقابات مع ازدياد تشعب المصالح بين الموظفين وأصحاب الأعمال .

وكان هناك عامل هام بالنسبة لكثير من الاتحادات هو رغبة الحكومة في التصرف بوصفها صاحب عمل يلجأ اليه في النهاية ، ولا سيما لخريجي المدارس الثانوية وجعلت التدابير التقشفية والضغوط على المالية العامة هذا النهج يصبح غير ممكن في كثير من البلدان . وازاء نواحي القصور الحكومية فيما يتعلق بالتوظيف لم تستطع الاتحادات في كثير من البلدان حماية أعمال أعضائها .

وفي الوقت ذاته ظل مستوى تعليم العمال ومهارتهم ثابتا بصورة متزايدة . ويجرى الشعور بأهمية الاعداد المتزايدة والتطور الكبير للعمال أساسا في المجال الاجتماعي في شكل وجود صوت أكثر فعالية لمنظمات العمال في التشريع الاجتماعي وفي القرارات المتعلقة بتوجيه الانفاق العام .

كما أن أهمية الزيادة في عدد الاساتذة والمدرسين والباحثين والمحامين والأطباء وغيرهم من الموظفين الفنيين والموظفين الفنيين المساعدين تكمن في النفوذ الذى أثروا به على السياسة الحكومية العامة من ناحية ، وعلى تنظيم الهيئات المهنية الخاصة بهم ومعها أجور أعضائها من الناحية أخرى . وهكذا كانت القوة المتزايدة لهذه الفئات فعّالة في دعم التوسع في التعليم الثانوى والعالي وفي الخدمات الصحية المزودة بموظفين ذوى مستوى عال وتأهيل كامل . لقد أصبح نفوذهم يؤثر على جانب ايجاد حركة أكثر حرية للاشخاص الفنيين واتصال أوسع بالاتحادات المشابهة في البلدان الأخرى ، وكذلك الامتثال للمعايير المهنية التي غالبا ما تكون معايير اعتمدتها في السابق اتحادات مهنية مناظرة في البلدان المتقدمة النمو . وفي بعض البلدان النامية التي لم يعد فيها النقص المستحكم في فئة الاشخاص المهرة حادا ، وحيث قد

يبدأ الداخلون الجدد في هذه الفئة يمثلون حتى تهديدا بزيادة العرض في بعض التخصصات ؛ سعت الهيئات المهنية الى حماية مركز أعضائها ودخلهم باللجوء الى قواعد تقييدية منها شروط القيد والمسوغات الرسمية . وبينما ساعد ذلك على حماية الجمهور من الاستغلال من جانب ممارسين غير مؤهلين بالمرة ، سواء كانوا محاسبين أو مساحين أو مهندسين أو بنائين أو صيادلة أو أطباء ، فانه أعاق أيضا جهود التوسع في تغطية الخدمات الأساسية باستخدام الموظفين الفنيين المساعدين وجعل الخدمات المهنية يمكن التوصل اليها بالنسبة لأكثر من الفئات المتميزة للغاية .

ويختلف المناخ الاجتماعي لأعمال المقاولات اختلافا ملحوظا من بلد الى بلد بسبب الاختلافات في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية والتقاليد التاريخية والثقافية من ناحية أخرى . ولكن المرء غالبا ما يستطيع ، حتى في البلدان التي زادت فيها صفوف المقاولين زيادة كبيرة ، أن يرى صراعا بين " الحداثة " و"التقليدية" وكان للسياسة الحكومية تأثير مباشر على سلوك المقاولين في البلدان النامية عن طريق الارشاد العام للانشطة التجارية والحوافز والضرائب والاتجاهات ازاء حجم المؤسسات وتنظيم العلاقات الصناعية كما كان انشاء وتشغيل مؤسسات لتنمية الادارة أمرا هاما.

وزادت أهمية الشركات الكبيرة ذات الاصل الوطني زيادة كبيرة في كثير من البلدان ومنها ، على سبيل المثال ،البرازيل وأندونيسيا والهند وجمهورية كوريا . وربما لا تزال بعض من أكبر المجموعات الصناعية تبدو صغيرة بالمقارنة مع شركات القطاع العام أو مع الشركات عبر الوطنية الاجنبية ، ولكن أصولها تحسب ببلايين الدولارات وكذلك برامجها الاستثمارية . ولقد ساعد استحداث أسواق وطنية لرأس المال على توطيد مركز المقاولين المحليين . بيد أن الشركات الكبيرة غالبا ما تنظر أيضا الى التمويل الحكومي .

وصاحب زيادة أعمال المقاولات المحلية تعزيز لهياكلها التنظيمية . وأصبحت اتحادات المقاولين هامة في كثير من البلدان . وتدين مكانة هذه الاتحادات وسلطتها بالكثير لدعم الحكومة .

الحواشـــي

١ - Metropolitan Migration and Population Growth in Selected Developing Countries, 1960-1970, Population Bulletin of the United Nations, No. 15, 1983, U.N. Sales publication no. E.83.XIII.4.

٢ - Patterns of Urban and Rural Population Growth, U.N. sales publication no. E. 79. XIII.9, pp. 48 and 49 .

٣ - المرجع نفسه .

٤ - المرجع نفسه (الحاشية ١) .

٥ - المرجع نفسه .

٦ - المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

٧ - المرجع نفسه (الحاشية ١) .

٨ - Odek Stark, Rural-to-Urban Migration in LDCs: A Relative Deprivation Approach, Ecomomic Development and Cultural Change, Vol. 32, No. 3, April 1984.

٩ - Michael Lipton, Migration from Rural Areas of Poor Countries: The Impact on Rural Productivity and Income Distribution, World Development, Vol. 8, No.1, January 1980.

١٠ - المرجع نفسه .

١١ - المرجع نفسه .

١٢ - المرجع نفسه .

١٣ - Alan Stretton, Circular migration, segmentated labour markets and efficiency : the building industry in Manila and Port Morsely, International Labour Review, Vol. 122, No. 5, Sept.-Oct. 1983.

١٤ - Aprodicio A. Laquian and Alan B. Simmons, Public Policy and Migratory Behaviour in Selected Cities, in J.W. White(ed.), The Urban Impact of Internal Migration, Institute for Research in Social Studies, The University of North Carolina at Chapel Hill, 1979.

١٥ - . Michael Lipton, op. cit. (see footnote 9)

١٦ - . Laquian and Simmons, op. cit. (see footnote 14)

الفصل التاسع

دور الدولـــــة

لقد كان البحث عن الكفاءة في ادارة الشؤون العامة من سمات الجزء الأول من الثمانينات وبدأ معه ، في العديد من الحالات ، تحوّل في دور الدولة بوصفهـــا أداة للتغيير الاجتماعي . وان الصعوبات الاقتصادية ، التي تراوحت من أزمة حادة في عدد من البلدان الى صعوبات شديدة في الميزانية في بلدان أخرى ، تفسّر الى حد كبير الحاجة الملحة لتوزيع الموارد العامة واستعمالها بصورة أثر كفاءة . ففـــي العديد من البلدان النامية ، اصبحت الموارد المالية قليلة بحيث كان لابـــد مـــن اجراء اقتطاع كبير حتى في البرامج الأساسية . وهناك ، كان البحث عن الكفـــاءة ، ومازال في منتصف العقد ، كفاحا من أجل البقاء . وأدى المعدل القليل للنمـــو الاقتصادى في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد المختلط الى اعادة تقدير حجم النفقات العامة وتكوينها . وبدأ ينظر الى دولة الرفاهية نظرة انتقادية ، على أســـاس ان الجماعية لن تستطيع ان تقدم التمويل لاستمرار نموها . وعلى وجه العموم ، ففـــي بلدان ذات مستويات متفاوتة من النمو الاقتصادى وعقائد ونظم اجتماعيـــة ـ سياسيـــة مختلفة ، تجلّى أمران ، واقع العسر الاقتصادى والادراك بأن المستقبل القريب لـــن يكون أفضل ، أدّيا بالحكومات الى اعادة تقييم دورها في تعزيز النمو الاقتصـــادى والتنمية الاجتماعيـــة .

الا ان الاتجاهات التي اتخذتها اعادة التقييم هذه لم تحدد هـــا المشاكـــل الاقتصادية لهذه الفترة ، لا في طبيعتها ولا في حجمها . ففي الماضي ،أدى الركود والانكماش والعمالة المتزايدة بالسلطات العامة المركزية الى تعزيز سيطرتها المباشـــرة على عمل الاقتصاد . وكانت الحكومات تسعى بصورة متزايدة الى تنظيم تفاعـــل القـــوى الاقتصادية . ففي المجتمعات التي تسود فيها الرأسمالية ، المتقدمة النمو منهـــا والنامية علـى السواء ، أصبحت الدولة نفسها في معظم الأحيان عاملا رئيسيـــا فـــي المجال الاقتصادى عن طريق الملكية المباشرة لوسائل الانتاج الأساسية . وقد انقلـب في بداية الثمانينات هذا الاتجاه الذى دام طويلا . فالأزمة الاقتصادية الأخيرة جعلت مجتمعات مختلفة تولي ، بدلا من ذلك ، تأكيدا أقوى لدور القطاع الخاص . واعتبـــر ان الحصول على الكفاءة يتحقق عن طريق تفاعل اكثر حرية بين قوى السوق . وكـــان التقليل من دور الحكومة موضوعا شائعا وذا أثر في دوائر مختلفة في البلـــدان ذات

الاقتصادات المختلطة . وحصلت عودة للمبادهة ، والمقدرة التنظيمية ، والقدرة على الابداع بوصفها القيم المركزية التي ينبغي للدولة ان تساعد على ازدهارها بدلا من اعاقتها بكثرة الأنظمة . كما اثر هذا التغيير في الاتجاه على البلدان الاشتراكية ، رغم ان ذلك حدث بطريقة مختلفة . فقد بذلت الجهود لتطوير الحوافز ، وجعل القرارات الاقتصادية الهامة لا مركزية ،واعطاء وحدات الانتاج قدرا أكبر من السلطة الذاتية . وفيما يلي توثيق لبعض جوانب دور الدول المتغيّر في الوقت الراهن .

حجم الانفاق العام وبعض الاتجاهات الحديثة

ان مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد ، على النحو الذى يمثله قسط الانفاق في الناتج المحلي الاجمالي ، يختلف اختلافا واسعا بين بلد وبلد . فبغض النظر عن العقيدة والتقليد ، فان طبيعة الاقتصاد وحالة تطوره هي من الأمور الهامة التي تحدد تدخل الحكومة هذا . فحجم الانفاق العام يختلف اختلافا كبيرا فيما بين الاقتصادات الشديدة التصنيع كما يختلف فيما بين البلدان الأقل نموا .

فبالنسبة للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو بصورة عامة ، يمثل مجموع النفقات الحكومية حوالي ٤٣ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي . وتتراوح الأرقام الوطنية من ٣٠ في المائة في سويسرا و٣٥ في المائة في اليابان و ٣٨ في المائة في الولايات المتحدة الى ٦٤ في المائة في هولندا و ٦٧ في المائة في السويد . وفي بعض البلدان الأقل نموا من بين هذه البلدان ، كاليونان واسبانيا ، يقل نصيب الانفاق الحكومي في الدخل القومي الى حد كبير عنه في البلدان الأكثر تقدما ، لكن التنوع كبير كذلك في البلدان ذات التقدم الرفيع .

كما ان هناك ، ضمن البلدان النامية ،فروقا كبيرة في نسبة قسط الحكومة المركزية في الانفاق القومي . وهكذا ففي بداية هذا العقد كان هذا القسط أقل من ١٥ في المائة في بعض البلدان ذات الهيكل الفيدرالي كالبرازيل والهند ،ووصل الى ٤٠ في المائة أو أكثر في جامايكا وماليزيا والمغرب . كما ان لعدة بلدان كبيرة اخرى ، كباكستان وتايلند والفلبين ، نسبة منخفضة من الانفاق الحكومي في دخلها القومي . والفرق بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في متوسط قسط الانفاق الحكومي في الدخل القومي يرجع جزئيا الى الفرق في تكوين الانفاق . فنظام التأمين الاجتماعي الذى مازال في حالته الابتدائية في البلدان النامية ، يتحمل نسبة كبيرة جدا من الانفاق الحكومي في البلدان المتقدمة النمو . أما السبب الرئيسي للمستوى الرفيع

من الانفاق الحكومي في البلدان النامية فهو الانفاق الكبير نسبيا على الخدمات الاقتصادية والانفاق الرأسمالي في القطاع العام الذى يشكل قسطا صغيرا من مجموع الانفاق الحكومي في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو .

ويشكل الانفاق الحكومي في الاقتصادات المخططة مركزيا ، بطبيعة الحال ، نسبة كبيرة جدا من مجموع دخلها القومي أو صافي الناتج المادى . وهكذا كان الانفاق الحكومي في هنغاريا يمثل ٧٣ في المائة من صافي الناتج القومي ، بينما كان هذا القسط في رومانيا يمثل حوالي ٤٨ في المائة . وكان الانفاق العام في الصين يمثل حوالي ٣٣ في المائة من دخلها القومي .

لقد ازداد الانفاق العام بسرعة خلال السبعينات في جميع البلدان تقريبا . وازداد قسط هذا الانفاق في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو من ٢٩ر٦ في المائة في عام ١٩٦٢ الى ٣٢ر٧ في المائة عام ١٩٧٠ اى بـ ٤ر٠ من النقاط المئوية في السنة ، ولكنه ازداد فوصل الى ٤٠ر٢ في المائة بحلول عام ١٩٨٠ أى بـ ٨ر٠ من النقاط المئوية سنويا خلال السبعينات . ويرجع جزء من هذه الزيادة في القسط خلال السبعينات الى تباطؤ في سرعة النمو الاقتصادى ذاته . ومع ذلك ، ربما كان نمو الانفاق العام أكبر من نمو الدخل القومي (١) . وقد طرأ مزيد من الزيادة على هذا القسط خلال الشطر الأول من هذا العقد ولكنه بدا ان النمو الحقيقي أخذ يتباطأ .

ويرجع جزء من القلق الحالي الذى تشعر به الاقتصادات الصناعية بشأن النمو السريع للانفاق العام الى حالات العجز المستمرة والمتزايدة في الميزانيات الوطنية في السنوات الأخيرة . وقد ازدادت حالات العجز في الميزانية الفيدرالية في الولايات المتحدة ، وهي ما استرعت معظم الانتباه بسبب مضاعفاتها على الاقتصاد الدولي ، بحوالي ٤٠ في المائة في السنوات الثلاث ١٩٧٧ - ١٩٨٠ ، وبأكثر من مرتين ونصف على مدى السنوات الثلاث التي تلتها وازداد العجز ازديادا حادا في عدد من البلدان الأخرى (٢) . ولم تزدد حالات العجز في الميزانية من الناحية المطلقة فحسب ، بل بما كان أهم من ذلك وهو كونها نسبة من الدخل القومي . ففي الولايات المتحدة ، مثلا ، ازداد العجز الحكومي (على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات والمستوى المحلي) بوصفه نسبة من اجمالي الناتج القومي من ١ر٠ في المائة في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ الى ٩ر٣ في المائة في عام ١٩٨٣ (٣) . كما حدثت حالات ازدياد كبير أخرى في معظم البلدان الصناعية الأخرى ، ولكن بحدة أقل مما كانت عليه في الولايات المتحدة .

وازداد الانفاق العام أيضا بوصفه نسبة من الدخل القومي ازديادا كبيرا في البلدان النامية على وجه العموم ، مع تباين كبير فيما بين هذه البلدان . ففي الفترة ١٩٧٧ — ١٩٨٢ ، ازداد القسط في البلدان التي تتوافر بيانات عنها من ٢١ في المائة الى ٢٥ في المائة (٤) ، وهو معدل يماثل المعدل في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو .

التكوين المتغير في الانفاق العام

بينما كان الانفاق العام يزداد، كانت تحدث تغيرات كبيرة في تكوينه استجابة للعوامل والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة . ومن بين فروع الانفاق الرئيسية في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، انخفض بالفعل قسط الاستهلاك الحكومي الجارى ، الذى كان في عام ١٩٨٠ يمثل حوالي ٥٠ في المائة من مجموع الانفاق العام الجارى في أكبر الاقتصادات . وكان المعدل الحقيقي لنمو هذا الانفاق يهبط طوال أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في معظم البلدان المتقدمة النمو ، وكان هذا الهبوط كبيرا في بعض الحالات . ويصدق هذا بصورة خاصة على الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٤ ، بالمقارنة مع السبعينات ، بالنسبة لمعظم البلدان المتقدمة النمو الرئيسية . ويتألف هذا النوع من الانفاق بصورة رئيسية من مشتريات الحكومة الجارية من السلع والخدمات المعدة للادارة العامة ، والدفاع ، والصحة ، والتعليم ، والخدمات الاقتصادية . وإن الهبوط النسبي في أهميته هو انعكاس لتضاؤل قيام الحكومة بدور مباشر على الأقل في بعض مجالات الاقتصاد الوطني في بعض البلدان .

ان أحد بنود الانفاق العام الذى زاد كثيرا في السنوات الأخيرة في عدد من البلدان هو دفع الفائدة على الدين الحكومي . فقد زادت مدفوعات الفائدة ، كنسبة من مجموع النفقات الحكومية في الولايات المتحدة ، من حوالي ٧٫٥ في المائة في وسط السبعينات الى حوالي ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ . ويعزى جزء من الزيادة الى زيادة الافتراض الحكومي زيادة كبيرة غير ان الزيادة الحادة في أسعار الفائدة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات اسهمت في ذلك أيضا . هذا وتتجاوز اهمية زيادة الديون والمدفوعات من حساب الفائدة المالية العامة وتنطوى على آثار هامة تؤثر على توزيع الدخل والثروة .

كما ان عددا من البلدان المتقدمة النمو حدث فيها ثبات أو انخفاض في الانفاق على الخدمات العامة (الادارة العامة) والخدمات الاقتصادية كنسبة من مجموع النفقات الحكومية في السنوات الأخيرة .

ويبدو أن هذا يوازى انخفاض معدل النمو في الوظائف الحكومية في بلدان عديدة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وفي عدد قليل من البلدان ، ومنها الولايات المتحدة ، انخفضت بالفعل نسبة العمالة في مختلف القطاعات الحكومية ، بما في ذلك الصناعات المؤممة في السنوات الأخيرة . وفي عدد من البلدان الأخرى انخفض معدل النمو انخفاضا كبيرا . وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية ككل ، مازالت هذه العمالة تزيد وان كان ذلك يجرى بمعدل أقل .

ويبدو أن الانفاق على الادارة العامة والخدمات الاقتصادية ، بقدر ما ينعكس في الأجور والمرتبات ، زاد في البلدان النامية في السنوات الأخيرة . وبالنسبة للبلدان التي توجد بيانات عنها ، زاد انفاق الحكومات المركزية على الأجور والمرتبات قليلا كنسبة من مجموع نفقات الحكومة المركزية ، من حوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٣١ في المائة في عام ١٩٨٣ . واذا حسب ذلك بالمعدلات الحقيقية فان هذا الانفاق زاد كثيرا (بحوالي ١٠ في المائة في الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١) ، لكن كانت الزيادة هامشية (أكثر من ١ في المائة بقليل) في الفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ (انظر الجدول ١) . ومن المرجح ان هذه الأرقام تعكس المحاولات التي تبذلها الحكومة لحماية موظفيها من آثار الانتكاس الاقتصادى الوخيمة في السنوات الأخيرة ، وهي تناقض انخفاض العمالة ومعدلات الأجور الحقيقية في القطاع الخاص في عدد كبير من البلدان .

ان نوع الانفاق الحكومي الذى زاد زيادة كبيرة على مر السنين يتألف من النفقات الاجتماعية ، بما في ذلك الصحة ، والتعليم ، والضمان والرفاه الاجتماعيان . ويعزى جزء كبير من الزيادة في مجموع النفقات الحكومية وحصتها من الدخل القومي في البلدان المتقدمة النمو الى هذه الفئة من النفقات . ان هذا النوع من النفقات الحكومية ، ونموه وأثره على المجتمع بأسره ، وعلى جماعات مختلفة في المجتمع ، هو الذى ظل يحظى باهتمام متزايد في معظم البلدان في السنوات الأخيرة .

الانفاق الاجتماعي

زاد الانفاق على التعليم زيادة كبيرة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في العقود الماضية . بيد انه بحلول أواخر السبعينات انخفض النمو بشكل ملحوظ في معظم هذه البلدان ، ويعود هذا الى حد ما الى ان نسبة الاطفال الذين في سن الدراسة من مجموع السكان بقيت ثابتة أو انخفضت . وانخفضت نسبة النفقات

الحكومية على التعليم من حوالي ١٨ في المائة في عام ١٩٧٦ الى ١٦ في المائة في عام ١٩٨١ في اليابان مثلا ، ومن ١٧ في المائة الى ١٢ في المائة في هولندا في نفس الفترة .

وعلى الرغم من المصاعب المالية التي نشأت في أوائل الثمانينات ، حاولت حكومات معظم البلدان النامية ان تحمي الانفاق على التعليم من تخفيضات النفقات . وطوال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣ ، زاد انفاق الحكومات المركزية على التعليم في البلدان النامية ، في المتوسط ، بحوالي ٣ في المائة ، بينما كان الدخل القومي ثابتا أو آخذا في الانخفاض في بعض البلدان . وبقيت حصة هذه النفقات في مجموع نفقات الحكومات المركزية ثابتة بالفعل في حدود ١٠ في المائة .

وما فتئ الانفاق العام على الصحة يتوسع في معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، غير ان معدل التوسع بدأ ينخفض في أواخر السبعينات . وفي معظم البلدان كان سبب القلق الرئيسي هو تصاعد تكاليف الرعاية الصحية . كما ان زيادة نسبة المسنين في مجموع السكان كان عاملا اسهم في زيادة نفقات الرعاية الصحية ؛ هذا ، وان أهمية هذا العامل ، التي كانت ثانوية حتى الآن ، سوف تزداد في المستقبل . وبذلت الحكومات جهودا لخفض التكاليف ، وتم ذلك في بعض الاحيان باختصار الاستحقاقات الطبية التي كانت تعتبر مفرطة ، وفي حالات أخرى من خلال رفع تكاليف الرعاية الصحية التي يتحملها المرضى . وما زالت الآثار الشاملة لهذه التغييرات على الانفاق على الرعاية الصحية غير واضحة ، وربما كانت هامشية حتى الآن . ومن المستبعد ان تكون الاستحقاقات الحقيقية لنظم الرعاية الصحية قد انخفضت كثيرا من جراء هذه التغييرات ، على الرغم من ان بعض الافراد والجماعات ربما يكونون قد تضرروا من جراء ذلك . كذلك ، فان ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية أوجد اهتماما بالنظم البديلة لتوفير الرعاية الصحية بواسطة القطاع الخاص في بعض البلدان .

وتمثل الرعاية الصحية نسبة ضئيلة للغاية من مجموع النفقات الحكومية في البلدان النامية . فهي تبلغ حوالي ٤ في المائة من نفقات الحكومات المركزية (النوع الذى تتوفر معلومات بشأنه) مقابل ١١ في المائة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . بيد ان آثار النفقات الحكومية على الصحة كانت اكثر مما يستدل من هذا الرقم المنخفض نظرا لحشد مرافق الرعاية الصحية في العواصم ، وانعدام مرافق الرعاية الصحية الخاصة نسبيا ، وعجز معظم السكان عن دفع ثمن خدماتها .

وهكذا ، كان للانكماش المالي في السنوات الأخيرة آثار سلبية على وجود خدمات شاملة للرعاية الصحية في هذه البلدان . وزاد انفاق الحكومات المركزية على الصحة زيادة هامشية فقط ، وبقيت الزيادة ثابتة فعلا طوال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣ اذا حسبت كنسبة من مجموع النفقات الحكومية .

ويتألف معظم نفقات الضمان الاجتماعي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من استحقاقات الضمان والرفاه الاجتماعيين . وفي عام ١٩٨٠ ،كان يعزى الى هذا الانفاق الاجتماعي حوالي ٣٥ في المائة من متوسط نفقات الحكومات الحالية في البلدان الرئيسية ، وحوالي ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان (٥) . وزادت حصة هذه النفقات في مجموع النفقات الحكومية والناتج المحلي كثيرا في اوائل السبعينات غير انها بقيت ثابتة فعلا او زادت زيادة هامشية فقط في السنوات الأخيرة . ويتألف حوالي ٦٥ في المائة من مجموع الانفاق على الضمان والرفاه الاجتماعيين من المعاشات التقاعدية ، بينما يعزى الى الانفاق على التأمين ضد البطالة والمخصصات الأسرية والبرامج الاخرى ١٠ في المائة و ٢٥ في المائة على التوالي (٦) .

ولم تؤلف المعاشات التقاعدية اكبر جزء فحسب بل اخذت تزداد بأكبر معدل . وزاد الانفاق على المعاشات التقاعدية بمعدل سنوى قدره ١٧ في المائة بالقيمة الأسمية ، و ٦ر٦ في المائة بالقيمة الحقيقية في الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨١ ، بينما زاد مجموع النفقات الاجتماعية بمعدلي ١٥ في المائة و ٢ر٤ في المائة بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية على التوالي وتعزى الزيادة الى حد ما الى التغيرات الديمغرافية ، لأن العدد النسبي للمسنين زاد ويعزى جزء أكبر من الزيادة الى ارتفاع المستوى الحقيقي للاستحقاقات . وزاد الانفاق على التأمين ضد البطالة بنفس السرعة تقريبا التي زاد فيها الانفاق على المعاشات التقاعدية (٤ر٦ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية) اذ ان مستوى البطالة زاد زيادة سريعة ، وحافظ على مستواه المرتفع. ويعزى معظم زيادة الانفاق في هذا المجال الى زيادة عدد العاطلين عن العمل وليس الى تغير مستوى الاستحقاقات الحقيقي ،ومقابل ذلك ،فان المخصصات الاسرية والبرامج الاجتماعية الأخرى ، وهي المساعدة وبرامج الرفاه ، زادت ببطء نسبيا (٣ر٣ في المائة سنويا بالقيمة الحقيقية) . ومع ذلك كان معدل الزيادة اسرع من معدل زيادة بدلات التعليم والصحة .

ان ارتفاع الانفاق على الضمان والـرفاه الاجتماعيين يعكس وجود التزام اجتماعي طويل الأجل في معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تقريبا برعايـة المسنين ، والمرضى ، والمعوزين . ولا يمكن ان يقال ان الركود والانتكاس اللذيـن اعتريا الاقتصاد في أواخر السبعينات واوائل الثمانينات قد زعزعا هذا الالتزام بصـورة أساسية . وزاد الانفاق الحقيقي لكن بسرعة أقل من معدل الانفاق في الماضي ، علـى الرغم من الركود والهبوط الاقتصاديين . وعلى الرغم من ذلك فقـد ارغـم الانكمـاش الاقتصادى حكومات عديدة على اتخاذ خطوات للحد من نمو النفقات الاجتماعيـة ، أو حتى على تخفيض الاستحقاقات ، في بعض الحالات ،على الرغم من ان التحـول الايديولوجي كان بمثابة قوة محركة في بعض الحالات . واستحدثت تدابير اصلاحيـة ، كان بعضها ثانويا والبعض الآخر هاما ، في عدد من البلدان ضمن الجهود المبذولة لتأمين يسر نظم الضمان الاجتماعي . وفي بعض الحالات ،تم ايقاف ربط الاستحقاقـات بصورة آلية بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، وفي حالات اخرى تم تأجيل ربط المعاشات التقاعدية بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، مع ان ذلك استمر فترة قصيرة (في الدانمرك وجمهورية المانيا الاتحادية مثلا) . ورفعت قيمة اشتراكات الضمان الاجتماعي واصبحت المعاشات التقاعدية التي تدفع بموجب نظام الضمان الاجتماعي خاضعة للضريبـة فـي الولايات المتحدة وذلك ضمن الاصلاحات الرئيسية التي ادخلت على النظام في عـام ١٩٨٣ . كما تم تخفيض بعض انواع مدفوعات الرعاية تخفيضا كبيرا . وتم تخفيض المخصصات الاسرية في جمهورية المانيا الاتحادية . وفي عدد من البلدان ، فرضت رسوم لأول مرة او فرضت رسوم اضافية على صرف الادوية والاستشفاء ضمن الجهود المبذولة للحد مـن تكاليف الرعاية الصحية (في جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا واليابان مثلا) . وخفضت هولندا استحقاقات الضمان الاجتماعي تخفيضا كبيرا في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ علـى حد سواء . بيد انه في عدد قليل من الحالات (في استراليا وايطاليا مثلا) ، تـم ربط استحقاقات البطالة من جديد بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة ورفـعت قيمـة المخصصات الاسرية (٧) .

الانفاق الاستثماري

ان الانفاق الرأسمالي للحكومات ، الذى يذهب معظمه الى الاستثمار في خلق مقدرة جديدة على انتاج السلع والخدمات ، بما في ذلك المقومات الأساسية المادية واستبدال رأس المال القديم ، هو أكثر أهمية نسبيا في البلدان النامية منه في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . وقد مثل الانفاق الرأسمالي للحكومات المركزية حوالي ٦ في المائة من اجمالي انفاق الحكومة المركزية في المجموعة الأخيرة في عام ١٩٨٠ واستمر ثابتا على هذا تقريبا في السبعينات .

وتقوم الحكومات في البلدان النامية بوجه عام بدور مباشر بدرجة أكبر في الاستثمار . فالانفاق الرأسمالي للحكومات المركزية يمثل حوالي ٢٧ في المائة من اجمالي انفاق الحكومات المركزية . ولقد كان الانفاق الرأسمالي أكثر تأثرا بالصعوبات الاقتصادية في أوائل الثمانينات من الانفاق على القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم . وفي حين أن الانفاق الرأسمالي في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ازداد بنسبة قدرها ٣ر٥ في المائة سنويا تقريبا ، أى استثمار دورى مضاد في قطاع الاسكان ، فانه هبط بنسبة ٣ر٥ في المائة تقريبا في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ في أعقاب الانتكاس الاقتصادى المتد ، وانخفض نصيبه في اجمالي انفاق الحكومات المركزية الى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٣ (انظر الجدول ١) .

اعانات الدولة

ظلت اعانة الانتاج والاستهلاك فيما يتعلق بسلع وخدمات معينة لوقت طويل طريقة رئيسية من طرق تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وتؤثر الاعانات على الأسعار النسبية ومستويات الانتاج والاستهلاك ومن ثم على المستويات النسبية لرفاهة مختلف الفئات في المجتمع . وقد عمدت الحكومات الى حماية الصناعات في وقت العسرة الاقتصادية بالتعويض عن خسائر التشغيل فيها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عن طريق رفع الأسعار باستخدام تدابير مثل فرض القيود على الواردات . وتثبت أسعار بعض السلع والخدمات على مستوى أقل من المستوى الذى يمكن أن تصل اليه لو لم يكن هناك تدخل لحماية مستوى الاستهلاك عند بعض الفئات الاجتماعية أو لاستيفاء بعض المتطلبات الأخرى التي قد ترى فيما يتعلق بالانصاف . وتتجاوز آثار هذه التدابير في غالب الأحيان المستوى الحالي للانتاج والاستهلاك وتترتب عليها آثار مهمة بالنسبة لمستقبل نمو الاقتصاد ونمطه في التوزيع .

وتمثل الاعانات نصيبا صغيرا نسبيا من اجمالي الانفاق الحكومي في معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ففي عام ١٩٨٠ كانت تتراوح ما بين ٢ر١ في المائة في الولايات المتحدة وما يزيد على ٦ في المائة في كندا واليابان ، من بين البلدان

الصناعية الكبرى ، وكان معظمها يدخل في نطاق ٥ الى ٦ في المائة . وفي معظم البلدان ، ظلّت الاعانات ، بوصفها جزءا ثابتا من اجمالي الانفاق الحكومي ، ثابتة تقريبا في السنوات الأخيرة ، ولكن بما أن اجمالي الانفاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد فان نصيب الاعانات في هذا الأخير قد أخذ في الارتفاع أيضا .

ومع ذلك فان آثار الاعانات على المجتمع أكبر بكثير مما تشير اليه هذه النسب الصغيرة نسبيا في الانفاق الحكومي . فالاعانات غالبا ما تمثّل مقاومة للتغييرات الهيكلية اللازمة في الاقتصاد . وهي تستخدم في أغلب الأحيان لحماية مصالح خاصة لا تستفيد الا على حساب بقية المجتمع . وأحيانا ينظر اليها على أنها أمر لازم لتحقيق أهداف اجتماعية معينة . وأرقام المستويات العامة للاعانة أيضا تدلّل على أهميتها في مجالات معيّنة من الاقتصاد . فجزء كبير من الاعانات في البلدان المتقدّمة النموذات الاقتصاد السوقي ينصرف لحماية الأسعار والدخول الزراعية . وينفق جلّ ميزانية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي مثلا ، على دعم الأسعار والدخول الزراعية في البلدان الأعضاء . وتشكّل الاعانات الزراعية الجزء الأعظم من اجمالي الاعانات في الولايات المتحدة ، وفي اليابان يشكّل تثبيت الأسعار والدخول الزراعية عند الحد الأدنى جزءا مهمّا من السياسة الزراعية . وفي عدد من البلدان تقدّم اعانات كبيرة للقطاعات المتدهورة ، مثل قطاعات بناء السفن واستخراج الفحم وصناعة الصلب ، وتتلقّى صناعات أخرى كثيرة اعانات مباشرة أو غير مباشرة . ولا يقتصر هذا النوع من المساعدات التي تقدّمها الدولة على الصناعات المؤمّمة ، وان كان يمثّل معظم هذه المساعدات في بعض البلدان . وقد جرى في حالات كثيرة انقاذ صناعات خاصة عن طريق الاعانات غير المباشرة مثل تقديم القروض اليسيرة . وأحيانا تحصل الصناعات أيضا على مساعدات من الدولة لتمكينها من تقليص أنشطتها أو التكيّف للحالة الاقتصادية المتغيّرة .

وكانت اعانة انتاج واستهلاك مختلف السلع والخدمات سمة رئيسية أيضا في السياسة العامة في البلدان النامية ، وهي تمثّل نسبة كبيرة من الانفاق العام فيها . ولا تتوفّر بشأن الاعانات الا بيانات متفرقة ولكن المتاح من المعلومات يشير الى أن هذا النوع من الانفاق كان يشكّل على الأرجح حوالي ١٠ في المائة من اجمالي الانفاق في الحكومات المركزية للبلدان النامية في عام ١٩٨٠ (انظر الجدول ١) (٨) . ومع ذلك فهناك دلائل تشير الى أن نسبة الانفاق الحكومي التي تشكّلها الاعانات أخذت في الانخفاض في السنوات الأخيرة عندما بدأ التدقيق في تكلفتها الحقيقية للاقتصاد فضلا عن التدقيق في اسهامها في تحقيق قدر أكبر من الانصاف . وانعكس هذا الاهتمام أيضا في ادخال تخفيض الاعانات كعنصر رئيسي في مجموعة تدابير التقشّف التي اتخذتها بلدان كثيرة ، وكان ذلك في أغلب الأحيان في اطار اتفاقات عقدت مع صندوق النقد الدولي . ومع ذلك فان الاعانات لا تزال عنصرا مهمّا في السياسة العامة في كثير من البلدان .

الجدول ١ — مجموع نفقات الحكومات المركزية في البلدان النامية (١)

	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		النمو الحقيقي خلال ١٩٨٠ — ١٩٨٣
	النسبة المئوية من اجمالي الانفاق	النسبة المئوية للنمو بالمعدّل الثابت	النسبة المئوية من اجمالي الانفاق	النسبة المئوية للنمو بالمعدّل الثابت	النسبة المئوية من اجمالي الانفاق	النسبة المئوية للنمو بالمعدّل الثابت	النسبة المئوية من اجمالي الانفاق	النسبة المئوية للنمو بالمعدّل الثابت	
١ — اجمالي الانفاق	١٠٠	+ ٨ر٣	١٠٠	+ ٧ر٧	١٠٠	+ ٣ر٧	١٠٠	— ١ر٣	+ ١٩ر٤
١—١ التعليم	١٠ر٣	+ ٤ر٠	١٠ر١	+ ٥ر٦	٩ر٩	+ ١ر٦	١٠ر٠	— ٠ر٣	+ ١١ر٢
١—٢ الصحة	٣ر٩	صفر	٣ر٨	+ ٤ر٩	٣ر٧	+ ١ر٠	٣ر٨	+ ١ر٤	+ ٧ر٤
١—٣ الاسكان	٢ر٠	+ ٣٦ر٢	٢ر٤	+ ٢٩ر٢	٢ر٨	+ ٢١ر٠	٣ر٠	+ ٥ر٨	+ ١٢٥ر٣
١—٤ الانفاق الجاري	٧٣ر٠	+ ١٠ر١	٧٤ر٠	+ ٩ر٢	٧٥ر٣	+ ٥ر٥	٧٦ر٦	+ ٠ر٤	+ ١٢٥ر١
١—٤—١ الأجور والمرتبات	٢٩ر٧	+ ٧ر٩	٣٠ر٩	+ ١٢ر١	٢٩ر٩	+ ٠ر٣	٣١ر٠	+ ٢ر٣	+ ٢٤ر١
١—٤—٢ الاعانات	١٠ر٥	+ ٣٥ر٤	٩ر٧	— ٠ر٥	٩ر٠	— ٣ر٨	٦ر٤	— ٢٩ر٨	— ٩ر٠
١—٤—٣ الفائدة	٧ر٩	+ ٩ر٧	٨ر٥	+ ١٥ر٩	١٠ر٠	+ ٢٢ر٠	١٢ر٤	+ ٢٢ر٤	+ ٨٩ر٩
١—٥ الانفاق الرأسمالي	٢٧ر٠	+ ٣ر٦	٢٦ر٠	+ ٣ر٧	٢٤ر٧	— ١ر٥	٢٣ر٤	— ٦ر٥	— ١ر١

المصدر : مكتب أبحاث التنمية وتحليل السياسات ، ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة للأمم المتحدة ؛ استنادا الى "الاحصاءات المالية الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، المجلّد ٣٧ ، العدد ٨ ، آب/أغسطس ١٩٨٤ ؛ و "حولية الاحصاءات المالية الحكومية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، المجلّد ٧ ، ١٩٨٣ ؛ والتقارير القطرية للبنك الدولي ؛ ومصادر وطنية ودولية أخرى .

(١) بيانات الصحة والاسكان في عام ١٩٨٣ تستند الى عينات من ١٠ بلدان أو أقل ، وكذلك بيانات كل السنوات الأربع في حالة بند "الاعانات" .

وأهم شكل من أشكال الاعانات في كثير من البلدان النامية هو توفير الأغذية بأسعار أقل من التكلفة الحقيقية لانتاجها أو استيرادها ، ويحدث ذلك في أغلب الأحيان عن طريق اتباع نظام للرقابة على الأسعار وتحديد حصص غذائية . وغالبا ما يكون الهدف المعلن هو توفير الأغذية الرخيصة لمناطق معيّنة أو فئات معيّنة من السكان قد لا تكون قادرة ، لولا ذلك ، على تحقيق المستوى الوافي من الاستهلاك . وثمّة طائفة كبيرة من الاعتبارات تؤثّر على درجة شمول برنامج توزيع الأغذية المعانة . وفي حين أن حماية الاستهلاك عند الفقراء هو عادة هدف رئيسي لمعظم البرامج فان مشاكل تعريف المعوزين لا تزال قائمة ومن ثم تستفيد أيضا من الاعانات فئات ليست في حاجة حقيقية لها ، ويمكن أن تتطوّر الى مصلحة خاصة في الاستمرار في الحصول عليها . وأحيانا ما تكون القوة السياسية لا اعتبارات الانصاف هي التي تحدّد من يحصل على الفائدة . ومما يعادل ذلك في الأهمية هو أثرها على الانتاج المحلي للأغذية . فاعانة الاستهلاك ، عن طريق خفض أسعار السوق ، غالبا ما تتحوّل الى عامل مثبط للانتاج المحلي للأغذية وتتسبّب في نمو غير مرض لانتاج الأغذية في كثير من البلدان النامية .

وغالبا ما يكون حجم اعانات الأغذية كبيرا . ففي بنغلاديش مثلا كانت الاعانة غير المباشرة للأغذية تبلغ أحيانا حوالي ٤٠ في المائة من تكلفتها الحقيقية في عام ١٩٨٠ . الاّ أن عددا كبيرا من البلدان شهد في السنوات الأخيرة تخفيضا كبيرا في هذه الاعانات . فقد خفّضت بنغلاديش اعاناتها الغذائية تخفيضا حادّا في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٣ . وفي تنزانيا ، ألغيت الاعانات التي تقدّم لجميع أنواع الأغذية باستثناء جريش الذرة في عام ١٩٨٠ . وابتداء من عام ١٩٨٢ خفّض انفاق الاعانات في مصر جزئيا عن طريق الجهود الرامية الى تقييد حصول الفئات ذات الدخول العالية على السكر والشاي وزيوت الطعام المعانة . وتحوّلت سري لانكا الى تسعير الأرز المستورد بالتكلفة الكاملة ، ومن ثم مكّنت المنتجين المحليين من زيادة الأسعار ولكنها حاولت في الوقت نفسه تخفيف أثر هذه السياسة على المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض عن طريق برنامج البطاقات الغذائية . وفي بيرو ، ألغيت بالتدريج ، بحلول عام ١٩٨٤ ، كل اعانات الأغذية تقريبا التي كانت تتكلّف ٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ . ولم يكن تخفيض الاعانات الغذائية أمرا يسيرا في كل الأحوال . ففي عدد من البلدان أفضت محاولات رفع أسعار الأغذية عن طريق خفض الاعانات الى قلاقل سياسية وعنف ، اضطرّت معه الحكومات في بعض الحالات الى الغاء الزيادات المقترحة في الأسعار الغاء تاما أو جزئيا . وأدّى تخفيض الاعانات أيضا الى تجديد القلق بشأن آثاره على الفقراء بوجه عام وعلى فئات اجتماعية خاصة .

كذلك بحثت في السنوات الأخيرة الاعانات المقدّمة للمدخلات الزراعية مثل المخصبات ، وهي شكل رئيسي لاعانة الانتاج في كثير من البلدان . وكان مقدار الاعانة كبيرا في كثير من

الحالات ، بيد أنها وان تكن قد ساعدت على زيادة الناتج الزراعي الا أن استعمالها المستمر كوسيلة كفيئة وعادلة لتوفير حوافز للانتاج قد أصبح موضع شك . وقد تعرّضت هذه السياسة للطعن خصوصا عندما اقترنت بهدف ابقاء أسعار الأغذية على مستوى منخفض من خلال الاعانات . وقد قام عدد من الدول باتخاذ خطوات لتخفيض الاعانات المقدّمة للمدخلات الزراعية في السنوات الأخيرة . ففي الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، بدأت بنن في الغاء الاعانات المقدّمة للمخصّبات والمبيدات الحشرية على مراحل تمتد على فترة ست سنوات وكانت تلك الاعانات قد غطّت في عام ١٩٨٢ حوالي ٧٥ في المائة من تكاليف المخصّبات والمبيدات . وخفّضت بنغلاديش بشدّة الاعانات المقدّمة للمخصّبات في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ . وخفّضت باكستان أيضا هذه الاعانات بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة . وفي زامبيا رفعت أسعار المخصّبات بما نسبته ٦٠ في المائة في عام ١٩٨٣ .

كما قدّمت لأسعار الطاقة اعانات ضخمة في كثير من البلدان النامية . ولقد ألغيت هذه الاعانات أو خفّضت الى حد كبير في بلدان كاندونيسيا وبيرو وغانا . ففي غانا مثلا ارتفعت أسعار البنزين خمسة أضعاف ، وتضاعفت في بيرو في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ . وقدّمت الحكومات أيضا اعانات لاستخدام المرافق العامة مثل الغاز والمياه والكهرباء . وكان بعض هذه الاعانات مرتفعا للغاية . ومن ذلك يتبيّن أن تعريفة الكهرباء في بعض البلدان لا تغطي الا عشر التكاليف الحدّية لانتاجها وتوفيرها . وفي كثير من الحالات لم تكن هذه الاعانات عادلة ، ولم تكن تفيد أفقر الفئات . وفي عدد كبير من البلدان ، ذهبت معظم هذه الاعانات الى المناطق الحضرية ، ولا سيما القطاعات الأكثر ثراء من السكان الحضريين . بينما أفادت الاعانات المقدّمة الى الرعي في الغالب كبار المزارعين .

وقد أجريت في عدد من البلدان تخفيضات كبيرة في الاعانات المقدّمة لاستخدام المرافق . ففي سري لانكا مثلا زادت تعريفة المياه المسجّلة بالعداد بما نسبته ٦٠ في المائة في عام ١٩٨٤ واستحدثت رسوم شهرية ثابتة لمستهلكي المياه بدون عداد . كذلك زاد متوسط تعريفة الكهرباء بما نسبته ٣٦ في المائة في عام ١٩٨٢ . وفي بيرو زادت تعريفة المياه في ليما ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٢ . وفي الدومينيكا زادت تعريفة الكهرباء ٤٠ في المائة في عام ١٩٨١ و ١٣ في المائة في عام ١٩٨٢ . وفي اندونيسيا ارتفعت هذه التعريفة ٣٢ في المائة في عام ١٩٨٣ . بيد أن بعض هذه الزيادات في الرسوم والتعريفات جاءت متأخرة جدا عما ينبغي كما أنها ربما لم تعوّض دائما المعدّل الكلي للتضخم تعويضا كاملا .

اشراك القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة

تجدّد في السنوات الأخيرة الاهتمام بالأدوار التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص في الاقتصاد في توفير الخدمات العامة . وقد جاء هذا الاهتمام أساسا نتيجة رغبة متزايدة في ابقاء الخدمات الأساسية على مستوى مرض مع اجراء تخفيضات في الميزانية . وقد أجريت معظم التطبيقات على المستويات المحلّية للحكومة في عدد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدّمة النمو . وقد جربت نهج مختلفة لاشراك القطاع الخاص .

وكان النهج الأعم والأوسع انتشارا يتمثّل في التعاقد مع مقاولين من القطاع الخاص على توفير مجموعة من الخدمات ، بما في ذلك مكافحة الحرائق ، وحماية الشرطة ، وتوفير مرافق الرعاية النهارية ودور المسنّين ، وبناء السجون المملوكة والمدارة من جانب القطاع الخاص وغير ذلك . فمثلا في الدانمرك تتعاقد معظم المدن على خدمات الاسعاف ومكافحة الحرائق ، كما تفعل السويد فيما يتعلّق بمكافحة الحرائق (٩) . وربما تكون الولايات المتحدة هي البلد الذى لجأ أكثر من أى بلد آخر الى الأشكال التعاقدية من الترتيبات ، فأنفقت في هذا الشأن ٦٦ر٨ من البليون من الدولارات في عام ١٩٨٠ على مستوى الولايات والمستوى المحلي .

والميزة الأساسية في الترتيبات التعاقدية هي السعر الأقل الذى يتقاضاه الموردون في القطاع الخاص للقيام بنفس العمل . ففي كندا وسويسرا والولايات المتحدة ، مثلا ، تتراوح الأسعار التي يتقاضاها المقاولون للنقل الحضرى وجمع النفايات الجامدة بين نصف وثلثي أسعار البلدية . وبلغ متوسّط الوفورات السنوية المتجمّعة الناتجة عن التعاقد مع القطاع الخاص في السنوات الأخيرة ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في مدينة لوس أنجيلوس (بالولايات المتحدة) . وقد ساعد التعاقد أيضا الحكومات المحلية على الاستفادة من المهارات المتخصصة التي لا تتوفّر في العاملين فيها ، كما زوّدها بالمرونة في التكيّف صعودا أو هبوطا استجابة للتغيّر في الطلب وتوفّر الاعتمادات ، كما قلّل تعرّضها لخطر الاضرابات . بيد أن الاتحادات العمالية العامة القوية قد حالت دون اتخاذ ترتيبات تعاقدية في بعض المدن الكبرى ، بينما أساءت اليها في مدن أخرى ممارسات ضارة مثل الرشوة وفرض الاتاوات والابتزاز . وعلى الرغم من وجود مجالات محدّدة تؤدّى فيها المرونة والقدرة على التكيّف الى احداث وفورات حقيقية . الاّ أن المسألة أيضا في كثير من الحالات تكون مسألة اختيار بين مستويات مختلفة من الخدمة أو نقل ذلك الجزء من العبء الذى يتحمّله المجتمع الى الأفراد مرة أخرى . وهذا ينطبق ، مثلا ، على الاعانات الضرائبية التي تقدّم لرعاية المسنّين أو المرضى في الأسرة بدلا من قيام المؤسسات بذلك ، وهو ما تجرى الدعوة اليه لأسباب اقتصادية وانسانية أيضا .

ولم يكن الهدف من الترتيبات التعاقدية دائما هو استبدال أطقم وخدمات القطاع الخاص بأطقم العاملين الحكوميين وخدماتهم . ففي بعض الحالات مثلا تم التعاقد مع شركات خاصة من أجل حفز الخدمات العامة القائمة على زيادة كفاءتها . فمثلا هيأت مدينة مينابوليس (بالولايات المتحدة) جوّا من التنافس بين العاملين الحكوميين ومقاولي القطاع الخاص في جمع القمامة ، فجعلت العاملين الحكوميين يقومون بممارسات مماثلة ليضارعوا في النهاية أداء المقاولين (١٠) . كذلك منحت العقود في الولايات المتحدة كجزء من السياسات الاجتماعية التي تهدف الى اعطاء جماعات المجتمع المحلي سيطرة أكبر على أحيائها . فمثلا تم التعاقد في بعض المدن مع جماعات الأحياء المحلية لتنفيذ قوانين الصحة والسلامة ، وللقيام بدوريات لمناهضة الجرائم في المناطق المنخفضة الدخل حيث تنتشر هذه الجرائم .

وفيما يتعلّق بالخدمات التي تتسم بالفوائد القابلة للتقاسم والتي تعود على جميع المستعملين كل على حدة ، تتخذ ترتيبات الترخيص بدلا من ترتيبات بالتعاقد مع المقاولين . فمثلا كثيرا ما يجرى في البلدان المتقدّمة النمو والنامية على حد سواء الترخيص بتشغيل الوسائل الخاصة للنقل الحضرى لتعمل جنبا الى جنب مع خدمات النقل العام المعانة . ومع ازدياد الاعانة المقدّمة الى هذه الأخيرة مال طول الطرق التي تغطيها هذه الخدمات الى الانخفاض نتيجة للقيود المفروضة على ميزانية البلدية ، مما نتج عنه أن أصبحت شركات النقل الخاصة الرابحة والتي تتقاضى نفس الأجرة أو أجرة أعلى لا غنى عنها لنقل الأفراد الذين لولاها لتركوا في عرض الطريق (١١) . وفي هذه الحالات ، ساعد منح التراخيص لمقاولي القطاع الخاص على اشباع احتياجات الجمهور التي لم تف بها السلطات الحكومية على نحو كامل .

وفي حالات أخرى ، معظمها في البلدان المتقدّمة النمو ذات الاقتصاد السوقي لجأت السلطات الحكومية التي تعاني من ضيق اقتصادى والحريصة على التخلّص كلية من مسؤولية الميزانية الى منح التراخيص فيما يتعلّق بخدمات معيّنة . بيد أنه لكي تكون هذه الترتيبات ــ مثل التعاقد ــ فعّالة فانها تتطلّب عادة وجود وسط من المورّدين المتنافسين يمكن للمستهلكين أن يختاروا من بينهم . ففي مدينة صغيرة في الولايات المتحدة ، مثلا ، تتنافس هيئتان خاصتان لمكافحة الحرائق في الحصول على مشتركين من أهل المدينة ، مما أدّى الى تحسين خدمات مكافحة الحرائق الى حد كبير بالمقارنة بالخدمة عندما كانت تؤدّيها هيئة واحدة منهما فقط (١٢) . ومع ذلك فقد يجرى الحد من المنافسة بفاعلية بتثبيت الأسعار وبأشكال أخرى من التواطؤ .

بيد أنه كان هناك عيب أساسي في الخدمات التي تقدّمها الشركات الخاصة والتي يموّلها المستعملون هو صعوبة التوفيق في بعض الأحيان بين دافع الشركة المتمثّل في تحقيق

الربح والحاجة الاجتماعية الى جعل الخدمات متاحة أيضا للفقراء وبنفس القدر التي هي متاحة به لأولئك الذين يمكنهم دفع الثمن بالكامل . وفي بعض الحالات ، أجريت تحويلات نقدية أو أصدرت مستندات صرف للفقراء لتسهيل حصولهم على سلع أو خدمات معيّنة . ففي بعض المدن في الولايات المتحدة مثلا تم الاستعاضة عن نظم مستندات الصرف ببرامج جديدة لبناء المساكن الشعبية كوسيلة لتوفير مساكن ملائمة للأسر المنخفضة الدخل . بيد أنه ثبت في حالات أخرى أن اعانات الاستهلاك المباشر التي من هذا النوع غير عملية ، مما يقدّم أحد الأسباب لبقاء كثير من الخدمات العامة أساسا في القطاع العام .

وفي كثير من البلدان النامية لا تتوفّر الخدمات العامة المتوافرة عموما أو على نطاق واسع في البلدان المتقدّمة النمو أو الصناعية الاّ في مناطق معيّنة ، كما أن التغطية ليست واسعة . وكما ذكر أعلاه فيما يتعلّق بالنقل الحضري ، كثيرا ما ساعد المقاولون في القطاع غير الرسمي على سد الثغرة الموجودة في الخدمات الأساسية التي تتسم بالفوائد القابلة للتقاسم . وعلى الرغم من أن بعض الحكومات قد حاولت تجاهل بعض هذه الأنشطة أو ادانتها في الماضي . فقد ظهرت دلائل في السنوات الأخيرة على حدوث تحوّل نحو تشجيع الكثير منها . وهذا يعكس رغبة من جانب الحكومات في مد الخدمات العامة أينما كانت هناك حاجة اليها . ففي بوغوتا ، كولومبيا ، مثلا ، تمنح سلطات المقاطعة الآن المركز القانوني للتقسيمات السكنية الفرعية الجيدة التأسيس التي نماها المقاولون " القراصنة " ، حتى ولو لم تكن هذه المستوطنات تتمشى بالضبط مع قوانين تقسيم المنطقة ، أو لوائح التقسيمات الفرعية ، أو القواعد المنظمة لتقديم خدمات الهياكل الأساسية ، ويمكّن هذا الاعتراف القانوني السكان من الحصول على خدمات عامة محسّنة ، وسند واضح للملكية . وذلك يشجّعهم أيضا على النهوض بمساكنهم . وتظهر أيضا بوضوح أشكال للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في بعض المناطق الريفية ، كجزء من الجهود التي تبذل لمد الخدمات الى السكان المتفرقين الذين يعيشون على هامش الحياة في المجتمع . ففي مجال الرعاية الصحية ، مثلا ، تبيّن لسري لانكا أن تدريب القابلات المستقلات ليصبحن مساعدات طبيات ذوات مهارات اضافية في الرعاية الصحية طريقة رخيصة وسريعة وفعّالة لتوسيع نطاق الخدمات الصحية الريفية . وهكذا تزداد مرونة البلدان النامية وأساليبها العملية لاشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية بموارد عامة محدودة عن طريق الربط بينها وبين القوى الخاصة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد .

دور المؤسسات العامة في الاقتصادات السوقية والمختلطة

يختلف دور المؤسسات العامة ، التي تعرّف بأنها المؤسسات التي تملكها الدولة كليا او جزئيا ، وتمارس قدرا من السيطرة على عملية اتخاذ القرارات فيها ، اختلافا كبيرا من بلد الى اخر من حيث الانشطة التي تضطلع بها . وتسيطر المؤسسات الحكومية في كثير من البلدان ، سواء المتقدمة النمو او النامية ، على المرافق العامة (الكهرباء ، الغاز ، المياه) وتقوم ايضا بدور كبير في مجالات النقل والمواصلات ، ولا سيما السكك الحديدية ، وخطوط الطيران ، والخدمات البريدية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية. ويتسم دور المؤسسات العامة في هذه القطاعات في البلدان النامية عموما بقدر اكبر من الاهمية عنه في البلدان المتقدمة النمو . وفي كثير من البلدان تكون بعض الصناعات " الثقيلة " (مثل صناعة الصلب) والتعدين (مثل الفحم والنفط) مملوكة للدولة وخاضعة لسيطرتها . وتحظى المؤسسات العامة في البلدان النامية بنصيب اكبر بكثير مما تحظى به في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، في مجال التصنيع عموما ، وفي مجالي الصناعات الثقيلة والتعدين خصوصا . ومن المعتاد ايضا ان تقيم الحكومات في البلدان النامية وان تملك صناعات " خفيفة " مثل الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، كالمنسوجات وفي كثير من البلدان النامية تكون المصارف وشركات التأمين ملك للحكومة وخاضعة لسيطرتها وتعتبر من المؤسسات الكبرى في القطاع العام .

وهناك ايضا اختلاف كبير بين البلدان من ناحية مدى اهمية المؤسسات العامة في الاقتصاد القومي . ففي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، يتراوح نصيبها في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بين ٤ في المائة في الولايات المتحدة واكثر من ١٧ في المائة في المملكة المتحدة ، واستراليا والنرويج ، في عام ١٩٨٠ أو حوله (١٣) . وكان متوسطه في هذه المجموعة من البلدان يبلغ حوالي ١١ في المائة . وفي البلدان النامية كان متوسطه يبلغ حوالي ٢٧ في المائة ، حيث كان يتراوح بين ٦٨ في المائة في الجزائر واقل من ١٥ في المائة في كولومبيا ، والفلبين ، وتايلند . وبحلول نهاية السبعينات بلغ نصيب المؤسسات العامة في اجمالي الناتج القومي ، حوالي ١٠ في المائة في المتوسط سواء في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي او في البلدان النامية ويعتبر النصيب الصغير نسبيا لهذه المؤسسات في اجمالي الناتج في البلدان النامية، عند مقارنته بنسبتها الكبيرة في اجمالي التكوين الرأسمالي ، مقياسا لصغر القطاعات الحديثة فيها التي تعمل فيها كل المؤسسات العامة تقريبا ، ومن ناحية اخرى ، تعكس النسبة الكبيرة التي تمثلها هذه المؤسسات في التكوين الرأسمالي اعتماد البلدان النامية الكبير ، عموما ، على القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، اذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

نمو القطاع العام في الماضي

يدين القطاع الحكومي بنموه لعدد من العوامل والظروف التاريخية في كثير من البلدان النامية نبعت اهمية الدولة بوصفها عاملا للتنمية في كثير من الحالات من حركات التحرير الوطني ذاتها ، ومن التطلع الذى الهمها الى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي . فكثيرا ما اعقبت الكفاح الجماعي من اجل التحرر رغبة في احداث تحسين جماعي للمعيشة ، وهو الامر الذى بدا ان تحقيقه غير ممكن الا عن طريق جهود متضافرة من جانب الدولة وليس عن طريق المبادرات الفردية . وكان معنى ذلك ، بالنسبة للكثيرين ، ايجاد اشكال مختلفة من التخطيط والسيطرة ، خاصة ، وعلى الأقل ، وضع ملكية " المرتفعات المسيطرة " على الاقتصاد الوطني في يد الحكومة وتحت اشرافها .

وفي البلدان المتقدمة النمو ، يرجع ظهور أيديولوجية الاقتصاد الاشتراكي أو المختلط أيضا جزئيا على الاقل نتيجة لما شهده الكثيرون من نجاح الدولة في التخطيط في فترة وقع فيها معظم العالم في براثن أسوأ كساد اقتصادى عرفه تاريخ الرأسمالية . وأضاف الخراب الناتج عن الحرب والحاجة الماسة الى اعادة التعمير مزيدا من الزخم لايديولوجية تدخل الدولة المباشر في بعض القطاعات الحيوية في الاقتصاد على الاقل . وأصبحت المثل الاشتراكية المتصلة بالانصاف ، وارتباط استغلال العمال بالشركات الخاصة الكبيرة ، وضرورة منع تركز القوة الاقتصادية في أيدى حفنة من المؤسسات الخاصة ، تشكل بصفة دائمة جزءا هاما من الفكر السياسي في كثير من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء .

وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، تحقق نمو المؤسسات العامة بعد الحرب العالمية الثانية ، في البداية واساسا نتيجة للتأميم وبلغ ذروته في الخمسينات وشملت الصناعات التي أممت بعد الحرب عددا كبيرا من الشركات في قطاعات مختلفة مثل النقل ، ولا سيما السكك الحديدية وبعض الصناعات الثقيلة ، كالصلب ، التي كان كثيرا منها يعاني من قلة رأس المال ، والتخلف ، والخسارة . وكثيرا ما اضطرت الحكومات في البلدان المتقدمة النمو الى تولي مسؤولية الشركات الخاسرة ، انطلاقا من اهتمامها بالاحتياجات الجماعية ، مثل اعادة تنظيم الصناعات ، والحفاظ على فرص العمل التي لولا ذلك لاختفت ، والتنمية الاقليمية .

وفي البلدان النامية ، نشأ القطاع الحكومي جزئيا ، عن طريق قيام الحكومة بانشاء مؤسسات جديدة ، وجزئيا عن طريق تأميم الصناعات التي يملكها الاجانب. ففي كثير من البلدان كانت الصناعات الرئيسية التي تقوم معظمها باستغلال الموارد الطبيعية تدانشئت برأس مال أجنبي . وكثيرا ما سعت حكومات هذه البلدان الى تحقيق الاستقلال الاقتصادى عن طريق فرض سطرتها على هذه الصناعات . وبذلك شهد عقد الستينات موجة تأميمات ، وبالذات

في قطاعات انتاج المعادن ، ففيما يتعلق بالنحاس ، على سبيل المثال ، ارتفعت في الاقتصادات السوقية حصة الشركات الخاضعة لسيطرة الحكومة من الطاقة الانتاجية من ٥ر٢ في المائة في عام ١٩٦٠ الى ٤٣ في المائة في عام ١٩٧١ (١٤) واستمرت في السبعينات اجراءات تأميم الاصول المملوكة للاجانب حتى وصلت ذروتها في عام ١٩٧٥ (١٥) فبلغت ٨٣ في المائة وفي هذا العقد ، كانت صناعة النفط هي اهم صناعة شهدت تغيرا في الملكية والسيطرة ، حيث حلت الحكومات محل شركات النفط المتعددة الجنسية ، او توصلت الى ترتيبات جديدة معها . وفي حين كان نصيب البلدان المنتجة للنفط وشركات التسويق الحكومية في ملكية النفط الخام في الاقتصادات السوقية ٦ في المائة فقط في عام ١٩٧٠ ، فانه قد بلغ ٥٥ في المائة بحلول عام ١٩٧٩ (١٦) . ومع ذلك ، فان ما هو اهم من التأميم هو الزيادة الحادة التي حدثت في ايرادات النفط خلال السبعينات ، الامر الذى مكن كثيرا من البلدان المنتجة للنفط من توسيع حجم القطاع العام فيها بشكل هائل لا ليشمل الصناعات التحويلية والاستخراجية فحسب ، بل ايضا الاسكان والنقل والهياكل الاساسية الاجتماعية .

وبينما زاد حجم القطاع العام بسرعة ، في عدد محدود من البلدان عن طريق اخضاع الشركات المملوكة للاجانب للسيطرة الوطنية ، انشأت حكومات بلدان كثيرة اخرى تضم اغلبية كبيرة من سكان العالم النامي مؤسسات عامة . وقد اقيمت هذه المؤسسات في حالات كثيرة كجزء من جهد مخطط يرمي الى تحقيق التنمية الاقتصادية وهكذا ، حمل التركيز على التصنيع الحكومات على اقامة انواع مختلفة من الصناعات ، ولا سيما الصناعات التي تعتبر اساسية للتصنيع " الذاتي التمويل " ، مثل صناعة الصلب . وكثيرا ما كان السبب في قيام الحكومات بانشاء المؤسسات العامة هو ان الحد الادنى للوحدة الاقتصادية في بعض المجالات كان اما كبيرا جدا او ينطوى على مخاطر كبيرة ، بشكل يفوق طاقة المشاريع المنشأة برأس المال الخاص . بيد انه كان هناك ايضا الهدف الهام المتمثل في الاحتفاظ بالقطاعات الرئيسية في الاقتصاد تحت سيطرة الحكومة . وكانت تنمية الزراعة تتطلب ايضا اقامة مصانع المخصبات التي كانت حكومات كثيرة تعتبرها اكبر واهم من ان تترك في يدى القطاع الخاص . وعلاوة على ذلك ، زاد الطلب بسرعة على الهياكل الاساسية المادية والاجتماعية مع تزايد السكان واتساع العمران ، وتعين على الحكومة ان تستثمر في مجالات النقل وانتاج الطاقة وتوفيرها ، والتعليم والصحة على اساس الضرورة الاجتماعية ، ولان اهتمام القطاع الخاص ببعض هذه القطاعات كان ضئيلا .

اعادة التقييم الحالية لدور المؤسسات العامة

مع تزايد حجم القطاع العام ، استمرت المناقشة الدائرة حول كيفية الحكم على اداءه ، واكتسبت في الآونة الاخيرة مزيدا من الاهمية في اطار المناخ الاقتصادى المتغير. والسؤال الذى يطرح في الاساس هو : هل ينبغي الحكم على نجاح هذه المؤسسات بمقتضى معيار تجارى أو اجتماعي محض ، أو بمقتضى هذين المعيارين معا ؟ ويمكن لاحدى المؤسسات ، رغم ما قد تتكبده من خسائر ، ان تستمر في منح المجتمع فوائد معينة ، غير قابلة للقياس دائما ، وتتباين الحدة في اوجه التضارب بين المعايير والاهداف وفقا لطبيعة المؤسسة ، مثل قوتها الاحتكارية ، وأنواع ما تنتجه من سلع وخدمات . وقد يمكن في حالات معينة ، ولأغراض عطية ، فصل الاهداف التجارية عن الاهداف الاجتماعية في مؤسسات بعينها . ومن الممكن ادارة الجزء الاساسي في بعض المؤسسات العامة طبقا للمعايير التجارية مع الخروج صراحة عن هذه المعايير في مجالات معينة من اجل الصالح العام على نطاق أوسع ، مع تغطية تكلفة ذلك من الاعانة الحكومية . ومع تحسن محاسبة التكاليف وانتشار التجهيز الالكتروني للبيانات ، اصبح من الممكن وضع هذه المفاهيم موضع التنفيذ . بيد ان هذه النهج لا تحسم المسائل الاساسية المتعلقة بالمؤسسات العامة في مجتمعات ذات المؤسسات المختلطة . فلماذا يتعين بالنسبة لبعض السلع والخدمات استخدام معايير الربحية التجارية عند تحديد عرضها وأسعارها ، بينما لا يتعين ذلك بالنسبة لسلع وخدمات اخرى ؟ وماذا يحدث لو تعذّر ، في ظل الترتيبات الحالية ، وعلى مستوى من الكفاءة التشغيلية الدنيا ، توفير الخدمات التي يحتاجها المجتمع على نحو يحقق ربحا ؟ واذا كان بوسع المؤسسات العامة ان تعمل على نحو يحقق ربحا تجاريا وأن تلبي الاحتياجات الاجتماعية ، فلماذا ينبغي لها ان تكون في القطاع العام ؟ واذا تعذّر الحكم على هذه المؤسسات بمعيار الربحية ، فكيف يتسنى للمجتمع محاسبتها ، والحكم على كفاءتها الاجتماعية ، وتحديد مستوى السلع والخدمات التي توفرها ، وأسعارها ، ومدى الاعانات المقدمة لها ؟ وقد بلغت المناقشة المتعلقة بهذه الاسئلة في السنوات الاخيرة مرحلة جديدة من مراحل حدتها .

ولا تحقق المؤسسات العامة ، ككل ، فائضا في حساباتها الجارية ، رغم صعوبة قياس ذلك بسبب تنوع اشكال الاعانات المباشرة وغير المباشرة ، الذى يحصل عليها العديد من هذه المؤسسات من الحكومة . وتقدر احدى الدراسات ان نسبة هذا الفائض بلغت ، خلال منتصف السبعينات ، ٧ر. في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (قبل الاستهلاك) بالنسبة للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، و ٦ر١ في المائة بالنسبة للبلدان النامية (١٧) . أما نسبة " فائض التشغيل " فكانت أعلى من ذلك ، حيث بلغت

٥ر٠ في المائة و ٣ر٨ في المائة ، على التوالي . بيد ان الدراسة تظهر ايضا انه فيما يتعلق بالميزان الاجمالي (الحساب الجارى وحساب رأس المال معا) هناك عجز كبير يمثل ٧ر١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة النمو و ٣ر٩ في المائة في البلدان النامية . وتبين الدراسة كذلك ان العجز يتزايد بمرور الوقت ، لا سيما في البلدان النامية . ومع ذلك فان العجز في حساب رأس المال ، الذى يتسبب في العجز الاجمالي ليس بالضرورة مؤشرا على عدم كفاءة القطاع العام . ويمكن تفسيره جزئيا بأن المؤسسات العامة في البلدان النامية مسؤولة في الغالب عن الاستثمارات " غير المنتجة " ، وهو ما لا يدخل في نطاق مسؤولية هذه المؤسسات في البلدان المتقدمة النمو . ومع ذلك فان الفائض الحالي نفسه ضئيل ، مما يشير الى تدني معدل عائد استثمارات المؤسسات العامة .

ورغم ان المقارنات بالقطاع الخاص ، التي لا تقارن في واقع الامر دائما بين الشيء ومثيله ، لا تلقي الضوء الكافي بوجه خاص على المؤسسات العامة في احيان كثيرة ، فانه ثمة اعترافا متزايدا بالحاجة الى تحسين أداء هذه المؤسسات من حيث اعتبار الربحية التجارية معيارا رئيسيا له . وهناك شعور في بعض الجهات بأن لدى المؤسسات المملوكة للدولة ميلا للتردى الى حالة من العجز والقصور الذاتي البيروقراطيين . وينظر اليها في بلدان كثيرة بوصفها جهات عمل زائدة عن الحاجة ، ومكتظة دائما باليد العاملة . وغالبا ما تتم التعيينات فيها استنادا الى المحسوبية السياسية وليس الى الاعتبارات المتعلقة بالكفاءة ، بيد انه من المسلّم به ايضا ان ما يحدد اداءها في بعض الاحيان ليس العجز المتأصل في الادارة ، ولكن سياسات التسعير التي تضعها لها الحكومات . وفي بعض الاحيان كان عدم استعداد الحكومات للسماح لهذه المؤسسات بزيادة اسعار انتاجها الى مستويات تبررها الزيادات الفعلية في التكاليف ، سببا رئيسيا وراء ما تتكبده من خسائر . ومن جهة اخرى فان القدرة على رفع الاسعار حسب المشيئة يمكن ان تعوق الجهود اللازمة لرفع الانتاجية .

ويجرى اتخاذ خطوات عديدة لتحسين اداء المؤسسات العامة . ومن بين هذه الخطوات تشديد الانضباط المالي ، واتاحة درجات معينة من اللامركزية فيما يتعلق باتخاذ القرارات ، وتعريضها للمنافسة ، وبيعها للقطاع الخاص ، الامر الذى تكرر حدوثه في السنوات الاخيرة . كما تجلى الاهتمام المتزايد بهذا التحسن في بعض برامج المساعدة المتعددة الاطراف المقدمة الى البلدان النامية . ومن ثم يجرى الاضطلاع في عدد من البلدان بتمحيص دقيق لأداء المؤسسات التابعة للدولة ، كجزء من برامج التقشف والتكيف التي تنفذ تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وتلجأ البلدان النامية بصورة متزايدة الى رفع اسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام ، وتخفيض الاعانات المقدمة من الدولة ، في محاولة لجعل المؤسسات التابعة للدولة اكثر قدرة على البقاء . وقد استشهد اعلاه بعدد من الحالات التي تم فيها زيادة تعريفات المرافق العامة . ففي دومينيكا ، ألغيت في ١٩٨١-١٩٨٢ الاعانات المقدمة الى المؤسسات المملوكة للدولة ، ورفعت مقادير التعريفات والرسوم . وفي سري لانكا ، تتمتع حاليا المؤسسات التابعة للدولة بحرية كبيرة في تغيير اسعارها . ويتوقع لها ان تحصل في الوقت نفسه على قروض تجارية للوفاء باحتياجاتها الرأسمالية ، كتدبير يستهدف تقديمها الى القوى السوقية . كما اتخذت بعض البلدان خطوات ترمي الى تشجيع المنافسة بين المؤسسات العامة والخاصة .

وفي بعض البلدان النامية تلتمس ايضا مشاركة القطاع الخاص لزيادة كفاءة المؤسسات العامة ، كما نوه بذلك سلفا ، ولتوسيع ملكية الاصول في بعض الاحيان . وتتضمن هذه الصيغ ، التعاقد مع الخدمات الادارية الخاصة ، والمشاركة في رأس المال ، ومنح عقود ايجار للشركات التجارية الخاصة مع اتاحة خيار الشراء لها .

ويبدو ان الحكومات حاولت ، كما يظهر في عدد كبير من الحالات في السنوات الاخيرة ، ايجاد حل لمشاكل مؤسسات القطاع العام ببيعها للقطاع الخاص سواء جزئيا أو كليا . وخلال هذه العملية جرى التخلص ، بصورة رئيسية ، من المؤسسات الناجحة ، اذ يكمن اصل هذا القرار في الاعتقاد القوى بأنها تنتمي للقطاع الخاص .

وانتهجت سياسة التحويل الى الملكية الخاصة على اقوى نحو ممكن في المملكة المتحدة ، حيث سهل من ذلك وجود مركز مالي متطور الى حد كبير في مدينة لندن . ويمكن القول بأن الاهداف المحددة التي تبتغيها الحكومة من اتباع سياسة التحويل الى الملكية الخاصة تتمثل فيما يلي : (١) زيادة المنافسة ؛ (٢) تقليص ما تعتبره امتدادا لا يتسم بالكفاءة لسيطرة الدولة ؛ (٣) توسيع ملكية الاصول والاسهم في بريطانيا ؛ (٤) الحصول على افضل سعر للاصول التي يجرى التصرف فيها . وقد حولت الحكومة البريطانية بالفعل أو لديها خطط لتحويل ملكية مجموعة متنوعة من الاصول الى الملكية الخاصة جزئيا أو كليا ، مثل الاصول النفطية للشركة البريطانية للغاز (مؤسسة النفط) وسيارات جاغوار ، وشركة سي لينك للمعديات العابرة للقنال التي كانت تديرها سابقا سكك الحديد البريطانية ، ومعارض الشركة البريطانية للغاز لبيع الادوات بالتجزئة ، وشركة المواصلات السلكية واللاسلكية البريطانية ، والخطوط الجوية البريطانية ، وشركة بريتش ايروسبيس ، وجزء من الشركة البريطانية لبناء السفن ، ومصانع المعدات الحربية .

وفي معظم الحالات ظلت الدولة تولي اهتماما كبيرا بالشركات ذات الملكية الخاصة . وكان هدف الحكومة هو الحصول على نحو بليوني جنيه استرليني سنويا من هذه المبيعات ، الامر الذى سيساعد على تخفيض العجز الذى يعاني منه القطاع العام . كما تم اعادة نقل حوالي ١٥٠ ٠٠٠ وظيفة الى القطاع الخاص منذ عام ١٩٧٩ .

وفي بلدان اخرى متقدمة النمو ، بما في ذلك ايطاليا ، واليابان ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وهولندا، والسويد ، تم بيع أصول بعض مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص جزئيا أو كليا . وتم في هذه البلدان بيع اصول مثل الاسهم في شركات الطاقة ، والشركات الصناعية ، وفي خطوط الطيران التابعة للدولة ، إما للمستثمرين في القطاع الخاص أو للموظفين في هذه الشركات . وتعتزم جمهورية المانيا الاتحادية القيام ، على الاقل ، ببيع جزء من نصيبها في عدد من المؤسسات الى القطاع الخاص . ومن بين هذه المؤسسات فولكس فاغن التي تساهم الحكومة فيها بنسبة ٢٠ في المائة ، وشركة الخطوط الجوية لوفتهانزا ، والشركة القابضة VIAG ، علاوة على مصرفين ، وكلها مؤسسات تحقق ارباحا .

وفضلا عن قيام الحكومات بالفعل بتحويل ملكية الصناعات الى الملكية الخاصة ، فانها تحث الصناعات المؤممة على تبني معايير الكفاءة التجارية . وهذا هو الحال في عدة بلدان اوروبية . ففي فرنسا ، لم تؤد عمليات التأميم التي جرت عام ١٩٨٢ ، كما كان مأمولا ، الى زيادات في الانتاج ، والوظائف والثروة الوطنية ، والواقع ان قيمة الخسائر المجمعة للاثنتي عشرة مجموعة صناعية التي أممت في فرنسا ارتفعت من ١٢ بليون فرنك فرنسي في عام ١٩٨١ الى ١٩٫٦ بليون فرنك فرنسي في عام ١٩٨٢ . ونتيجة لذلك أصدرت الحكومة توجيهات بأن تحقق هذه المجموعات ارباحا بحلول نهاية عام ١٩٨٥ ، حتى لو تطلب ذلك التصرف في بعض أصولها وخفض القوى العاملة فيها ، كما شجعتها على التوسع بحيث تصل الى الاسواق الخارجية ، وعلى السعي الى اقامة مشاريع باستخدام رأس المال الاجنبي .

كذلك ، قررت حكومة اسبانيا تنظيم الصناعات في القطاعين العام والخاص معا بغية جعلها اكثر قدرة على المنافسة في الاسواق العالمية . وسوف تشهد صناعات مثل صناعة بناء السفن ، وصناعة الحديد والصلب وصناعة النسيج فقدان عدد كبير جدا من الوظائف ، يرجع فقدان معظم هذه الوظائف لأسباب غير التقاعد الطوعي . وتعتبر تكلفة عمليات التسريح المؤقت هذه مساوية لحوالي ربع تكلفة الاستمرار في تشغيل السافن والمصانع التي لا تحقق ارباحا . وتحاول البرتغال ايضا تخفيض خسائر مؤسسات الدولة التابعة لها . وقد كان دستور عام ١٩٧٦ يحظر الغاء تأميم الشركات ، ولكن أعيد النظر في هذا الامر في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ ، وأجيز قانون يسمح بانشاء المصارف

الخاصة . وقد كانت الحكومة تعتزم ، في برنامجها الاقتصادى المعلن في شهر حزيران/ يونيه ١٩٨٣ ، ضمان ان تتم ادارة الصناعات التي لا تزال باقية في القطاع العام على نحو سليم ، كما فرضت حدودا للمعونات المالية التي تدفعها الحكومة لهذه المؤسسات . وقد سمح للشركات التابعة للدولة والعاملة في صناعة الصلب والتكرير والكيماويات وانتاج الاسلحة بالدخول في مشاريع تجارية مشتركة مع غيرها من الشركات .

واتخذت الحكومة اليونانية ايضا اجراءات للسيطرة على العجز الذى تعاني منه المؤسسات العامة التابعة لها ، كما فرضت قيودا على هذه المؤسسات من ناحية الاقتراض . وبالتالي ارتفعت في عام ١٩٨٣ اسعار مرافق الخدمات العامة . ولم تنتهج الحكومة سياسة التأميم بل اتجهت نحو تحقيق المزيد من الرقابة الاجتماعية التي تمثلت في تكوين مجالس اشراف تضم ممثلين عن العاملين والسلطات المحلية والدولة ، بغية ضمان ان تكون السياسة التي تنتهجها الشركات متفقة مع برنامج التنمية الحكومي . وفي اليابان وضعت الحكومة خططا لكي تبيع للقطاع الخاص السكك الحديدية التي تملكها الدولة والتي ظلت تعاني من خسائر فادحة وكذلك شركة نيبون للبرق والهاتف .

كذلك اتخذ عدد من البلدان النامية خطوات للتخلص من بعض المؤسسات العامة واغلاقها نهائيا في بعض الحالات . فقد تم في بنن مثلا اغلاق عدد من مؤسسات الدولة نهائيا ، كما تم اغلاق شركة التنمية السكنية وسلطة ادارة الاراضي في دومينيكا . وفي السنوات الاخيرة ، قام عدد من البلدان ، من بينها اكوادور وباكستان والبرازيل وبنغلاديش وبيرو وجامايكا وجمهورية كوريا وزائير وساحل العاج وشيلي والفلبين وكينيا ، ببيع مؤسساتها العامة للقطاع الخاص أو وضع خطط للقيام بذلك في المستقبل القريب . وعلى سبيل المثال الغت باكستان تأميم عدد كبير من مطاحن الارز والدقيق ومعاصر ومحالج القطن ، عاكسة بذلك الاتجاه نحو سياسة التأميم التي كان النظام السابق ينتهجها . ونقلت بنغلاديش من ملكية الدولة الى ملكية القطاع الخاص ٣٥ مصنع جوت و ٢٣ مصنع نسيج قطني وعدد من المؤسسات الاخرى ، كما انها عاكفة حاليا على الغاء تأميم بعض المصارف .

بيد انه ، خلافا لما يحدث في البلدان المتقدمة النمو ، ثبت في البلدان النامية في كثير من الحالات ان الانتقال الى الملكية الخاصة يواجه صعوبات ويكون في كثير من الاحيان غير عملي . فالشركات العامة التي تحقق خسائر مالية والتي تحتاج الى اعادة تنظيم وتمويل هي في العادة لا تجتذب القطاع الخاص خاصة في الاوقات التي تتميز بصعوبات اقتصادية . وفي عدد من الحالات بيعت مؤسسات الدولة بأسعار تقل كثيرا عن قيمتها الفعلية ، مما جعل المعارضين يعتبرون هذا اهداء وليس بيعا . وبالطبع لم تحظى هذه الاجراءات بتأييد كبير بل وربما تكون قد أدت في بعض الحالات الى تركيز القوة الاقتصادية في ايدى فئة قليلة .

الاصلاحات الاقتصادية في البلدان ذات الاقتصادات المركزية التخطيط

على الرغم من البلدان الاوروبية ذات الاقتصادات المركزية التخطيط تتسم بتنوع كبير من حيث سرعة التغييرات التي ادخلت في نظمها الاقتصادية ، ونطاقها والشكل المحدد التي تتخذه ، فان الاتجاه الكبير الى تعديل الاقتصاد في اتجاه زيادة اللامركزية والمرونة والكفاءة يبدو على انه السمة البارزة . وتكمن وراء هذا الاتجاه عدة عوامل .

ان تعقد الاقتصادات المتزايد يجعل هذه الاقتصادات أقل استجابة لأساليب التخطيط المركزى التقليدية التي تركز على أهداف كمية تفصيلية وعلى الضوابط الصارمة . وقد ظلت السلطات القائمة بالتخطيط المركزى تواجه مهمة جبارة في محاولتها لأن تأخذ في الاعتبار كل الروابط المتبادلة الأساسية في اطار هيكل صناعي شديد التنوع ومتزايد التعقيد وايجاد توازن بين عدد كبير من ظروف العرض والطلب الفردية المختلفة . وما فتئت هذه المهمة تزداد صعوبة في بيئة تتسم بتغييرات سريعة في التكنولوجية والبنية الصناعية وأذواق المستهلكين . ان نقل كثير من المهام التنفيذية الى الوحدات الاقتصادية الأساسية يتيح قدرا أكبر من المرونة في التكيف مع تغيرات الأحوال الاقتصادية ويمكن ، في نفس الوقت ، الهيئات القائمة بالتخطيط المركزى من التركيز على قضايا التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية الهامة والطويلة الأجل .

وثمة سبب آخر يجعل الاصلاحات الاقتصادية ضرورية هو طبيعة النمو الاقتصادى المتغيرة في هذه الاقتصادات بسبب ما تواجهه من انخفاض حاد في نمو اليد العاملة ، وانتقال الى موارد طاقة ومواد خام أعلى تكلفة وتناقص مردود الاستثمارات الرأسمالية الاضافية . ان الانتقال الى نمط من النمو الاقتصادى طابعه الاستخدام المكثف للموارد (أساسه رفع الانتاجية والكفاءة في استخدام الموارد الشحيحة) ، وهو ما يمثل جوهر الاستراتيجية الاقتصادية الحالية في البلدان الاشتراكية ، يتحقق من خلال زيادة تنمية روح المبادرة والاجتهاد على مختلف مستويات التنظيم الاقتصادى والاسراع بخطى التغيير على الصعيدين التكنولوجي والادارى . وهذا هو تعليل تركيز الاصلاحات الحالية ، بصفة رئيسية ، على زيادة درجة الاستقلال الذاتي الذى تتمتع به المؤسسات والتوسع في استخدام الحوافز والضوابط الاقتصادية والمالية .

وتكمن وراء التغييرات الأخيرة في نظم التخطيط والادارة المركزية اتجاهات اقتصادية سياسية تعكس مطالب اجتماعية تنادى بزيادة مستوى المبادرة والمشاركة في القرارات الاجتماعية ـ الاقتصادية . ان زيادة درجة الاستقلال الذاتي الذى تتمتع به المؤسسات في اتخاذ القرارات مع تزايد دور النقابات

وغيرها من الهيئات الجماعية في اتخاذ القرارات يتيح فرصة أكبر للمشاركة الجماهيرية المباشرة في مسائل مثل الاجور وسياسات التخديم وظروف العمل والخدمات الصحية وخدمات الترفيه ومستويات الاسكان .

وقد اضطلعت هنغاريا في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ بتنفيذ مجموعة شاملة من الاصلاحات الاقتصادية ، استكملتها في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ باجراءات اضافية أدت الى درجة كبيرة من اللامركزية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ووسعت كثيرا من الاستقلال الذاتي ، تنظيميا وماليا ، الذى تتمتع به المؤسسات ، وأرست مبادئ التمويل الذاتي في تشغيل هذه المؤسسات ، وحولت بشكل عام تركيز التخطيط المركزى من وضع أهداف كمية سنوية تفصيلية وتوجيهات ادارية للوحدات الاقتصادية الأساسية الى التخطيط طويل الأجل على صعيد الاقتصاد الكلي ، والى الاعتماد بدرجة أكبر على الأدوات الاقتصادية والمالية (الأسعار ، أسعار الفائدة ، الضرائب ، التعريفات وما الى ذلك) في توجيه الاقتصاد القومي .

وفي أواخر السبعينات بدأت بلغاريا سلسلة من التجارب الاقتصادية في كل قطاع على حدة ، أعقبتها بادخال ترتيبات اقتصادية جديدة على الصعيد الوطني في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ . وقد أتاحت هذه الترتيبات درجة كبيرة من المرونة لكل أنواع الوحدات الاقتصادية الأساسية في القطاعين الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات ، كما وسعت سلطات هذه المؤسسات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج والاستثمار والعرض والتسويق وفي تحديد السياسات المتعلقة بالأجور والأسعار والحوافز . وفي نفس الوقت ، أرسي مبدأ التمويل الذاتي على نطاق واسع ، اذ أصبح يتعين على معظم المؤسسات أن تسدد من الدخل تكاليفها التشغيلية وضرائبها ومساهماتها في ميزانيات الحكومات المحلية وحكومة الدولة ، كما يتعين عليها ان تدر قدرا كافيا من الأرباح لتمويل التوسع الرأسمالي والتحديث والحوافز والمكافآت الخاصة وغيرها من الأموال المخصصة للأغراض الاجتماعية والاقتصادية المستهدفة . وقد تم تعديل نظام التخطيط المركزى بعدة طرق . فقد أصبحت أهداف الخطة تحدد لفترة خمس سنوات ، تقسم الى سنوات ، يمكن خلالها ترحيل الفائض أو العجز الذى يتحقق في تنفيذ الخطة من سنة الى أخرى . وتم تخفيض عدد أهداف الخطة . وفيما عدا المنتجات والخدمات الأساسية التي يجرى تخطيطها من الناحية المادية ، لا تخضع المؤسسات لأهداف خطة محددة الا فيما يتعلق باجمالي الأرباح وحصائل العملات الأجنبية ، كما توضح مشاريع الاستثمار والمشاريع التكنولوجية الهامة ، والقيود على استخدام المدخلات التي توجد كميات قليلة منها (الوقود بأنواعه ، وبعض أنواع المعدات ، والعملات الأجنبية) . وقد استكملت أهداف الخطة الاجبارية

بالتوسع في استخدام الأدوات الاقتصادية والمالية مثل الأسعار وأسعار الفائدة والائتمانات التفضيلية والضرائب والقواعد المالية . وعلاوة على ذلك ، تعتمد الأموال المخصصة للأجور والاستحقاقات على نمو الايرادات الاجمالية والانتاجية .

وفي الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ بدأت بولندا عملية تغييرات هيكلية بعيدة المدى في تخطيط الاقتصاد الوطني وادارته ، تركز بشكل خاص على مبادئ الاستقلال الذاتي والادارة الذاتية للمؤسسات الصناعية وزيادة استخدام الهيئات القائمة بالتخطيط المركزى للأدوات الاقتصادية والمالية في الرقابة على صعيد الاقتصاد الكلي ، والاصلاح الشامل لنظام التسعير والغاء الاعانات المالية وانتقال المؤسسات الى نظام التمويل الذاتي الكامل . وقد أدت أوجه الاختلال الاقتصادى الشديد داخليا وخارجيا الى تعقيد هذه العملية وعرقلتها الى حد ما . ولهذا السبب أصبح ضروريا ادخال تعديلات على المخطط الأصلي للاصلاح . وقد تضمنت الترتيبات التي اطلق عليها اسم " الترتيبات المؤقتة " والتي ادخلت في أعقاب الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة ، بهدف تصحيح التشوهات والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد (لاسيما في مجالات الأسعار والأجور وصرف الحصص التموينية وتخصيص المدخلات النادرة) بعض آليات الرقابة المالية والادارية الاضافية على المؤسسات . ومع ذلك يظل الاصلاح الاقتصادى احدى الأولويات في جدول أعمال الحكومة ، ويعتبر تشديد الرقابة الذى حدث مؤخرا أحد التدابير المؤقتة التي تمهد الطريق لمزيد من الحركة في اتجاه الاصلاحات الاقتصادية .

وفي عام ١٩٨١ اعتمدت تشيكوسلوفاكيا مجموعة من التدابير الرامية الى تحسين نظام الادارة المخططة للاقتصاد الوطني ، كما بدأت مؤخرا تجارب اقتصادية على مستوى المؤسسات تستهدف زيادة مرونتها وكفاءتها .

واتخذت الجمهورية الديمقراطية الألمانية مؤخرا بعض الخطوات لتعديل نظمها المتبعة في مجال التخطيط والادارة ، وتم تخفيض عدد أهداف الخطة ومعايير الاداء في المؤسسات ، كما جرى تعزيز مبادئ محاسبة التكاليف والتمويل الذاتي ، وادخال بعض التغييرات في الهيكل التنظيمي للصناعة .

وفي عام ١٩٨١ بدأ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في أعقاب قراراته المتعلقة باتخاذ تدابير اضافية لتحسين نظام التخطيط والادارة الاقتصاديين ، تجربة اقتصادية واسعة النطاق شملت ٧٠٠ مؤسسة في خمسة صناعات ممثلة لكل فروع الصناعة بشكل عام ، تم توسيعها مؤخرا لتشمل قطاع الخدمات الاستهلاكية . وقد ادخلت التغييرات في مجالين رئيسيين .

فمن جانب ، تم تعديل نظام التخطيط من عدة نواح هي : توسيع دور المؤسسات في المراحل الأولى لاعداد الخطة وزيادة مدخلاتها في عملية اتخاذ القرار ؛ وتخفيض عدد أهداف الخطة الى عدد قليل من المؤشرات الأساسية التي تركز تركيزا رئيسيا على القيمة المضافة الصافية واستخدام الموارد بكفاءة والوفاء ، على وجه السرعة ، بالالتزامات التعاقدية تجاه المؤسسات الأخرى والمنظمات الموردة والمنظمات التجارية ؛ وفي تنفيذ أهداف الخطة أصبح الاعتماد يزداد على الحوافز والعقوبات الاقتصادية لا على الضوابط الادارية التفصيلية .

ومن ناحية أخرى ، جرت محاولة لتغيير نسب واجراءات توزيع الموارد بين المؤسسات والميزانية الحكومية . كما زيد مستوى الأموال المستبقاة لدى المؤسسات وربط نموها مباشرة بالنتائج النهائية للنشاط الانتاجي للمؤسسات عن طريق نظام من المعاملات المعيارية الثابتة . وتقرر هذه العاملات (عادة لفترة خمس سنوات) المقدار الذى يمكن أن يزداد به حجم الموارد المستبقاة لدى المؤسسة مقابل كل زيادة مئوية في صافي القيمة المضافة وانتاجية العمل ، وذلك بشرط استيفاء جميع الالتزامات المتعاقد عليها . وفي نفس الوقت ، وسعت بدرجة كبيرة حقوق المؤسسات في استخدام هذه الأموال من أجل منح مكافآت ومزايا اضافية ، والتحديث التكنولوجي ، والأغراض الاجتماعية والثقافية (الاسكان والرعاية الصحية وظروف العمل وهلم جرا) .

وينظر الى التجربة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على انها حقل اختبار للأفكار والنهج الجديدة لاعادة تشكيل نظام التخطيط والادارة على المستوى الوطني في وقت لاحق . ومن المتوقع ان تبدأ في عام ١٩٨٥ المرحلة الثانية من التجربة التي ستشمل ٢٠ صناعة رئيسية تمثل ما يقرب من خمس الطاقة الصناعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وفي رومانيا ، في أواخر السبعينات ، استدعت بعض الصعوبات التي ووجهت في ادارة الاقتصاد على المستوى المركزى والحاجة المتزايدة الى الجمع بين التخطيط المركزى للاقتصاد والادارة الذاتية للمؤسسات ، التحول في التركيز نحو سياسات أكثر اهتماما بالكفاءة . وخلال السنوات القليلة الماضية أدخلت سلسلة من تدابير السياسة العامة اعتبارا من عام ١٩٧٩ ببرنامج عرف باسم الآلية الاقتصادية والمالية الجديدة ، يستهدف رفع الانتاجية والكفاءة عن طريق زيادة الحوافز في المؤسسات لتحقيق أهداف الخطة .

وكجزء من الادخال التدريجي للآلية الاقتصادية والمالية الجديدة والدور الموسع للأنشطة المدارة والممولة ذاتيا التي تتوخاها تلك الآلية ، يحدث حاليا تغير ملحوظ في موارد تمويل استثمارات المؤسسات . ويتوقع من كل مشروع ما يلي : (١) ان يغطي نفقاته

من ايراده الخاص ، (٢) أن يحصل على أرباح يسدد منها ، بنسبة أكبر مما سبق ، تكاليف رأس المال الثابت والدائر الذى يدين به للدولة ، (٣) ان يوفر أموالا من أجل الاستثمارات المقبلة وحوافز مادية لعماله . ويتمثل هذا التغير في السياسة في التخفيض المزمع في حصة الاستثمار الممولة من ميزانية الدولة من ٥٥ في المائة في عام ١٩٧٠ الى حوالي الثلث بعد عام ١٩٨٥ . وتعتبر زيادة المسؤولية المالية والكفاءة داخل المؤسسات ذات أهمية في زيادة تحويل نشاطها نحو تحقيق كفاءة الأداء من حيث الأسعار والأرباح .

وهناك مجموعة أخرى ذات صلة من تدابير السياسة العامة تتعلق بتعديلات في الأسعار المحلية وفي أسعار الصرف ولها ثلاثة أهداف : (١) توفير معلومات أدق عن التكاليف النسبية للموارد ، كما تعبر عنها أسعار السوق العالمية ؛ (٢) اعطاء المخططين المركزيين والمؤسسات دلائل أفضل عن ميزات رومانيا النسبية الدينامية (التي من شأنها ان تؤدى الى نمط أكفأ من التجارة الخارجية) ؛ (٣) تحقيق المزيد من الكفاءة في توزيع الموارد في أسواق السلع الاستهلاكية . كما منحت المؤسسات ، ابتداء من عام ١٩٨٢ ، قدرا أكبر من الحكم الذاتي لتقرير التعديلات اللازمة في الأسعار للتعويض عن الزيادات في التكاليف الناجمة عن تغير أسعار الصرف . ولا بد لهذه التغيرات في السياسة العامة أن تغرس في الاقتصاد عنصر مرونة كثرت الحاجة اليه ، ومن أن توفر ، في نفس الوقت ، أساسا لاتخاذ القرارات بكفاءة على مستوى المشاريع ، لم يكن موجودا من قبل.

وسعت مجموعة ثالثة من التدابير الى تغيير نظام الاجور القائم بغية ربط الدخل مباشرة بالأداء الفردى ، وكذلك بالأداء العام للوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها المستخدمون . وحسب نظام " العقود " الجديد الذى طبق ابتداء من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، ستكون ايرادات المشاريع متناسبة مع الانتاج الفعلي ، بغض النظر عن أهداف الانتاج المقررة . ويلغي النظام الجديد الحد الأدنى المضمون للأجر المعمول به سابقا ، بغض النظر عن أداء المشروع الفعلي . وهذا يعني انه في حال عدم تحقيق أهداف الانتاج أو الانتاجية المقررة ، تنخفض دخول العمال تبعا لذلك . ومن ناحية أخرى ، في حال بلوغ الأهداف المقررة بعدد أقل من العاملين كما هو مخطط ، تزيد الأجور تبعا لذلك بلا حد أعلى . وحسب النظام الجديد ، تزداد حصة الدخل المتغير للعمال في اجورهم الاجمالية الى ٢٥ في المائة في المتوسط بالنسبة للاقتصاد ككل في عام ١٩٨٥. والعناصر الرئيسية للدخل المتغير هي : علاوات المشاركة في الأرباح ربع السنوية من " صندوق مشاركة " خاص - التي تبلغ ٤ في المائة من مجموع الأجور بالنسبة للاقتصاد ككل - الممنوحة في حال تحقيق أهداف الانتاج ؛ العلاوات الفردية الممنوحة لتجاوز

المهام المقررة بالقطعة ؛ العلاوات الفردية الممنوحة لقاء الاسهام في تخفيض استهلاك الطاقة والمواد ؛ العلاوات الفردية الممنوحة من أجل مزايا خاصة ومن أجل الأقدمية غير المتقطعة في نفس الوحدة .

وهناك قانون آخر ، تزامن بدء نفاذه مع التغييرات التي اجريت في نظام الأجور ، يمنح العاملين علاوة خاصة للمشاركة في " الحصص الاجتماعية " (حصص الأسهم) في أموال الاستثمارات المقبلة للمؤسسات . وتخول الحصص الاجتماعية اصحابها حق الحصول على أرباح في نهاية كل سنة مالية . ويتناسب مقدار الأرباح المتجمعة مع درجة تحقيق أهداف الربح المقررة ولا يمكن ان يتجاوز حدا أعلى قدره ٦ في المائة من قيمتها الاسمية .

وهكذا ، بربط دخل كل فرد بشكل اوثق بالانتاج والانتاجية والأداء العام للمؤسسة ، تهدف هذه التدابير الى ضمان حافز مادى أفضل للعمال ولمديري المؤسسات في مجال تحقيق الاهداف الكمية وفي مجال التحسين التدريجي للكفاءة الاقتصادية في كل وحدة اقتصادية .

وقد أدخلت على الاقتصاد الصيني خلال السنوات القليلة الماضية تغييرات بعيدة الأثر . فقد بدئ باصلاحات اقتصادية في الاقتصاد الريفي في عام ١٩٧٩ ، كان لها نتائج مشجعة للغاية . وفي تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٤ ، اجريت تغييرات أساسية موازية في القطاعات الحضرية ـ الصناعية .

وكجزء من الاصلاحات التي أجريت في عام ١٩٧٩ ، قسمت الكميونات الى وحدات أصغر ومنحت قدرا أكبر من الحرية في تقرير نوع المحاصيل التي يجب زراعتها ، وفي تحديد أهدافها الانتاجية الخاصة ، وفي التفاوض مع السلطات الحكومية بشأن أسعار محاصيل الوحدات . وعلاوة على ذلك ، شجع المزارعون على انتاج المحاصيل التي يمكنهم بيعها بأنفسهم في الأسواق الحرة التي أخذت تزداد أهمية . كما مدت عقود ايجار المزارعين المتعلقة بقطع أراضيهم الفردية التي حصلوا عليها بموجب عقود من الباطن من كميوناتهم ، من ثلاث سنوات الى خمس عشرة سنة أو أكثر ، مما يشجعهم على المزيد من الاستثمار . والى جانب المحصول الفائض الذى يباع في الأسواق الحرة ، تقوم الحكومة بشراء فائض الحبوب بأسعار الشراء المغرية التي رفعت بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٧٩ . وقد ساعدت هذه التدابير الحافزة على رفع غلة الهكتار من الحبوب من ٢ ٩٧٤ كيلوجراما في عام ١٩٨٠ الى ٣ ٦٥٥ كيلوجراما في عام ١٩٨٣ والناتج الاجمالي للحبوب بنسبة ٢٧ في المائة عن مستواه في عام ١٩٧٨ . وقد ارتفع نصيب أسر الفلاحين من الدخل بنسبة حوالي ١٢ في المائة في السنة بالقيمة الحقيقية طوال السنوات الأربع الماضية .

وكان من نتيجة نجاح هذه الاصلاحات في السياسة العامة الريفية ان اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ قرارا باعادة تشكيل الاقتصاد الحضرى . والاتجاه الأساسي لهذا القرار يتمثل في تحويل المؤسسات التي تملكها الدولة الى كيانات اقتصادية مستقلة نسبيا . وهذا سيتحقق جزئيا بالتقليل من القيود الاقتصادية ومن اشتراك الحكومة في ادارة المؤسسات الاقتصادية وتشغيلها . وسيقوم مديرو المؤسسات في اطار المبادئ التوجيهية الحكومية العامة والقيود الحكومية الأقل باتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج والتسويق والمسائل الأخرى على أساس تفاعل القوى في السوق . وعلاوة على ذلك ، ستدفع المؤسسات ضرائب عن مكاسبها وستعيد استثمار الأرباح على النحو الذى تراه ملائما بدلا من تحويل أى فائض الى الدولة . ويستثنى من ذلك منتجو المنتجات الرئيسية التي تؤثر مباشرة في الاقتصاد الوطني أو في معيشة الشعب ، مثل الصلب والفحم الحجرى والأسمنت والمخصبات ، والتي ستظل خاضعة للتخطيط والرقابة المركزيين .

وكما هو الحال بالنسبة لاصلاحات التنمية الريفية ، فان " نظام المسؤولية " هو عنصر رئيسي في قرار ١٩٨٤ . وتجمع هذه الفكرة ما بين مبادئ المسؤولية في الادارة ، والسلطة وحوافز الاستحقاقات . ويسعى القرار على مستوى العمال الى ربط زيادات الأجور والعلاوات بزيادة الانتاجية . وسيكون في مقدور المديرين ، علاوة على ذلك ، تعيين العمال واستخدامهم والاستغناء عنهم " حسب الأنظمة ذات الصلة " . وبالاضافة الى ذلك ، ستزداد الفروق بين المرتبات لكي تعكس بصورة أفضل الفروق السائدة بين العمل الذهني والعمل اليدوى ، والعمل الذى يحتاج الى مهارة والعمل الذى لا يحتاج الى ذلك ، والعمل الثقيل والعمل الخفيف ، وهلم جرا . ونظرا لتقاعد الكثيرين من قادة المشروع أو تكليفهم بأعمال أخرى بحلول عام ١٩٨٥ ، سيدرب مديرون أصغر سنا ويرقون كي يحلوا محلهم .

وربما كان تحديد الأسعار هو مركز الثقل في تدبير الاصلاح . وبصورة عامة ، يسعى القرار الى تضييق نطاق الأسعار الثابتة وتوسيع نطاق الأسعار التي تعكس على نحو أكثر أمانة تكاليف المنتجات وأثر العرض والطلب . ومن المتوقع ان تشجع اصلاحات نظام الأسعار المنافسة وأن تمكن من اجراء تقييم صحيح لأداء المشاريع ، وتأمين تداول السلع بصورة أسلس بين المناطق الحضرية والريفية ، وتعزيز التقدم التكنولوجي ، وترشيد الانتاج المختلط وانماط الاستهلاك . بيد انه لن يقلل الا بالتدريج من القيود المفروضة على الأسعار والاعانات المقدمة لبعض المواد الخام الأساسية ، مثل الطاقة ، والحاجات الأساسية ، بما في ذلك النقل وايجارات المساكن ، وذلك خشية ان تتدهور مستويات

المعيشة الحضرية وان يتولد تضخما قصير الأجل . وعلاوة على ذلك ، يتوقع من المديرين ان يبذلوا كل ما في وسعهم للتعويض عن زيادة أسعار المواد الخام والمواد نصف المصنعة عن طريق رفع الكفاءة ، بقدر الامكان ، بدلا من رفع الأسعار وتحميلها للمستهلك .

وبالاضافة الى حوافز العمل ودور الأسعار في الاقتصاد ، يعترف القرار بأهمية مبادرات رجال الأعمال فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة الجديدة ؛ وتأجير المؤسسات الصغيرة التي تملكها الدولة لوحدات تعاونية أو لأفراد ؛ وقيام مجموعات خاصة أو أفراد بالادارة بموجب عقود . ويوازى هذا النهج ذلك العنصر من الاصلاح الريفي الذى منح كل أسرة دورا أكبر بوصفها احدى وحدات الانتاج الزراعي . والأهم من ذلك هو أن هذا النهج قد ساعد بالفعل ، على نطاق محدود ، على اختبار الكثير من التدابير التي تضمنها القرار . والواقع هو ان عددا من المشاريع الكبيرة التي تديرها الحكومة قد أنشأ مشاريع أصغر كورش وشركات توريد للمؤسسات الكبيرة . وبالرغم من أن الدولة قد رخصت بهذه العمليات بوصفها شركات ذات ملكية جماعية ، فان هذه العمليات تدار بشكل مستقل على أساس الربح والخسارة . وفي بعض الحالات ، كان قصد الصناعة الحكومية التي ترعى تلك العمليات هو تكاليف الانتاج ، وفي حالات أخرى ، توفير منتجات استهلاكية رخيصة للعمال في المؤسسة الأم . وهذه الظاهرة واسعة الانتشار ؛ فمنذ عام ١٩٨١ ، على سبيل المثال ، انشأت احدى المؤسسات الحكومية ، وهي مكتب شنغهاى لصناعة الأدوات والالكترونيات ، ٥٢ شركة تابعة من هذا النوع تستخدم أكثر من ٢٨ ٠٠٠ من العمال الشباب .

ولم تكن الحركة نحو الاصلاحات الاقتصادية في الاقتصادات المخططة مركزيا متساوية أو موحدة ، بل اثارت عددا من المسائل العملية والنظرية . فهناك مسألة كيفية التوفيق بين زيادة الادارة الذاتية وامكانية المبادرة والاستقلال للوحدات الاقتصادية ، وموازنة العرض والطلب في الاقتصاد وهذا أمر ضرورى من أجل تحقيق نمو اقتصادى مطرد . وهناك مسألة أخرى هي مسألة تحديد الأسعار في اطار اصطناعي نصف السوقي . ولا تزال هناك مسألة أخرى هي تعيين حدود الاستقلال الاقتصادى والمالي للمؤسسات للحد من امكانية اساءة استعمال حقوقها ، مما يضر بالمجتمع بأكمله (زيادات لا مبرر لها في الأسعار ، أو تغييرات في الانتاج المختلط لصالح السلع الأكثر ربحا ، أو انتهاكات قواعد حماية البيئة) . وهناك مسألة كبرى تنطبق على جميع النظم الاقتصادية ، وهي كيفية معالجة النتائج الاجتماعية المترتبة على ازدياد المنافسة والفروق بين الدخول واعادة توزيع القوى العاملة ، وهي أمور تنطوى عليها الاصلاحات الاقتصادية .

الحواشي

(١) مع افتراض ان اسعار السلع والخدمات التي يشملها الانفاق العام بجميع انواعه تتغير بنفس المعدل الذى تتغير به أسعار جميع السلع والخدمات الأخرى .

(٢) المصدر : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية، آب/أغسطس ١٩٨٤ .

(٣) الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٤، الصفحة ٨٣ . (الأمم المتحدة، رقم المبيع E.84.II.C.1) .

(٤) بيانات عن ٢٣ بلدا . مصدر البيانات : صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدورية ، آب/أغسطس ١٩٨٤ .

(٥) متوسط بسيط لأكبر سبعة بلدان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى .

(٦) " Social Expenditure: Erosion or Evolution", The OECD Observer ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ .

(٧) تم الحصول على معظم المعلومات عن آخر التغييرات المذكورة، من الاتحاد الدولي للضمان الاجتماعي ، المجلة الدولية للضمان الاجتماعي ، أعداد مختلفة .

(٨) استنادا الى بيانات عن سبعة بلدان .

(٩) Robert Bish and Robert Warren, " Scale and Monopoly Problems in Urban Government Services", Urban Affairs Quarterly ، المجلد ٨، ايلول/سبتمبر ١٩٨٢، الصفحات ٩٧-١٢٠ .

(١٠) E. S. Savas, "An Empirical Study of Competition in Municipal Service Delivery", Public Administration Review ، المجلد ٣٧، العدد ٦ (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧) الصفحات ٧١٧-٧٢٤ .

(١١) في حين تشمل الاعانات حوالي ٢٨ في المائة من تكاليف خطوط سيارات النقل العام في بانكوك ، وما يزيد عن نصف تكاليف سيارات النقل العام في كلكتا ، يتقاضى أصحاب سيارات النقل الخاصة نفس التعرفة ، ويحملون نفس العدد من الركاب على الاقل، ويكسبون ما يكفي من الربح لاغرائهم بالاستمرار في العمل . وعلاوة على ذلك، يقوم كثير من سيارات النقل الخاصة بخدمة المناطق الأفقر التي لا تصل اليها سيارات النقل البلدية . كما نشر ان سيارات النقل الخاصة في كلكتا أفضل صيانة. انظر تشارلز فابيل ، الملكية والكفاءة في اتوبيسات المدن ، ورقة عمل للبنك الدولي ، العدد ٣٧١، شباط/فبراير ١٩٨٠ .

الحواشي (تابـــع)

(١٢) في "رورال فرانتس باس" وهي مدينة يبلغ تعداد سكانها ١٥٠٠٠ نسمة في ولاية اوريغون بالولايات المتحدة، تتنافس ادارتان أهليتان لمكافحة الحرائق في ميدان العمل وكلتاهما تعتمد على مشتركين يدفعون اشتراكات او تقوم كلتاهما باطفاء الحرائق في بيوت غير المشتركين ثم تطالبهم بالاجور . انظر جون بريتشر "هل تريد ان تشتـرى ادارة لمكافحة الحرائق ؟" مجلة نيوزويك ، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣، الصفحة ٥٥ .

(١٣) و . ب . شيورت "دور المؤسسات العامة : مقارنة دولية"، في روبيـــرت هـ . فلويد ، وكلايف سي . غراى ، و ر. ب . شورت ، المؤسسات العامة في الاقتصـادات المختلطة، صندوق النقد الدولي ، واشنطون، العاصمة ، ١٩٨٤ .

(١٤) R. L. Prain, Sr., "State Control in the Free World Copper Industry," Transaction/Section A of the Institute of Mining and Metallurgy، المجلد ٨٢، ١٩٨٣، الصفحة ٦٩ .

(١٥) الأمم المتحدة ، المركز المعني بالشركات عبر الوطنية ، الشركـــات عبـــر الوطنية في التنمية العالمية ، E.83.II.A.14 نيويورك ، ١٩٨٣ .

(١٦) المرجع نفسه .

(١٧) ر. ف . شورت ، المرجع المذكور .